

بذلک الاحسان

بنقريب

سینن النبی ابی عبد اللہ الحارثی

تألیف

الشیخ الجوی فی الاثری

الناشر

مکتبة التربية الإسلامية

لإحياء التراث الإسلامي

ت . ٥٠ ٨٦٨٦

Made searchable using ScribeTools.com

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

الناشر
مكتبة التريّة الإسلامية

لإحياء التراث الإسلامي

١٤ ش سويلم من ش الهرم
خلف مسجد الأنصار - الطالية

ت : ٨٦٨٦٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فهو المهتد ، ومن يضلل فما له من هاد .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم .

وبعد : فهذا كتاب « بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن » نقدمه للقراء الكرام ، بعد ما تفضل الأخ الشيخ « أبو إسحاق الحويني » علينا بأن ننشره - جزاه الله خيراً .

نقدمه في وقت تنمر فيه بعض المستغربين للحط على السنة وأهلها ، وأطلت على الأمة نابتة سوء وُجْهت للغوص في بطون الكتب ، لا هم لها سوى إخراج الأقوال الباطلة ، والأصول المتهاوية والحيل الكاذبة ، والزلات الغائرة . لصد المسلمين عن طريق السنة وما فيه صلاح الأمة .

فإذا سئلوا عن شيء من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعبادته وأحكامه وفتاويه ، أجابوا والشیطان مملیم إما بحديث مكذوب ، أو حيلة متهالك متعالم ، أو زلة فقيه عالم ، أو غير ذلك من الشرور والمخازي ، فأضاعوا السنة ، وخرقوا البنية ، وساء ما يفعلون ، و ﴿ كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً ﴾ فانتبه يا هذا فإنك على خطر شديد ، واستحضر عند كتابتك ما يبقى بعدك ﴿ إنا نحن نحيي الموتى ونكتب ما قدموا ، وآثارهم ﴾ واتق الله في الغلط على الأئمة إذا نقلت مذاهيمهم ، فلا تنسب إليهم ما لم يقولوه ، واحذر أن تجتمع فيك الشرور بتتبع رخصهم وزلاتهم .

وبعد : فكتابتنا الذي نقدمه اليوم - قارئ الكريم - هو تقريب وتهذيب وتحقيق وخدمة لكتاب من كتب السنة ، والتي هي علم الصدر الأول والتي وصفها الصادق الأمين بمائلة القرآن المبين فقال : « ... ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه » وفي رواية أخرى : « ... ألا إن ما حرّم رسول الله مثل ما حرّم الله » .

قال الحافظ « الخطيب البغدادي » : (... ولما كان أكثر الأحكام لا سبيل إلى معرفته إلا من جهة النقل لزم النظر في حال الناقلين ، والبحث عن عدالة الراوين ، فمن

ثبتت عدالته جازت روايته ، وإلا عدل عنه ، واتمس معرفة الحكم من جهة غيره لأن الأخبار حكمها حكم الشهادة في أنها لا تقبل إلا عن الثقات) . وكما توجهت عناية علماء الحديث إلى دراسة الحديث من جهة السند ، اهتموا أيضا بدراسة متنه والنظر فيه ، ولأنهم جهابذة صدقت نيتهم ، وقوت عزيمتهم فقد ألهمهم الله الرشد ، فقعدوا القواعد وشيدوا البنيان لمن بعدهم لمعرفة الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غيره فهذا الحافظ « ابن الصلاح » رحمه الله تعالى يقول : « وإنما يعرف كون الحديث موضوعا بإقرار واضعه أو ما يتنزل منزلة إقراره ، وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي أو المروي ، فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركافة ألفاظها ومعانيها » .

وهذا شيخ الإسلام ابن قيم الجوزية - رحمه الله تعالى - يضع قواعد كلية يميز بها بين موضوع الحديث وصحيحه دون النظر في إسناده ، وكذلك نقل السيوطي - رحمه الله تعالى - في تدريب الراوي عن كثير من الأئمة قرائن وعلامات لمعرفة الحديث الموضوع الذي يناقض الأصول ويبين المعقول ، ويخالف المنقول ، وغني عن البيان أنه لا يقوى على ذلك - كما يقول ابن قيم الجوزية - (سوى من تضلع في معرفة السنن الصحيحة ، واختلطت بلحمه ودمه ، وصار له فيها ملكة ، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنة والآثار أو معرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ، ويخبر به ويدعو إليه ، ويحبه ويكرهه ، ويشعره للأمة بحيث كأنه مخالف للرسول صلى الله عليه وآله وسلم كواحد من أصحابه ، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهديه وكلامه ، وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ، ما لا يعرفه غيره ، وقد ذكر هؤلاء الأئمة وغيرهم أحاديث كثيرة بينوا كذبها ووضعها وكأن هؤلاء الجهابذة قد علموا أنه سيأتي زمان كزماننا تتسرب فيه إلى بعض المستغربين من أبناء المسلمين فرية متهاكة وهي قولهم وبئس ما يقولون - إن اهتمام المحدثين كان لدراسة الأسانيد منصرف دون النظر في المتن ، وردوا بتلك الفرية أحاديث كثيرة قصرت أفهامهم عن استيعابها ، وخالفت أهواءهم وعقولهم ، والله حسيبهم هذا وقد أطلت في مقدماتي هذه لعل يعرفها النابه ، وخشية صرفه عن درر هذا الكتاب أتركه معه يخبر عن نفسه ، وينبئ مؤلفه - حفظه الله - عن مكنونه وهو به خير آملين ألا نعدم فائدة يزفها إلينا فاضل ، أو فائدة يذكرنا بها نابه ، أو نصيحة ينصحنا بها ناصح ، ونحن له من الشاكرين ، وسنواصل نشره تباعاً .

كلما أنجز جزء نشرناه ، والله نسأله القبول .

الناشر

عماد صابر المرسي

رجب ١٤١٠هـ فبراير ١٩٩٠م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ تَعَالَى نَحْمَدُهُ ، وَنَسْتَعِينُ بِهِ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ
تَعَالَى مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا . مَنْ يَهْدِ اللَّهُ تَعَالَى فَلَا
مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ . وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ
لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [١٠٢/٣]
﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ
وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ، وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ، وَاتَّقُوا اللَّهَ
الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [١/٤]
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا . يُصْلِحْ
لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ . وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ
فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [٧١-٧٠/٣٣]

أَمَّا بَعْدُ

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ
مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا ،
وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ .
فإني أحمدُ اللهَ تبارك وتعالى أن يسر لي خروج الجزء الأول من
هذا الكتاب المبارك - إن شاء الله تعالى - . وكنت قد بدأت العمل
فيه في أواخر سنة (١٣٩٩) هـ . والفضل في ذلك يرجع إلى أستاذنا
الشيخ حامد بن إبراهيم حفظه الله تعالى صاحب مكتبة المصطفى

صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقد كنت أتردد على مكتبته العامة ،
فرآني أعملُ في « سنن ابن ماجة » فقال لى : لم لا تعمل في « سنن
النسائي » ؟ فإن أحداً من أهل العلم لم يوجه عنايته إليها .

فلما اعتذرتُ عنها ، قال لى : اخدمها ، ولو بتخريج أحاديثها
فقط ، حتى تكون عوناً للمتريدين على المكتبة من أهل العلم
وطلبته .

وقد حدث بالفعل ما أرادته .

فكتبت الجزء الأول بخط يدي ، وصورته ، ثم أودعته المكتبة
أما باقى النسخ - وقد كانت قليلة - فكنت أعطيها لمن أرى أنه من
طلبة العلم رجاء أن يصحح لى ما أخطأت فيه . وقد وقع فى هذه
النسخة أوهامٌ ، سواءً فى الحكم على الحديث أو فى تخريجه ، والسببُ
فى ذلك شرحه يطول ، وسأذكره - إن شاء الله - فى « الإمعان
مقدمةً بذل الإحسان » .

وعلى كل حال ، فقد بات هذا الشرح أمنيّةً عندي ، وددتُ لو
يسر الله لى فعله ، حتى أكتشف مزية هذه السنن ، التى على أهميتها
ما التفت إليها أهل العلم مثلما فعلوا فى « الصحيحين » وبقية السنن .
وقد بادر بعضُ أهل الخير والفضل من إخواننا ، فأرسلوا نسخاً
من هذا الكتاب إلى شيخنا الشيخ الإمام ، حسنة الأيام ، ناصر الدين
الألبانى - حفظه الله تعالى وأمتع المسلمين بطول حياته - فأثنى عليه
خيراً والحمد لله .

* فأخبرنى الأخ مازن بن نهاد كمال - وهو من نابلس - أنه
أعطى الكتاب للشيخ وجاءه بعد فترة ، ثم سأله عنه ، فقال له :

« لقد أعجبتُ به ، ورجوتُ له مستقبلاً زاهراً بشرط أن يستمر على هذا المنوال أو النهج - الشك من الأخ مازن » .
وقد شافهني بذلك في لقاء به في معرض الكتاب الدولي بالقاهرة ، يوم الخميس ١٩ / جمادى الأولى / ١٤٠٦ هـ الموافق ٣٠ / ١ / ١٩٨٦ عقب صلاة العصر .

* وجاءني بعض الإخوة - واسمه كمال - بشريط تسجيل سجله مع الشيخ الألباني وسأله فيه عن أفضل الشروح على السنن الأربعة وموطأ مالك .. فلما جاء ذكر « سنن النسائي » قال الشيخ :

« أنا لا أعلم - أو لم أطلع - على كتاب يفيد في هذه الناحية من كتب القدامى ، لكن وصلني أخيراً جزء لأحد المشتغلين بالحديث من الشباب في مصر - ولعل اسمه حجازي -

فقال له الأخ : هناك في مصر كتاب اسمه « بذل الإحسان »

قال الشيخ : هو هذا ، فهو يتوسع في هذا الكتاب ، في التخریج مع بيان صحة الأحاديث من ضعفها ، وهو في الواقع من الكتب المفيدة بالنسبة لما يؤلف في هذا العصر » .

* ولما قابلتُ الشيخ في « عمّان » سنة (١٤٠٧ هـ) سألتُه عن الكتاب ، فقال لي بالحرف الواحد : قوِّ ، قوِّ ، ماشاء الله » .
فالحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

أمّا خدمتي لهذا الكتاب فهي كالآتي :

١ - أحكمُ على سند الحديث بما يستحقه من صحة أو حسنٍ أو ضعفٍ ، حسب القواعد العلمية الدقيقة التي وضعها أهل الحديث ، رضى الله عنهم ثم أترجمُ لرجال الإسناد ترجمة خفيفة رجاء التعريف بهم ، ذاكراً اسمه واسم أبيه وجدّه ، ثم كنيته ، ولا أطيلُ في الترجمة ، إلا إن كان لابد من الإطالة لدحض شبهة مفتري ، أو بيان تساهل بعض الناس في مسائل الجرح والتعديل ونحو ذلك . وإن خالفتُ أحداً فيما ذهب إليه ، أظهرتُ حجتي في مخالفته ليكون أرجى لقبول العذر .

٢ - أخرجُ الأحاديث من كتب السنة التي بين يديّ سواء المطبوعة منها أو المخطوطة ، ولا أكتفى بذلك ، بل أذكر درجة كل حديثٍ أوردهُ في هذا الشرح ، وكثيراً ما أبسط الكلام عليه إن كان هناك ما يدعو إلى ذلك .

٣ - ألزمتُ بيان قول الترمذى : « وفي الباب عن فلان وفلان » فأخرجُ هذه الأحاديث ، وأتبعُ طرقها وعللها مع الترجيح في كل ذلك ، لأنّ هذه الأحاديث تُعدُّ كالشواهد لحديث الباب ، فتقويه إن كان ضعيفاً - على الشرائط المعتمدة - ، أو تزيدهُ قوة إن كان صحيحاً . وأمرُ آخر : وهو أنني تمنيتُ لو صار شرحي هذا مفتاحاً لكتب السنة الأخرى غير النسائي ، ولا شك أن هذا يحتاج منى وقتاً مديداً ، وجهداً جهيداً ، وعزماً حديداً كما يعرف ذلك المشتغلون بهذا العلم الشريف .

ثم ليكن معلوماً أن ما أُخرجُهُ من قول الترمذى : « وفي الباب » هو ما يتعلق بالحديث الذي رواه النسائي ، ويكون الترمذى قد رواه أيضاً ، أما الأحاديث التي لم يروها النسائي وهي في الترمذى فقد أفردت لها كتاباً مستقلاً سمّيته « العُباب بتخريج قول الترمذى وفي الباب » وقد تمّ منه جزءان . يسر الله إتمامه بخير .

٤ - وضعت مقدمة لهذا الشرح سميتها « الإمعان مقدمة بذل الإحسان » وهي في ثلاثة أجزاء :

* أما الجزء الأول : فذكرت فيه ترجمة النسائي وتكلمت على سننه تفصيلاً بما لعله يُعجب الناظرين إن شاء الله ، وقد انفصلت في بعض أبحاثه إلى تقديم سنن النسائي على سنن أبي داود ، وقد برهنتُ على ذلك برهاناً علمياً ، لا تعصّب فيه والحمد لله .

وقد حققتُ في هذا الجزء أيضاً شرط النسائي ، وذكرت رتبة سننه ومميزاتها ، ورواة السنن عنه . وهل « السنن الصغرى » من اختيار ابن السني ، أم من تصنيف النسائي ، وهل في « السنن » حديثٌ موضوعٌ ثمّ لماذا لم يخرج النسائي لابن لهيعة ، وهل خرج لمن هو أضعفُ منه ؟ ثمّ هل روى النسائي عن البخاري أو أبي داود في السنن ؟ .

ثمّ ذكرتُ شيوخ النسائي وعدة ما لكل شيخٍ من الأحاديث ، مع ذكر الشيوخ الذين تفرد النسائي بالرواية عنهم من دون الجماعة ، ثمّ ذكرتُ عدة ما لكل صحابيٍّ من الأحاديث .

ثمّ ذكرتُ منصب النسائي في الجرح والتعديل ، ومؤاخذات الناس عليه مع الجواب عنها . ثمّ ذكرتُ بعض آرائه كراهيه في اللحن في الحديث ، وأخذ الأجرة على التحديث ونحو ذلك . وفصولٌ أخرى .

* الجزء الثاني : ذكرتُ فيه كتاباً اعتنى فيه صاحبه بسنن النسائي خاصة ، وهو كتاب : « بُغية الراغب المتمنى في ختم النسائي

برواية ابن السني « للحافظ شمس الدين السخاوي رحمه الله ، وهذا الكتاب لا يزال مخطوطاً .

* الجزء الثالث : ذكرت فيه قوانين الجرح والتعديل ، وجعلته كالأصل يرجع إليه ، وهو كتاب كنتُ صنفته قديماً وسميته : « قصد السبيل في الجرح والتعديل » فبدأ لي أن أُلحقه بمقدمة هذا الشرح لتعلقه الشديد به . والله أسأل أن يتقبله مني بقبول حسن ، وأن يغفر لي ما زلَّ به يراعى .

هـ - لقد هممت - بناءً على نصيحة شيخنا الألباني - أن أتكلم على فقه الحديث حتى تتم الفائدة ، إذ الغاية من الحديث هي العمل به كما قال لي شيخنا ، ولكني رأيتُ الكتاب يعظم جداً ، ويتأخر إنجازه ، فرأيتُ فصل الفقه عن الحديث وجعله في كتاب مستقل ، وجعلتُ طريقتي فيه ذكر مناسبة ما ترجم به النسائي لحديث الباب ، على غرار ما صنع ابنُ المنير في كتابه « المتواري على تراجم أبواب البخاري » وكذا ما صنعه بدر الدين ابن جماعة في كتابه « مناسبات تراجم البخاري » ، وهذا يُظهر لنا منزلة الإمام النسائي في الفقه ، وقد قال الحاكم :

« فأما كلام أبي عبد الرحمن النسائي على فقه الحديث ، فأكثر من أن يُذكر في هذا الموضع ، ومن نظر في كتابه « السنن » له ، تحيّر من حُسن كلامه » اهـ .

وسميتُ هذا الكتاب : « تقريبُ النَّائِي لتراجم أبواب النسائي » وقد نجز منه حتى الآن « كتاب الطهارة » إلا قليلاً منه .

٦ - لقد نصحتني بعض أهل العلم والفضل أن أجعل عملي على « سنن النسائي الكبرى » ، لا سيما وعندي منها نسخة مخطوطة جيدة جداً لكنها ناقصة ، فعسّر عليّ ذلك لأنني قطعْتُ في « السنن الصغرى » شوطاً كبيراً ، فتمّ منها عندي - اثنا عشر جزءاً - وصلتُ فيه إلى « كتاب الجنائز » ، وقد توقفت عنها منذ أكثر من خمس سنين لأشياء عرضت لي ، ثمّ بدا لي أن أحصل مقصود هؤلاء الأفاضل ، فرأيتُ أن أحقق الأحاديث التي لم تُذكر في « المجتبى » وهي في « السنن الكبرى » ، وألحقها بآخر كل كتاب . فمثلاً بعد الانتهاء من طبع « كتاب الطهارة » ، أُذيلُ عليه بالأحاديث المذكورة في « السنن الكبرى » وهي غير موجودة في « الصغرى » وبهذا يتمّ تحقيق الكتابين جميعاً . والله الموفق .

٧ - صنعت كتاباً مستقلاً فيه زوائد النسائي على « الصحيحين » ، ثمّ كتاباً آخر في زوائده على الكتب الخمسة ، ومنه علمتُ منزلة هذه السنن ، وأنها أقلها حديثاً ضعيفاً ، ورجلاً مجروحاً .

وهذا آخر ما قصدتُ ذكره لبيان منهجي في تقريب هذه السنن ، ولا يفوتني أن أذكر أن ما سطرته في كتابي هذا ، إنما هو بحسب ما بلغه اجتهدى بعد إعمال القاعدة العلمية ، مع الاستفادة من استقراء الأئمة المحسنين لهذا الشأن . ولا شك أنه قد وقع خللٌ في بعض ما ذهبْتُ إليه ، فأنا لا أوكد الثقة به ، وكلُّ من عثر على حرفٍ فيه ، أو معنًى يجبُ تغييرُهُ ، فإني أناشدُ الله في إصلاحه ، وأداء حق النصيحة فيه ، وما أبرأ من العثرة والزلة ، وما أستنكف أن

أراجع الصواب إن بان لي مأخذُهُ ، فإن هذا الفن لطيفٌ ، وابنُ
آدم إلى العجز ، والضعف ، والعجلة أقرب . فرحم الله أخاً نظرتُ
فيه نظرة تجرُّدٍ وإنصافٍ ، ودعا لي بظهر الغيب على صوابٍ وفقني
الله إليه ، واستغفر لي زلاتي الكثيرة فيه . والله أسأل أن يجعله زاداً
لحُسْنِ المصير إليه ، وعتاداً ليُثْمِنَ القُدوم عليه ، إنه بكل جميل
كفيل ، وهو حسبي ونعم الوكيل .
والحمد لله أولاً وآخراً ، ظاهراً وباطناً .

وكتبه

راجي عفو ربه الغفور
أبو إسحق الحويني الأثري
عفا الله عنه بمنه وكرمه
غرة ذى القعدة / ١٤٠٩ هـ

كِتَابُ الطَّهَّارَةِ

تَأْوِيلُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾

١ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ،
عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ
وَسَلَّمَ قَالَ :

« إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ ، فَلَا يَغْسِسُ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ حَتَّى
يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا ، فَإِنْ أَحَدُكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » .

١ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ :

هو ابنُ جميل بن طريف ، أبو رجاء البغلاني .
روى عنه الجماعة ، إلا ابن ماجه ، فإنه روى عنه نازلاً بواسطة
الذهلي عنه . وكذا روى المصنف عن زكريا السجزي ، عنه ، نازلاً .
وهو ثقةٌ جليلُ القدر . وقد أكثر المصنفُ عنه ، بحيث لا أعلمُه روى
عن شيخٍ أكثر منه . فروى عنه في « سننه » (٦٨٧) حديثاً فقد رحل
إليه المصنفُ سنة (٢٣٠) ، فأقام عنده سنةً كاملةً ، على ما ذكره
الذهبي في « السير » (٢٠/١١) .

وكان قُتَيْبَةُ من أكثرين ، بحيث روى نحواً من مائة ألف حديث ،
ومع سعة ما روى ، ما أعلمُ أنه روى حديثاً أنكره عليه ، سوى حديث
معاذ بن جبل - رضى الله عنه - في جمع التقديم .

= قال الحاكم في « علوم الحديث » (ص - ١٢٠) :

« ... وقد قرأ علينا أبو عليّ الحافظُ هذا الباب ، وحدثنا به عن أبي عبد الرحمن النسائي ، عن قتيبة بن سعيد . ولم يذكر أبو عبد الرحمن ، ولا أبو عليّ للحديث علةً ، فنظرنا فإذا الحديث موضوعٌ ، وعتبة ثقةٌ مأمونٌ » اهـ .

* قُلْتُ : كذا قال الحاكم رحمه الله تعالى ! ، وحكمه على الحديث بالوضع لم يوافق عليه ، بل الحديث صحيحٌ ، وما أُعلِّ به ، فليس بعله ، كما يأتي شرحه في هذا الكتاب - إن شاء الله - .

* سفيان ، هو ابن عيينة .

وهو ثقةٌ نبيلٌ ، جليلٌ .

كان يدلّس عن الثقات فقط ، فهو المدلسُ الوحيدُ الذي تستوى عننته وتصريحه بالتحديث .

قال ابن حبان في « مقدمة صحيحه » (٩٠/١) :

« وأما المدلسون الذين هم ثقاتٌ وعدولٌ ، فإننا لا نحتجُّ بأخبارهم إلا ما بينوا السماع فيما رَوَوْا ... اللهم إلا أن يكون المدلسُ يُعلم أنه ما دلّس قطُّ إلا عن ثقةٍ ، فإن كان كذلك قبلت روايته وإن لم يُبين السماع ، وهذا ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة وحده ، فإنه كان يدلّس ، ولا يدلّس إلا عن ثقةٍ متقنٍ ، ولا يكادُ يوجد لسفيان بن عيينة خبرٌ دلّس فيه إلا وُجد ذلك الخبر بعينه قد بين سماعه عن ثقةٍ مثل نفسه ، والحكم في قبول روايته لهذه العلة - وإن لم يُبين السماع فيها - كالحكم في رواية ابن عباس إذا روى عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ما لم يسمع منه » اهـ .

= * والزهرى :

هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب .
وهو ثقة ، جبل ، حافظ ، ربما دلس .
وأنكر بعض أصحابنا أن يكون ابن شهاب مدلساً ، واستعظم ذلك
جداً ، وبالع حتى زعم أن مخالفه : « تردى فى وهدةٍ سحيقةٍ ! وأنه :
« ادعى باطلاً ليس له فيه سلف » !
كذا قال !!

وإنكار المشار إليه ، هو الذى ينبغى أن يُستعظم ، فقد وصفه
بالتدليس الشافعى ، والدارقطنى ، وغيرهما ، على ما ذكره الحافظ فى
« طبقات المدلسين » .

وذكره الذهبى فى أول « منظومته » فى المدلسين ، فقال :
خُذِ الْمُدَلِّسِينَ يَا ذَا الْفِكْرِ جَابِرُ الْجُعْفَى ثُمَّ الزُّهْرَى
بل قال البرهان الحلبى فى « التبيين » :
« مشهور به » ! كذا قال ! وليس بصواب عندى .
فقد قال الحافظ فى « الفتح » (٥/٢) :
« ... وابن شهاب جُرب عليه التدليس » .
وقال فى « موضع آخر » منه (٤٢٧/١٠) :
« ... وإدخال الزهرى بينه وبين عروة رجلاً ، مما يؤذن بأنه قليل
التدليس » .

وصرح بذلك الذهبى تصريحاً ، فقال فى « الميزان » :
« كان يُدلسُ فى النادر » .

نعم ، ينكر على بعض المشتغلين بالعلم أن يُعلوا الحديث بعننة =

= الزهرى ، فإن التدليس لم يكن من عادته ، بل كان يفعله أحياناً كما تقدم ، فالصواب عدم الإللال بعننة الزهرى ، إلا إذا كان المتن منكراً ، ورجال الإسناد ثقات ، ولا مدخل للإللال إلا بعننة الزهرى . والله أعلم .

* أبو سلمة :

هو ابن عبد الرحمن بن عوف .
ثقة جليل حافظ ، مشهور بكنيته ، وقد اختلف في اسمه على أقوال .
وقال مالك بن أنس :
« اسمه كنيته » .

* * *

وللحديث طرق كثيرة عن أبى هريرة ، وهى :

١ - أبو سلمة ، عنه .

أخرجه مسلم (٢٧٨/٨٧) ، وأبو عوانة فى « صحيحه »
(٢٦٣/١) ، وأحمد (٢٤١/٢ ، ٢٥٩ ، ٣٨٢) ، والشافعى فى
« مسنده » (٢٧/١) ، والحميدى (٩٥١) ، والدارمى
(١٦١/١) ، وابن الجارود فى « المنتقى » (٩) ، وكذا ابن خزيمة
(٩٩/٥٢/١) ، وابن حبان (ج ٢/رقم ١٠٥٩) ، وأبو يعلى فى
« مسنده » (ج ١٠/رقم ٥٩٦١) ، وابن عدى فى « الكامل »
(١٩٧/١) ، والدارقطنى فى « العلل » (ج ٣/ق ٢١/١) ، والبيهقى
(٤٥/١) ، والبعغوى فى « شرح السنة » (٤٠٧/١) من طريق
الزهرى ، عن أبى سلمة .

= وتابعه محمد بن عمرو ، عن أبى سلمة .

= أخرجه أحمد (٣٨٢، ٣٤٨/٢) وأبو عبيد في « كتاب الطهور »
(ق ١/١٢) ، وابنُ أبي شيبة في « المصنف » (٩٨/١) ، وأبو يعلى
(ج ١٠ / رقم ٥٩٧٣) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٢٢/١)
وسنده حسنٌ .

وأخرجه الترمذی (٢٤) ، وابنُ ماجه (٣٩٣) ، والطحاوي
(٢٢/١) ، والدارقطني في « العلل » (ج ٣ / ق ٢٠ / ٢) ، والبيهقي
(٢٤٤/١) ، والخطيب في « التاريخ » (٣٠٠/١١) ، وابنُ جُميع في
« معجمه » (٣٤١ - ٣٤٢) من طريق أبي سلمة وسعيد بن المسيب
جميعاً ، عن أبي هريرة مرفوعاً به .
قال الترمذی :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

٢ - الأعرج ، عنه .

أخرجه البخاري (٢٦٣/١ - فتح) ، بزيادةٍ في أوّله ، ومسلم
(٨٨/٢٧٨) ، وأبو عوانة (٢٦٣/١) ، ومالك (٩/٢١/١) ،
والشافعي (ج ١ / رقم ٦٨ ، ٦٩) ، وأحمد (٤٦٥/٢) ، والحميدي
(٩٥٢) وابنُ المنذر في « الأوسط » (٣٧٢، ١٤٣/١) ، وابنُ حبان
(ج ٢ / رقم ١٠٦٠) ، والبيهقي (٤٥/١) ، وابنُ النجار في « ذيل
تاريخ بغداد » (١٨٤/٢) ، والبغوي في « شرح السنة »
(٤٠٦/١) ، من طريق أبي الزناد ، عن الأعرج .

وقد رواه عن أبي الزناد : « مالك ، وابنُ عيينة » .

وتابعهما هشام بنُ عروة ، عن أبي الزناد به ، مع زيادة :

= « ويُسمى قبل أن يدخلها » . يعني يده .

= أخرجه ابنُ عدِّي في « الكامل » (١٥٠١/٤) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣٠٠/٢) ، من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة ، عن هشام به .
* قُلْتُ : وهذه الزيادة منكرو ، والحديث غير محفوظ عن هشام بن عروة .

قال ابنُ عدِّي :

« وهذا غريبُ الإسناد والمتن . فمن قبل الإسناد : من حديث هشام ابن عروة ، عن أبي الزناد . لا أعلم يرويه عن هشام غير عبد الله بن محمد بن يحيى . وغرابة المتن : « ويسمى قبل أن يدخلها » وهذه اللَّفْظَةُ (غريبة)^(١) في هذا الحديث » اهـ .

* قُلْتُ : يعنى منكرو ، فلم يذكرها أحدٌ ممن روى الحديث .

وآفة هذا الإسناد : عبد الله بن محمد بن يحيى هذا .

فقد تركه أبو حاتم ، وقال :

« ضعيفُ الحديث جداً » .

وقال العقيلي :

« لا يتابع على كثيرٍ من حديثه » .

وقال ابنُ حبان :

« يروى الموضوعات عن الثقات » .

=

فالسندُ تالفٌ .

(١) هذه اللَّفْظَةُ سقطت من « مطبوعة الكامل » ، واستدركتها من « لسان الميزان » (٣٣٢/٣) . ونسخة « الكامل » كثيرة السقط والتحرير .

= ٣ - سعيد بن المسيب ، عنه .

أخرجه مسلم (٨٧/٢٧٨) ، وأبو عوانة (٢٦٤/١) ، والمصنف في « كتاب الغسل » - ويأتي - ، وأحمد (٢٦٥/٢ ، ٢٨٤) ، وابن عدى (١٩٧/١) ، والطحاوي (٢٢/١) ، والدارقطني في « العلل » (ج ٣ / ق ٢/٢٠) .

وأخرجه الترمذي ، وابن ماجه ، وغيرهما عنه ، وعن أبي سلمة معاً عن أبي هريرة . وقد مرّ تخريجه قريباً .

٤ - أبو صالح ، عنه .

أخرجه أبو داود (١٠٤) ، وأحمد (٢٥٣/٢) ، وأبو عوانة (٢٦٤/١) ، والطيالسي (٢٤١٨) ، وابن عدى (٧٠٨/٢) ، والسهمي في « تاريخ جرجان » (١٣٨) ، والطحاوي (٢٢/١) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢٣٢/٢ - ٢٣٣) ، والبيهقي (٤٧/١) ، من طرق عن الأعمش ، عن أبي صالح به .

وتابعه سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه .

أخرجه ابن المقرئ في « معجمه » (ق ٢/٦٥) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١٤٧/١) من طريق إبراهيم بن طهمان ، عن هشام ، عن سهيل به .

وسنده صحيح .

٥ - أبو رزين ، عنه .

أخرجه مسلم (٨٧/٢٧٨) ، وأبو عوانة (٢٦٤/١) ، ووکیع في « نسخته عن الأعمش » (١٨) ، وأحمد (٤٧١/٢) ، والطحاوي (٢٢/١) ، والبيهقي (٤٥/١) من طريق الأعمش ، عن أبي صالح ، =

= وأبى رزين معاً ، عن أبى هريرة .
وأخرجه ابنُ أبى شيبة (٩٨/١) من طريق الأعمش ، عن أبى رزين
وحده .

٦ - عبد الله بن شقيق ، عنه .
أخرجه مسلمٌ ، وأبو عوانة (٢٦٣/١) ، وابنُ خزيمة (١٠٠) ،
وكذا ابنُ حبان (ج ٢ / رقم ١٠٦١ ، ١٠٦٢) ، والدارقطنى
(٤٩/١) ، والبيهقى (٤٦/١) .
قال ابنُ خزيمة :

« خيرٌ غريبٌ » !!

* قُلْتُ : وهذه الغرابة التى عناها ابنُ خزيمة ، هى من قبل شيخه
محمد بن الوليد .

قال ابنُ خزيمة :

« نا محمد بن الوليد بخيرٍ غريبٍ ، نا محمد بن جعفر ، نا شعبة ،
عن خالدٍ الحذاء ، عن عبد الله بن شقيق ، عن أبى هريرة مرفوعاً ،
وفيه : « فإنه لا يدرى أين باتت يدهُ منه » .
فزاد محمد بن الوليد لفظه :

« منه » .

وهذه اللَّفْظَةُ هى التى استغربها ابنُ خزيمة ، كما يفهم من كلام
البيهقى ، ونبه على ذلك الدارقطنى فى « العلل » (ج ٣ / ق ٢/٥٧) .
ولم يتفرد محمد بن الوليد بذكر هذه اللَّفْظَةِ فقد تابعه اثنان عليها :
أ - الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله .

قال فى « مسنده » (٤٥٥/٢) :

= حدثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة بسنده سواء . وفيه اللَّفْظَةُ الزائدةُ.

ب - محمد بن يحيى الذهلي .

أخرجه ابن المقرئ في « معجمه » (ق ٢/١١٨) ، وابنُ عساكر (٣٣٤/٢/١٢) من طريق أبي الحسن عمران بن موسى بن المهرجان النيسابوري^(١) ، ثنا محمد بن يحيى الذهلي ، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوراث ، ثنا شعبة به .

٧ - الحسن البصري ، عنه .

أخرجه الدارقطني في « حديث أبي الطاهر الذهلي »^(٢) (رقم ٩٩) ، من طريق خالد ، عن يونس ، عن الحسن ، عن أبي هريرة مرفوعاً به ، ولم يذكر الجملة الأخيرة منه .

وأخرجه ابنُ عدي في « الكامل » (٢٣٧١/٦ - ٢٣٧٢) من طريق معلى بن الفضل ، ثنا الربيع بن صبيح ، عن الحسن ، عن أبي هريرة مرفوعاً به ، وزاد :

« فإن غمس يده في الإناء من قبل أن يغسلها ، فليرق ذلك الماء » قال ابنُ عدي :

« وقولُه في هذا المتن : « فليرق ذلك الماء » ، منكرٌ لا يُحفظُ » .

وقال الحافظ في « الفتح » (٢٦٣/١) :

« حديثٌ ضعيفٌ » .

* قُلْتُ : ومعلى بن الفضل في حديثه نكارة .

= والربيع بن صبيح في حديثه ضعف .

(١) من شيوخ ابن حبان .

(٢) في الجزء الثالث والعشرين منه .

= والحسن البصري لم يسمع من أبي هريرة على رأى الأكثرين .
نعم ، سمع بعض أحاديث منه ، ولكنه مدلسٌ وقد عنعنه .
ثم قوله فى هذا الحديث :

« فليرق ذلك الماء » منكرٌ كما قال ابنُ عدى ، والذهبى فى « الميزان »
(١٥٠/٤) لأمرين :

* الأول : أن هذه الزيادة لم تقع فى أى طريق من طرق الحديث
على كثرتها ، فدل ذلك على أنها غير محفوظة ، لا سيما وفى السند ما
قد رأيت من العلل .

* الثانى : أن الأكثرين من العلماء حملوا الحديث فى غسل اليدين
على الاحتياط ، لأن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « فإنه
لا يدري أين بات يده » فعلقه بأمرٍ موهوم ، وما علق بالموهوم لا يكون
واجباً ، وأصل الماء والبدن الطهارة ، وهذا يقينٌ لا يزول بمجرد الوهم .
ويرى أحمد ، وإسحق ، وجوب غسل اليدين بعد النوم قبل وضعهما
فى الإناء . ويفرق أحمد بين نوم الليل ونوم النهار .

وقال بوجوب غسل اليدين داود الظاهرى ، وابن جرير ، قالوا : إذا
أدخل يده فى الإناء قبل الغسل ، ينجس الماء .
وفى هذا القول نظرٌ .

لأن الحكمة فى غسل اليد عقب القيام من النوم ، قد تكون لخوف
نجاسة تكون على اليد ، مثل مرور يده على موضع الاستجمار مع
العرق ، كما قال الشافعى ، وأحمد ، وغيرهما . فلن يكون هذا أعظم
من البول فى الماء الدائم ، وقد دلّ الدليل على أن الماء لا ينجس .

ولذلك حكى شيخ الإسلام ابن تيمية فى « الفتاوى » (٤٥/٢١) =

= الاتفاق على أن غمس القائم من النوم يده في الإناء ، لا يقتضى تنجيس الماء . وفي دعوى الاتفاق نظر ، لما تقدم . والله أعلم .

٨ - همام بن مُنبه ، عنه .

أخرجه مسلم (٨٨/٢٧٨) ، وأبو عوانة (٢٦٤/١) ، وأحمد (٣١٦/٢) .

٩ - جابر بن عبد الله ، عنه .

أخرجه مسلم (٨٨/٢٧٨) ، وأبو عوانة (٢٦٣/١) ، وأحمد (٤٠٣/٢) ، وأبو يعلى في « مسنده » (ج ١٠ / رقم ٥٨٦٣) من طريق أبي الزبير ، عن جابر وقد رواه عن أبي الزبير اثنان :

أ - معقل بن عبيد الله . عند مسلم ، وأبي عوانة .

ب - ابن لهيعة . عند أحمد ، وأبي يعلى .

وقد صرح أبو الزبير بالتحديث في طريق ابن لهيعة ، لكنه سيء الحفظ ، والراوى عنه ليس من القدماء . ثم هو مدلس أيضاً وقد عنعن . وخالفهما عبدُ الملك بن أبي سليمان ، فرواه عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً وزاد فيه :

« ولا على ما وضعها »^(١) .

فجعله من « مسند جابر » لا من « مسند أبي هريرة » .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٩٥) ، والدارقطني (٤٩/١) ، وحسنه ، والخطيب (٤٥٠/١٠) من طريق زياد بن عبد الله البكائي ، عن عبد الملك .

= وقد رواه عن زياد البكائي ثلاثة :

(١) في قلبى شيء من هذه الزيادة . والله أعلم .

= « إسماعيل بن توبة ، ومحمد بن نوح ، وموسى بن بحر » .
* قُلْتُ : ورواية معقل وابن لهيعة أرجح عندي من رواية عبد الملك
ابن أبي سليمان ، فإن هذا ، وإن كان من رجال مسلم إلا أنه ربما
أخطأ ، وفي الطريق إليه زياد البكائي ، وكان كثير الخطأ ، وبعضهم
يضعفه مطلقاً .

والصواب كما قال أبو حاتم :
« يكتب حديثه ، ولا يحتج به » .

وهو يعنى بهذه العبارة :
« يكتب حديثه في المتابعات والشواهد ، ولا يحتج به إذا انفرد »
وقد رأيت في كلام أبي حاتم ما يُصَوِّب هذا الفهم .
ففي ترجمة إبراهيم بن المهاجر البجلي ، من « الجرح والتعديل »
(١٣٣/١/١) ، قال أبو حاتم :

« إبراهيم بن مهاجر ليس بالقوى ، هو وحسين بن عبد الرحمن ،
وعطاء بن السائب . قريب بعضهم من بعض . محلهم عندنا محل
الصدق . يكتب حديثهم ، ولا يحتج بحديثهم . قلت لأبي - القائل هو
ابن أبي حاتم - : ما معنى : لا يحتج بحديثهم ؟ ! قال : كانوا قوماً
لا يحفظون ، فيحدثون بما لا يحفظون ، فيغلطون ، ترى في أحاديثهم
اضطراباً ما شئت » اهـ .

وكذلك في ترجمة : « فضيل بن مرزوق » من « الجرح »
(٧٥/٢/٣) قال ابن أبي حاتم :

« سألت أبي عنه ... فقال : هو صدوق ، صالح الحديث ، يهمل
كثيراً ، يكتب حديثه . قلت : يحتج به ؟ ! قال : لا ! » .
=

= ١٠ - عبد الرحمن بن يعقوب المدني ، عنه .
أخرجه مسلم (٨٨/٢٧٨) ، وأبو عوانة (٢٦٥/١) ، من طريق
ابنه ، العلاء بن عبد الرحمن ، عنه .

١١ - ثابت مولى عبد الرحمن بن زيد ، عنه .
أخرجه مسلم ، وأبو عوانة (٢٦٤/١) ، وأحمد (٢٧١/٢) .
١٢ - محمد بن سيرين ، عنه .

أخرجه مسلم (٨٨/٢٧٨) ، وأحمد (٥٠٧/٢) ، وابن أبي شيبة
(٩٨/١) ، والبزار - كما في « نصب الراية » (٣/١) وابن قتيبة في
« الغريب » (١٠/١) - من طريق هشام بن حسان ، عن محمد بن
سيرين ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

ويرويه عن هشام بن حسان :

« عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، عند مسلم . ويزيد بن هارون عند
أحمد ، وأبو خالد الأحمر ، عند ابن أبي شيبة »^(١) .

وتابعهم إبراهيم بن طهمان ، عن هشام به ، وزاد :
« ثم ليغترف يمينه من إنائه ، ثم ليصب على شماله ، فليغسل
مقعده » .

ذكره ابن أبي حاتم في « العلل » (١٧٠/٦٥/١) ونقل عن أبيه :
« ينبغي أن يكون : « ثم ليغترف يمينه ... » إلى آخر الحديث من كلام
إبراهيم بن طهمان ، فإنه قد كان يصل كلامه بالحديث ، فلا يميزه
المستمع » اهـ .

(١) ووقع عند ابن قتيبة : « .. حتى يفرغ عليها ثلاثاً » فذكر العدد في رواية ابن سيرين غير محفوظ
كما يأتي تحقيقه فلا أدري أهو خطأ ناسخ أو طابع . أم هو وهم من ابن قتيبة أو شيخه ؟!

=* قُلْتُ : وله طريقان آخران عن ابن سيرين :

أ - عوف بن أبي جميلة ، عنه .

أخرجه أحمد (٣٩٥/٢) ، وابنُ النَّجَّار في « ذيل التاريخ »
(١٣٢/٢) من طريق هوزة بن خليفة ، عن عوف .
وسنده قوي . وفي هوزة كلام لا يضر .

ب - سالمُ الخياط ، عنه .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٩٤٩) قال : حدثنا
أحمد ، قال : حدثنا عمرو ، قال : حدثنا زهيرُ بنُ محمد ، عن سالم
الخياط ، قال : سمعتُ محمد بن سيرين به . وذكر فيه :
« ... حتى يُفرغ على يديه ثلاث مرات ... » .

* قُلْتُ : أحمد ، شيخ الطبراني ، هو ابنُ يحيى الجُلوانِي ، ثقةٌ ،
وثقه غير واحد - كما في « تاريخ بغداد » (٢١٢/٥ - ٢١٣) - .
وعمره ، هو ابنُ أبي سلمة التنيسي . وهو صدوق ، ولكن وقعت
منه أوهامٌ في حديثه ، لا سيما في حديثه عن زهير بن محمد ، حتى قال
أحمد بن حنبل :

« روى عن زهير أحاديث بواطيل ، كأنه سمعها من صدقة ، فغلط ،
فقلبها عن زهير » اهـ .

فكأن هذا آتٍ من قبل أن عمرو بن أبي سلمة شامي .

وقد قال أحمد ، والبخاري ، وغيرهما :

« ما روى أهل الشام عن زهير ، فإنه مناكير » وهذا منها .

وسالم ، هو ابنُ عبد الله الخياط . يختلف فيه . وحديثه جيد في

المتابعات .

= ثم اعلم أنه مما يستنكر في هذا الحديث ، قوله :

« يفرغ على يديه ثلاث مرات » .

فذكر العدد غير محفوظ من حديث ابن سيرين ، كما يُرشد إليه كلام مسلم في « صحيحه » .

فقد قال ما ملخصه :

« قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « يغسلها ثلاثاً » . رواه عن أبي هريرة : « الأعرج ، ومحمد بن سيرين ، وعبد الرحمن بن يعقوب ، وهمام بن منبه ، وثابت مولى عبد الرحمن بن زيد ، جميعهم لا يذكر العدد في غسل اليدين . ووقعت رواية « الثلاث » في حديث جابر بن عبد الله ، وابن المسيب ، وأبي سلمة ، وعبد الله بن شقيق ، وأبي صالح ، وأبي رزين » اهـ .

فهذا يبين أن ذكر العدد في رواية ابن سيرين منكّر . والله أعلم .

١٣ - موسى بن يسار ، عنه .

أخرجه أحمد (٥٠٠/٢) ، حدثنا يزيد ، ثنا محمد - يعني ابن إسحق - ، عن موسى بن يسار ، عن أبي هريرة . وعن الزهري وغيره ، قالوا : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ... فذكره .

* قُلْتُ : وسنده حسنٌ لولا تدليس ابن إسحق .

ثم قوله : « وعن الزهري وغيره » فلم يظهر لي وجهه .

لأن موسى بن يسار هو المطلبي عم محمد بن إسحق ، ولم يرو الزهري عنه شيئاً بعد البحث والتتبع . إلا أن يكون المقصود أن محمد ابن إسحق يرويه عن الزهري ، وعن موسى بن يسار معاً . فيكون طريق الزهري منقطعاً ، لأنه لم يسمع من أبي هريرة . ويعدّ جداً - =

= عندى - أن يكون موسى بن يسار هو الأزدنى ، والذي يقال فيه : « موسى بن سيار » . فإلله أعلم بحقيقة الحال .
ثم ظهر لى وجه آخر . فلعل ابن إسحق يرويه عن الزهرى مرسلأ
أو معضلاً . والله أعلم .

١٤ - أبو مریم ، عنه .

أخرجه أبو داود (١٠٥) ، وابن حبان (ج ٢ / رقم ١٠٥٨) ،
والدارقطنى (٥٠ / ١) ، والبيهقى (٤٦ / ١) من طريق معاوية بن
صالح ، عنه وسنده حسن - كما قال الدارقطنى - رحمه الله .

١٥ - نعيم بن عبد الله ، عنه .

أخرجه ابن عدى فى « الكامل » (٩١١ / ٣) من طريق أبى الجنيد
الضرير ، عن عثمان بن مقسم ، عن نعيم به .
* قُلْتُ : وسنده ضعيف جداً .

وأبو الجنيد هذا ، هو خالد بن الحسين .

قال ابن معين :

« ليس بثقة » .

وضعه ابن عدى .

وعثمان بن مقسم ، تركه يحيى القطان ، والنسائى ، والدارقطنى .
وغلا فيه الجوزجاني ، فكذبه .

قال الترمذى :

« وفى الباب عن ابن عمر ، وجابر ، وعائشة » .

* قُلْتُ :

= أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

فأُخْرِجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٩٤) ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي « شَرْحِ الْمَعَانِي »
(٢٢/١) ، وَالِدَارِقُطْنِيُّ (٤٩/١ - ٥٠) ، وَعَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ (٤٦/١) ،
وَكَذَا ابْنُ خَزِيمَةَ فِي « صَحِيحِهِ » (١٤٦/٧٥/١) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ
وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي ابْنُ لُحَيْعَةَ ، وَجَابِرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ عَقِيلٍ ، عَنْ ابْنِ
شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، مَرْفُوعاً :
« إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ ، فَلَا يَدْخُلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ ، حَتَّى
يَغْسِلَهَا [ثَلَاثًا] » .

وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ :
« حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، وَأَصْبَعُ بْنُ الْفَرَجِ ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
وَهْبٍ » وَخَالَفَهُمْ سَفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ ، فَرَوَاهُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ ، عَنْ يُونُسَ ،
عَنِ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعاً بِهِ .

أُخْرِجَهُ ابْنُ عَدِيِّ فِي « الْكَامِلِ » (١٢٥٤/٣) ، وَقَالَ :
« وَهَذَا ، قَدْ زَلَّ فِيهِ سَفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ ، أَوْ لُقْنٌ ، أَوْ تَعَمَّدَ ، حَيْثُ
قَالَ : ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنِ الزَّهْرِيِّ ... وَكَأَنَّ هَذَا الطَّرِيقَ
أَسْهَلُ عَلَيْهِ^(١) . وَإِنَّمَا يَرَوِيهِ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ لُحَيْعَةَ ، وَجَابِرِ بْنِ
إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ عَقِيلٍ ، عَنِ الزَّهْرِيِّ » اهـ .

فَالْحَفُوظُ هُوَ طَرِيقُ ابْنِ وَهْبٍ ، عَنْ ابْنِ لُحَيْعَةَ وَجَابِرِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ .
قَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ عَقِبَ الْحَدِيثِ :

« وَابْنُ لُحَيْعَةَ لَيْسَ مِمَّنْ أَخْرَجَ حَدِيثَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ إِذَا تَفَرَّدَ بِرَوَايَةٍ ،
وَإِنَّمَا أَخْرَجْتُ هَذَا الْخَبَرَ ، لِأَنَّ جَابِرَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ مَعَهُ فِي الْإِسْنَادِ » اهـ . =

(١) كَذَا ! وَلَعَلَّهُ : « أَشْكَلُ عَلَيْهِ » مَعَ أَنَّ السِّيَاقَ لَهُ وَجْهٌ أَيْضاً . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

= وقال الدارقطني :

« إسناده حسن » .

وقال البوصيري في « الزوائد » .

« إسناده صحيح على شرط مسلم » .

فقال السندى :

« قلت : كأنه لانضمام جابر بن إسماعيل إلى ابن لهيعة ، وإلا فابن

لهيعة مشهور بالضعف » اهـ .

* **قلت :** نعم ، الحديث على شرط مسلم لأجل جابر بن إسماعيل ولكن ابن لهيعة ، وإن كان سيئ الحفظ ، غير أن رواية القدماء عنه صحيحة ، ويحسنها الذهبي وغيره . والحديث هنا من رواية ابن وهب عنه ، وقد سمع منه قديماً .

وقد غلا بعض الناس ، فأسقط حديث ابن لهيعة كله ، سواء كان من رواية القدماء أو المتأخرين . وفرط بعضهم ، فصحح حديثه كله ، حتى من رواية المتأخرين عنه . !!

وهكذا يضيع الحق بين الإفراط والتفريط !

والحق ، أن حديث ابن لهيعة من رواية القدماء عنه قوى مقبول ، ولم يكن دلس فيه . أما بعد احتراق كتبه ، فقد وقعت منه مناكير كثيرة في حديثه . وقد أنكر بعض الناس أن تكون كتبه احترقت كما حكاها يزيد بن الهيثم عن ابن معين . وهو قول يحتاج إلى تحرير ، لعل أذكره في « كشف الوجيعة » ، ببيان حال ابن لهيعة « يسر الله إتمامه بخير » .

وقد وقع لى أسماء جماعة من الذين سمعوا من ابن لهيعة قبل احتراق

= كتبه ، منهم :

- = ١ - عبد الله بن المبارك .
- ٢ - عبد الله بن وهب .
- ٣ - عبد الله بن يزيد المقرئ .
- ٤ - عبد الله بن مسلمة القعنبي .
- ٥ - يحيى بن إسحق .
- ٦ - الوليد بن مزيد .
- ٧ - عبد الرحمن بن مهدي .
- ٨ - إسحاق بن عيسى .
- ٩ - الليث بن سعد .
- ١٠ - بشر بن بكر .

* قُلْتُ : نصّ على الثلاثة الأول : الساجي ، وعبد الغني بن سعيد ، وغيرهما .

قال الذهبي في « تذكرة الحفاظ » (٢٣٨/١) :
 « حدّث عنه ابن المبارك ، وابن وهب ، وأبو عبد الرحمن المقرئ ،
 وطائفة قبل أن يكثر الوهم في حديثه ، وقبل احتراق كتبه ، فحديث
 هؤلاء عنه أقوى ، وبعضهم يصححه ، ولا يرتقى إلى هذا » اهـ .
 وقال ابن مهدي :

« لا أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة ، إلا سماع ابن المبارك
 ونحوه » وكذا قال ابن حبان في « المجروحين » (١١/٢) .
 ونصّ ابن حبان على القعنبي .

ذكره عنه الذهبي في « الميزان » (٤٨٢/٢) ، وفي « السير »
 = (٢٣/٨) .

= ونصَّ على : « يحيى بن إسحق » ، الحافظُ في « التهذيب »
(٤٢٠/٢) في ترجمة حفص بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص .
ونصَّ على الوليد بن مزيد : الطبراني في « المعجم الصغير »
(٢٣١/١) .

ونصَّ على عبد الرحمن بن مهدي : الحافظُ في « مقدمة اللسان »
(١٠/١ - ١١) .

ولى بعضُ النظر حول سماع ابن مهدي من ابن لهيعة .
ونصَّ على إسحق بن عيسى : أحمدُ بن حنبل .
ففي « الميزان » (٤٧٧/٢) للذهبي :
« قال أحمد : حدثني إسحق بن عيسى أنه لقي ابن لهيعة سنة أربع
وستين ومائة ، وأن كُتبه احترقت سنة تسع وستين » .
ونصَّ على الليث بن سعد : الحافظُ ابن حجر .
فقال في « الفتوح » (٣٤٥/٤) :

« . . . وفيه ابن لهيعة ، ولكنه من قديم حديثه ، لأن ابن عبد الحكم
أورده في « فتوح مصر » من طريق الليث عنه » اهـ .
ونصَّ على بشر بن بكر : العقيلي بسنده .
فقال في « الضعفاء » (٢٩٤/٢) :

« حدثنا حجاج بن عمران ، قال : حدثنا أحمد بن يحيى بن الوزير ،
قال : حدثنا بشر بن بكر ، قال : لم أسمع من ابن لهيعة شيئاً بعد سنة
ثلاث وخمسين ومائة » .

ورجاله ثقات ، غير شيخ العقيلي ، فلم أقف له على ترجمة .
وحاصلُ البحث ، أن حال ابن لهيعة يجبُ فيه التفصيل ، لا أن تردَّ =

= مروياته ، كما يفعل البوصيرى - رحمه الله - في « الزوائد » - ، فإنه رغم تسامحه في النقد ، متشددٌ في حقِّ ابن لهيعة . والله تعالى الموفق .
وحديث ابن عمر ، هذا :

أخرجه أيضاً ابنُ عدى (٧٤٤/٢) من طريق الحسن بن أبى الحسن ، البغدادى ، ثنا سفيان بن عُيينة ، عن الزهرى ، عن سالم ، عن أبيه مرفوعاً به .

قال ابنُ عدى :

« وهذا الحديث عن ابن عُيينة ، عن الزهرى ، بهذا الإسناد ، غير محفوظ ، وإنما يروى هذا الحديث ابنُ وهب ، عن ابن لهيعة ، وجابر ابن إسماعيل الحضرمى ، عن عقيل ، عن الزهرى » اهـ .
* قُلْتُ : وآفةُ الإسناد هو الحسن هذا .

قال ابنُ عدى :

« منكرُ الحديث عن الثقات ، ويقلبُ الأسانيد ... ولم أر له كثير حديثٍ ، وبمقدار ما رأيتهُ ، لا يشبه حديثه أهل الصدق » اهـ .
وهذا القولُ من ابن عدى - رحمه الله - يُعدُّ شديداً ، لأنه من المتوسطين ، ويظهرُ في نقده أثرُ التسامح . والله أعلم .
حديث جابر بن عبد الله ، رضى الله عنهما .
فمرَّ الكلامُ عليه قريباً .

حديث عائشة ، رضى الله عنها .

ذكره ابنُ أبى حاتم في « العلل » (٦٢/١) قال :

« سئل أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ أبى ذئب ، عن سمع أبا سلمة =

= ابن عبد الرحمن ، يُحدث عن عائشة ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « إذا استيقظ أحدكم من النوم ... الحديث » . وروى الزهرري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم هذا الحديث . فقال أبو زرعة : هذا عندي وهم ، يعني حديث ابن أبي ذئب » اهـ .
(تنبيه)

قال الشوكاني في « نيل الأوطار » (١٦٣/١) : « وأما حديث عائشة فأخرجه ابن أبي حاتم في « العلل » وحكى عن أبيه أنه وهم » كذا ! ، ولعله سبق قلم أو نظر ، فالذي في « العلل » : « عن أبي زرعة » وليس « عن أبي حاتم » . وتبعه على هذا ، المباركفوري في « تحفة الأحوذى » (١١١/١) .

* * *

وفي الباب أيضاً :
حديث علي بن أبي طالب .

وهذا لم يذكره الترمذی .
أخرجه ابن ماجه (٣٩٦) قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وهذا في « مصنفه » (١٠٠/١) حدثنا أبو بكر بن عياش ، قال : حدثنا أبو إسحق ، عن الحارث ، قال : دعا عليّ بماء ، فغسل يديه قبل أن يدخلهما الإناء ، ثم قال : هكذا رأيْتُ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم صنع .

* قُلْتُ : وسنُدهُ وإِِه .
وأبو بكر بن عياش ، وإن كان عدلاً ، فحفظه ساء لما كبر وأبو إسحق

.....

=السبيعي مدلس . والحارث الأعور وإيه على التحقيق . والله أعلم .

بَابُ السَّوَالِكِ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ

٢ - أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ جَرِيرٍ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَأَهُ بِالسَّوَالِكِ » .

٢ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* أما إسحاق بن إبراهيم ، فهو ابنُ راهويه .
أخرج له الجماعة سوى ابن ماجة . وقد روى عنه المصنف (٣٤٨)
حديثاً ، وقال عنه :

« إِسْحَقُ أَحَدُ الْأَثَمَةِ ، وَهُوَ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ » .

وقال أبو حاتم الرازي :

« وَالْعَجَبُ مِنْ إِتْقَانِهِ وَسَلَامَتِهِ مِنَ الْغُلْطِ ، مَعَ مَا رَزَقَ مِنَ الْحِفْظِ »
ومناقبه جمّة ، والثناء عليه كثيرٌ وعاطرٌ . رحمه الله تعالى .

* جرير ، هو ابنُ عبد الحميد الضبيّ ، أبو عبد الله الرازيّ .

ترجمه البخاريّ في « الكبير » (٢١٤/٢/١) ، وابنُ أبي حاتم في

« الجرح والتعديل » (٥٠٥/١/١ - ٥٠٧) وقال :

« قُلْتُ لِأَبِي : جَرِيرٌ يُحْتَجُّ بِهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، جَرِيرٌ ثِقَةٌ » .

قال : « وَسَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ : جَرِيرٌ صَدُوقٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ »

ووثقه النسائيّ ، والعجلّيّ ، وغيرُهما .

حتى قال أبو القاسم اللالكائي :

« مَجْمَعٌ عَلَى ثِقَتِهِ » .

﴿ قُلْتُ : والأمر على ما قال ، وحسبك بكلام أبي حاتم فيه ، وهو متعنت جداً . وإذا وثق رجلاً ، فهنئاً له !! وقد قال الذهبي في « سير النبلاء » (٢٦٠/١٣) :

« إذا وثق أبو حاتم رجلاً ، فتمسك بقوله ، فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث ، وإذا لئِن رجلاً ، أو قال فيه : « لا يحتج به » ، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه ، فإن وثقه ، فلا تبني على تجريح أبي حاتم ، فإنه متعنت في الرجال ، قد قال في طائفة من رجال « الصحاح » : « ليس بحجة » أو « ليس بالقوي » ، أو نحو ذلك » اهـ .

وفي ترجمة « بهز بن أسد » من « التهذيب » :
« قال جرير بن عبد الحميد : اختلط عليّ حديث عاصم الأحول ، وأحاديث أشعث بن سوار ، حتى قدم علينا بهز فخلصها » فعلق الإمام أحمد على ذلك بقوله :

« لم يكن بالذكي ! ، - يعني جريراً - اختلط عليه حديث أشعث ، وعاصم الأحول ، حتى قدم عليه بهز ، فعرفه » .

﴿ قُلْتُ : وهذا لا يضُرُّ جريراً كما يأتي . ولكن هناك من يتلمسُ العثرات ، ولا يراعي لأحدٍ حرمةً ، كصاحب « تأنيب الخطيب » الشيخ محمد زاهد الكوثري - المتعصب المعروف - ، فإنه اتخذ مقالة أحمد سلماً يطعن بها على جرير ، فقال :

« مضطرب الحديث ، وكان سييء الحفظ ، انفرد برواية حديث الأخرس الموضوع . والكلام فيه طويلٌ الذيل ، وليس هو ممن يُساق خبرُهُ في صدد سرد المحفوظ عند النقلة ، إلا على مذهب الخطيب !! » اهـ .

= وقد ردَّ عليه الشيخ العلامة ، ذهبى العصر ، المحقق البارغ ،
عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليماني - رضى الله عنه - فى كتابه الفذ :
« التكيل بما فى تأنيب الكوثرى من الأباطيل » ردّاً قوياً ، فلخصته هنا
لطرفته ، وقد زدت عليه شيئاً يسيراً .

أما قول الطاعن : « مضطرب الحديث » ، فكلمة لم يقلها أحد قط
من السالفين . فأنى قيمة لجرح هذا المتأخر المجرّح ؟ !!
وأما قصه الأخرس ، فالجواب عنها من وجهين :

* الأول : أن القصة تفرد بها سليمان بن داود الشاذكونى ، وكان
غير ثقة كما قال النسائى . وتركه أبو حاتم ، بل كذبه صالح بن محمد .
وقال البخارى فيه :

« منكر الحديث » .

وقد نقل الذهبى فى « الميزان » (٦/١ ، ٢٠٢) عن البخارى قوله :
« كل من قلت فيه : « منكر الحديث » فلا تحل الرواية عنه » . فهذا
عنده جرح شديد بلا ريب .

وإذ الأمر كذلك ، فالحمل على الشاذكونى أولى ، وأليق بالصنعة ،
من الحمل على جرير . هذا إن كان لجرير فيه ذنب !!

* الثانى : أن القصة تفيد تدليساً ، ولا تفيد اضطراباً ، هذا إن
صحّت ، فكيف وقد تقدّم ذكر العلة ؟ !

فقد زعم الشاذكونى أن جريراً ذكر أولاً عن مغيرة ، عن إبراهيم ،
فى طلاق الأخرس . ثم ذكر ثانياً : عن سفيان ، عن مغيرة . ثم ذكر
ثالثاً عن ابن المبارك ، عن سفيان . ثم قال : « حدثني رجل خراسانى
عن ابن المبارك » . فلو صحّت القصة لما كان فيها إلا التدليس ، بإسقاط =

= ثلاثة ، ثم اثنين ، ثم واحد .

قال الحافظ :

« إن صحَّ حكاية الشاذكوني ، فجريرٌ كان يُدلسُ » .

* قُلْتُ : وقد عرَّفناك أنها لم تصح ، وصنيع الحافظ يدلُّ على ذلك .
فإنه لم يذكر شيئاً من ذلك في « التقريب » ، ولا في « طبقات
المدلسين » ، فهو لم يورده فيها أصلاً .

بل قال أبو خيثمة :

« لم يكن جريرٌ يدلسُ » .

أما قولُ الطاعن : « سيءُ الحفظ » !!

فهذا تخديشٌ في الرُّخام !! ، بل هذا القولُ - من هذا المتأخر
المجروح - يذهب أمام الحقيقة العلمية : « كضربةٍ غيرٍ في فلاةٍ » !!
فإن جريراً - كما هو معلوم - كان لا يحدثُ من حفظه إلا نادراً ، وإنما
كان يعتمدُ على كتابه ، ولم ينكروا عليه شيئاً حدَّث به من حفظه ،
وأثنوا على كُتبه بالصحة .

قال ابنُ عمار الموصلي :

« حُجَّةٌ ، كانت كُتبه صحاحاً » .

فأما ما حكاه العقيليُّ (ق ١/٣٨) عن أحمد :

« لم يكن بالذكي ! اختلط عليه حديثُ أشعث ، وعاصمُ الأحوال ،
حتى قدم عليه بهزُّ فعرفه » فهذا لا يعطى ما زعمه الطاعنُ من سوء
حفظ جرير .

بل إني أنظرُ إلى قولة أحمد ، فأجدها ترفع جريراً ولا تضعه !! .

ذلك أنه من تمام التقوى ، وكال الصدق أن يُبين ما اختلط عليه ولا =

= يُخفيه ، فإنه لا يُطلب من المحدث أن لا يشكَّ في شيء ، وإنما المطلوب منه أن لا يحدث إلّا بما يتقنه ، فإن حدث بما لا يتقنه ، بين الحال ، فإذا فعل ذلك ، فقد أمّنا من غلطه ، وحصل بذلك المقصود من الضبط .

فمعنى هذا : أن جريراً بين لمن يروى له ، أن حديث أشعث وعاصم اختلط عليه ، حتى ميز له بهزّ ، ويفهم من هذا أنه لم يحدث بها حال اختلاطها عليه ، حتى قدم بهزّ ، فكان إذا حدّث بين الحال أفيلام جرير على مثل هذا الصنيع المشكور ؟ !

إذا محاسنى اللاتي أدل بها عدت عيوباً ، فقل لي كيف اعتذر ؟ ! وقد ذكرت كلمة أحمد لابن معين ، فقال :

« ألا تراه قد بينها » .

يعنى أن جريراً يشكر على فعله ، ولا يجوز أن يُقدح فيه بحال . فإن قيل : فإنه يؤخذ مما مضى ، أنه لم يكن يحفظ ، وإنما كان اعتمادُهُ على كُتبه ؟ !

فالجواب : أن هذا لا يعطى ما زعمه الطاعن أنه كان سييء الحفظ ، فإن هذه الكلمة إنما تُطلق في صدد القدح فيمن لا يكون جيد الحفظ ، ومع ذلك يُحدث من حفظه ، فيُخطيء . فأما من كان لا يحدث من حفظه إلّا بما أجاد كجرير ، فلا معنى للقدح فيه بأنه لم يكن جيد الحفظ . والله الموفق .

* منصور ، هو ابن المعتمر .

ترجمه البخاري في « الكبير » (٣٤٦/١/٤) ونقل عن يحيى بن سعيد أنه قال : « كان من أثبت الناس » . =

= وقال أبو حاتم - وسئل عن الأعمش ومنصور - :
« الأعمش حافظٌ ، يخلطُ ويدلُّسُ ، ومنصور أتقن ، لا يخلطُ ، ولا يدلُّسُ » .

نقله عنه ولذهُ في « الجرح والتعديل » (١٧٧/١/٤) .
* وأبو وائل ، هو شقيقُ بنُ سلمة ، ثقةٌ ، فحلُّ ، مخضرمٌ .

* * *

والحديث أخرجه البخاريُّ (٣٥٦/١ و ٣٧٥/٢ و ١٩/٣ -
فتح) ، ومسلمٌ (٤٦/٢٥٥ - ٤٧) ، وأبو عوانة (١٩٢/١) ،
وأبو داود (٥٥) ، وابنُ ماجه (٢٨٦) ، والدارميُّ (١٤٠/١) ، وأحمدُ
(٣٨٢/٥ ، ٣٩٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٧) ، وابنُ أبي شيبة في « المصنف »
(١٦٨/١) ، والطيالسيُّ (٤٠٩) ، والحميديُّ (٤٤١) وابن الجعد
في « مسنده » (رقم ٢٦٩١) ، وابنُ خزيمة (ج ١ / رقم ١٣٦) ،
وابنُ حبان في « صحيحه » (ج ٢ / رقم ١٠٦٩) ، والطبرانيُّ في
« الأوسط » (ج ٣ / رقم ٢٩٤٨) ، وفي « الصغير » (٩٧/٢ -
٩٨) ، وابنُ الأعرابي في « معجمه » (ق ٢/٧٤) ، وابنُ نصر في
« قيام الليل » (٤٧) ، والبيهقيُّ (٣٨/١) ، وأبو نُعيم في « الحلية »
(١٨٠/٧ - ١٨١) ، والخطيبُ في « التاريخ » (١٤٧/٣) و
٩٨/١١) والبغويُّ في « شرح السنة » (٣٩٥/١) من طريقٍ ، عن
أبي وائل ، عن حذيفة بن اليمان ، رضى الله عنه ، فذكره .

وقد رواه عن أبي وائل غيرُ واحدٍ ، منهم :

« منصور بن المعتمر ، وحصين ، والأعمش ، وسعيد بن مسروق »

= ووقع في رواية حصين :

= « كَانَ إِذَا قَامَ لِلتَّهْجِدِ » .

واختلف عن حصين فيه .

فرواه عنه يحيى بن سلمة بن كهيل ، عن أبي وائل ، عن عبد الله ابن مسعود فذكره .

فجعل الحديث من « مسند ابن مسعود » .

أخرجه ابنُ عدِيٍّ في « الكامل » (٢٦٥٤/٧) من طريق جبارة ، ثنا يحيى به .

* قُلْتُ : وهذا منكرٌ ، لأن عامة أصحاب حصين ، يجعلونه من « مسند حذيفة » .

وجبارة بن المغلس ، ويحيى بن سلمة ضعيفان ، ويحيى أضعف الرجلين . وقد اختلف على يحيى بن سلمة فيه .

فرواه محمد بن كثير ، عنه ، عن أبيه ، عن أبي وائل ، عن حذيفة مثل رواية الجماعة .

أخرجه ابنُ عدِيٍّ أيضاً (٢٢٥٨/٦) . وسندهُ واهٍ .

ومحمد بن كثير ، قال ابنُ عدِيٍّ :

« الضعف على حديثه وروايته بَيِّنٌ » .

بل تركه الساجي وغيره . وكان ابن معين حسن الرأي فيه .

ويحيى بن سلمة تقدم القول فيه .

* * *

وهناك وجوه أخرى من الاختلاف في هذا الحديث ، سأذكرها -

إن شاء الله تعالى - في كتاب « قيام الليل » (١٦٢٣) . والله أسأل أن يوفقنا

لإتمامه بخير ، وأن يتقبله منا بقبول حسن ، إنه ولئى ذلك والقادر عليه .

كَيْفَ يَسْتَأْكَ

٣ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، قَالَ :
أَخْبَرَنَا غِيلَانُ بْنُ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، قَالَ :
« دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ يَسْتَنُّ ،
وَطَرَفَ السَّوَاكِ عَلَى لِسَانِهِ ، وَهُوَ يَقُولُ : عَأْ عَأْ » .

٣ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* أحمد بن عبد ، هو ابن موسى الضبي ، أبو عبد الله البصري .
وثقه أبو حاتم ، والنسائي ، وابن حبان .
روى عنه الجماعة ، حاشا البخاري ، ففي غير « الصحيح » . أما
ابن خراش - رحمه الله تعالى - فتكلم فيه ، فما أصاب . قال الذهبي :
« قال ابن خراش : تكلم الناس فيه ، فلم يصدق ابن خراش في
قوله هذا ، فالرجل حجة » اهـ .

وقد روى عنه المصنف تسعة أحاديث في كتابه .
* حماد بن زيد ، هو ابن درهم الأزدي ، أبو إسماعيل البصري .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقة ، ثبت ، حجة ، كثير الحديث .
قال أحمد :

« حماد ، من أئمة المسلمين ، من أهل الدين والإسلام » .

* غيلان بن جرير ، هو المعولّي ، البصري .
أخرج له الجماعة ، وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، والمصنف ، وابن
سعد ، والعجلي ، وابن حبان .
=

= * أبو بردة ، هو ابنُ أُمي موسى الأشعري .

قيل اسمه : « الحارث » ، وقيل : « عامر » والذي يترجحُ هو الأخير .

أخرج له الجماعة ، وهو ثقة ، صدوق .

* * *

والحديثُ أخرجه البخاريُّ (٣٥٥/١ - فتح) ، ومسلمٌ (٤٥/٢٥٤) ، وأبو عوانة (١٩٢/١) ، وأبو داود (٤٩) ، وأحمدُ (٤١٧/٤) ، وابنُ خزيمة (٧٣/١) ، وابنُ جَبَّان (ج ٢ / رقم ١٠٧٠) وابنُ المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٣٣٦ ، ٣٣٧) ، والبيهقيُّ (٣٥/١) ، والبعثيُّ في « شرح السنة » (٣٩٦/١) من طريقِ عن حماد بن زيد ، عن غيلان بن جرير ، عن أُمي بردة ، عن أُمي موسى به .. وقد رواه عن حماد بن زيد جماعةٌ ، منهم :

« مُسَدَّدُ بْنُ مَسْرَهْدٍ ، وسليمان بنُ داود العتكيُّ ، وأبو النعمان عارمٌ ، وأحمد بنُ عُبْدَةَ ، والهيثم بنُ جميل ، ويحيى بنُ حبيب الحارثيُّ ، ومحمد بن عيسى الطَّبَّاعُ » .

ووقع عند البخاريِّ :

« وهو يقولُ : أع ، أع ، والسواكُ على فيه ، كأنَّه يتهوَّعُ » وليس في رواية مسلم وأحمد ذكرُ الصوت .

وعند أُمي داود ، وأُمي عوانة ، وابن المنذر :

« وهو يقولُ : إه ، إه » .

وعند أُمي عوانة أيضاً :

« وهو يقولُ : عَق ، عَق » .

=

= رروايةُ ابن خزيمة ، وابن حبان ، كرواية المصنف هنا .
وأفاد الحافظُ في « الفتح » أن عند الجوزقي :
« وهو يقول : إخ ، إخ » .
قال الحافظ :

« وإنما اختلفت الرواةُ لتقارب مخارج هذه الأحرف » .
قال البغوي - رحمه الله - في « شرح السنة » :
« يستنُّ : أى يستاك ، ويتهوَّعُ : أى يتقيأ . والسواكُ مستحبُّ في
عموم الأحوال . وهو في حالتين أشدُّ استحباباً : عند القيام إلى الصلاة ،
وعند تغَيُّرِ الفم بنومٍ ، أو كل شيء يُغَيِّرُ الفم . ولا بأس أن يستاك
بسواك الغير » اهـ .

* قُلْتُ : يشيرُ البغويُّ بآخر كلامه إلى ما رواه البخاريُّ
(١٣٨/٨ - فتح) والبيهقيُّ (٣٩/١) وابن بشكوال في « الغوامض »
(٤٥٩/١) عن القاسم ، عن عائشة ، قالت : « دخل عبد الرحمن
ابنُ أبي بكرٍ ومعه سواكُ يستنُّ به ، فنظر إليه رسولُ الله صلى الله عليه
وعلى آله وسلم ، فقلتُ له : أعطني هذا السواك يا عبد الرحمن ،
فأعطانيه ، فقصمتهُ ، ثم مضغتهُ ، فأعطيته رسولُ الله صلى الله عليه
وعلى آله وسلم فاستنَّ به وهو مستندٌ على صدرى » .

بَوَّبَ عليه البخاريُّ بقوله : « بابُ من تسوك بسواك غيره » وأخرجه
البخاريُّ أيضاً (٣٧٧/١) وأحمد (٢٠٠/٦ ، ٢٧٤) وابنُ بشكوال
في « الغوامض » (٤٥٨/١) من طريق عروة ، عن عائشة ، والسياق
السابق لروايته عنها . ورواه ابن أبي مليكة عنها أيضاً . أخرجه أحمد
(٤٨/٦) .

= وفي الباب أيضاً عن ابن عمر ، رضى الله عنهما .
 أخرجه البخاري (٣٥٦/١ - فتح ، ومسلم (١٩/٢٢٧١ و
 (٧٠/٣٠٠٣) ، والبيهقي (٣٩/١ - ٤٠) من طريق نافع ، عنه ،
 مرفوعاً : « أَرَانِي أَتَسَوَّكُ بِسَوَاكِ ، فَجَاءَنِي رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ
 الْآخَرِ ، فَنَاولْتُ السَّوَاكَ الْأَصْغَرَ مِنْهُمَا ، فَقِيلَ لِي : كَبِّرْ ، فَدَفَعْتَهُ إِلَى
 الْأَكْبَرِ مِنْهُمَا » .

قال الحافظ في « الفتح » (٣٥٧/١) :
 « وفيه أن استعمال سواك الغير ليس بمكروه ، إلا أن المستحب أن
 يغسله ، ثم يستعمله » اهـ .

وفي الباب عن عائشة رضى الله عنها .
 أخرجه أبو داود (٥٢) ، ومن طريقه البغوي في « شرح السنة »
 (٣٩٧/١) من طريق عنبسة بن سعيد الكوفي الحاسب ، حدثني
 كثير ، عن عائشة ، قالت : « كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ
 يَسْتَاكُ ، فَيُعْطِينِي السَّوَاكَ لِأَغْسِلَهُ ، فَأَبْدَأُ بِهِ وَأَسْتَاكُ ، ثُمَّ أَغْسِلُهُ ،
 وَأُدْفَعُهُ إِلَيْهِ » .

* قُلْتُ : وسنده حسن في الشواهد .
 وكثير بن عبيد ، هو رضيع عائشة . لم يوثقه إلا ابن حبان وروى
 عنه جماعة . وقال النووي في « المجموع » (٢٨٣/١) : « حديث
 حسن ، رواه أبو داود بإسناد جيد » قال الحافظ في « الفتح »
 (٣٥٧/١) :

« وهذا دالٌّ على عظم أدبها ، وكبير فطنتها ، لأنها لم تغسله ابتداءً
 حتى لا يفوتها الاستشفاء بريقه ، ثم غسلته تأدباً وامتنالاً . » =

.....

= وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِأَمْرِهَا بَغْسَلَهُ ، تَطْيِيبُهُ ، وَتَلْيِينُهُ بِالْمَاءِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَعْمَلَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ » اهـ .

هَلْ يَسْتَاكُ الْإِمَامُ بِحَضْرَةِ رَعِيَّتِهِ

٤ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - ، قَالَ : حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هَلَالٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، قَالَ : أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ ، أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِي ، وَ الْآخَرُ عَنْ يَسَارِي ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَسْتَاكُ ، فَكِلَاهُمَا سَأَلَ الْعَمَلَ ! . قُلْتُ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا ، مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا ، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ ! . فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكِهِ تَحْتَ شَفَتَيْهِ فَلَصْتُ ، فَقَالَ : « إِنَّا لَا - أَوْ لَنْ - نَسْتَعِينُ عَلَى الْعَمَلِ مَنْ أَرَادَهُ ، وَلَكِنْ أَذْهَبْ أَنْتَ » . فَبَعَثَهُ عَلَى الْيَمَنِ ، ثُمَّ أَرَدَفَهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

٤ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* عمرو بن عليٍّ ، هو ابنُ بحرٍ بن كُنيز ، أبو حفص البصريُّ . وهو ثقةٌ جليلٌ ، من رجال الجماعة .
تكلم ابنُ المديني في روايته عن يزيد بن زريع .
قال الحافظ :

« لِأَنَّهُ اسْتَصْغَرَهُ فِيهِ » .

قال الحاكم :

« وَكَانَ عَمْرُو يَقُولُ أَيْضًا فِي عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ ، وَقَدْ أَجَلَ اللَّهُ تَعَالَى

=

مَحْلَهُمَا جَمِيعًا عَنْ ذَلِكَ » اهـ .

= يعنى أن كلام الأقران غير معتبر في حق بعضهم بعضاً ، إذا كان غير مفسر لا يقدح . هذا كلامُ الحافظ - رحمه الله - .
روى عنه المصنف (٢٩٧) حديثاً .

* يحيى بن سعيد القطان . أخرج له الجماعة .
ثقة ، ثبت ، جبل . إليه المنتهى في التثبت بالبصرة .
* قرة بن خالد السدوسي .
وثقه أحمد ، وابن معين ، وأبو حاتم ، والمصنف ، وغيرهم .
* حميد بن هلال هو ابن هبيرة .
وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، والمصنف ، والعجلي .
أما ابن سيرين ، فكان لا يرضاه .
* قلت : إنما كان لا يرضاه لتدخله في عمل السلطان كما قال أبو حاتم .

وهذا ليس بجرحٍ قادحٍ ، يُطرح حديث الراوى من أجله .
ففى ترجمة أحمد بن عبد الملك بن واقد .
قال الميموني :
« قلت لأحمد : إنَّ أهلَ حرَّان يُسيئون الشاء على أحمد بن عبد الملك ؟ ! فقال : أهلُ حرَّان قل أن يرضوا عن إنسانٍ هو يغشى السلطان » . قال الحافظُ في « هدى السارى » (ص - ٣٨٧) :
« فأفصح أحمدُ عن السبب الذى طعن فيه أهلُ حرَّان من أجله ، وهو غيرُ قادحٍ » اهـ .

وكذا ترك زائدة بن قدامة حديث حميد الطويل .

= وقال مكِّي بن إبراهيم :

= « أسمع من الشرطى ؟ ! » يعنى حميداً .
فكلام مكى بن إبراهيم يومىء إلى دخول حميد الطويل فى شىء من
عمل السلطان . وقد احتجَّ الناس بحديث حميد الطويل .

* * *

والحديث أخرجه البخارى (٢٦٨/١٢ - فتح) ، ومسلم
(٢٠٧/٣ - ٢٠٨ نووى) ، وأبو عوانة (١٩٣/١) ، وأبو داود
(٤٣٥٤) ، والمصنف فى « القضاء - من الكبرى » - كما فى « أطراف
المزى » (٤٤٩/٦) - ، وأحمد (٤٠٩/٤) ، وابن حبان (ج ٢ / رقم
١٠٦٨) ، وبحشل فى « تاريخ واسط » (٢٣٨) ، والبيهقى (١٩٥/٨)

من طرق عن يحيى بن سعيد القطان بإسناده سواء . وزادوا :
« ثم أتبعه معاذ بن جبل ، فلما قدم عليه قال : انزل . وألقى
إليه وسادة ، وعنده رجل موثق . قال : ما هذا ؟ ! . قال : هذا كان
يهودياً ، فأسلم ، ثم راجع دينه ، دين السوء ، فتهود !! قال : لا أجلس
حتى يُقتل ، قضاء الله ورسوله ، ثلاث مرات فأمر به فقتل . ثم تذاكرا
قيام الليل . فقال أحدهما - يعنى معاذ - : أمّا أنا فأنام وأقوم ، وأرجو
فى نومتى ما أرجو فى قومتى » .

وقد أخرجه البخارى (٤٣٩/٤ و ١٢٥/١٣) ، وأبو داود
(٣٥٧٩) وأحمد (٤١١/٤ ، ٤١٧) مختصراً .

ويأتى ذكر طرقه ، والاختلاف فى بعضها عند الحديث (٥٣٨٢)
من كتاب « آداب القضاة » باب : « ترك استعمال من يحرص على
القضاء » .

يسر الله ذلك بمنّه وكرمه .

بَابُ التَّرْغِيبِ فِي السَّوَاكِ

٥ - أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ يَزِيدَ -
وَهُوَ ابْنُ زُرَيْعٍ - ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَتِيقٍ ، قَالَ :
حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى
آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : « السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ » .

٥ - إِسْنَادُهُ حَسَنٌ ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

* حميد بن مسعدة ، هو ابن المبارك الباهلي .

أخرج له الجماعة ، حاشا البخاري .

وثقه المصنف ، وروى عنه (٥٥) حديثاً ، وابن حبان .

قال أبو حاتم :

« كان صدوقاً » .

* محمد بن عبد الأعلى ، هو الصنعاني البصري .

روى عنه المصنف (١٦٠) حديثاً .

وثقه الرازيان ، وابن حبان .

روى عنه الجماعة إلا البخاري ، وأبا داود ، وروى له الأخير في

« كتاب القدر » ..

قال المصنف في « أسماء شيوخه » :

« كتبنا عنه » ، وأثنى عليه خيراً .

* يزيد بن زريع ، هو العيشي ، أبو معاوية البصري .

أخرج له الجماعة .

= أظنُّب أحمدُ في الثناء عليه .

ووثقه ابنُ معين ، وأبو حاتم ، وغيرُهما .

* عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عتيق .

لم يخرج له من الجماعة سوى المصنف ، والبخاري ، في « الأدب

المفرد » .

أما المصنف - رحمه الله - فلم يخرج له سوى هذا الحديث الواحد ،

وأما البخاري - رحمه الله - فلم يخرج له في « الأدب » إلا حديثاً واحداً

برقم (٩٨٤) عن نافع ، عن ابن عمر ، في فضيلة البدء بالسلام .

وثقه ابنُ حبان .

وقال أحمدُ : - كما في « علل ولده » (٤٤/٢) :

« لا أعلمُ إلا خيراً » .

* وأبوه : عبد الله بنُ أبي عتيق ، واسمُ أبي عتيق : محمد بن

عبد الرحمن بن أبي بكر .

أخرج له الشيخان ، وابنُ ماجه .

ووثقه العجلي ، وابنُ حبان .

وقال مصعبُ الزبيري :

« كان امرأً صالحاً ، وكانت فيه دعاة » .

* * *

والحديث أخرجه البخاري (١٥٨/٤ - فتح) مُعلَّقاً^(١) ، ووصله =

(١) قال المنذري في « الترغيب » (١٠١/١) : « رواه البخاري معلقاً مجزوماً . وتعليقاته

المجزومة صحيحة » وقال النووي في « المجموع » (٢٦٨/١) : « وهذا التعليق

صحيحٌ لأنه مجزوم به » .

= أحمد (١٢٤/٦) ، وأبو يعلى (ج ٨ / رقم ٤٩١٦) ، وأبو بكر المروزي في « مسند أبي بكر » (١٠٩) ، وابن جبان (١٤٣) ، والمعمري في « عمل اليوم والليلة » ، والبيهقي (٣٤/١) ، والمزني في « تهذيب الكمال » (ج ٢ / لوحة ٧٩٩) ، والحافظ في « التغليق » (١٦٤/٣) من طريق يزيد بن زريع ، عن عبد الرحمن بن أبي عتيق ، عن أبيه ، عن عائشة به . قال البغوي في « شرح السنة » (٣٩٤/١) : « حديث حسن » وقال النووي في « المجموع » (٢٦٧/١) : « حديث صحيح » .

وقد توبع عبد الرحمن بن أبي عتيق عليه .
تابعه محمد بن إسحق ، حدثني عبد الله بن محمد ، عن عائشة به .
أخرجه الشافعي في « المسند » (ج ١ / رقم ٧١) ، وفي « الأم » (٢٣/١) ، وأحمد (٤٧/٦ ، ٦٢ ، ٢٣٨) ، والحميدي في « المسند » (١٦٢) ، وأبو يعلى (ج ٨ / رقم ٤٥٩٨) وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٣٣٨) ، والبيهقي (٣٤/١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١٥٩/٧) ، وابن الدبيشي في « ذيل تاريخ بغداد » (٢٨٤/١) .

وسنده حسن .
وتصريح ابن إسحق بالتحديث ، وقع في رواية لأحمد .
وقد اختلف فيه عن عبد الرحمن بن أبي عتيق ، وابن إسحق معاً ،
فأما عبد الرحمن :

فرواه عنه يزيد بن زريع ، على الوجه السابق .
وخالفه حماد بن سلمة ، فرواه عن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن =

= أبى بكر الصديق مرفوعاً به .

فجعل الحديث من « مسند أبى بكر » .

أخرجه أحمد (رقم ٧ ، ٦٢) ، وأبو يعلى (ج ١ / رقم ١٠٩ ، ١١٠) ، و (ج ٨ / رقم ٤٩١٥) ، وأبو بكر المروزى فى « مسند أبى بكر » (رقم ١٠٨ ، ١١٠) ، وتمام الرازى فى « الفوائد (ج ٢ / ق ٢ / ٢١) ، وأبو العباس السراج فى « المسند » - كما فى « الفتح » (١٥٩ / ٤) - ، وفى « البيوتة » (رقم ٥) من طُرُق عن حماد بن سلمة .

قال أبو يعلى :

« سألتُ عبد الأعلى بن حماد عنه ، فقال : هذا خطأ » .

وقال ابنُ أبى حاتمٍ فى « العلل » (ج ١ / رقم ٦) :

« سألتُ أبى وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حمادُ بنُ سلمة ...

فذكره . قالوا : هذا خطأ ، إنما هو : ابنُ أبى عتيق ، عن أبيه ، عن

عائشة . قال أبو زرعة : أخطأ فيه حمادُ . وقال أبى : الخطأ من حماد

أو ابن أبى عتيق » اهـ .

وقال الدارقطنى فى « العلل » (ج ١ / ق ٢ / ٢٣) :

« يرويه حمادُ بنُ سلمة ، عن ابن أبى عتيق ، عن أبيه ، عن أبى بكرٍ . وخالفه

جماعةٌ من أهل الحجاز وغيرهم ، فرووه عن ابن أبى عتيق ، عن أبيه ، عن

عائشة ، عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وهو الصوابُ »^(١) اهـ .

(١) وأعلُّه الهيثمى فى « المجمع » (٢٢٠ / ١) بأن عبد الله بن محمد لم يسمع من أبى بكرٍ

رضى الله عنه ، ولم يلتفت لعلة الاختلاف فيه . وطريقة الهيثمى أنه يجرى على ظاهر

السند ، وغالباً ما يُهمل العلة التى أشار إليها صاحب الكتاب . والله الموفق .

= * قُلْتُ : فمقتضى كلام الدارقطني أن الخطأ من حمادٍ ، وليس من ابن أبي عتيق . وهو الأقربُ عندى ، بل هو الصوابُ ، وقد جزم أبو زرعة بذلك . فقد رواه عن ابن أبي عتيق جماعةٌ منهم : « يزيد بن زريع ، والدراوردي ، وسليمان بن بلال ، وغيرهم » ، وهم أثبت من حماد بن سلمة .

وقد قال الحافظُ في « التعليق » (١٦٦/٣) :
« شدَّ حمادُ بنُ سلمة فرواه وهو خطأ » .
قال الدارقطني في « العلل » :

« وابنُ أبي عتيق هذا ، هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر » .

* قُلْتُ : كذا وقع في « العلل » ، وذلك أن محمد بن عبد الرحمن كان يُكنى : « أبا عتيق » ، فهو بهذا الاعتبار صحيحٌ لا محيد عنه كما قال الحافظُ في « التعليق » (١٦٤/٣) ، ولكن ابنُ أبي عتيق ، الواقع في السند ، هو ولدهُ عبد الرحمن ، لا شك في ذلك . والله أعلم .
وقد أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٧٨) قال :
حدثنا أحمد بن رشدين ، قال : حدثنا روح بن صلاح ، قال : حدثنا سعيد بن أبي أيوب ، عن محمد بن عبد الله بن أبي عتيق ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً به .

قال الطبراني :

« لم يرو هذا الحديث عن سعيد بن أبي أيوب إلا روحُ بنُ صلاح » .
* قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ جداً .

وشيخ الطبراني وإِيه ، بل كذَّبه غير واحدٍ كما وقع في كلام ابن =

= عدى . وروح بن صلاح مختلف فيه .
فوثقه ابن حبان ، والحاكم ، وزاد : « مأمون » وضعفه ابن عدى ،
والدارقطنى ، وابن ماكولا .

وقال ابن يونس فى « تاريخ الغرباء » :

« رويت عنه مناكير » .

أمّا محمد بن عبد الله بن أبى عتيق ، فلا أدرى هل هو أخ لعبد الرحمن
أم لا ؟ ولم أقف على ما يثبت ذلك أو ينفيه .

وقد ترجمه ابن أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (٣٠٢/٢/٣ -

٣٠٣) ، وقال : « روى عن عمر بن عبد العزيز ، روى جعفر بن ربيعة
عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يوسف عنه » .

ولم يزد فيه على ذلك ، فهو مجهول .

ووجه آخر من الاختلاف على عبد الرحمن بن أبى عتيق فيه .

فرواه سليمان بن بلال ، عنه ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة
مرفوعاً به .

فصار شيخ عبد الرحمن هو : القاسم بن محمد » .

أخرجه البيهقى (٣٤/١) من طريق ابن وهب ، عن سليمان .

وسنده قوى ، ويشبه أن يكون لعبد الرحمن فيه شيخان .

وقد توبع عبد الرحمن على هذا الوجه .

تابعه داود بن الحصين ، عن القاسم به .

أخرجه أحمد (١٤٦/٦) ، والدارمى (١٤٠/١) ، ومن طريقه

الحافظ فى « التلخيص » (١٦٥/٣) - ، وابن أبى شيبه (١٦٩/١) ،

وأبو يعلى (ج ٨ / رقم ٤٥٦٩) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن =

= أئى حببفة؁ أأبرئى ءاوء بن الءصفن به .
* قُلْتُ : وسنءه ضففف لأجل إبراهم هءا .
فقد ضفففه ابن معفن والمصنف؁ وغرهماف .
وهناك وءوة أأرى من الاءءلاف فأتى ذكرها .
أما الاءءلاف على ابن إسءق ففه .

قال الءارقطنف فف « العلل » (ء ٥ ق ١/١٠١ - ٢) :
« ففروه مءمء بن إسءق؁ واءءلف عنه . فرواه عبء الله بن إءرفس؁
عن مءمء بن إسءق؁ عن عبء الله بن أئى بكر بن ءزم؁ عن عمرة؁
عن عائشة . ولم ففابع علفه . ورواه مؤمئل؁ عن شعبة والثورف؁ عن
مءمء بن إسءق؁ عن رءل؁ عن القاسم؁ عن عائشة^(١) . وكءلك
رواه مصعب بن ()^(٢) عن الثورف؁ عن ابن إسءق .
وااءءلف عن ابن عففنة . فرواه على بن عبء الءمفء الغضائرف^(٣)
الءلبف؁ عن ابن أئى عمر؁ عن ابن عففنة؁ عن مسعر؁ عن ابن
إسءق؁ عن عبء الله بن أئى عءفق؁ عن عائشة . واءالفه الءمفءف
وغيره؁ فرووه عن ابن عففنة؁ عن ابن إسءق؁ ولم فذكروا ففه :
« مسعرف »؁ وقالوا ففه : « عن ابن أئى عءفق؁ عن عائشة »؁ وابن
أئى عءفق هو : عبء الله بن مءمء بن أئى بكر الصءفء؁ وقد سمع هءا الءفء
=

(١) أأرءه أبو نفعم فف « الءفة » (٩٤/٧) ولكن عنءه : « عن ابن إسءق عن ابن
أئى عءفق عن القاسم » .

(٢) بفاض بالءطوطة؁ ولعله مصعب بن ماهان؁ أو مصعب بن المقءام؁ وكلاهما ففوف
عن الثورف . والله أعلم .

(٣) كما فف « بفصر المنبفة » (ص - ١٠١٢) .

= من عائشة . وأبو محمد هو : أبو عتيق . وكذلك رواه ابن أبي عدى ،
 عن ابن إسحق . ورواه داود بن الزُّبرقان ، عن ابن أبي عتيق ، عن
 القاسم ، عن عائشة ، وليس هو بمحفوظ . ورواه يزيد بن زريع ، عن
 عبد الرحمن بن أبي عتيق ، عن أبيه ، عن عائشة ، فإن كان حفظ اسمه ،
 فهو عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عتيق ، والصواب أن ابن أبي عتيق
 سمعه من عائشة ، وذكر القاسم عنه غير محفوظ » اهـ .

* قُلْتُ : هذا كله كلام الدارقطني رحمه الله ، نقلته لنفاسته ، وفيه
 كثير من الطرق التي غابت عنا مصادرها .

وقد ذكر أبو نعيم في « الحلية » (٩٤/٧) بعض هذه الوجوه ،
 والصحيح من هذه الوجوه هو : « محمد بن إسحق ، عن عبد الله بن
 محمد ، عن عائشة » والله أعلم .
 وللحديث طريق آخر عن عائشة مرفوعاً .

يرويهِ عبيد بن عمير ، عنها .
 أخرجه ابنُ خزيمة في « صحيحه » (٧٠/١) ، والبيهقي
 (٣٤/١) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١٠٥/٢) من طريق ابن
 جريج ، عن عثمان بن أبي سليمان ، عن عبيد بن عمير به .

وسنده صحيحٌ لولا عنعنة ابن جريج .
 وحديث الباب صحيحه النووي ، وحسنه البغوي .

وقال ابنُ الصلاح :

« إسناده صالح » !!

* * *

* قُلْتُ : وفي الباب عن أبي هريرة ، وابن عمر ، وابن عباس ، =

= وأبى أمانة ، رضى الله عنهم .

أولاً : حديث أبى هريرة ، رضى الله عنه .

أخرجه ابنُ جِبَّان (١٤٤) قال :

حدثنا ابنُ زهير ، بُسْتَر ، حدثنا عبد القدوس بن محمد بن عبد الكبير ، حدثنا حجاجُ بنُ المنهال ، حدثنا حماد بنُ سلمة ، عن عبيد الله بن عمر ، عن المقبري ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « عليكم بالسواك ، فإنه مطهرةٌ للفم ، مرضاةٌ للربِّ » .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ ظاهرُهُ الصحةُ .

وشيوخُ ابنِ جِبَّان هو : أحمد بن يحيى بن زهير التستري .

لكني رأيتُ الحافظَ أعلَهُ في « التلخيص » (٦٠/١) فقال :

« والمحفوظ عن حماد بغير هذا الإسناد من حديث أبى بكرٍ ، كما تقدّم ، والمحفوظ عن عبيد الله بن عمر بهذا الإسناد بلفظ : « لولا أن أشقَّ ... رواه النسائي وابنُ جِبَّان » اهـ .

ويأتى الكلام عليه بعد حديثٍ إن شاء الله تعالى .

ثانياً : حديث ابن عمر ، رضى الله عنهما .

أخرجه أحمدُ (١٠٨/٢) حدثنا قتيبة بنُ سعيد ، ثنا ابنُ لهيعة ، عن عبيد الله بن أبى جعفر ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً : « عليكم بالسواك ، فإنه مطيبةٌ للفم ، ومرضاةٌ للربِّ » .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ حسنٌ في الشواهد^(١) ، لأجل ابن لهيعة ، =

(١) أما الشيخُ أبو الأشبال أحمد شاكر رحمه الله فقال في « شرح المسند » (١٣٤/٨) :

« إسناده صحيح » !! وهذا جرياً منه على توثيق ابن لهيعة ! ، ولم يفعل الشيخ

رحمه الله شيئاً !!

= وقتيبة بن سعيد ليس من قدماء أصحابه .
وزعم بعض أصحابنا أن قتيبة بن سعيد يلتحق بقدماء أصحاب ابن
لهيعة لجلالته !!

كذا قال !! ، وسقوطه أظهر من تكلف الرد عليه !
وهذا الحديث عزاه الهيثمي للطبراني في « الأوسط » وقال
(٢٢٠/١) : « فيه ابن لهيعة ، وهو ضعيف » !
والحق ، أن الهيثمي مضطرب جداً في شأن ابن لهيعة ، فمرة يوثقه
مع غمز خفيف ، ومرة يحسن حديثه ، ومرة يضعفه وقد ذكرنا نماذج
كثيرة تدل على ذلك في كتابي : « كشف الوجيعة ببيان حال ابن
لهيعة » ، فليد الله الحمد .

ثالثاً : حديث ابن عباس ، رضى الله عنهما .

أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٣٩٦/٢/٤) ، والطبراني
في « الكبير » (ج ١١ / رقم ١٢٢١٥) من طريق خليفة بن خياط ،
حدثنا حمرا بن عبد الله الدارمي ، قال : نا يعقوب بن إبراهيم بن
حنين ، مولى ابن عباس ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن ابن عباس مرفوعاً :
« السَّوَالُكُ يُطَيِّبُ الْقَمَمَ ، وَيُرْضِي الرَّبَّ » .

* قُلْتُ : كذا وقع اسم شيخ خليفة : « حمرا بن عبد الله
الدارمي » ووقع في « معجم الطبراني » أنه « حباب » بالمهمله ثم باء .
هكذا ، بغير نسبة . وفي « الجرح والتعديل » (٣٠٢/٢/١) : « حباب
ابن عبد الله الدارمي » ، وفيه أيضاً (٢٠١/٢/٤) : « حباب بن
عبيد الله » . وعلى كل حال فهو مجهول الحال ، وكذا يعقوب بن إبراهيم ،
وأبوه ، وجدّه ، ترجمهم ابن أبي حاتم في « كتابه » ، ولم يذكر فيهم =

= جرحاً ولا تعديلاً . وله طريق آخر عند الطبراني في « الأوسط » وفيه زيادة : « ومجلاة للبصر » .

قال الهيثمي في « المجمع » (٢٢٠/١) :

« فيه بحر بن كُبَيْز السقاء ، وقد أجمعوا على ضعفه » .

وله طريق آخر عن ابن عباس مرفوعاً ، بلفظ :

« عليكم بالسواك ، فإنه مطهرة للفم ، ومرضاة للرب عز وجل ، مفرحة للملائكة ، يزيد في الحسنات ، وهو السُّتَّة ، يخلو البصر ، ويشدُّ اللثة ، ويذهب البلغم ، ويُطيب الفم » .

أخرجه ابنُ عدِّي في « الكامل » (٩٢٩/٣) . والبيهقي في

« الشعب » - كما في « طرح التثريب » (٦٣/٢) من طريق بقية ، عن الخليل بن مرة ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس به .
* قُلْتُ : وهذا حديثٌ منكرٌ .

وبقية بن الوليد ، مدلسٌ وقد غنعه .

والخليل بن مرة ، ضعفه المصنف ، والساجي ، والعقيلي ، وابنُ الجارود وابنُ السكن ، وأبو الحسن الكوفي وزاد : « متروك » .
وقال البخاري :

« منكرُ الحديث » .

أمَّا أبو زُرعة فقال :

« شيخٌ صالحٌ » .

وقال العراقي في « طرح التثريب » (٦٣/٢) : « والحديث لا يصحُّ » .

رابعاً : حديثُ أبي أمامة ، رضى الله عنه .

= أخرجه ابنُ ماجة (٢٨٩) من طريق عثمان بن أوى العاتكة ، عن على بن يزيد ، عن القاسم ، عن أوى أمانة ، مرفوعاً :
« تسوّكوا ، فإن السواك مطهرةٌ للفم ، مرضاةٌ للربِّ . ما جاء جبريلُ إلا أوصانى بالسواك ، حتى لقد خشيت أن يُفرض علىّ ، وعلى أمتى ، ولولا أنى أخاف أن أشقّ على أمتى لفرضته عليهم ، وإنى لأستاك حتى لقد خشيتُ أن أُحفى مقامى فمى » .

قال البوصيرى فى « الزوائد » (١/١٢٦) :

« هذا إسنادٌ ضعيفٌ » .

وكذا قال الحافظ فى « التلخيص » (١٢٠/٣) . وسبقهما العراقى فى « طرح التثريب » (٧٠/٢) . وقال البدرُ العينى فى « العمدة » (١٨١/٦) : « لم يثبت » .

* قُلْتُ : عثمانُ بنُ أوى العاتكة ، ضعيفُ الحفظ .
وروايته عن على بن يزيد فيها نكارةٌ .

لكنه لم يتفرد به .

بل تابعه عبيدُ الله بنُ زحر ، عن على بن يزيد به ، بلفظ :
« السواكُ مطيبةٌ للفم ، مرضاةٌ للربِّ عزَّ وجلَّ » .

أخرجه الطبرانى فى « الكبير » (ج ٨ / رقم ٧٨٤٦) من طريق يحيى ابن أوىب ، عن عبيد الله بن زحر به .
وسندهُ ضعيفٌ .

يحيى بن أوىب ، وعبيد الله بن زحر فيهما مقالٌ . ويحيى أقوى
الرجلين وعلى بن يزيد الألهانى ضعيفٌ^(١)

(١) وقال العراقى فى « طرح التثريب » (٦٣/٢) : « لا يصحُّ ، وعلى بن يزيد =

= لكنه توبع .

تابعه يحيى بن الحارث ، عن القاسم به .
أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٨ / رقم ٧٧٤٤) من طريق
بقية ، عن إسحق بن مالك الحضرمي ، عن يحيى بن الحارث .
* قُلْتُ : وسنده ضعيف .

بقية بن الوليد مدلس ، وقد عنعنهُ .
وإسحق بن مالك الحضرمي ، ضعفه الأزدي ، وروى له هذا
الحديث ، وقال : « لا يصحُّ هذا » .
وقال ابن القطان :
« لا يُعرف » .

والقاسم بن عبد الرحمن صدوق له أوهام ، وكان يُغرب كثيراً .

(تنبيه) هذا الحديث هو أول زوائد النسائي على أصحاب
الكتب الخمسة .

= الألفاني ضعيف جداً » اهـ .

الْإِكْتَارُ فِي السَّوَاكِ

٦ - أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، وَعِمْرَانُ بْنُ مُوسَى ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ الْحَبَّابِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ : « قَدْ أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِي السَّوَاكِ » .

٦ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ...

* عمران بن موسى ، هو ابن حيان ، أبو عمرو البصري .
أخرج له الترمذی ، وابن ماجه .
وثقه المصنف ، وروى عنه عشرين حديثاً ، والدارقطني ، وكذا مسلمة بن قاسم .
وقال أبو حاتم : « صدوق » .
* عبد الوارث ، هو ابن سعيد البصري .
أخرج له الجماعة .
وثقه ابن معين ، وأحمد ، وأبو زرعة ، والمصنف ، وغيرهم .
* شعيب بن الحباب هو الأزدي ، أبو صالح البصري .
أخرج له الجماعة ، حاشا ابن ماجه .
وثقه أحمد ، والمصنف ، وابن سعد ، وابن حبان .
ورجال السند كلهم بصريون .

* * *

والحديث أخرجه البخاري (٣٧٤/٢ - فتح) ، والإسماعيلي في =

= « المستخرج » - كما في « الفتح » (٣٧٦/٢) - ، والدارمى
(١٣٩/١) ، وأحمد (١٤٣/٣ ، ٢٤٩) ، وابن أبي شيبة
(١٧١/١) ، وأبو يعلى (ج٧ / رقم ٤١٧١) ، وابن حبان (ج٢ /
رقم ١٠٦٣) ، والبيهقى (٣٥/١) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان »
(١٢٥/١) من طرق عن عبد الوارث بن سعيد ، عن شعيب ، عن
أنس به .

وقد رواه عن عبد الوارث جماعة ، منهم :
« حميد بن مسعدة ، وعمران بن موسى ، وعمران بن ميسرة
المنقرئ ، وعفان بن مسلم ، وسعيد بن زيد ، ومحمد بن عيسى » .

الرُّخْصَةُ فِي السَّوَاكِ بِالْعَشِيِّ لِلصَّائِمِ

٧ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ عَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :

« لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي ، لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ » .

٧ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* مَالِكٌ ، هُوَ ابْنُ أَنَسٍ ، إِمَامٌ دَارِ الْهَجْرَةِ ، وَعَالِمُ الدُّنْيَا .
ولشهرته ، فهو مستغنٍ عن الترجمة .

ومن غرر كلامه :

« أَكُلَّمَا جَاءَنَا رَجُلٌ أَجْدَلُ مِنْ رَجُلٍ ، تَرَكْنَا مَا نَزَلَ بِهِ جَبْرِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ عَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لَجْدَلِهِ ؟ !! » .

ذكره أَبُو نُعَيْمٍ فِي « الْحَلِيَّةِ » (٣٢٤/٦) .

* أَبُو الزِّنَادِ ، هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ .

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ ثَقَّةٌ نَبِيلٌ .

وِثْقُهُ أَحْمَدُ ، وَابْنُ مَعِينٍ ، وَالْمَصْنُفُ ، وَالْعَجَلِيُّ ، فِي آخِرِينَ .

* الْأَعْرَجُ ، هَذَا لَقَبٌ ، وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرَيْرَةَ .

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ مِنْ أَرْوَى النَّاسِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وِثْقُهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ ، وَأَبُو زُرْعَةَ ، وَابْنُ سَعْدٍ ، وَالْعَجَلِيُّ .

* * *

= وهذا الحديث ، يرويه أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

= ويرويه عنه جماعة ، منهم :

١ - الأعرج ، عنه .

أخرجه مالكٌ في « موطئه » (١١٤/ ١٦٦/ ١) ، والبخاري (٣٧٤/ ٢ و ٢٢٤/ ١٣ - فتح^(١)) ، ومسلم (٤٢/ ٢٥٢) ، وأبو عوانة (١٩١/ ١) ، والدارمي (١٣٩/ ١ - ١٤٠) ، والشافعي في « مسنده » (ج ١/ رقم ٧٢) ، وفي « الأم » (٢٣/ ١) ، وأحمد (٢٤٥/ ٢ ، ٥٣١) ، والحميدي (٩٦٥) ، وابن خزيمة (ج ١/ رقم ١٣٩) ، وأبو يعلى في « مسنده » (ج ١١/ رقم ٦٢٧٠ ، ٦٣٤٣) ، وابن حبان (ج ٢/ رقم ١٠٦٥) وتام في « الفوائد » (١٥٢) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٤٤/ ١) ، وابن عدي في « الكامل » (٩٢٦/ ٣) ، والبيهقي (٣٥/ ١) ، والبيهقي في « شرح السنة » (٣٩٢/ ١) من طريق أبي الزناد ، عن الأعرج .

وتابعه جعفر بن ربيعة ، عن الأعرج .

أخرجه البخاري .

وكذا سعيد بن أبي هلال ، عن الأعرج .

أخرجه أحمد في « مسنده » (٤٠٠/ ٢) .

٢ - أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عنه .

أخرجه الترمذي (٢٢) ، وأحمد (٢٥٩/ ٢ ، ٢٨٧ ، ٣٩٩) ، (٤٢٩) ، والطحاوي (٤٤/ ١) وتام في « الفوائد » (١٥١) ، وابن عدي في « الكامل » (١٧٠٤/ ٥) ، وأبو نعيم في « الحلية »

(١) وغلّقه أيضاً (١٥٩/ ٤ - فتح) بصيغة الجزم .

قال المنذري في « الترغيب » (١٠١/ ١) : « وتعليقاته المجزومة صحيحة » .

= (٣٨٦/٨) ، والخطيبُ في « تاريخه » (٣٤٦/٩) والذهبي في « السير » (٥٨١/١٥) من طريق عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة . وسنده حسن .

٣ - حميد بن عبد الرحمن ، عنه .

أخرجه أحمد (٤٦٠/٢ ، ٥١٧) ، وابن خزيمة (ج ١ / رقم ١٤٠) ، وابن الجارود (٦٣) ، والطحاوي (٤٣/١) ، وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٣٣٥) ، والبيهقي في « السنن » (٣٥/١) ، وكذا في « خطأ من أخطأ على الشافعي » (١٠٧ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٧) جميعاً من طريق مالك ، عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

وقد رواه عن مالك هكذا جماعة من أعيان أصحابه ، منهم : « الشافعي ، وابن وهب ، وعبد الرحمن بن مهدى ، وروح بن عباد ، وإسماعيل بن أبي أويس ، وبشر بن عمرو » . وخالفهم يحيى بن يحيى ، فرواه عن مالك بسنده سواء ، ولكنه أوقفه على أبي هريرة ، بلفظ :

« لولا أن يشق على أمته ، لأمرهم بالسواك مع كل وضوء » . كذا في « الموطأ » (١٥/٦٦/١) برواية يحيى بن يحيى الليثي . ورواية الجماعة أرجح بغير شك .

ويمكن الجمع بثبوت المرفوع والموقوف ، والله أعلم . على أن يحيى توبع على وقفه .

تابعه عبد الرزاق في « مصنفه » (١٩٦٠٥/٤٣١/١٠) فرواه عن معمر ، عن الزهري ، عن رجل ، عن أبي هريرة ، قوله . =

= فكأن المبهم في هذا السند ، هو : حميدُ بنُ عبد الرحمن . والله أعلم .
٤ - سعيدُ المقبريُّ ، عنه .

أخرجه المصنّف في « الصوم - من الكبرى » - كما في « أطراف
المرئي » (٤٧٩/٩) - ، وابنُ ماجّة (٢٨٧) ، وأحمدُ (٢٥٠/٢) ،
وعبدُ الرزّاق في « المصنّف » (١/٥٥٥ / ٢١٠٦) ، والطحاويُّ
(٤٤/١) ، والعقيليُّ في « الضعفاء » (٢/٢٤٦) ، والبيهقيُّ
(٣٦/١) ، والسُّلَميُّ في « طبقات الصوفية » (٥٠٩ - ٥١٠) ، من
طريق عبيد الله بن عمر ، عن المقبريِّ . وفي متنه زيادةٌ .

وقد رواه عن عبيد الله جماعةٌ ، منهم :
« يحيى القطان ، وعبد الرزّاق ، وحماد بن مسعدة ، وابنُ نمير ، وابن
المبارك ، وهشام بن حسان ، وأبو أسامة ، وإسحق الأزرق » .
وخالفهم حمادُ بنُ سلمة في متنه .

فرواه عن عبيد الله بن عمر بهذا الإسناد ، بلفظ :
« عليكم بالسّواك ، فإنّه مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ » .
قال الحافظُ في « التلخيص » (٦٠/١) :
« المحفوظ عن عبيد الله بن عمر بهذا الإسناد : « لولا أن أشقَّ ..

الحديث » اهـ .

فالحافظُ يُعلِّلُ رواية حماد بن سلمة بقوله هذا .
ولولا ما قيل في حفظ حمادٍ لما كبر ، لما امتنع أن يكون الحديث
على الوجهين . والله أعلم .

وقد توبع عبيدُ الله بن عمر ، على متن حديث الباب .
تابعه أبو معشر ، عن سعيد المقبريِّ به .
=

= أخرجه الطيالسي (٢٣٢٨) .

وأبو معشر ، اسمه نجيح ، وهو سيء الحفظ .
وكذا تابعه عبد الرحمن السراج ، عن سعيد به .
أخرجه الحاكم (١٤٦/١) ، والبيهقي (٣٦/١) من طريق حماد بن
زيد ، عن عبد الرحمن السراج ، وفيه :
« ... لفرضت عليهم السواك مع الوضوء » .
قال الحاكم :

« لم يُخرجنا لفظ « الفرض » فيه ، وهو صحيح على شرطهما
جميعاً ، وليس له علة » . ووافقه الذهبي !!
* قُلْتُ : لا ، وعبد الرحمن بن عبد الله السراج من رجال مسلم
وحده ، فليس الحديث على شرط البخاري .
ولفظ « الفرض ^(١) » له شاهد .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٧٠/١) قال :
حدثنا عبيدة بن حميد ، قال : حدثنا الأعمش ، عن عبد الله بن
يسار ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن بعض أصحاب النبي صلى الله
عليه وعلى آله وسلم ، رفعه : « لولا أن أشق على أمتي ، لفرضت
على أمتي السواك » ، كما فرضت عليهم الطهور » .
وأخرجه الطحاوي (٤٣/١) من طريق أبي عوانة ، عن الأعمش ،
ثنا عبد الله بن يسار به .

(١) وكذا رواه المصنف في « كتاب الصوم - من « الكبرى » بلفظ : « لفرضت عليهم »
بدل « لأمرتهم » ذكره المزني في « الأطراف » (٤٧٩/٩) ، والحافظ في « الفتح »
(٣٧٥/٣) من رواية المقرئ ، عن أبي هريرة ..

= وهذا سندٌ صحيحٌ . وصَحَّحه النوويُّ في « المجموع » (٢٧٣/١)
وقد صرَّح الأعمش بالتَّحديث وسيأتى له شاهدٌ آخر عن العباس ، رضى
الله عنه .

(تنبيه) وقع في « مسند أحمد » (٤٣٣/٢) :
حدثنا يحيى ، قال : أخبرني سعيد ، عن أبي هريرة ... الحديث .
وقد سقط من السند « عبيد الله بن عمر » ، وهو شيخ يحيى القطان
فيه ، لأن يحيى لم يدرك المقبري . فليصح هذا . والله الموفق .
٥ - عطاء مولى أم صُبَيْة ، عنه .

أخرجه أحمد (٥٠٩/٢) ، والطحاوي (٤٤/١) ، والبيهقي
(٣٦/١ - ٣٧) من طريق محمد بن إسحق ، عن سعيد المقبري ، عن
عطاء به ، وصرَّح ابنُ إسحق بالتَّحديث عند الطحاوي .
وهذا سندٌ لا بأس به في المتابعات ، وعطاء مولى أم صُبَيْة - بالباء -
مجهولٌ ، وإن ذكره ابنُ حبان في « الثقات » (٢٠٧/٥) .
ولكني أرى أن هذا أحد الوجوه في الاختلاف على سعيد المقبري
في إسناده . ورواية يحيى القطان ومن معه أرجح في نظري من رواية
ابن إسحق . والله أعلم .

وقد رواه أحمد (١٢٠/١) من طريق ابن إسحق بسنده المتقدم عن
أبي هريرة ، عن عليّ بن أبي طالب !
وهذا إن لم يكن خطأ ، فهو وجه آخر من الاختلاف في سند
الحديث .

ثم رأيت - بعدُ - الشيخ أبا الأشبال رحمه الله رجح أن زيادة : « عن
عليّ » وقعت خطأ . وانظر كلامه في « شرح المسند » (٢٠٣/٢) . =

= قال الترمذی :

« وفي الباب عن : أبى بكر الصديق ، وعلى ، وعائشة ، وابن عباس ، وحذيفة ، وزيد بن خالد ، وأنس ، وعبد الله بن عمرو ، وابن عمر ، وأمّ حبيبة ، وأبى أمامة ، وأبى أيوب ، وتَمَّام بن العباس ، وعبد الله بن حنظلة ، وأمّ سلمة ، ووائلة بن الأسقع ، وأبى موسى الأشعرى » اهـ . رضى الله عنهم جميعاً .

* قُلْتُ : وقول الترمذی : « وفي الباب عن فلان » لا يقتضى حديث الباب بلفظه ، بل يريد أحاديث أخرى يصح أن تكتب في الباب .

قال الحافظ العراقى - رحمه الله - :

« وهو عملٌ صحيحٌ ، إلا أن كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سَمَّى من الصحابة ، يروون ذلك الحديث بعينه ، وليس كذلك ، بل قد يكون ذلك ، وقد يكون حديثاً آخر ، يصحُّ إيرادهُ في ذلك الباب » اهـ . ذكره صاحب « تحفة الأُحوذى » (٢٥/١) .

وقال السيوطى فى « تدريب الراوى » (٢٣٧/١) :

« وهكذا يفعل الترمذى فى « الجامع » حيث يقول : وفى الباب عن فلان ، وفلان ، فإنه لا يريد ذلك الحديث المُعَيَّن ، بل يريد أحاديث أُخَر يصحُّ أن تُكتب فى الباب » . ثم نقل قول العراقى المذكور . وعلى كل حال ، فسأبداً بذكر حديث الباب بلفظه ، إن استطعتُ إلى ذلك سبيلاً ، فإن لم أجِدْ ، أثبتُ ما يصلح أن يُكتب فى الباب ، ويقارب مراد الترمذى - رحمه الله تعالى - .

وليس معنى قولى : « ما يصلح أن يُكتب » أن يكون ما أُوردهُ =

= صحيحاً يصلح للاحتجاج به ، بل ما يصلح أن يكون مراداً للترمذى ، وإن كان ضعيفاً ، أو دون ذلك . كل هذا مع التحقيق العلمى الدقيق - إن شاء الله تعالى - .

أمّا الأحاديث التى أشار إليها الترمذى ، فهناك تخريجها مراعيّاً فيها الترتيب ، وقد زدْتُ عليه أحاديث صحابة آخرين لم يذكرهم ، والحمد لله على التوفيق .

١ - حديثُ أبى بكرٍ الصديق ، رضى الله عنه .

✽ قُلْتُ : مرَّ تخريجُهُ فى أثناء الحديث (رقم ٥) .

٢ - حديثُ علىّ بن أبى طالبٍ ، رضى الله عنه .

أخرجه عبدُ الله بنُ أحمد فى « زوائد المسند » (٦٠٧) ، والبرّار (ج ١ / رقم ٤٩١) ، والطبرائى فى « الأوسط » (ج ٢ / رقم ١٢٦٠) ، والطحاوى فى « شرح المعانى » (٤٣ / ١) ، والخطيب فى « تاريخه » (٢٥٥ / ٤) من طريق محمد بن إسحق ، حدثنى عمّى عبدُ الرحمن بنُ يسار ، عن عبيد الله بن أبى رافع ، عن أبيه ، عن علىّ مرفوعاً : « لولا أن أشقّ على أمتى ، لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء » . وللبرّار فى آخره زيادة .

قال الطبرائى :

« لا يروى هذا الحديث عن علىّ إلا بهذا الإسناد ، تفرد به محمد

ابن إسحق » .

وقال البرّار :

« لا نعلمه مرفوعاً عن علىّ إلا بهذا الإسناد ، وقد روى عن غيره

=

من وجوه » .

= * قُلْتُ : وسندهُ حسنٌ كما قال الهيثمي في « المجمع » (٢٢١/١) ،
 وسبقه إلى تحسينه المنذري في « الترغيب » (١٠١/١) .
 وقال الهيثمي في موضع آخر من « المجمع » (٩٧/٢) :
 « رواه البزار عن ابن إسحق ، حدّثني عبدُ الرحمن بنُ يسار ، عن
 عبيد الله بن أبي رافع ... وعبدُ الرحمن وثقه ابنُ معين .. » اهـ .
 وحديث آخر عن عليّ ، رضى الله عنه .

أخرجه البزار (ج ١ / رقم ٤٩٦) من طريق فضيل بن سليمان ،
 عن الحسن بن عبيد الله ، عن سعد بن عبيدة ، عن أبي عبد الرحمن
 السلمي ، عن عليّ ، أنه أمر بالسواك ، وقال : قال النبي صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم : « إنَّ العبدَ إذا تسوّكَ ثمَّ قام يُصلي ، قام الملكُ خلفه ،
 فيسمعُ لقراءته ، فيدنو منه - أو كلمةً نحوها - ، حتّى يضعُ فاه على
 فيه ، فما يخرجُ من فيه شيءٌ من القرآن ، إلّا صار في جوف الملك ،
 فطهّروا أفواهكم للقرآن » .

قال البزار :

« لا نعلمه عن عليّ بأحسنَ من هذا الإسناد ، وقد رواه بعضهم
 عن أبي عبد الرحمن السلمي ، عن عليّ ، موقوفاً » ^(١) اهـ .
 قال الحافظ العراقي في « طرح التثريب » (٦٦/٢) :
 =

(١) وقد رواه الأعمش ، عن سعد بن عبيدة ، عن أبي عبد الرحمن السلمي ، عن عليّ ،
 قال : « إذا قام أحدكم من الليل فليستك ... » موقوف .

ذكره ابنُ أبي حاتم في « العلل » (٢٢/١ - ٣٢/٢٣) . وقد أخطأ فيه
 بعضهم ، فرواه عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن حذيفة مرفوعاً . ووهم أبو حاتم
 وأبو زرعة من رفعه . وصوباً الموقوف ..

= « ورجاله رجال الصريح ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيُّ وَهُوَ وَإِنْ أَخْرَجَ لَهُ الْبَخَارِيُّ وَوَثَّقَهُ ابْنُ حَبَانَ ، فَقَدْ ضَعَّفَهُ الْجَمْهُورُ » .
 * قُلْتُ : تَابِعَهُ شُعْبَةُ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهِ . أَخْرَجَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي « التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ » (١٥٣٦ ، ١٥٣٧) .
 وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي « التَّرْغِيبِ » (١٠٢/١) :
 « رَوَاهُ الْبَزَّازُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ لَا بَأْسَ بِهِ ، وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ بَعْضُهُ مَوْقُوفًا ، وَلَعَلَّهُ أَشْبَهُ . » اهـ .
 وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ (٩٩/٢) :
 « رَجَالُهُ ثِقَاتٌ ! »

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « سُنَنِهِ » (٣٨/١) مِنْ طَرِيقِ خَالِدٍ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ ، عَنْ عَلِيٍّ ، قَالَ : أَمَرْنَا بِالسَّوَاكِ . وَقَالَ : إِنْ الْعَبْدُ إِذَا قَامَ يَصِلُ ، أَنَاهُ الْمَلِكُ ، فَقَامَ خَلْفَهُ ... الْحَدِيثُ .
 فَهَذَا مَوْقُوفٌ . وَإِنْ كَانَ لَهُ حَكْمُ الرَّفْعِ ، لِقَوْلِهِ : « أَمَرْنَا » وَكَذَلِكَ بَاقِي الْمَتْنِ ، لَا يُعْرَفُ بِطَرِيقِ الْاجْتِهَادِ ، لَكُونِهِ غَيْبًا ، فَلَهُ حَكْمُ الرَّفْعِ أَيْضًا .

وَخَالِدٌ ، هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ الطَّحَّانُ ، وَهُوَ ثِقَةٌ ثَبَتَ .
 وَلَهُ شَاهِدٌ مَرْفُوعٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
 أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « الشُّعْبِ » ، وَتَمَامُ الرَّازِيِّ فِي « الْفَوَائِدِ » ، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي « السَّوَاكِ » ، وَالضَّيَاءُ فِي « اخْتَارَةِ » بِسَنَدٍ قَالَ فِيهِ ابْنُ دَقِيقٍ الْعِيدُ : « رَجَالُهُ ثِقَاتٌ » .

= كَذَا فِي « فَيْضِ الْقَدِيرِ » (٤١٢/١) لِلْمُنَاوِي .

= أمّا ما أشار إليه المنذرُ ، والهيثمُ من وقفه على عليّ ، فقد أخرجه ابنُ ماجة (٢٩١) قال : حدثنا محمد بن عبد العزيز ، ثنا مسلم بن إبراهيم ، ثنا بحر بن كنيز ، عن عثمان بن ساج ، عن سعيد بن جبير ، عن عليّ بن أبي طالب ، قال : « إنَّ أفواهكم طرقٌ للقرآن ، فطيوها بالسّواك » .

كذا رواه شيخُ ابنِ ماجة فيه .

وخالفه محمدُ بنُ زكريا القرشيّ ، ومحمدُ بنُ محمد بن سليمان الباغنديّ ، فروياه عن مسلم بن إبراهيم بسنده سواء مرفوعاً . أخرجه أبو نُعيم في « الحلية » (٢٩٦/٤) ، وأبو سَعْدِ السَّمْعَانِيّ في « أدبِ الإملاء » (٢٧ - ٢٨) .

قال أبو نُعيم :

« غريبٌ من حديث سعيد ، لم نكتبه إلّا من حديث بحر » .
قُلْتُ : وسنده واهٍ .

أمّا بحرُ بنُ كنيز ، فضعّفه أبو حاتم .

وقال ابنُ معين :

« لا يُكتب حديثُهُ » .

وتركه المصنّف ، والدارقطنيّ .

ولذلك قال الحافظ العراقي - كما في « الطّرح » (٦٦/٢) - :
« ضعيفٌ جداً » .

وسعيدُ بنُ جبير ، لم يسمع من عليّ بن أبي طالب .

قاله أبو زرعة - كما في « المراسيل » (ص - ٧٤) لابن

أبي حاتم - .

= وعثمانُ بْنُ سَاحٍ ، تَكَلَّمَ فِيهِ الْعَقِيلِيُّ .

وقال أبو حاتم :

« يُكْتَبُ حَدِيثُهُ ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ » .

فيظهر من هذا البحث أن الحديث لا يصحُّ موقوفاً ولا مرفوعاً بهذا اللَّفْظ . وإنما التعويل على رواية أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ ، عن عَلِيِّ ، وقد تقدمت . والله أعلم .

٣ - حديث عائشة ، رضى الله عنها .

وله عنها طريقان :

١ - أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عنها .

أخرجه ابنُ حبان في « صحيحه » (ج ٢ / رقم ١٠٦٦) من طريق إسماعيل بن أبي أويس ، ثنا سليمان بن بلال ، عن ابن عجلان ، عن سعيد المقبري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة مرفوعاً بنحو حديث الباب .
* قُلْتُ : وهذا سندٌ ظاهره الحُسْنُ ، ولكنى أهَابُ أن يكون إسماعيل بن أبي أويس وهم فيه . والله أعلم .

٢ - عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، عنها .

أخرجه البزارُ (ج ١ / رقم ٤٩٣) من طريق معاوية بن يحيى الصدفي ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً : « لولا أنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ » .

قال البزارُ :

« رواه الحفاظ عن الزهري ، بسنده إلى أبي هريرة . ولا نعلم أحداً

تابع معاوية على هذه الرواية . ومعاوية لِيْنُ الحديث » .

* قُلْتُ : حاصلُ كلام البزار أن معاوية بن يحيى الصدفي وهم فيه

= على الزهرى .

ووهه - عندى - وقع فى السند والمتن كليهما . ! !
أما فى السند :

فقد زواه مالك ، عن الزهرى ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن
أبى هريرة مرفوعاً : « لولا أن أشق على أمتى ... الحديث » .
وقد مرّ الكلام عليه .
وأما فى المتن :

فإن معاوية بن يحيى الصدقى ، يروى عن الزهرى ، عن عروة ، عن
عائشة مرفوعاً : « ركعتان بسواك ، أفضل من سبعين ركعة بغير
سواك » .

أخرجه البزار (ج ١ / رقم ٥٠٢) ، وأبو يعلى فى « مسنده »
(٢٥٢ - زوائده) ، وابن حبان فى « المجروحين » (٥ / ٣) وتام فى
« الفوائد » (١٥٤) ، وابن عدى فى « الكامل » (٢٣٩٥ / ٦) ،
وبجشل فى « تاريخ واسط » (٢٠٠) والبيهقى فى « الشعب » (ج ١ / ق
١ / ٤٥١) ، وابن الجوزى فى « الواهيات » (٣٣٦ / ١) .

وهو حديث باطل ، كما حققته قديماً فى « النافلة فى الأحاديث
الضعيفة والباطلة » رقم (١٦٣) وهو مطبوع ، فأغنى عن إعادة الكلام
عليه . فالحاصل أن معاوية بن يحيى الصدقى وهم فيه سنداً ومتناً .
وقد قال ابن عدى :

« عامة رواياته فيها نظر » .

ثم إن معاوية بن يحيى الصدقى هذا غير معاوية الدمشقى أبى مطيع ،
وقد فرّق بينهما غير واحد .

= أمّا ابنُ حبان ، فقد جعلهما واحداً !

فقال في « المجروحين » (٣/٣ - ٥) :

« معاوية بنُ يحيى الصدفي الأذربلسي ، كُنِيَتْهُ أَبُو مُطِيعٍ » . !! !

كذا قال ! ، ولم يصنع شيئاً كما قال الذهبي رحمه الله تعالى .

هذا : وقد فرّق بينهما :

البخاري في « الكبير » (٣٣٦/١/٤) ، وابنُ أبي حاتم في

« الجرح » (٣٨٣/١/٤ ، ٣٨٤) ، وابنُ عدّي في « الكامل »

(٣٦٩٥/٦ ، ٣٦٩٧) ، ومن المتأخرين : المزني ، والذهبي ، وابنُ

حجر . والله الموفق .

وقد مرّ لعائشة رضي الله عنها حديث آخر في السواك رقم (٥) ويأتى

لها آخر في الحديث القادم - إن شاء الله تعالى - ولها حديث رابع ...

أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (رقم ٣٩٩ - زوائده) من طريق

السريّ بن إسماعيل ، عن الشعبي ، عن مسروق ، عن عائشة ، قالت :

« كنا نضعُ سواك رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مع

طَهُوْرِهِ ، قالت : قُلْتُ : يا رسول الله ! ما تدعُ السَّوَاكَ ؟ ! قال :

« أجل ! ، لو أني أقدرُ على أن يكون ذلك مني عند كُلِّ شفعٍ من

صلاّتي ، لفعلتُ » .

* قُلْتُ : وسنّدهُ ضعيفٌ جدّاً .

والسريّ بنُ إسماعيل تالف .

فتركه أحمد ، والمصنّف ، وضعّفه الساجي جدّاً .

وكان ابنُ معين شديد الحمل عليه .

بل قال يحيى القطان :

=

= « استبان لي كذبه في مجلس واحد » !!

وقد اختلف في سياق متنه .

وقد أخرجه البزار (ج ١ / رقم ٤٩٩) من طريق يزيد بن هارون ،
أنبا السري بن إسماعيل بسنده سواء ، بلفظ :

« ... قالت : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم

بالسواك ، وقال : نعم الشيء هو » !

قال الهيثمي في « المجمع » (٩٩ / ٢) :

« فيه السري بن إسماعيل ، وهو ضعيف » !!

كذا قال ! ، ولا يخفى ما فيه من التساهل بعد تقدّم الكلام فيه .

وقد قال قبل هذا الموضع (٩٨ / ٢) :

« متروك » . وهو الصواب .

... وحديث خامس .

أخرجه البيهقي (٤٩ / ٧ - ٥٠) من طريق أحمد بن عمرو ، ثنا ابن

وهب ، ثنا يحيى بن عبد الله بن سالم ، عن عمرو مولى المطلب ، عن

المطلب بن عبد الله ، عن عائشة رضى الله عنها مرفوعاً :

« لقد لزممت السواك ، حتى تخوفت أن يردني » .

* قُلْتُ : وسنده حسنٌ إن ثبت سماع المطلب بن عبد الله من

عائشة . فقد قال أبو حاتم :

« روايته عن عائشة مرسلّة ، ولم يُدرَكها » .

وسئل أبو زرعة عن ذلك ، فقال :

« نرجو أن يكون سمع منها » فكأنه يشكُّ في سماعه منها . والله أعلم .

وأصحُّ من كل ما تقدّم حديثها الطويل ، وفيه :

= « ... كُنَّا نُعَدُّ لَهُ سَوَاكِهِ ، وَطَهْرُهُ ، فَيَعْتُهُ اللَّهُ مَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَهُ مِنَ اللَّيْلِ ، فَيَتَسَوَّكُ ، وَيَتَوَضَّأُ ، وَيُصَلِّي ... الحديث » .
 أخرجه مسلم (١٩/٧٤٦) ، وأبو عوانة (٢٣١/٢ ، ٣٢٣) ،
 وأبو داود (٥٦ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٦) ، والمصنف (١٩٩/٣ -
 ٢٠٠) ، وأحمد (٥٣/٦ - ٥٤ ، ٢٣٦) ، والطبراني في
 « الأوسط » (ج ١ / رقم ٥٠٦) وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ /
 رقم ٣٤٢) وغيرهم . وفي سنده اختلاف ، يأتي شرحه في « كتاب
 قيام الليل » إن شاء الله تعالى .
 وحديث سادس ..

أخرجه أبو داود (٥٧) ، ومن طريقه البيهقي^(١) (٣٩/١) حدثنا
 محمد بن كثير ، حدثنا همام ، عن علي بن زيد ، عن أم محمد ، عن
 عائشة ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان لا يرقُدُ من ليل ،
 ولا نهار ، فيستيقظ ، إلا تسوَّك قبل أن يتوضَّأ .
 * قُلْتُ : وسنده ضعيف .

وعلي بن زيد بن جُدعان كان ضعيف الحفظ .
 وأم محمد هي أمينة ، امرأة زيد بن جُدعان ، والد علي ، وهي
 مجهولة .

٤ - حديث ابن عباس ، رضي الله عنهما .

* قُلْتُ : مرَّ له حديث قريباً ، وانظر شواهد الحديث رقم (٥) =

(١) وقع في السند عند البيهقي : « .. أبو بكر بن داسة ، ثنا ابن كثير .. » وقد سقط
 « أبو داود » من الوسط ، لأنه شيخ ابن داسة ، وروايته هي التي يعتمد عليها البيهقي .
 فليصح هذا السقط من هنا . والله الموفق .

= وحديث آخر عنه ، مرفوعاً :
« أُمِرْتُ بالسَّوَاكِ حَتَّى ظَنَنْتُ - أَوْ حَسِبْتُ - أَنْ سَيَنْزَلُ فِيهِ
قُرْآنٌ » .

أخرجه أحمد (٢٣٧/١ ، ٣٠٧ ، ٣١٥ ، ٣٣٧) ، وأبو يعلى في
« مسنده » (ج ٤ / رقم ٢٣٣٠) ، والخطيب في « الجامع » (٨٥٧)
من طريق عن شريك النخعي ، عن أبي إسحق ، عن التميمي ، عن ابن
عباس مرفوعاً به .

وقد رواه عن شريك جماعة منهم :
« يزيد بن هارون ، وأسود بن عامر ، وحجاج ، ويحيى بن آدم ،
وبشر بن الوليد » .

* قُلْتُ : وقد وهم شريك في رَفْعِهِ . والصواب أنه موقوف .
فقد رواه شعبة - وهو من قدماء أصحاب أبي إسحق السبيعي - ،
قال : سمعتُ أبا إسحق ، يُحدث أنه سمع رجلاً من بني تميم ، عن ابن
عباس ، قال : « لقد أَمَرَنَا رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
بالسَّوَاكِ ، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيَنْزَلُ عَلَيْهِ فِيهِ » .

أخرجه أحمد (٣٣٩/١ - ٣٤٠) ، والطيالسي (٢٧٣٩) .
وتابعه سفيان الثوري ، عن أبي إسحق .
أخرجه أحمد (٢٨٥/١) .

وشعبة ، وسفيان من قدماء أصحاب أبي إسحق ، وقد سمعاه منه قبل
اختلاطه . واستفدنا من رواية شعبة ، تصريح أبي إسحق بالسَّماع ، إذ
هو مدلسٌ .

= والتميمي الذي رواه عن ابن عباس ، هو إريدة .

= ترجمه البخارى فى « الكبير » (٦٣/٢/١) ، وابن أبى حاتم فى « الجرح » (٣٤٥/١/١) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وروثقه العجلئى فى « ثقاته » (٥٤) ، وابن حبان (٥٢/٤) .
وأورده عباسُ الدُّورئى فى « تاريخه » (٥١٨/٣) ، ولم يذكر لابن معين فيه قولاً ..

وقد روى ابنُ عدئى فى « الكامل » (١٣٣/١) عن عبد الله بن أحمد الدورقئى قال : « كل من سكت عنه يحيى بن معين ، فهو عنده ثقة » .

فلو سلم كلامُ الدورقئى من الخلل لكان تقوية لإربدة . والله أعلم .
وعلى كل حال ، فسنُد هذا الحديث حسنً .
والغريبُ أنَّ الشيخَ أبا الأشبال أحمد شاكر رحمه الله تعالى صحَّح حديثَ شريك السابق فى « شرح المسند » (٢١٢٥/٣/٤) وعزاه للطيالسى بنحوه عن شعبة ، وذهل أن لفظ الطيالسى موقوفٌ ، وأنَّ حديثَ شريكٍ معلولٌ . ولنا وقفةٌ مع الشيخ - رحمه الله - فى حال شريك . وانظر الحديث رقم (٢٩) .

.... وحديثُ ثالثٍ عن ابن عباسٍ مرفوعاً بلفظ :

« أُمِرْتُ بالسَّوَاك ، حَتَّى خِفْتُ عَلَى أَسْنَانِي ! »

أخرجه الطبرانى فى « الكبير » (ج ١١ / رقم ١٢٢٨٦) قال :
حدثنا محمدُ بْنُ عَلِيٍّ المروزئى ، ثنا الحسينُ بْنُ سَعْدِ بْنِ عَلِيٍّ بن الحسين بن واقدٍ ، حدثنى جدى عَلَى بْنُ الحسين ، حدثنى أبى ، ثنا عطاءُ بْنُ السائب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباسٍ .

= * قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ .

= أمّا شيخُ الطبرانيّ ، فقد وثقه الخطيبُ في « تاريخه » (٦٨/٣) .
والحسينُ بنُ سعيدٍ ، لم أهتمد إلى ترجمته .
وعلى بنُ الحسينِ ضعفه أبو حاتمٍ .
وقال النسائيُّ وغيرُهُ :
« لا بأس به » .
ورجَّح الذهبيُّ أنه صدوقٌ .

وعطاء بنُ السائب كان قد اختلط ، والحسينُ بنُ واقدٍ سمع منه في
الاختلاط على ما يظهر من النظر في ترجمته .

.... وحديث رابعٌ عن ابنِ عباسٍ ، مرفوعاً بلفظ :

« لولا أن تضعفوا ، لأمرتكم بالسَّوَاك عند كل صلاةٍ » .
أخرجه البزارُ (ج ١ / رقم ٤٩٤ ، ٤٩٥) ، والطبرانيُّ في « الكبير »
(ج ١١ / رقم ١١١٢٥ ، ١١١٣٣) ، وأبو نُعيم في « أخبار أصبهان »
(٢٩٥/١) من طريقٍ عن مسلم الملائئيِّ ، عن مجاهد ، عن ابنِ
عباسٍ ..

قال الهيثميُّ في « المجمع » (٩٧/٢) :

« فيه مسلمُ الملائئيِّ ، وهو ضعيفٌ »^(١) .

* قُلْتُ : وهو الصوابُ ، بل لعلُّه واهٍ ، ولم أرَ أحداً أثنى عليه إلا
البزارُ . فقد قال عقبَ تخريجِ الحديث : « والملائئ ليس به بأسٌ !
والبزارُ نَفْسُهُ رَخْوٌ في نقد الرواة ، علمتُ ذلك بالتَّبَع . والله أعلم .
وأخرجه ابنُ عدِيٍّ في « الكامل » (٢٤٢/١) من طريقِ إبراهيم بن =

(١) وقال في موضع آخر من « المجمع » (٢٩٦/١) :

« مسلم الملائئيِّ ، وقد اختلط في آخر عمره » .

= الحكم بن أبان ، عن أبيه ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً :
« لولا أن يضعفوا ... الحديث » .

* قُلْتُ : وسندهُ واهٍ .

وإبراهيمُ بنُ الحكم تركه النسائي وغيره .

وقال البخاري :

« سكتوا عنه » .

وهو جرحٌ شديدٌ عنده .

وقال ابنُ عدِّي :

« عامَّةٌ ما يرويه ، لا يُتابعُ عليه » .

.... وحديث خامسٌ عن ابن عباسٍ ، قوله :

« في السَّوَّاءِ عشرُ خصالٍ : مرضاةٌ للرَّبِّ ، ومسخطةٌ للشَّيْطان ،

ومفرحةٌ للملائكة ، جيّدٌ لِلسَّنة ، ويجلو البصر ، ويطيّبُ الفم ، ويقلل

البلغم ، وهو من السَّنة ، ويزيدُ في الحسنات » .

أخرجه الدَّارقُطني (٥٨/١) من طريق معلّى بن ميمون ، عن

أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباسٍ ، وقال :

« معلّى بن ميمون ضعيفٌ ، متروكٌ » .

.... وحديثٌ سادسٌ عنه ، قال :

« كان رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصلي بالليل ، ركعتين

ركعتين ، ثم ينصرف ، فيستاك » .

أخرجه المصنّف في « الكبرى » - كما في « أطراف المزي »

(٤٠٦/٤) قال :

أخبرنا قتيبةٌ . وأخرجه ابنُ ماجة (٢٨٨) قال : حدثنا سفيانُ بنُ

= وكيع ، كلاهما عن عَتَّام بن عَلِيٍّ ، عن الأعمش ، عن حبيب بن
أبي ثابت ، عن سعيد بن جبيرة ، عن ابن عباسٍ فذكره .
وهذا سندٌ رجاله ثقات .

* * *

٥ - حديثُ حذيفة بن اليمان ، رضى الله عنه .
مرّ تخريجُه برقم (٢) .

* * *

٦ - حديثُ زيد بن خالدٍ ، رضى الله عنه .
أخرجه أبو داود (٤٧) ، والمصنّف في « الصوم - من الكبرى » -
كما في « أطراف المزي » (٢٤٣/٣ - ٢٤٤) ، والترمذى (٢٣) ،
وأحمد (١١٤/٤ ، ١١٦ ، و ١٩٣/٥) ، وابن أبي شيبة (١٦٨/١) ،
وكذا الطحاوى في « شرح المعاني » (٤٣/١) ، والطبرانى في
« الكبير » (ج ٥ / رقم ٥٢٢٣ ، ٥٢٢٤) ، والسهمى في « تاريخ
جرجان » (٤٥٥) ، والبيهقى (٣٧/١) من طرقٍ عن محمد بن
إسحاق ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ،
عن زيد بن خالد مرفوعاً : « لولا أن أشقّ على أمتي لأمرتهم بالسواك
عند كل صلاةٍ ، ولأخرتُ صلاة العشاء إلى ثلث الليل » .
قال : « فكان زيد بن خالد يشهد الصلوات في المسجد ، وسواكُه
على أذنه موضع القلم من أذن الكاتب ، لا يقوم إلى الصلاة إلا استنّ ،
ثم ردّه إلى موضعه » .

قال الترمذى :

« وحديثُ أبي سلمة عن أبي هريرة ، وزيد بن خالدٍ ، عن النبىِّ =

= صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كلاهما عندى صحيح ، لأنه قد روى من غير وجه ، عن أبى هريرة ، عن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم هذا الحديث . وحديث أبى هريرة إنما صح لأنه روى من غير وجه . وأما محمد بن إسماعيل ، فزعم أن حديث أبى سلمة ، عن زيد بن خالد أصح .

ثم قال عن حديث زيد بن خالد :

« وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » .

قال الحافظ فى « الفتح » :

« رَجَّحَ البخارى طريق محمد بن إبراهيم لأمرين :

الأول : أن فيه قصة ، وهى قول أبى سلمة : فكان زيد بن خالد يضع السواك منه موضع القلم من أذن الكاتب ، فكلما قام إلى الصلاة استاك .

ثانيهما : أنه توبع .

فأخرج الإمام أحمد (١١٦/٤) من طريق يحيى بن أبى كثير ، حدثنا أبو سلمة ، عن زيد بن خالد ، فذكر نحوه « اهـ . وقد اختلف على ابن إسحق فيه .

فأخرجه ابن عدى فى « الكامل » (٢٦٩٢/٧) من طريق يحيى بن يمان ، عن سفيان الثورى ، عن محمد بن إسحق ، عن أبى جعفر ، عن جابر ، قال :

« كان السواك من أذن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم موضع القلم من أذن الكاتب » .

* قُلْتُ : وهذا منكر ، والمحفوظ ما تقدم من رواية ابن إسحق =

= ثم هذا من فعل زيد بن خالد كما قال الحافظ في « التلخيص »
(٧١/١) وفي « علل الحديث » (١٤١/٥٥/١) لابن أبي حاتم :
« قال أبو زرعة : هذا وهم ، وهم فيه يحيى بن يمان » اهـ .
* قُلْتُ : وهو سبىء الحفظ .

وانظر كتابنا « النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة » (رقم
٢٧٦) .

٧ - حديث أنس ، رضى الله عنه .

قد مرَّ له حديثٌ برقم (٦) ، فانظره .
.... وله حديثٌ آخر .

أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١٤٨/٢ ، ٣١٧) من طريق
العلاء بن أبى العلاء ، قال : حدثني جدى مرداس^(١) الأصبهاني ، عن
أنس مرفوعاً : « ما لكم تدخلون على قُلْحاً ! ، لولا أن أشق على
أمتي ، لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة . لا بدَّ للناس من العريف ،
والعريف في النار . يؤتى بالجلواز يوم القيامة ، فيقال له : ضع سوطك ،
وادخل النار !! » .

واقصر في الموضع الثاني ، على محلِّ الشاهد فقط .
* قُلْتُ : وسنده ضعيف .

والعلاء بن أبى العلاء وجدُّه لم أعرف من حالهما شيئاً ، وقد ذكرهما
أبو نعيم في « أخبار أصبهان » ، وساق لهما هذا الحديث الواحد ، فهما
= مجهولا العين أيضاً .

(١) لا أدري هل هو مرداس بن أدية أم غيره ؟ ! فإن يكنه فهو مجهول العين والصفة .
والله أعلم .

= وقوله : « لا بُدَّ للناس من العريف ، والعريف في النار » .
له شاهد من حديث رجل ، عند أبي داود (٢٩٣٤) وفي سنده
مجاهيل لا يعرفون . والله أعلم ..
.... وحديث ثالث لأنس ، مرفوعاً :

« أمرت بالسَّوَالِكِ ، حتى خشيتُ أن أدرد ، أو : حتى خشيتُ على
لثتي وأسنانِي !

أخرجه البزار (ج ١ / رقم ٤٩٧) من طريق عمران بن خالد ، عن
ثابت ، عن أنسٍ مرفوعاً به .
قال الهيثمي (٩٩ / ٢) :

« فيه عمرانُ بنُ خالدٍ ، وهو ضعيفٌ » !!
* قُلْتُ : بل تركه أحمد .

.... وحديث رابع له مرفوعاً بلفظ :

« عليكم بالسَّوَالِكِ ، فنعَم الشيء السَّوَالِكُ ، يذهب بالحفر ، وينزعُ
البلغم ، ويجلو البصر ، ويشدُّ اللثة ، ويذهبُ بالبحر ، ويصلحُ المعدة ،
ويزيد في درجات الجنة ، وتحمدهُ الملائكة ، ويرضى الربُّ ، ويُسَخِّطُ
الشيطان » .

أخرجه القاضي عبد الجبار الخولاني في « تاريخ داريا » (ص -
١٠٥) قال : حدثنا جعفرُ بنُ محمد بن هشام ، حدثنا أحمدُ بنُ إبراهيم
ابن عبد الله القرشي ، حدثنا سليمانُ بنُ عبد الرحمن ، حدثنا عبد الله
ابن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي ، حدثني أبو محمدٍ الحكمي ،
عن قتادة ، عن أنسٍ به .

= * قُلْتُ : وهذا حديثٌ غريبٌ جداً !

= وفى سنده مجاهيل . بل القاضى عبد الجبار وشيخُه لا نعرف من
 حالهما ما يوجب قبول خبرهما ، وأبو محمد الحكمى ، ذكره المزنى فى
 « تهذيب الكمال » (ج ٢ / لوحة ٧٠٤) من شيوخ عبد الله بن
 عبد الرحمن بن يزيد . ولا أعرف عنه شيئاً . فلا أدري ممن الآفة ؟ !

٨ - حديث عبد الله بن عمرو ، رضى الله عنهما .

أخرجه ابنُ عدى فى « الكامل » (٨٥٦/٢) من طريق الوليد بن
 مسلم ، ثنا ابنُ هبيرة ، عن حبي بن عبد الله المعافى ، عن أبى
 عبد الرحمن الحبلى ، عن عبد الله بن عمرو ، مرفوعاً : « لولا أن أُشَقَّ
 على أمتى ، لأمرتهم أن يستاكوا بالأسحار » ! .
 وعزاه الحافظ فى « التلخيص » (٦٢/١ - ٦٣) لأبى نُعيم فى
 « كتاب السَّوَاك » .

وقال المباركفورى فى « التحفة » (١٠٦/١) بعد عزوه لأبى نعيم :
 « وفيه ابنُ هبيرة » .

فلعلَّ السند عند أبى نعيم كالذى عند ابنِ عدى هنا .
 * قُلْتُ : وسندهُ ضعيف .

الوليد بنُ مسلمٍ يُدلسُ التسوية ، وقد عنعن .
 وابنُ هبيرة ساء حفظه بآخرة ، وكان مدلساً .

وحبى بن عبد الله فيه مقال ، وهو صدوق . والله أعلم .

٩ - حديث ابنِ عمر ، رضى الله عنهما .

أخرجه الطحاوى فى « شرح المعانى » (٤٣/١) ، والعقيلي فى =

= « الضعفاء » (٢٤٦/٢) من طريق عبد الله بن خلف الطُفَاوِي ، ثنا هشام بن حَسَّان ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً : « لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي ، لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ، ولأخرتُ العشاء إلى نصف الليل » .

قال الطحاوِيُّ :

« هذا حديثٌ غريبٌ » .

* **قُلْتُ** : ووجهُ الغرابة فيه ، أنه لا يُحفظُ من حديث هشام بن حَسَّان ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر .
والطفاوِيُّ ، قال فيه العقيليُّ :
« في حديثه وهمٌ ، ونكارةٌ » .

وقد خالفه عبدُ الأعلى بنُ عبد الأعلى السامِيُّ ، فرواه عن هشام بن حَسَّان بهذا الإسناد ، ولكنه جعله من « مسند أبي هريرة » أخرجه العقيليُّ ، (٢٤٦/٢) : وهو المحفوظ .

نعم ؛ توبع الطفاوِيُّ ، ولكن من وجهٍ ضعيفٍ .
تابعه مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مَهْرَانَ النطاح ، عن أرطاة بن المنذر ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً به .
أخرجه الطبرانيُّ في « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٣٣٨٩) ، وفي « الأوسط » (٦٨ - مجمع البحرين) ، وابنُ عدِيٍّ في « الكامل » (٤٢١/١) .

قال ابنُ عدِيٍّ :

« والحديثُ عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابنِ عُمَرَ ، خطأ . إنما يرويه عبيدُ الله ، عن سعيد المقبريِّ ، عن أبي هريرة . على أنه قد =

= روى هشامُ بْنُ حَسَّانٍ ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابنِ عمر ، وهذا خطأ أيضاً . وهذا الطريق كان أسهل عليه ، إذ قال : عبيد الله ، عن نافع ، عن ابنِ عمر ، لأنه طريق واضح - وبهذا الإسناد أحاديث كثيرة - من أن يقول : عبيد الله ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة . ولأرطاة أحاديث كثيرة غير ما ذكرته ، وفي بعضها خطأ ، وغلط « اهـ » .

* قُلْتُ : أمّا قول الهيثمي في « المجمع » (٩٨/٢) :

« وفيه أرطاة بن المنذر ، ولم أجد من ذكره » !!
فوهم غريب ، فقد ذكره ابنُ عدي كما تقدّم ، وتبعه صاحب « الميزان » و « اللسان » .

ثم علمت أنه ذهولٌ من الحافظ الهيثمي - رحمه الله - لأنه قال في موضع آخر - لحديث آخر - من « المجمع » (٤٦/٩) :

« وفيه أرطاة بنُ المنذر أبو حاتم ، وهو ضعيف » .

قال الحافظ في « اللسان » (٢٨٢/٣) :

« ورواه أحمدٌ من طريق عبد الله بن ربيعة ، عن عبيد الله بن أبي جعفر ، عن نافع ، عن ابنِ عمر رضي الله عنهما » .

* قُلْتُ : ولم أقف عليه في « المسند » ، ولم أمعن النظر ، فلو صحَّ أن عبيد الله هو ابنُ أبي جعفر ، وليس : « عبيد الله بن عمر » لكان اختلافاً في السند . وقد مرَّ في شواهد الحديث رقم (٥) أن عبيد الله ابن أبي جعفر يروى عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً : « السَّوَالُكَ مطهرةٌ للفم ، مرضاةٌ للربِّ » .

فالحاصل أن الحديث عن ابن عمر غير محفوظ ، من الطرق التي =

= ذكرتها .

ثم وقفت على كلام شيخنا الألباني - حافظ الوقت - حول حديث ابن عمر هذا .

فقال في « الإرواء » (١١١/١) بعد أن ساق طرقه باختصار :
« فهذا يدل على أن للحديث أصلاً عن ابن عمر » .

والذي يظهر من التحقيق السابق أن حديث ابن عمر غير محفوظ كما نصّ على ذلك ابن عدّي وغيره . والله أعلم .

(تنبيه) أنكر النووي - رحمه الله - في « المجموع » من حديث

ابن عمر المتقدم قوله : « نصف الليل » وقال :

« منكر لا يُعرف ، وقول إمام الحرمين أنه حديث صحيح ليس

بمقبول منه ، فلا يُغترّ به » .

قال الحافظ في « التلخيص » (٦٤/١ ، ٦٥) :

« وكأنته - يعني النووي - تبع في ذلك ابن الصلاح ، فإنه قال في

كلامه على « الوسيط » : لم أجد من ذكره من قوله : « إلى نصف

الليل » في كُتُب الحديث ، مع شدّة البحث !! . قال الحافظ : وهذا

يُتَعَجَّبُ فيه من ابن الصلاح أكثر من النووي ! ، فإنهما - وإن اشتركا

في قلة الثقل من مستدرك الحاكم ، فإن ابن الصلاح كثير الثقل من « سنن

البيهقي » ، والحديث فيه أخرجه عن الحاكم ، وفيه : « إلى نصف الليل »

بالجزم ، ورواه الترمذّي بالتردد » اهـ .

* قُلْتُ : وهو عند الحاكم (١٤٦/١) ، والبيهقي (٣٦/١) .

.... وحديث آخر عن ابن عمر ، بلفظ :

« كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم لا ينام ، إلا والسَّوَاكُ =

= عنده ، إذا استيقظ ، بدأ بالسَّوَالِ .

أخرجه أحمد (١١٧/٢) ، والطيالسي في « مسنده »^(١) - كما في « نصب الراية » (٨/١) - ، والبخاري في « التاريخ » (٢٤/١/١) ، وأبو يعلى في « مسنده » (١٢٨ - زوائده) ، وابن نصر في « قيام اللَّيْلِ » (٤٧) من طريق محمد بن إبراهيم بن مسلم ، سمعتُ جدِّي ، يحدثُ عن ابن عمر ... فذكره .

ووقع عند محمد بن نصر : « ... محمد بن مهران القرشي ، حدثني حَبِّي أبو المثني ، عن ابن عمر » .

ومحمد بن مهران ، هو محمد بن إبراهيم ، ولكنه نُسب إلى والد جدِّه ، أما قوله : « حدثني حبي » هكذا بجاءٍ مهملةٍ ، ثم باء ، ثم ياء تحتانية وأظنُّ أنها تصحفت عن « جدِّي » كما في بقية المصادر ، مع أن لها وجهاً ، وتكونُ مشتقةً من « الحُبِّ » . والله أعلم .

وأبو المثني هي كنية جدِّه ، وانظر « الثقات » (٣٧١/٧) لابن حَبَّان .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ حسنٌ .

قال الدارقطني :

« محمد بن إبراهيم بن مسلم ، بصرِّي يحدثُ عن جدِّه ، ولا بأس

بهما » .

= وقال ابن معين في محمدٍ هذا :

(١) لم أجدهُ في « المسند » المطبوع ، ويبدو أنه فُقد مع جملة المفقود من المسند . ومما يدلُّ على أن الطيالسي رواه ، أن محمد بن نصر قال : حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي ، ثنا أبو داود ثنا محمد بن مهران ... إلخ . وأبو داود هو الطيالسي . والله أعلم .

= « ليس به بأس » .

أما ابن حبان ، فقال :

« يُخْطِئ » .

وقال الحافظ الهيثمي - رحمه الله - (٢٦٣/٢) :

« رواه أحمد ، وفيه من لم يُسم » !

ولم أدر ما وجه هذا القول ؟ ! إلا أن يعنى الهيثمي أن قوله :

« عن جدّه » يُعدّ إبهاماً ، وهذا بعيدٌ جداً في نظري ، فالله أعلم ..

ثم رأيت البخاري في « التاريخ الكبير » في الموضع السابق ، قال :

« حدثنا موسى ، حدثنا محمد بن إبراهيم بن مسلم بن مهران ، عن

رجُلٍ - يعنى جدّه - عن ابن عمر مثله » .

* قُلْتُ : فلو وقعت رواية في « مسند أحمد » كهذه ، لُسِّمَ للهيثمي

قوله ، وقد كان محمدٌ يُبهم اسم جدّه .

قال البخاري :

« أكثر عليه أصحاب الحديث ، فحلف أن لا يُسمّى جدّه » .

... وله طريق آخر عن ابن عمر ، بلفظٍ مقاربٍ ، يرويه عطاء بنُ

أبي رباحٍ ، عنه ، قال :

« كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم لا يتعارّ ساعةً من

الليل ، إلا أجرى السّواك على فيه » .

أخرجه أبو يعلى (١٢٧ - زوائده) ، والطبراني في « الكبير »

(ج ١٢ / رقم ١٣٥٩٨) من طريق حسام بن مصك ، عن عطاء به .

* قُلْتُ : وسنّده واهٍ .

وحسام بن مصك شبه المتروك ، بل تركه غير واحدٍ ولكنه لم يتفرّد =

= به . فتابعه سعيد بن راشد ، ثنا عطاء ، عن ابن عمر به أخرجه
الطرسوسى فى « مسند ابن عمر » (رقم ٢٣) ، قال :
ثنا محمد بن سعيد بن زياد ، ثنا سعيد بن راشد باللفظ المتقدم مثل
رواية حسام بن مصك .

* قُلْتُ : كذا رواه محمد بن سعيد بن زياد ، عن سعيد بن راشد
وخالفه عيسى بن إبراهيم ، ثنا سعيد بن راشد بسنده سواء لكن بلفظ :
« لولا أن أشق على أمتى ... الحديث » .

أخرجه الطبرانى فى « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٣٥٩٢) .
وتابعه طالتوت بن عباد ، ثنا سعيد بن راشد بسنده سواء ، ولكنه
جمع بين اللفظين .

أخرجه ابن عدى فى « الكامل » (١٢١٨ / ٣) .
وهو على كل حال واه .

لأن سعيد بن راشد تركه النسائى .
وقال البخارى :

« منكر الحديث » .

وهذا جرح شديد عنده .

وقال ابن معين :

« ليس بشيء » .

وقد صرح أحمد ، وابن المدينى ، أن عطاء بن أبى رباح لم يسمع
من ابن عمر ، وإن كان رآه . والله أعلم .
=

* * *

= ١٠ - حديثُ أمِّ حبيبة ، رضى الله عنها .

أخرجه أحمدُ (٣٢٥/٦) ، والبخارى في « الكنى » (ص - ١٩) ، وابنُ أبي خيثمة في « تاريخه » - كما في « التلخيص » (٦٤/١) - ، وأبو يعلى في « مسنده » (٢٥٣ ، ٢٥٤ - زوائد) من طريق محمد بن إسحق ، حدثني محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبي الجراح مولى أمِّ حبيبة ، عن أمِّ حبيبة مرفوعاً : « لولا أنْ أشقَّ على أُمَّتِي لأمرتهم بالسَّوَالِكِ عند كل صلاةٍ ، كما يتوضؤون » .

قال الحافظُ :

« سندُه حسنٌ » .

ولعلُّه يعنى في الشواهد ، لأن أبا الجراح لم يوثقه سوى ابنِ حبان (٥٦١/٥) .

ومنه تعلمُ ما في قول الهيثمى - رحمه الله - من الخلل ، قال :
« رجاله ثقات » !!

وقد رأيته يعتدُّ بتوثيق ابنِ حبان كثيراً ، وهذا بخلاف ما عليه أهل التحقيق .

وقد اختلف في سنده .

فأخرجه أحمدُ (٤٢٩/٦) من الوجه السابق ، فذكر فيه :

« ... عن أمِّ حبيبة ، عن زينب بنت جحشٍ مرفوعاً » .

فصار الحديث من « مسند زينب » .

= ولعلَّ هذا الاختلاف من أبى الجراح . والله أعلم .

* * *

= ١١ - حديثُ أبي أمامة ، رضى الله عنه .

مرَّ ذكرُهُ في شواهد الحديث رقم (٥) .

* * *

١٢ - حديثُ أبي أيوب الأنصارى ، رضى الله عنه .

أخرجه محمدُ بنُ نصر في « قيام اللَّيْلِ » (٤٧) من طريق عيسى بن يونس ، ثنا واصلُ بنُ السائب ، عن أبي سَورة ، عن أبي أيوب رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا قام من اللَّيْلِ ، يتسَوَّكُ مرتين أو ثلاثاً » .

* قُلْتُ : وسنَدُهُ ضعيفٌ جداً .

واصل بن السائب تركه النسائي ، والأزدى .

وقال البخارى ، وأبو حاتم ، ويعقوبُ بنُ سفيان ، والساغى : « منكرُ الحديث » .

وضَعَفَه ابنُ معين وأبو زرعة ، والدارقطنى ، وابنُ حبان وغيرهم وأبو سورة ، معروف بكنيته . ضَعَفَه يحيى بن معين جداً .
وقال البخارى والساغى :

« منكرُ الحديث » . وجهله الدارقطنى ! !

وقال البخارى : « لا يُعرف لأبى سورة سماعٌ من أبي أيوب » .
.... وهناك حديثٌ آخر لأبى أيوب مرفوعاً :

« أربعٌ من سنن المرسلين : التَّعَطُّرُ ، والنِّكَاحُ ، والسَّوَاكُ ، والجنائز » .

أخرجه أحمدُ (٤٢١/٥) ، وابنُ أبى شيبة (١٧٠/١) ، وعبدُ بنُ حميدٍ في « المنتخب » (ج ١/ رقم ٢٢٠) قالوا : ثنا يزيدُ بنُ هارون ، =

= ثنا الحجاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ ، عن مكحولٍ ، قال : قال أبو أيوب الأنصاري .
فذكره مرفوعاً .

ووقع عند أحمد : « الحياء » - بتحتانية - بدل « الحناء » بنون .
* قُلْتُ : كذا رواه يزيدُ بْنُ هَارُونَ^(١) ، عن حجاج . وهو منقطع .

وخالفه حفصُ بْنُ غِيَاثٍ ، وَعَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ ، فروياه عن حجاجٍ ،
عن مكحولٍ ، عن أبي الشمال ، عن أبي أيوب ، مرفوعاً به فجبر
الانقطاع بين مكحولٍ وأبي أيوب بذكر : « أبي الشمال » أخرجه
الترمذِيُّ (١٠٨٠) ، والطبرانيُّ في « الكبير » (ج ٤ / رقم ٤٠٨٥)
وفي « مسند الشاميين » (٣٥٨١) .
قال الترمذِيُّ :

« هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ »^(٢) !

* قُلْتُ : كذا قال الترمذِيُّ - رحمه الله تعالى - ، وفيه نظرٌ لأن
أبا الشمال مجهولٌ كما قال الحافظُ .
وقال أبو زرعة :

= « أبو الشمال ، لا يُعرف إلا بهذا الحديث » .

(١) ورواه مع يزيد هكذا جماعة - كما يأتي قريباً إن شاء الله تعالى - . وقد رواه
عبد الواحدُ بْنُ زِيَادٍ ، عن حجاجٍ به . وفيه « الحناء » . ذكره ابن أبي حاتم في
« العلل » (٢٢٣١ / ٢٤٧ / ٢) ..

(٢) قال النووي في « المجموع » (٢٧٤ / ١) بعد نقل تحسين الترمذِي : « هذا كلامه ! ،
وفي إسناده الحجاج بن أَرْطَاةٍ وأبو الشمال . والحجاج ضعيفٌ عند الجمهور ! ،
وأبو الشمال مجهول ، فعله اعتضد بطريق آخر فصار حسناً .. » اهـ .

= وقال أبو موسى المديني في «الاستغناء في استعمال الحناء»: «هذا حديث مختلف في إسناده ومثته» نقله النووي في «المجموع» (٢٧٥/١) .
وقال المباركفوري في «تحفة الأحوذى» (١٩٨/٤) :
« في تحسين الترمذى هذا الحديث نظراً ، فإنه قد تفرد به أبو الشمال ، وقد عرفت أنه مجهول ، إلا أن يقال : إن الترمذى قد عرفه ، ولم يكن عنده مجهولاً ! ، أو يقال : إنه حسن لشواهد ، فروى نحوه عن غير أبى أيوب » اهـ .

* قُلْتُ : أمّا الاحتمال الأول ، فبعيدٌ ، ولو عرفه الترمذى ، لصرّح بذلك في موضع الحديث ، لا سيما أنه لا يُعرف له غيره كما قال أبو زرعة ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة إليه لا يجوز .
أمّا الاحتمال الثانى - وهو الشواهد المروية - فسننظر فيه قريباً بإذن الله .

ثم قال الترمذى :

« روى هذا الحديث : هُشَيْمٌ ، ومحمدُ بْنُ يزيدِ الواسطى ، وأبو معاوية ، وغير واحد ، عن الحجاج ، عن مكحول ، عن أبى أيوب ، ولم يذكروا فيه : « عن أبى الشمال » ، وحديث حفص ابن غياث ، وعبدُ بن العوام أصحُّ » اهـ .

* قُلْتُ : ليس معنى قول الترمذى هذا أن حديث حفص وعبدُ صحيحٌ ، ولكن معنى كلمة « أصحُّ » هنا ، أى أن الحديث بإدخال : « أبى الشمال » بين مكحول وأبى أيوب ، هو الصوابُ الصحيح ، أما حذفه ، فمرجوحٌ . هذا مرادُ الترمذى . والله أعلم .

وهناك علةٌ أخرى للحديث غير ما تقدّم ، وهى : تدليسُ الحجاج بن =

= أرطاة .

ثم وجدت شيخنا قال في « الإرواء » (١١٧/١) :
« إنَّ الحجاج قد صرَّح بالتحديث في روايته عنه . فقال المحاملي^(١)
في « الأمالى » (ج ٨ / رقم ٢٥) : حدثنا محمود بن خدّاش ، ثنا عبّاد
ابن العوام ، ثنا حجاج ، ثنا مكحول به . وهذا سند رجاله كلّهم ثقات
(!) ، وبذلك زالت شبهة التدليس ، وانحصرت العلة في جهالة
أبى الشّمال ، ولولاها لكان السّند صحيحاً^(٢) » اهـ .

أمّا الشواهد التي أشار إليها المباركفوري ، فهي عن :
أ - ابن عباس ، مرفوعاً :

« من سنن المرسلين : الحياءُ ، والحلمُ ، والحجامةُ ، والسّواكُ ،
والتّعطُّرُ ، وكثرةُ الأزواج » .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٨٣/١) والسّيّاق له ، وابن عدّي
في « الكامل » (٢٠٧٤/٦) ، والطبراني في « الكبير » (ج ١١ / رقم
١١٤٤٥) ، من طريق قدامة بن محمد الأشجعي ، قال : حدثنا إسماعيل
ابن شبيب ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعاً به .
* قُلْتُ : وسنده ضعيف جداً .

قال العقيلي في ترجمة إسماعيل هذا ، بعد أن ساق له أحاديث :
« إسماعيل بن شبيب ، عن ابن جريج ، أحاديثه مناكير ، ليس منها =

(١) المحاملي : هو الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الضبيّ البغدادي ، وهو إمام
ثقة مترجم في « تاريخ بغداد » (١٩/٨ - ٢٣) ، و « سير النبلاء » (٢٥٨/١٥) -
٢٦٣) وغيرها من المصادر .

(٢) كذا ! ، وفيه نظر ، لأن الحجاج بن أرطاة كثير الخطأ مع صدقه . فلا يرق حديثه
إلى الصحة . والله أعلم .

= شَيْءٌ مَحْفُوظٌ . ثُمَّ قَالَ : كُلُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ مِنْ حَدِيثِ
ابْنِ جُرَيْجٍ ، وَلَا مِنْ حَدِيثِ غَيْرِهِ ، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مَنْ كَانَ مِثْلَهُ فِي
الضَّعْفِ أَوْ نَحْوِهِ ، أَمَّا مِنْ حَدِيثِ ثِقَةٍ ، فَلَا « اهـ .
وإسماعيل هذا ، وإيه ، متهافت . تركه النسائي .
وقدامة بن محمد .

قال ابن معين :

« لَا أَعْرِفُهُ » !

وضعفه ابن حبان ، وابن عدي .

وقال أبو حاتم ، وأبو زرعة :

« لَا بَأْسَ بِهِ » .

وابن جريج مدلس ، وقد عنعن الحديث . ولا فرق - عندي - بين
عننة ابن جريج عن عطاء أو غيره ، خلافاً لشيخنا الألباني حافظ
الوقت ، وقد جليت هذا البحث في « النافلة في الأحاديث الضعيفة
والباطلة » (رقم ١٠٨) وهو مطبوع .

ب - حديث جدد مليح بن عبد الله مرفوعاً :

« خَمْسٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ : الْحَيَاءُ ، وَالْحُلُمُ ، وَالْحِجَامَةُ ، وَالسَّوَأُكُ ،
والتَّعَطُّرُ » .

أخرجه البخاري في « الكبير » (١٠/٢/٤) ، والبرزاري (ج ١ / رقم
٥٠٠) والدولابي في « الكنى » (٤٤/١) والدارقطني في « المؤتلف »
(٢٠٤٦/٤) ، وابن أبي عاصم في « الآحاد والمثاني » ، والحكيم
الترمذي في « نوادر الأصول » - كما في « تخريج الإحياء » (١٧٧/٣)
للإمام العراقي - ، والطبراني في « الكبير » ، وأبو نعيم في « المعرفة » ، =

= والبيهقي في « الشعب » ، والبغوي في « المعجم » - كما في « الإتحاف » للزبيدي - ، والدارقطني في « المؤتلف والمختلف » (٢٠٤٦/٤) من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ، ثنا عمر بن محمد الأسلمي ، عن مليح بن عبد الله الخطمي ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً به .

قال البزار :

« لا نعلم روى الخطمي إلا هذا ، ولا نعلم له إلا هذا الإسناد » .
وقال البيهقي :
« عمرٌ ينفرُ به » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٩٩/٢) :

« مليح ، وأبوه ، وجده ، لم أجد من ترجمهم » !
* قُلْتُ : كذا قال !

ومليح بن عبد الله ، ترجمه البخاري في « الكبير » (١٠/٢/٤) ، وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣٦٧/١/٤) ، وابن حبان في « الثقات » (٥٢٦/٧) وما زادوا في ترجمته على : « روى عن أبيه ، روى عنه عمر بن محمد الأسلمي » .
فيظهر أنه مجهول العين والصفة .

وعمر بن محمد الأسلمي ، قال الذهبي : « مجهول » .
ولذا قال الحافظ العراقي :
« سنده ضعيف » .

فهذه الشواهد مع ضعفها لا تحمل التقوية ، فيصبح الاحتمال الثاني الذي أبداه المباركفوري - رحمه الله - ضعيفاً أيضاً . والله أعلم . =

= ١٣ - حَدِيثُ تَمَامِ بْنِ الْعَبَّاسِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

أخرجه أحمد (٢١٤/١) ، ومن طريقه الخطيب في « الموضح »
(٢٥٦/٢) حدثنا إسماعيل بن عمر أبو المنذر ، حدثنا سفيان ، عن
أبي علي الزرّاد ، حدثني جعفر بن تمام بن العباس ، عن أبيه ، قال : أتوا النبي
صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ، فقال : « ما لي أراكم تأتونني قلحاً ؟ ! ، لولا
أن أشقّ على أمتي ، لفرضت عليهم السّواك كما فرضت عليهم الوضوء » .
هكذا رواه إسماعيل بن عمر عن الثوري .

وخالفه معاوية بن هشام : قال ثنا سفيان ، عن أبي علي الصيقل ،
عن قثم بن تمام - أو تمام بن قثم - ، عن أبيه ، قال : أتينا النبي صلى الله
عليه وعلى آله وسلّم ، فقال : « ما بالكم تأتونني قلحاً ... الحديث » .
* أخرجه أحمد (٤٤٢/٣) ، وأبو نعيم في « معرفة الصحابة »
(ق ٢/١٠٨) .

ورواية إسماعيل بن عمر أرجح ، لأنه أثبت من معاوية بن هشام .
قال الحافظ في « التعجيل » (ص - ٦٠) :
« ورواية معاوية بن هشام شاذّة ، وهو موصوف بسوء الحفظ » .
وقد رواه غير واحد عن سفيان على الوجه الأول الذي رواه إسماعيل .
هذا ، وقد توبع سفيان على الوجه الأوّل .
تابعه منصور بن المعتمر ، عن أبي علي الزرّاد ، عن جعفر بن تمام ،
عن أبيه مرفوعاً ...
أخرجه أبو يعلى (١٢٠ - زوائده) ، وأبو نعيم في « المعرفة »
(ق ٢/١٠٨) .

= وتابعه أيضاً قيس بن الربيع ، عن أبي علي به .

= أخرجه الخطيبُ في « الموضح » (٢٥٦/٢) من طريق أبي النضر ، ثنا قيس .

وقد اختلف عن منصور وقيس في إسناد الحديث كما أشار إليه الخطيبُ . ويأتى . ، وعلى كل حال ، فالوجه الأوّل أرجح . فننظرُ فيه .
* قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ . وله ثلاث علل :
* الأولى : جهالةُ أبى عليّ الزراد .

فقد ترجمه البخاريُّ في « الكنى » (٥٢) ، والحافظُ في « التعجيل » (٥٠٧) ، وقال : « قال أبو عليّ بنُ السّكن : مجهولٌ » .
وأقرّه العراقيُّ في « طرح التثريب » (٦٤/٢) .

فتعقب هذا الحكم الشيخُ أبو الأشبال رحمه الله تعالى ، فقال في « شرح المسند » (٢٤٦/٣) :

« ينبغى الحكمُ بثوثيقه ، فقد نقل في « التهذيب » في ترجمة منصور ابن المعتمر عن أبى داود : « كان منصور لا يروى إلّا عن ثقةٍ » ، ورواية منصور عنه ثابتةٌ » اهـ .

* قُلْتُ : كذا قال الشيخُ ! ، وهو تعقّبٌ ضعيفٌ ، لما تقرر في « المصطلح » أن رواية العدل عمن سمّاهُ ، ليست بتعديلٍ له ، وعليه الأكثرون من المحققين . وقد روى منصور بن المعتمر عن أبى صالح باذام وهو ضعيفٌ ، وروى عن عاصم بن بهدلة ، والمنهال بن عمرو ، وقد تكلم فيهما غير واحدٍ ، وروى عن زياد بن عمرو بن هند ، وعبيد الله ابن على بن عرفطة ولا تُعرف لهما رواية إلّا من جهة منصور فقط .
على أن الشيخَ أبا الأشبال رحمه الله قال في « شرح الترمذى » =

= (٣٥/١) : « أبو علي الصيقل الزراد مجهول » .

فنقض قوله الآخر . ويدو لي أن كلامه في « المسند » هو المتأخر ،
لأنه شرح الترمذى قديماً ، ويُعرف ذلك أيضاً بكثرة إحالته إلى شرحه
على الترمذى . والله أعلم .

والحق أن قول الحفاظ : « فلان لا يروى إلا عن ثقة » قول لا يؤمن
وقوع الخلل فيه . فكم من إمام قالوا فيه هذه العبارة ، ووجدنا له
شيوخاً ضعفاء ، بل وضعفاء جداً .

وعندنا مثلاً : شعبة بن الحجاج ، قالوا : « لا يروى إلا عن ثقة »
وثبت أنه روى عن جابر الجعفي ، وإبراهيم الهجري ، ومحمد بن عبيد الله
العرزمي ، وعاصم بن عبيد الله ، وغيرهم .

حتى قال الخطيب - كما في « نصب الراية » (١٧٤/٤) - :

« لقد أساء شعبة حيث حدث عن محمد بن عبيد الله العرزمي » .
وقال ابن عدى :

« لعل شعبة لم يرو عن أضعف منه » .

ولذلك قال الذهبي في « الميزان » (٦١٣/٣) :

« شيوخ شعبة نقاوة ، إلا النادر منهم » .

فهذا الذي ينبغي أن يتمسك به في كل من يقولون فيه :

« لا يحدث إلا عن ثقة » .

وقد فصلت هذا البحث في كتابي : « الرغبة في تبراة شعبة » . يسر

الله طبعه ..

* العلة الثانية : الإرسال .

= قال ابن حبان في « الثقات » (٨٥/٤) :

= «. وممن روى عن الصحابة من التابعين ... تمامُ بْنُ العباس بن عبد المُطَّلَب الهاشمي ، يروى عن أبيه ، روى عنه ابنه جعفر بن تمام .
* الاختلاف في سنده .

وقد اختلف فيه على منصورٍ اختلافاً عظيماً .
وأخرجه البخاري في « الكبير » (١٥٧/٢/١) ، والبيهقي (٣٦/١) ، والخطيب في « الموضح » (٢٥٦/٢) من طريق منصور ابن المعتمر ، عن أبي علي ، عن جعفر بن تمام ، عن أبيه ، عن ابن عباسٍ فذكره .

فصار الحديث من « مسند ابن عباس » .
وقد أخرجه الخطيب في « الموضح » (٢٥٦/٢) ، وفي « الجامع » (٨٥٨) ، من طريق قيس بن الربيع ، عن عيسى الزرّاد ، عن تمام بن معبد ، عن ابن عباسٍ به .

وعيسى ، هو أبو عليّ الزرّاد .
وقد اختلف في تعيين شيخه .
وأخرجه الحاكم (١٤٦/١) من طريق إسحاق بن إدريس البصري ، ثنا عمر بن عبد الرحمن الأتبار ، حدثني منصور ، عن جعفر بن تمام ، عن أبيه ، عن العباس بن عبد المُطَّلَب مرفوعاً . ولم يذكر الجملة الأولى .

وسكت عنه الحاكم والذهبي !!
فانتقل الحديث إلى « مسند العباس » .
* قُلْتُ : وسنده ضعيف جداً .

= وإسحاق بن إدريس ، تالف .

= تركه ابنُ المديني ، ووهَّاهُ أبو زُرعة .

بل قال ابنُ معين :

« كَذَّابٌ يَضَعُ الْحَدِيثَ » .

لكنه لم يتفرَّد به .

فتابعه سليمانُ بنُ كران - بصريٌّ مشهورٌ ليس به بأسٌ - ، ثنا عمرُ

ابنُ عبد الرحمن الأتَّار ، بسنده سواء .

أخرجه البزارُ (ج ١ / رقم ٤٩٨) وقال :

« لا نعلمه بهذا اللَّفْظِ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، إِلَّا

عن العباس ، بهذا الإسناد » .

وعزاه الهيثميُّ في « المجمع » (٩٧/٢) للطبرانيُّ في « الكبير » ،

وأبى يعلى في « مسنده » بنحوه .

وسليمانُ بنُ كران - ويقال : كراز - ، ولعل الأول أصوب ، قال

العقيليُّ (١٣٨/٢) :

« الغالبُ على حديثه الوهم » .

وضعَّفه ابنُ عدِّي ، كما يُفهم من صنيعه في ترجمته .

ولكنه توبع عليه .

قال الذهبيُّ في « الميزان » (٢٢١/٢) :

« وقد رواه فضيلُ بنُ عياضٍ ، عن منصور ، فخلَّص منه

سليمانُ » .

وقال الحافظُ في « اللسان » (١٠١/٣) :

« قد رواه البغدادِيُّ في « معجمه » عن سريج بن يونس ، عن الأتَّار ،

فخلَّص سليمانُ من عهده » .

=

= * قُلْتُ : فحاصل الاختلاف أنه مرة يروى عن « تمام بن العباس »
مرسلاً ، ومرة عن : « ابن عباس » ، ومرة عن : « العباس » كلهم عن
النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلّم .

وقد قال الخطيب في « الموضح » (٢٥٧/٢) بعد أن ساق هذا
الاختلاف : « وأقربها إلى الصحة حديث - سفيان الثوري ، وحديث
أبي النضر عن قيس بن الربيع ، فإنه كان للعباس ابن يقال له : « تمام »
إلا أنه لم يسمع من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلّم شيئاً ، وكان
له يوم قبض رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ستة أشهر » اهـ .
فانفصل الخطيب على ترجيح أنه من رواية « تمام » مرسلاً ، وهو
الصواب عندي . بينما رجّح الشيخ أبو الأشبال أحمد شاكر أن يكون
الحديث من رواية « تمام بن العباس » ، عن أبيه » ، ووافقه شيخنا الألباني
في « الإرواء » (١١١/١) !!

وما مضى من التحقيق يؤيد ما ذهبت إليه . والله أعلم .
وجملة القول أن الحديث ضعيف لما ذكرته من علل .
ولذلك قال البدر العيني في « عمدة القاري » (١٨١/٦) :
« لا يثبت » .

وقال النووي في « المجموع » (٢٦٨/١ ، ٢٧٢) : « حديث
ضعيف » .

* * *

١٤ - حديث عبد الله بن حنظلة ، رضى الله عنه .

قال المباركفوري - رحمه الله - في « التحفة » (١٠٧/١) :

= « لم أقف عليه » .

= * قُلْتُ : قد وقفتُ عليه ، والحمد لله .

أخرجه أبو داود (٤٨) ، وأحمد (٢٢٥/٥) والفسوي في « تاريخه » (٢٦٣/١ - ٢٦٤) من طريق ابن إسحق ، عن محمد بن يحيى بن

حبان ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، قال :

قُلْتُ : رأيتُ توضؤَ ابنِ عمر لكل صلاة ، طاهراً أو غير طاهر ، عمَّ ذلك ؟ . فقال : حدثني أسماء بنت زيد بن الخطاب أن عبد الله ابن حنظلة بن أبي عامر ، حدثها أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة ، طاهراً أو غير طاهر ، فلمَّا شقَّ ذلك عليه ، أمر بالسَّوَاكِ لكل صلاة .. « فكان ابنُ عمر يرى أن به قوة ، فكان لا يدعُ الوضوء لكل صلاة .

قال الحافظ العراقي في « طرح الثريب » (٧٠/٢) :

« في إسناده محمدُ بنُ إسحق ، وقد رواه بالعنعنة ، وهو مدلسٌ » .

* قُلْتُ : كذا قال ! وقد صرح ابنُ إسحق بالتحديث عند الإمام أحمد ، فكأنه لم يقف عليه ! ، والحديثُ سندهُ حسنٌ كما قال الحافظ

في « التلخيص » (١٢٠/٣) ..

ووقع في رواية أحمد :

« عبيد الله بن عبد الله بن عمر » بدل « عبد الله » . وكلاهما ثقة ..

* * *

١٥ - حديثُ أمِّ سلمة ، رضي الله عنها .

أخرجه البيهقي (٤٩/٧) من طريق خالد بن عبيد ، حدثني عبد الله ابن بريدة ، عن أبيه ، عن أم سلمة مرفوعاً : « ما زال جبريلُ يوصيني بالسَّوَاكِ ، حتى خشيتُ على أضراسي » !! =

= * قُلْتُ : وسندهُ واهٍ .

وخالد بن عبيد ، قال البخاري في « الكبير » (١٦١/١/٢) -
: (١٦٢)

« فيه نظر » .

وهذا جرح شديد عنده .

وقال أبو أحمد الحاكم :

« ليس حديثه بالقائم » .

وضعه ابن عدى ، والعقيلي .

وقال ابن حبان في « المجروحين » (٢٧٩/١) :

« لا تحل كتابة حديثه » .

ولكنه توبع .

تابعه عبد المؤمن بن خالد ، عن ابن بريدة به .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ٥١٠) حدثنا عبد الله

ابن أحمد بن حنبل ، ثنا محمد بن حميد ، ثنا أبو تميلة ، ثنا عبد المؤمن به .

قال الهيثمي (٩٩/٢) :

« رجاله موثقون ، وفي بعضهم خلاف » !!

وقال المنذرى في « الترغيب » (١٠٢/١) :

« رواه الطبراني بإسنادٍ لين » !!

* قُلْتُ : كذا قالوا !!

ومحمد بن حميد الرازي واهٍ ، بل كذبه أبو زرعة وغيره .

وعبد المؤمن فيه كلام يسير .

= وقد نقل البيهقي عن البخاري أنه قال :

= « حديثٌ حسنٌ » !!

١٦ - حديثٌ واثلةٌ بنِ الأسقع ، رضى الله عنه .

أخرجه أحمدُ (٤٩٠/٣) حدثنا إسماعيلُ ، قال : ثنا ليث ، عن
أبي بردة ، عن أبي مليح بن أسامة ، عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً :
« أمرتُ بالسَّوَّاءِ حتى خشيتُ أن يُكتبَ عليَّ » .
وأخرجه الطبرانيُّ في « الكبير » (ج ٢٢ / رقم ١٨٩ ، ١٩٠) من
طُرُقٍ عن ليثٍ به .

ووقع عند الطبراني في الموضع الأول :
« ... ليث ، عن أبي المليح » .
فسقط في ذكر أبي بردة !
فلا أدري ! أهو من ناسخٍ ، أو طابعٍ ، أم هو اختلافٌ على ليثٍ
في إسناده ؟ !!

وعلى كُلِّ حالٍ ، فالحديثُ ضعيفٌ لضعفِ ليثِ بنِ أبي سليم .
قال الحافظُ في « التقريب » :

« صدوقٌ اختلط أخيراً ، ولم يتميز حديثُهُ ، فترك » .
أمَّا قول الحافظ العراقي في « طرح الثريب » (٧٠/٢) :
« إسناده حسنٌ » !

وقول الهيثمي (٩٨/٢) :

« فيه ليث بن أبي سليم ، وهو ثقةٌ مدلسٌ » !!

ففيه تسامحٌ عن الجرح الذي فيه .
والهيثمي - رحمه الله - يضطربُ كثيراً في كتابه « مجمع الزوائد » =

= فقد رأيتُه ضَعْفَ لَيْثاً مطلقاً (١٨٠/١٠) .

بل قال في موضعٍ آخر (٢٥٤/٦) :

« الغالبُ عليه الضَعْفُ » !!

وكنْتُ قد جمعتُ - منذ سنواتٍ - رجال « مجمع الزوائد » مع نقد الحافظ الهيثمي - رحمه الله تعالى - ، فرأيتُ أوهاماً يكثر التعجُّبُ من وقوعها ، مع الإقرار بالجهد التام المشكور في جمع الكتاب . فالله تعالى يسامحه ، ويرضى عنه .

وقال المنذريُّ في « الترغيب » (١٠٢/١) :

« فيه لَيْثٌ بَنُ أَبِي سُلَيْمٍ » .

وهو يشير بقوله هذا إلى أنه علَّةُ الحديث . والله أعلم .

* * *

١٧ - حديثُ أَبِي موسى الأشعري ، رضى الله عنه .

* قُلْتُ : مرَّ له حديثان برقم (٣ ، ٤) ، فانظرهما غير مأمورٍ وهناك أحاديث أخرى في الباب لم يذكرها الترمذِيُّ - رحمه الله - ، فأنا أشيرُ إليها إشارة خفيفة .

١٨ - حديث جابر بن عبد الله ، رضى الله عنهما .

أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ في « العلل » (٧٠/٣٥/١) ، وابنُ عديٍّ في « الكامل » (١٦١٦/٤ - ١٦١٧) من طريق عبد الرحمن بن أبي الموالي ، عن عبد الله بن محمد بن عجيل ، عن جابرٍ مرفوعاً .
« لولا أنْ أشقَّ على أمتي ... الحديث » .

قال أبو حاتمٍ :

« ليس بمحفوظٍ . حدثنا به حرملٌ ، عن ابن وهبٍ ، عن ابن =

= أبى الموال ، عن ابن عقيل ، عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ، مرسلٌ . والمرسلُ أشبهُ » اهـ .

وأخرجه ابنُ عدى (٥٦١/٢) من طريق عبد الوهاب بن الضحّاك ، ثنا ابنُ عيَّاشٍ ، عن جعفر بن الحارث ، عن منصورٍ ، عن أبى عتيقٍ ، عن جابرٍ مرفوعاً : « لولا أنْ أَشَقُّ على أمتى ، لجعلتُ عليهم السَّواك عزيمةً » .

* * قُلْتُ : وهذا سندٌ ساقطٌ .

وعبد الوهاب بن الضحّاك تالفُ البتة .

كذبه أبو حاتمٍ ، وتركه النسائيُّ وغيرُهُ .

وقال البخاريُّ :

« عنده عجائبٌ » .

وقال أبو داود :

« يضعُ الحديثُ » .

وجعفر بن الحارث ، ضعفه ابنُ معينٍ والنسائيُّ .

وقال البخاريُّ :

« منكرُ الحديثِ » .

* * *

١٩ - حديثُ سهلِ بْنِ سَعْدٍ ، رضى الله عنه .

أخرجه الطبرانيُّ في « الأوسط » (ج ٣ / رقم ٢١٠٨) من طريق عبيد بن واقد القيسي ، قال : سمعتُ شيخاً من غفاريٍّ ، يُكنى أبا عبد الله يحدث عن سهل بن سعد مرفوعاً : « أمرنى جبريلُ عليه السلام بالسواك ، حتى ظننتُ أن سادردُ » .

= قال الطبراني :

« لا يروى هذا الحديث عن سعد ، إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عبيدُ ابنُ واقد » .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

وعبيد بن واقد ضعّفه أبو حاتم ، وابنُ عدي ، وغيرُهما .
وشيخُه مجهولٌ . والله أعلم .

* * *

٢٠ - حديثُ عبد الله بن الزبير ، رضى الله عنه .

أخرجه ابنُ أبي شيبة في « المصنف » (١٦٩/١) قال : حدثنا معاويةُ بنُ هشام ، قال : حدثنا سليمانُ بنُ قرم ، عن أبي حبيب ، عن رجلٍ من أهل الحجاز ، عن عبد الله بن الزبير مرفوعاً :
« لولا أنْ أشقَّ على أمتي ، لأمرتهم بالسَّواك عند كل صلاةٍ » .
* قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

معاويةُ بنُ هشام ، وسليمانُ بنُ قرمٍ متكلّمٌ فيهما .
ومعاوية أقوى الرجلين . لكنهما لم يتفردا بالحديث .
فأخرجه البزارُ (ج ١ / رقم ٤٩٢) قال : حدثنا خالد بن يوسف ، ثنا أبو عوانة ، عن سنان أبي حبيب ، عن رجلٍ ، عن ابن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم كان يأمر بالسَّواك .
ولم يذكر اللفظ الأول .

قال البزارُ :

« لا نعلمه يروى عن ابن الزبير ، إلّا من هذا الوجه » .

وعزاه الهيثمي في « المجمع » (٩٧/٢) للطبراني في « المعجم » =

= الكبير » .

وقال : « فيه راوٍ لم يُسمَّ » .

* قُلْتُ : وشيخُ البزار ضعيفٌ .

ثمَّ جهالةُ الراوى عن عبد الله بن الزبير .

أمَّا سنانُ بن حبيب ، أبو حبيب ، فقال أحمدُ :

« لا بأس به » .

رواه عنه ابنُ أبى حاتمٍ فى « الجرح والتعديل » (٢٥٢/١/٢) .

* قُلْتُ : وفى الباب بعضُ أحاديثٍ أُخر ، ومن أراد الزيادة فعليه

بـ « مجمع الزوائد » . والله الموفق .

* * *

٢١ - حديثُ نافع بن جبیر ، مرسلًا .

أخرجه الخطابى فى « الغريب » (١٠٣/١) من طريق سعيد بن

منصور ، ثنا سفيان ، عن أبى الحويرث ، سمع نافع بن جبیر ، يرفعه :

« لزمْتُ السَّوَّكَ ، حتى خشيتُ أن يُدردنى ! »

* قُلْتُ : وهذا مرسلٌ ضعيفُ الإسناد لأجل أبى الحويرث واسمه

عبد الرحمن بن معاوية وهو ضعيفٌ . وسفيان الراوى عنه ذكروا أنه

الثورى ، وهذا مشكل ، فإنهم لم يذكروا لسعيد بن منصور رواية عن

الثورى ، إنما عن ابن عيينة ، فالله أعلم .

السَّوَاكُ فِي كُلِّ حِينٍ

٨ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عِيسَى - وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ - ، عَنْ مِسْعَرٍ ، عَنِ الْمِقْدَامِ - وَهُوَ ابْنُ شُرَيْحٍ - ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ : يَا أُمَّ سَيِّدَةٍ كَانَتْ يَبْدَأُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ ؟ قَالَتْ : بِالسَّوَاكِ .

٨ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَطَاءٍ ، أَبُو الْحَسَنِ .
 رَوَى عَنْهُ الْمُصَنِّفُ (١٢) حَدِيثًا .
 أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ أَيْضًا .
 وَقَدْ وَثَّقَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَابْنُ حِبَّانٍ ، وَمُسْلِمَةُ بْنُ قَاسِمٍ ..
 * عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، هُوَ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ .
 أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ ثِقَةٌ نَبِيلٌ .
 وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ :
 « حُجَّةٌ » .

أَنْكَرَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَابْنُ مَعِينٍ أَنَّهُ وَصَلَ حَدِيثًا أَرْسَلَهُ غَيْرُهُ .
 وَهُوَ مَا :

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٠/٥ - فَتْحَ) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٣٦) ،
 وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٥٣) ، وَفِي « الشَّمَائِلِ » (٣٥٠) ، وَأَحْمَدُ
 (٩٠/٦) ، وَالْبَيْهَقِيُّ (١٨٠/٦) ، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي « الْأَخْلَاقِ »
 (٢٥٢) ، وَالْخَطِيبُ فِي « التَّارِيخِ » (٢٢٣/٤) ، وَالبَغَوِيُّ فِي « شَرْحِ
 السُّنَّةِ » (١٠٥/٦) مِنْ طَرِيقِ عِيسَى بْنِ يُونُسَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ =

= عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : « كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقبل الهدية ، ويثيب عليها » .
قال البخاري عقبه :

« لم يذكر وكيعٌ ومحاضر : عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة » . ويقصد البخاري أن عيسى بن يونس خولف في رفعه .
وكذلك قال البراء .
وقال أبو داود :

« تفرد بوصله عيسى بن يونس ، وهو عند الناس مرسل » .
* قُلْتُ : ولم يُجب الحافظ عن هذا الإعلال بشيء في موضع الحديث ، ويمكن أن يقال : عيسى ثقةٌ حجةٌ ، لم يختلف فيه أحدٌ ، فزيادته مقبولةٌ ، ولعل هذا مستند البخاري في تخريج الحديث في « صحيحه » وقد قال الترمذي :
« حديث حسنٌ غريبٌ صحيحٌ ، لا نعرفه إلا من حديث عيسى بن يونس ، عن هشام » اهـ .

* مسعر ، هو ابنُ كدام بن ظهير ، أبو سلمة الكوفي .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ حجةٌ .
قال ابنُ أبي حاتم :
« سألتُ أبا عن مسعر إذا خالفه الثوري ؟ ! قال : الحكمُ لمسعر ،
إنَّه المصنّف !! » .

* المقدام بن شريح ، هو ابنُ هانيء الكوفي .
أخرج له الجماعة حاشا البخاري ، ففي « الأدب المفرد » .
وثقه أحمد ، والمصنّف ، وأبو حاتم ، وزاد :
=

= « صالح » .

* أبوه : شريح بن هانيء .

أخرج له الجماعة حاشا البخاري ففى غير « الجامع » .

وثقه أحمد ، وابن معين ، والمصنف ، وابن سعد .

وقال ابن خراش :

« صدوق » .

* * *

والحديث أخرجه مسلم (١٤٣/٣ - ١٤٤ نووى) ، وأبو عوانة

(١٩٢/١) ، وأبو داود (٥١) ، وابن خزيمة (٧٠/١) وابن المنذر

فى « الأوسط » (ج ١ / رقم ٣٤١) ، والبيهقى (٣٤/١) من طريق

مسعر ، عن المقدام ، عن أبيه ، عن عائشة .

وتابعه سفيان الثوري ، عن المقدام به .

أخرجه أحمد (١٨٨/٦ ، ١٩٢) ، وابن حبان (ج ٢ / رقم

١٠٧١) .

وتابعه أيضاً شريك النخعي ، عن المقدام .

أخرجه ابن ماجه (٢٩٠) ، وأحمد (١١٠/٦ ، ١٨٢ ، ٢٣٧) ،

وسنده حسن فى المتابعات ، لأن شريك النخعي سبىء الحفظ .

ذِكْرُ الْفِطْرَةِ

١ - « الْاِخْتِثَانُ »

٩ - أَخْبَرَنَا الْحَارِثُ بْنُ مَسْكِينٍ - قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ - ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : « الْفِطْرَةُ خَمْسٌ : الْاِخْتِثَانُ ، وَالْاِسْتِحْدَادُ ، وَقَصُّ الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ » .

٩ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ..

* الْحَارِثُ بْنُ مَسْكِينٍ ، هُوَ أَبُو عَمْرٍو الْمِصْرِيُّ .
الإمام ، الفقيه ، الحافظ . أخرج له أبو داود أيضاً وروى عنه المصنف (١٤٠) حديثاً .

ووثقه هو وأحمد ، وابن معين ، والحاكم ، والخطيب وغيرهم ثم إنه على مدار « السنن » يقول المصنف هذه العبارة في حق الْحَارِثِ بْنِ مَسْكِينٍ وحده : « قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ » .

فقليل : إن خشونة وقعت بينه وبين شيخه الْحَارِثِ ، فكان النسائي المصنف يحضر وهو متخف في ناحية بحيث يسمع الصوت ، ولا يراه شيخه » . ذكر ذلك ابن الأثير في مقدمة « الجامع » .

* ابن وهب ، هو عبد الله ، الإمام المصريّ العلم .

أخرج له الجماعة .

أثنى عليه أحمد ، ووثقه ابن معين ، والمصنف ، وابن سعد في

=

آخرين .

= قال الخليلي :

« ثقةٌ متفقٌ عليه » .

ومن غرر كلامه - رحمه الله - ما رواه ابنُ أبي حاتمٍ بسنده الصحيح إليه ، قال : « نذرتُ أني كُلّما اغتبتُ إنساناً ، أنْ أصوم يوماً ، فكنتُ أغتَابُ وأصومُ !! فأجهدني ، فنويتُ أني كُلّما اغتبتُ إنساناً أنْ أتصدق بدرهمٍ ، فمن حُبِّ الدراهم ، تركتُ الغيبة !! » !

قال الذهبي في « السير » (٢٢٨/٩) معلقاً :

« هكذا والله كان العلماء ، وهذا هو ثمرة العلم النافع .

وعبدُ الله حُجَّةً مطلقاً ، وحديثُهُ كثيرٌ في الصحاح ، وفي دواوين الإسلام ، وحسبك بالنسائي وتعنّته في النقد حيث يقول : ابنُ وهبٍ ثقةٌ ، ما أعلمه روى عن الثقات حديثاً منكراً » اهـ .

* يونس ، هو ابنُ يزيد بن أبي النجاد .

أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ .

وقد تكلم أحمدُ في بعض حديثه عن الزهرّي ، من ذلك حديث :

« فيما سقت السماء العُشر » .

وهو حديثٌ صحيحٌ لا شك فيه ، وسيأتى إن شاء الله تعالى الكلامُ

عليه برقم (٢٤٨٧) .

وقد قال أحمد بن صالح :

« نحنُ لا نقدّم في الزهرّي على يونس أحداً » .

وفيه بعضُ النظر ، والمقصود تثبيت رواية يونس عن الزهرّي .

* سعيد بن المسيب ، هو ابنُ حزن .

الإمام ، الحُجَّةُ ، النبيل .

=

= أخرج له الجماعة .

قال ابنُ حبان :

« كان من سادات التابعين ، فقهاً ، وديناً ، وورعاً ، وعبادة ، وفضلاً ، وكان أفقه أهل الحجاز ، وأعبر الناس لرؤيا . ما نودى بالصلاة من أربعين سنة ، إلا وسعيدُ في المسجد » اهـ . رحمه الله ورضى عنه . وللحديث طرق عن أبي هريرة ، رضى الله عنه .

١ - سعيد بن المسيب ، عنه .

أخرجه البخاريُّ في « الصحيح » (١٠ / ٣٤٩ و ١١ / ٨٨ - فتح) ، وفي « الأدب المفرد » (١٢٩٢) ، ومسلم (١٤٦ / ٣ - نووى) ، وأبو عوانة (١٩٠ / ١) ، وأبو داود (٤١٩٨) ، والمصنف - ويأتى في « كتاب الزينة » باب رقم ٥٦ - والترمذى (٢٧٥٦) ، وابنُ ماجه (٢٩٢) ، وأحمد (٢٢٩ / ٢ ، ٢٣٩ ، ٢٨٣ ، ٤١٠ ، ٤٨٩) ، وأبو يعلى في « مسنده » (ج ١٠ / رقم ٥٨٧٢) ، وابنُ حبان (ج ٧ / رقم ٥٤٥٥ ، ٥٤٥٦ ، ٥٤٥٧) ، وابنُ المنذر في « الأوسط » (١ / ٢٣٨ - ٢٣٩) ، وتام الرازى في « الفوائد » (رقم ١٥٨) ، والطحاوى في « المشكل » (١ / ٢٩٦) ، وعبد الرزاق في « المصنف » (١١ / ١٧٤ / ٢٠٢٤٣) ، والحميدى في « مسنده » (٩٣٦) ، والبيهقى (١ / ١٤٩) ، وفي « الآداب » (٨٣٢) ، والبعغوى في « شرح السنة » (١٢ / ١٠٩) من طرق عن الزهرى ، عن سعيد .

وقد رواه عن الزهرى جماعة منهم :

« سفيانُ بنُ عيينة ، ومَعْمَرُ بنُ راشد ، ويونس بن يزيد ، وإبراهيم =

= ابن سعد في آخرين » .

٢ - أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عنه .

أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (١٢٥٧) ، وأبو الليث السمرقندي في « تنبيه الغافلين » (ص - ٢٣٣) من طريق ابن إسحق ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن أبي سلمة به ، إلا أنه جعل مكان : « الاختتان » : « السواك » .

وسنده حسن ، لولا عنعنة ابن إسحق .

٣ - عروة بن الزبير ، عنه .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٣٥٧) حدثنا أحمد ابن رشدين ، قال : حدثنا سعيد بن عفير ، قال : حدثنا ابن لهيعة ، عن أبي الأسود ، عن عروة بن الزبير به ، لكنه جعل « السواك » مكان : « قصّ الشارب » .
قال الطبراني :

« لم يرو هذا الحديث عن عروة ، عن أبي هريرة ، إلا أبو الأسود ، تفرد به ابن لهيعة » .

* **قُلْتُ** : وابن لهيعة وإن كان سييء الحفظ بسبب احتراق غالب أصوله ، إلا أن شيخ الطبراني : « أحمد بن رشدين » وإياه .
قال ابن عدّي :

« كذبوه ، وأنكرت عليه أشياء » .

٤ - سعيد المقبري ، عنه ..

أخرجه المصنف في « كتاب الزينة » (١٢٨/٨) ، والبخاري في « الأدب » (١٢٩٣) من طريق عبد الرحمن بن إسحق ، عن سعيد =

= المقبري ، عن أبي هريرة مرفوعاً به .

* قُلْتُ : كذا رفعه عبد الرحمن بن إسحق .

وخالفه مالك ، فرواه عن سعيد ، عن أبي هريرة موقوفاً أخرجه في « موطنه » (٣/٩٢١/٢) ، والمصنف (١٢٩/٨) ، والبخاري في « الأدب » (١٢٩٤) .

ورواية مالك أثبت . وعبد الرحمن بن إسحق وإن كان حسن الحديث لكنه لم يكن بالثابت في روايته ، وقد وقعت منه أوهام ومناكير في بعض ما يرويه . والله أعلم .

* * *

* قُلْتُ : وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة ، منهم :

١ - عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

أخرجه أبو داود (٥٤) ، وابن ماجه (٢٩٤) ، وأحمد (٢٦٤/٤) ، والطيالسي (٦٤١) ، وأبو عبيد في « الطهور » (١/١٢) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٢٢٩/٤) ، وفي « المشكل » (٢٩٦/١) ، من طرق عن حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد ، عن سلمة بن محمد بن عمار بن ياسر ، عن عمار بن ياسر مرفوعاً : « من الفطرة : المضمضة ، والاستنشاق ، والسواك ، وقص الشارب ، وتقليم الأظفار ، ونتف الإبط ، والاستحدا ، وغسل البراجم ، والانتضاح ، والاختتان » هذا سياق ابن ماجه ، وبعضهم يزيد وينقص .

* قُلْتُ : وهذا سند ضعيف ، كما قال النووي في « المجموع »

= (٢٨٣/١) .

= عليُّ بنُ زيد بن جدعان ، كان ضعيف الحفظ .

وسلمة بن محمد ، مجهول كما قال الحافظ .

وقال البخاري :

« لا نعرف أنه سمع من عمار أم لا » .

وقال ابن معين :

« حديثه عن جدّه : مرسل » .

ووقع عند أبي داود من رواية موسى بن إسماعيل :

« سلمة بن محمد بن عمار ، عن أبيه ... » .

ويُفهم من هذا أنّ سلمة يرويه عن أبيه مرسلًا ، ليس فيه ذكر :

« عمار » . ولكنّ الأكثرين يخالفون موسى بن إسماعيل في ذلك .

فرواه عفان بن مسلم ، وداود بن شبيب ، وأبو داود الطيالسي ،

وخالد بن عبد الرحمن ، جميعهم يقولون : « ... سلمة بن محمد بن

عمار ، عن عمار » . وهذا هو الصحيح . والله أعلم .

قال الحافظ في « التلخيص » (٧٧/١) :

« صححه ابن السّكن ، وهو معلول » .

وقال الحافظ العراقي في « طرح التثريب » (٧٤/٢) :

« على تقدير صحته ... » .

٢ - حديث أنس بن مالك ، رضى الله عنه .

أخرجه الخطيب في « الموضح » (١٩٩/٢) من طريق عبد الله بن

جعفر ، عن عبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس مرفوعاً :

« خمسٌ من الفطرة : قصُّ الشارب ، وتنفُّ الإبط ، وتقليمُ

= الأظفار ، وحلق العانة ، والختان .

* قُلْتُ : وسنده ضعيف .

وعبد الله بن جعفر هو والد علي بن المديني وهو ضعيف . وقد
وهاه بعضهم .

* * *

٣ - حديث عائشة ، رضى الله عنها .

أخرجه مسلم (٥٦/٢٦١) ، وأبو عوانة (١٩٠/١ - ١٩١) ،
وأبو داود (٥٣) ، والمصنف في « كتاب الزينة » (١٢٦/٨ -
١٢٨) ، والترمذي (٢٧٥٧) ، وابن ماجه (٢٩٣) ، وأحمد
(١٣٧/٦) ، وابن خزيمة (٨٨/٤٧/١) ، وأبو يعلى في « مسنده »
(ج ٨ / رقم ٤٥١٧) ، وابن أبي شيبة (٣٧٩/٨ - ٣٨٠) مختصراً ،
وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٣٣٩) ، والطحاوي في شرح
المعاني (٢٢٩/٤) ، وفي « المشكل » (٢٩٧/١) ، والعقيلي في
« الضعفاء » (ق ١/٢١١) ، والبيهقي (٣٦/١ ، ٥٢ ، ٥٣ ،
٣٠٠) ، والدارقطني (٩٤/١ - ٩٥) ، والبعوي في « شرح السنة »
(٣٩٧/١ - ٣٩٨) من طريق عن وكيع ، ثنا زكريا بن أبي زائدة ،
عن مصعب بن شيبة ، عن طلق بن حبيب ، عن عبد الله بن الزبير ،
عن عائشة مرفوعاً : « عشرة من الفطرة : قصُّ الشارب ، وإعفاء
اللحية ، والسواك ، والاستنشاق بالماء ، وقصُّ الأظفار ، وغسل
البراجم ، وتنفُّ الإبط ، وحلق العانة ، وانتقاص الماء » .
قال زكريا : نسيْتُ العاشرة ، إلا أن تكون المضمضة . =

= قال الترمذی :

« حدیث حسن » !

وقال الدارقطني :

« تفرد به مصعبُ بنُ شيبة ، وخالفه أبو بشر ، وسليمان التيمي فروياه عن طلق قوله غير مرفوعٍ » .

وسبقه المصنف - رحمه الله - إلى ذلك ، فروى الحديث (١٢٨/٨) من طريق سليمان التيمي وجعفر بن إياس أبي بشر ، عن طلق بن حبيب قال : عشرة من الفطرة ... فذكره ، ثم قال : « وحديث سليمان التيمي وجعفر بن إياس أشبه بالصواب من حديث مصعب بن شيبة ، ومصعب منكر الحديث » اهـ .

قال الزيلعي في « نصب الراية » (٧٦/١) :

« وهذا الحديث وإن كان مسلمٌ أخرجه في « صحيحه » ففيه علتان ، ذكرهما الشيخُ تقى الدين في « الإمام » ، وعزاهما لابن مندة : إحداهما : الكلام في مصعب بن شيبة . قال النسائي : « منكر الحديث » وقال أبو حاتم : « ليس بقوي ، ولا يحمده » . الثانية : أن سليمان التيمي رواه عن طلق بن حبيب ، عن ابن الزبير مرسلًا . هكذا رواه النسائي في « سننه » ، ورواه أيضاً عن أبي بشر ، عن طلق ابن حبيب ، عن ابن الزبير مرسلًا . قال النسائي : وحديث التيمي وأبي بشر أولى . ومصعب بن شيبة منكر الحديث . انتهى . ^(١) قال : ولأجل هاتين العلتين لم يخرج به البخاري ، ولم يلتفت مسلمٌ إليهما ، لأن =

(١) القائل هو ابنُ دقيق العيد ، كما جزم بذلك السيوطي في « زهر الرنى » (١٢٨/٨) . وقوله قبلها : « انتهى » يعني كلام ابن مندة . والله أعلم .

= مصعباً عنده ثقة ، والثقة إذا وصل حديثاً ، يقدّم وصله على الإرسال » اهـ .

* قُلْتُ : كذا أجاب رحمه الله تعالى ! ، وهو جوابٌ ضعيفٌ .
وقول ابن دقيق العيد - رحمه الله - أن مصعب بن شيبة ثقةٌ عند مسلم ، فيه نظر ، لأنه بناه على كون مسلمٍ أخرج له ، ومسلمٌ قد يخرج للراوى المتكلم فيه ما لم يُنكره عليه ، فينتقى من حديثه ما وافقه عليه الثقات ، ويكون له عذرٌ في التخريج له ، كالعلوِّ ونحو ذلك .
وقد روى مسلمٌ عن سويد بن سعيد ، نسخة حفص بن ميسرة .
مع أن سويد بن سعيد تكلموا فيه ، حتى قال ابن معين :
« لو كان عندي فرسٌ ورُمحٌ ، كنتُ أغزوه » !!

وكان لمسلم في التخريج له علةٌ .
قال إبراهيم بن أبي طالب :
« قُلْتُ لمسلم : كيف استجزت الرواية عن سويد في « الصحيح » ؟
فقال : ومن أين كنتُ آتى بنسخة حفص بن ميسرة ؟ ! » وقال سعيد
البردعي :

شهدتُ أبا زُرعة ذكر « صحيح مسلم » ، ونظر فيه ، فإذا حديثٌ
لأسباط بن نصر ، فقال : ما أبعد هذا عن الصحيح !! ثم رأى « قطن
ابن نسير » ، فقال لي : وهذا أطم !! ، ثم نظر ، فقال : ويروى عن
أحمد بن عيسى ؟ ! وأشار إلى لسانه ، كأنه يقول : الكذب ! . ثم
قال : يحدث عن أمثال هؤلاء ، ويترك ابن عجلان ونظراءه ، ويطرقُ
لأهل البدع علينا ، فيقولوا : ليس حديثُهُم من الصحيح ؟ ! . فلما
ذهبتُ إلى نيسابور ذكرتُ لمسلم إنكار أبي زُرعة ، فقال : =

= إنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما رواه ثقات ، ووقع
لى بنزول ، ووقع لى عن هؤلاء بارتفاع ، فاقتصرْتُ عليهم ، وأصلُ
الحديث معروفٌ » اهـ .

وانظر « سير النبلاء » (٥٧١/١٢) .
فلا يُتصور أن مسلماً يوثق كل راوٍ أخرج له . فغيرُ سديدٍ إطلاق
توثيق مسلمٍ لمصعب بن شيبة لمجرد أنه أخرج له .
هذا مع كون الفحول تكلموا فيه .
قال أحمد :

« روى أحاديث مناكير » .

وقال أبو حاتم :

« لا يحمده ، وليس بقوى » .

أسنده عنهما ابنُ أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (٣٠٥/١/٤) .

وقال أبو داود :

« ضعيف » .

وقال النسائى :

« منكراً الحديث » .

وقال مرة :

« فى حديثه شىء » .

وقال الدارقطنى :

« ليس بالقوى ، ولا بالحافظ » .

ووثقه ابنُ معين ، والعجلئى (١٧٣٢) .

وقد لخصَّ الحافظ حاله فى « التقريب » ، فقال :

= « لَيْنُ الْحَدِيثِ » .

فلو تأملنا ، وجدنا أن جانب الجارحين أقوى لإمامتهم ، ثم لكثرتهم .
ومع هذا الجرح ، فقد كان مصعب بن شيبة قليل الحديث كما قال ابنُ
سعدٍ . بل هذا مما يُثبت الجرح ، لأن الأوهام قد تغتفر مع سعة الرواية .
فإذا قلنا : إن مصعب بن شيبة حسن الحديث في المتابعات
والشواهد ، فمثله لا يقوى على مخالفة سليمان التيمي ، وجعفر بن
إياس ، وهذا القدر قوى جداً .

وقد وقع في كلام ابن دقيق العيد أن النسائي رواه عن طلق بن
حبيب ، عن ابن الزبير ، مرسلًا .

والذي في « سنن النسائي » : « عن طلق بن حبيب قال :
فذكره » ولم يذكر : « ابن الزبير » فالرواية مقطوعة ، وليست مرسلة .
والله أعلم^(١) .

ثم وجدت جواباً آخر عن هذا الحديث للحافظ ابن حجر رحمه الله
على . فقال في « الفتح » (٣٣٧/١٠) :

« ورجَّح النسائي الرواية المقطوعة على الموصولة المرفوعة ، والذي
يظهر لي أنها ليست بعلّة قاذية ، فإن راويها مصعب بن شيبة وثقه ابن
معين والعجلّي وغيرهما ، ولينه أحمد وأبو حاتم وغيرهما ، فحديثه
حسنٌ . وله شواهد في حديث أبي هريرة وغيره . فالحكم بصحته من
هذه الحثيّة سائق !! ، وقول سليمان التيمي :

« سمعت طلق بن حبيب يذكر عشرين من الفطرة » يُحتمل أنه يريد
أنه سمعه يذكرها من قبل نفسه على ظاهر ما فهمه النسائي ، ويُحتمل =

(١) وكذا وقع في « علل الدارقطني » (ج ٥/ق ١/٢٠) .

= أن يريد أنه سمعه يذكرها وسندها ، فحذف سليمان السند « اهـ .
* قُلْتُ : كذا أجاب الحافظ رحمه الله تعالى ، وهو جوابٌ ضعيفٌ
عندى أيضاً ، وضعفه من وجهين :

* الأول : قوله : « مصعب بن شيبة .. فحديثه حسن » .

فنقول : متى يُحسن حديثه ؟ !

الذى لا يشك فيه ناقد أن ذلك يكون في حالة وجود المتابعة ، مع
عدم وجود المخالف ، لا سيما إن كان المخالف أثبت وأحفظ وكلاهما
مفقودٌ هنا . لأن المخالف موجودٌ ، وهو أثبت وأحفظ .

فقد خالفه سليمان التيمي ، وأبو بشر جعفر بن إياس

أمّا سليمان التيمي ، فهو ابنُ طرخان .

وكان ثقةً ، ثبتاً ، متقناً ، من أثبت أهل البصرة .

وجعفر بن إياس ، كان ثقةً كما قال الأكثرون ، وإنّما ضعفه شعبة

في حبيب بن سالم ومُجاهدٍ .

فهذان خالفا مصعب بن شيبة في إسناده ، فلا يشكُّ أحدٌ في تقديم

روايتهما .

ثمَّ رأيتُ الدارقطني - رحمه الله - سأل في « العلل » (ج ٥/ق

١/٢٠) عن هذا الحديث ، فقال :

« يرويه طلق بن حبيب ، واختلف عنه . فرواه مصعب بن شيبة عن

طلق بن حبيب ، عن عبد الله بن الزبير ، عن عائشة ، عن النبي صلى الله

عليه وعلى آله وسلّم . وخالفه سليمان التيمي وأبو بشر جعفر بن

إياس فرواه عن طلق بن حبيب قال : كان يقال : عشرٌ من الفطرة .

وهما أثبت من مصعب بن شيبة ، وأصحّ حديثاً « اهـ .

= وهو نصُّ قولنا والحمد لله على التوفيق .

* **الثاني :** ما ذكره الحافظ - رحمه الله - من وجود شواهد عن

أبي هريرة ، وغيره . فلا يخفى ما فيه من الخلل !

لأن حديث أبي هريرة ، وحديث ابن عمر رضى الله عنهم شاهدان قاصران لحديث عائشة ، ليس فيهما غير خمس خصال فقط ، وحديث عائشة هنا فيه عشر خصال ، فنحتاجُ إلى شواهد للخمس خصال الأخرى . وقد وقع ذلك في حديث عمار بن ياسر ، ولكنه ضعيف كما تقدم تحقيقه .

وقد سلك الحافظ هذا المسلك وهو يردُّ على الحافظ شرف الدين الدمياطى لأنه صحَّح حديث : « ماء زمزم لما شرب له »^(١) من طريق سويد بن سعيد ، عن ابن أبي الموالي ، عن ابن المنكدر ، عن جابر .

قال الحافظ في « التلخيص » (٢٦٨/٢) :

« واغتر الحافظ شرف الدين الدمياطى بظاهر هذا الإسناد ، فحكم بأنه على رسم الصحيح ، لأنَّ ابن أبي الموالي ، انفرد به البخاري ، وسويد انفرد به مسلم ، وغفل عن أن مسلماً أخرج له ما توبع عليه ، لا ما انفرد به ، فضلاً عما خولف فيه ... » اهـ .

أمَّا الاحتمال الذي أبداه الحافظ - رحمه الله - في آخر بحثه ، فلا يخفى ضعفه وتكلفه . وما فهمه النَّسائي هو المتبادر عند أهل الفن ، وإلا فيمكننا في كُلِّ إرسال ، أو إعضال أن نقول : لعلَّ الراوى سمع السند موصولاً ، فحذفه اختصاراً ! ولا يخفى فسادُه .

هذا ، وقد استنكر العقيلي أيضاً العدد في حديث عائشة والله تعالى أعلم . وقد ذكر الحافظ ابنُ عبد الهادي حديث عائشة هذا في « المحرر » (رقم ٣٢) وقال : « له علةٌ مؤثرة » . =

(١) وهو حديث صحيح ، سبق لي تصحيحُه في « فصل الخطاب بنقد المغنى عن الحفظ والكتاب » (ص ١٢٠ - ١٢٣) وأصله « جنة المراتب » (٤٤١/٢ - ٤٤٥) .

= ٤ - حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - موقوف .

أخرجه ابنُ عدِّي في « الكامل » (٨٨٥/٣) من طريق خالد بن يزيد بن أبى مالك ، ثنا أبو رَوْقٍ ، عن الضَّحَّاك ، عن ابنِ عباسٍ ، قال : « عشر من السنَّة ، خمسٌ في الرأس ، وخمسٌ في البدن . فأما التى في الرأس ، فالسَّوَّاءُ ، والفرق ، والاستنشاق ، والمضمضة ، والأخذ من الشارب ، ولم يذكر التى في الجسد » .

* قُلْتُ : وسنُّه وإِه .

وخالد بن يزيد ضعيفٌ ، بل اتهمه يحيى بن معين . والضَّحَّاكُ هو ابنُ مزاحمٍ ، لم يسمع من ابن عباسٍ .

ولكن له سنَدٌ آخرٌ ، بسياقٍ فيه اختلافٌ يسيرٌ .

أخرجه عبدُ الرزاق في « تفسيره » ، ومن طريقه ابنُ جرير الطبري في « تفسيره » (١٩١٠) ، وفي « التاريخ » (١٤٤/١) ، والحاكم^(١) (٢٦٦/٢) ، والبيهقي (١٤٩/١) من طريق معمر بن راشد ، عن ابن طاووس ، عن أبيه ، عن ابن عباسٍ ، في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾ - (١٢٤/٢) .

قال : ابتلاه الله بالطهارة ، خمسٌ في الرأس ، وخمسٌ في الجسد . في الرأس : قصُّ الشارب ، والمضمضة ، والاستنشاق ، والشواك ، وفرقُ الرأس ، وفي الجسد : تقليمُ الأظفار وحلقُ العانة ، والختانُ ، ونتف الإبط ، وغسلُ أثر الغائط والبول بالماء » .

قال الحاكم :

(١) سقط سند الحاكم من « المستدرك » وقد رواه البيهقي من طريق شيخه الحاكم موصولاً .

= « صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي .
وهو كما قالوا ، وقد اختلف عن عبد الرزاق في سنده فرواه عنه الحسن
ابن يحيى ، بالوجه السابق .
وخالفه إسحاق ، فرواه عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الحكم بن
أبان ، عن القاسم بن أبي بزة ، عن ابن عباسٍ مثله ، ولم يذكر « أثر
البول » .

أخرجه ابن جرير أيضاً (١٩١١) حدثني المشني ، قال : حدثنا
إسحاق به والوجه الأول أثبت . والحكم بن أبان في حفظه لين .
والقاسم بن أبي بزة يظهر لي أنه لم يسمع من ابن عباس ، فإنه يروى
عن مجاهد ، وسعيد بن جبير ، وعكرمة ، وغيرهم ممن أخذوا عن ابن
عباس . والله تعالى أعلم ..

* * *

٥ - حديث أبي الدرداء ، رضى الله عنه .
أخرجه البزار (ج ٣ / رقم ٢٩٦٧) ، والطبراني - كما في
« التلخيص » (٦٧/١) - من طريق معاوية بن يحيى الصدفي ، عن
يونس بن ميسرة عن أبي إدريس ، عن أبي الدرداء مرفوعاً :
« الطهارات أربع : قصُّ الشارب ، وحلقُ العانة ، وتقليمُ الأظفار ،
والسَّوَاك » .

قال الهيثمي في « المجمع » (١٦٨/٥) :
« فيه معاوية بن يحيى الصدفي ، وهو ضعيف » .
* قُلْتُ : والراوى عن معاوية بن يحيى عند البزار هو « إسحاق بن
سليمان » وقد قال أبو حاتم : « روى عنه إسحاق بن سليمان أحاديث =

= مناكير ، كأنها من حفظه » .

وقال ابن خراش :

« رواية إسحق الراوى عنه مقلوبة » .

وقال الدارقطني :

« يُكتب ما روى الهقل عنه ، ويُجتنب ما سواه ، خاصة رواية إسحق

ابن سليمان » اهـ .

ولا أدري هل رواية الطبراني عن إسحق بن سليمان أيضاً أم عن

غيره ؟ !

ب : « تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ »

١٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ ، قَالَ : سَمِعْتُ مَعْمَرًا ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ :

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ : قَصُّ الشَّارِبِ ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ ، وَالِاسْتِحْدَادُ ، وَالْخِتَانُ » .

١٠ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* المعتمر ، هو ابن سليمان التيمي .

أخرج له الجماعة ..

وثقه ابن معين ، وأبو حاتم وزاد : « صدوق » ، وابن سعد وغيرهم .

قال أحمد :

« ما كان أحفظ معتمر بن سليمان ! ، قل ما كنا نسأله عن شيء إلا عنده فيه شيء » .

وجرح يحيى القطان ، وابن خراش له بأنه « سيء الحفظ » غلو ، وقد رده الذهبي بقوله :

« هو ثقة مطلقاً » ، وهو كما قال :

* معمر بن راشد هو الحداني ، أبو عروة البصري ، نزيل اليمن أخرج له الجماعة ، وهو إمام ، ثقة ، نبيل ، من أثبت الناس في حديث =

= الزهرى ، غير أنه لما دخل البصرة لزيارة أمه ، لم يكن معه كتبه ، فحدث من حفظه ، فوقع للبصريين عنه أغاليط - كما يقول الذهبي في « السير » (١٢/٧) .

وقال يحيى بن معين :

« إذا حدثك معمر عن العراقيين ، فخالفه إلا عن الزهرى ، وابن طاووس ، فإن حديثه عنهما مستقيم » .
وقد نُسبه بعضهم إلى الغفلة استناداً إلى حكاية لا تصح ، ذكرتها مع تفنيدها في كتابى « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » (رقم ٢٣١) .

* * *

وقد تقدّم تخريج الحديث . وأزيد هنا أن المصنف أخرجه فى « كتاب الزينة » (١٨١/٨) بذات السند هنا . والحمد لله .

« نَتْفُ الإِبْطِ »

١١ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ،
عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَبْعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :

« خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ : الْخِتَانُ ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ ، وَتَقْلِيمُ
الْأَظْفَارِ ، وَأَخْذُ الشَّارِبِ » .

١١ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* محمد بن عبد الله بن يزيد ، أبو يحيى بن أبي عبد الرحمن المكي .
أخرج له ابنُ ماجه أيضاً .

روى عنه المصنف (٥٤) حديثاً ، ووثقه هو وأبو حاتم ، ومسلمة
ابن قاسم . وقال الخليلي :
« ثقة ، متفق عليه » .

« حَلَقُ الْعَانَةِ »

١٢ - أَخْبَرَنَا الْحَارِثُ بْنُ مُسْكِينٍ - قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَ أَنَا أَسْمَعُ - ،
عَنِ ابْنِ وَهْبٍ ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ
عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :
« الْفِطْرَةُ : قَصُّ الْأَطْفَارِ ، وَأَخْذُ الشَّارِبِ ، وَحَلَقُ الْعَانَةِ » .

١٢ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ ، هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ الْجُمَحِيِّ
الْمَكِّيِّ .

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ .

وِثْقَةُ الْمَصْنُفِ ، وَأَبُو زُرْعَةَ ، وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمْ .

قَالَ أَحْمَدُ :

« ثَقَّةٌ ثَقَّةٌ » .

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ :

« ثَقَّةٌ حَجَّةٌ » .

وَنَاهِيكَ بِذَلِكَ مِنْهُمَا .

* نَافِعٌ ، مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ .

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ .

وَهُوَ ثَقَّةٌ نَبِيلٌ ، كَمَا قَالَ ابْنُ خَرَّاشٍ .

وَوِثْقَةُ الْمَصْنُفِ ، وَأَحْمَدُ ، وَابْنُ مَعِينٍ ، فِي آخَرِينَ .

قَالَ الْخَلِيلِيُّ :

=

= « لا يُعرف له خطأ في جميع ما رواه » .

والحديث أخرجه البخاري (٣٤٩/١٠ - فتح) ، وأحمد
(١١٨/٢) ، وابنُ حبان في « صحيحه » (ج ٧ / رقم ٥٤٥٤) ،
والطحاوي في « المشكل » (٢٩٦/١) ، وابنُ المنذر في « الأوسط »
(٢٣٩/١) ، وأبو أمية الطرسوسي في « مسند ابن عمر » (رقم -
٨٠) ، والبيهقي (١٤٩/١) (٢٤٤/٣) من طرق عن حنظلة بن
أبي سفيان ، عن نافع ، عن ابن عمر .

وقد رواه عن حنظلة جماعة منهم :

« ابنُ وهب ، والوليدُ بنُ مسلم ، ومكيُّ بن إبراهيم ، وإسحق بن

سليمان » .

(تنبيه) هذا الحديث عزاه شيخنا الألباني في « الإرواء »

(١١٢/١) للنسائي وابن حبان ، وفاته العزو للبخاري وهو أولى ، كما
لا يخفى . والله أعلم .

« قِصُّ الشَّارِبِ »

١٣ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ ، عَنْ
يُوسُفَ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ، قَالَ :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ :
« مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ ، فَلَيْسَ مِنَّا » .

١٣ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، هُوَ ابْنُ إِيَّاسِ السَّعْدِيُّ .

أَخْرَجَ لَهُ الشَّيْخَانُ ، وَأَبُو دَاوُدَ .

قَالَ الْمَصْنُفُ :

« ثِقَةٌ ، مَأْمُونٌ ، حَافِظٌ » .

وَقَالَ الْحَاكِمُ :

« كَانَ شَيْخًا فَاضِلًا ثِقَةً » .

رَوَى عَنْهُ الْمَصْنُفُ (١٣٧) حَدِيثًا .

* عُبَيْدَةُ بْنُ حَمِيدٍ ، هُوَ ابْنُ صُهَيْبِ التَّيْمِيِّ ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

الْكُوفِيُّ ، الْمَعْرُوفُ بِـ « الْحَذَاءِ » أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا .

وَتَقَهُ أَحْمَدُ ، وَابْنُ مَعِينٍ ، وَابْنُ سَعْدٍ ، وَعِثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ،

وَالدَّارَقُطْنِيُّ ، فِي آخَرِينَ .

* يُونُسُ بْنُ صُهَيْبٍ ، هُوَ الْكَنْدِيُّ ، الْكُوفِيُّ .

أَخْرَجَ لَهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ .

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ ، وَالنَّسَائِيُّ :

= « لا بأس به » .

ووثقه ابن معين ، وأبو داود ، وعثمان بن أبي شيبة ، والفسوي ،
في آخرين .

* حبيب بن يسار ، هو الكندي ، الكوفي :

أخرج له الترمذي .

وثقه ابن معين ، وأبو زرعة ، وأبو داود .

* * *

أخرجه المصنف في « السنن الكبرى » (ج ١/٣/١)^(١) ، وفي
« كتاب الزينة » (١٢٩/٨ - ١٣٠) ، ويأتي إن شاء الله برقم
(٥٠٤٧) ، والترمذي (٢٧٦١) ، وأحمد (٣٦٦/٤ ؛ ٣٦٨) ،
وعبد بن حميد في « المنتخب » (٢٦٤) ، وابن أبي شيبة (٣٧٦/٨ -
٣٧٧) ، ويعقوب بن سفيان في « المعرفة » (٢٣٣/٣) ، وابن حبان
(ج ٧/رقم ٥٤٥٣) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٥/رقم ٥٠٣٣ ،
٥٠٣٤ ، ٥٠٣٦) ، وابن عدني في « الكامل » (٢٣٦١/٦) ،
والبيهقي في « الآداب » (٨٣١) ، والخطيب في « التاريخ »
(٣٢٤/١١) ، وفي « الجامع » (٨٦٤) ، وأبو سعد السمعاني في
« أدب الإماء » (٢٨) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٣٥٦) ،
٣٥٧ ، ٣٥٨) ، والمزني في « التهذيب » (٤٠٦/٥) من طرق عن
يوسف بن صهيب ، عن حبيب بن يسار ، عن زيد بن أرقم به ، قال
الترمذي :

(١) قال فيها : أخبرنا عبد الله بن محمد بن إسحق ، قال : نا يحيى بن سعيد ، عن يوسف
ابن صهيب ، بسنده سواء .

= « حديث حسن صحيح » .

وقال الحافظ في « الفتح » (٣٣٧/١٠) :
« سندُه قويٌّ » .

وقد رواه هكذا جمعٌ من الثقات ، منهم :

« عبدة بن حميد ، ويحيى القطان ، وجريز ، وأبو نعيم ،
وأبو أسامة ، ومعتمر بن سليمان ، ومحمد بن يوسف الفرياني ، ويعلى
ابن عبدة ، وأخوه محمد بن عبدة ، وحزمة الزيات ، وشعبة بن
الحجاج ، ومنديل بن عليّ ، وعبد بن سليمان » .
وخالفهم الربيعُ بنُ زيادِ الهمدانيُّ الضبيُّ ، فرواه عن يوسف بن
صهيب ، عن زيد العمى ، عن ابن عمر .

* قُلْتُ : فخالفهم في موضعين :

الأوّل : أنه جعل شيخ يوسف بن صهيب ، هو زيد العمى ، بدلاً
من « حبيب بن يسار » .

الثاني : أنه جعل الحديث من « مسند ابن عمر » .

ذكره الدارقطني في « العلل » (ج ٢ / ق ١٠٥٠) وقال :

« ورواه يحيى القطان ، ومعتمر بن سليمان ، وقيل : عن شعبة ،
وغيرهم ، عن يوسف بن صهيب ، عن حبيب بن يسار ، عن زيد بن
أرقم ، وهو الصواب » ^(١) اهـ .

(١) قوله : « وقيل : عن شعبة » يشير بهذا إلى ما رواه الخطيب في « تاريخه »
(٣٢٤/١١) من طريق محمد بن معاذ بن المستهل دران ، حدثنا مسدد بن مسرهد ،
حدثنا يحيى ، حدثنا شعبة ، حدثنا يوسف بن صهيب به . قال الخطيب : تفرد برواية
هذا الحديث « دران » عن مسدد هكذا ، ورواه غيره عن مسدد ، عن يحيى ، عن
يوسف بن صهيب من غير ذكرٍ لشعبة ، وقيل هو الصواب » اهـ .

= * قُلْتُ : والربيع بنُ زياد الهمداني ، قال فيه الذهبي :
« ما رأيتُ لأحدٍ فيه تضعيفاً ، وهو جائزُ الحديث . وقال ابنُ
عدى : له عن يحيى بن سعيد والمدنيين أحاديث لا يتابع عليها » اهـ .
فمثله لا يقوى على مخالفة أحدٍ من المتقدمين ، فضلاً عن جميعهم .
وقد قال صالح بنُ محمدٍ في « طبقات همدان » :
« لم يكن مشهوراً بالتحديث » .

ذكره في « لسان الميزان » (٤٤٤/٢) .
وخالف الجماعة في إسناده أيضاً ، خلّاد بنُ يحيى الكوفي ، فرواه
عن يوسف بن صهيب ، عن حبيب بن يسار ، عن أبي رملة ، عن زيد
ابن أرقم مرفوعاً . فزاد فيه : « أبا رملة » .
أخرجه الطحاوي في « المشكل » (١٣٨/٢) .
ورواية الجماعة أرجح ، وخلّاد بنُ يحيى وإن كان ثقةً ، فقد كان
يغلطُ قليلاً كما قال ابنُ ثُمير .

وأبو رملة ، هو عبد الله بن أبي أمامة ، وهو صدوق .
هذا :

وقد توبع يوسف بن صهيب .
تابعه أثنان :

١ - الزبرقان السراج ، عن حبيب بن يسار به .
أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٥ / رقم ٥٠٣٥) ، وفي
« الصغير » (١٠٠/١) ، وابنُ عدى في « الكامل » (٢٣٦٠/٦) من
طريق مصعب بن سلام ، عن الزبرقان السراج ، عن حبيب بن =

= يسار^(١) به .

قال الطبراني :

« لم يروه عن الزبرقان أبي بكر السراج ، إلا مصعب بن سلام » .
* قُلْتُ : وهذه الرواية خطأ .

فإن مصعب بن سلام أراد أن يقول : « يوسف بن صهيب » ،
فقال : « الزبرقان السراج » ، انقلب عليه السند كما قال ابنُ عدِّي .
ومصعب بن سلام ، ضعفه ابنُ معين في رواية ، ووهَّاهُ أبو داود
وتكلَّم غير واحد في حفظه .

والزبرقان بن عبد الله السراج في حديثه وهم كما قال البخاري .

٢ - زكريا بن يحيى البدئي ، عن حبيب بن يسار به .
أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٥٢٦) من طريق جرير
ابن عبد الحميد ، عن زكريا به .
وقال :

« لم يرو هذا الحديث عن زكريا بن يحيى ، إلا جرير » .

* قُلْتُ : وزكريا هذا ، قال فيه ابنُ معين :

« ليس بثقة » .

* * *

قال الترمذي :

= « وفي الباب : عن المغيرة بن شعبة » .

(١) وقع عند ابن عدِّي : « .. الزبرقان السراج عن أبي رزين » .

قال ابنُ عدِّي :

« وأظنُّ أنَّ أبا رزين هذا ، هو حبيب بن يسار » .

= * قُلْتُ : أما حديث المغيرة بن شعبة فقد :

أخرجه أبو داود (١٨٨) ، والنسائي في « الوليمة » - كما في « أطراف
المزى » (٤٩٢/٨) - ، والترمذى في « الشمائل »^(١) (١٣٦) ،
وأحمد في « مسنده » (٢٥٢/٤ - ٢٥٣ ، ٢٥٥) ، والطحاوى في
« شرح المعاني » (٢٣٠/٤) من طريق مسعر بن كدام ، عن
أبي صخرة جامع بن شداد ، عن المغيرة بن عبد الله ، عن المغيرة بن
شعبة ، قال : ضفتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ذات ليلة ،
فأمر بجنب فشوى ، وأخذ الشفرة ، فجعل يحزُّ لى بها منه ، قال : فجاء
بلال فأذنه بالصلاة . قال : فألقى الشفرة ، وقال : « ماله ؟ ! تربت
يمينه » وقام يُصلى . وكان شاربى وفى ، فقصَّه لى على سواك ، أو قال :
« أقصَّه لك على سواك » ؟

والسياق لأبى داود .

* قُلْتُ : وسنده حسنٌ صحيحٌ .

والمغيرة بن عبد الله اليشكرى ، روى له مسلمٌ .

ووثقه العجللى (١٧٧٩) ، وابن حبان .

وأخرجه الطحاوى (٢٢٩/٤) ، والبيهقى (١٥٠/١) عن
الطيالسى ، وهذا في « مسنده » (٦٩٨) من طريق المسعودى ، ثنا
أبو عون محمد بن عبيد الله ، عن المغيرة بن شعبة أن رجلاً أتى النَّبِيَّ
صلى الله عليه وآله وسلَّم طويل الشارب ، فدعا النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله
وسلم بسواك ، ثم دعا بشفرة فقصَّ شارب الرجل على سواك . =

(١) عزاه الخطيبُ التبريزى في « المشكاة » (٤٢٣٦) للترمذى ، وكان ينبغي تقييده بـ
« الشمائل » فإن هذا الإطلاق يعنى أنه رواه في « سننه » ، وليس كذلك .

= * قُلْتُ : وظاهر هذه الرواية يخالف الرواية الأولى ، ففي الأولى :
أنَّ صاحب الحكاية هو المغيرة نفسه ، وفي الثانية : أنَّ المغيرة يحكيها عن
رجلٍ آخر ، واتحاد المخرج ينفي التعدد . ولكن يمكن أن يقال : إن الراوى
قد يُبهم نفسه لمصلحة . غير أن سند هذه الرواية ضعيف من وجهين :
الأول : اختلاط المسعودي .

الثاني : أنَّ محمد بن عبيد الله لم يدرك المغيرة بن شعبة .
فقد قال أبو زُرعة :

« محمد بن عبيد الله ، عن سعد : مرسل » .

حكاه عنه ابنُ أبي حاتمٍ في « المراسيل » (ص - ١٨٤) .
ولئن كان ذلك ، فالمغيرة بنُ شعبة توفي قبل سعد بن أبي وقاص فقد
قال غيرُ واحد أنَّ المغيرة توفي سنة (٥٠) ، بل نقل الخطيبُ إجماع أهل
العلم على ذلك . وأمَّا سعدُ بنُ أبي وقاصٍ - رضى الله عنه - فقبل
توفي سنة (٥١) ، ولكن المشهور أنه توفي سنة (٥٥) حكى ذلك إبراهيمُ
ابن المنذر ، وأبو بكر بنُ حفص ، وابنُ سعدٍ ، فالتعويل على هذه الرواية
والله أعلم ، وقد رجَّح الحافظ في « الإصابة » (٨٣/٣) أنه توفي سنة
(٥٥) .

وفي الباب مما لم يذكره الترمذي .

١ - حديث ابن عباسٍ ، رضى الله عنهما .

أخرجه الترمذي (٢٧٦٠) ، وأحمد (٣٠١/١) ، والسياق له ،
وأبو يعلى (ج ٥ / رقم ٢٧١٥) ، والطحاوي في « شرح المعاني »
(٢٣٠/٤) ، وأبو الشيخ في « أخلاق النبي » (٢٧٩ - ٢٨٠) من =

= طريق الحسن بن صالح ، عن سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يُقَصُّ شاربته ، وكان أبوكم إبراهيم من قبله يقصُّ شاربته » .

وعند الطحاوئي وأبي الشيخ :

« يجزُّ شاربته » .

قال الترمذی :

« حديث حسن غريب » .

ووافقه الحافظ في « الفتح » (٣٤٧/١٠) .

أمَّا الشيخ أبو الأشبال - رحمه الله - فقال في « شرح المسند »

(٢٦٠/٤) :

« إسناده صحيح » .

* قُلْتُ : لا ، والمانع من ذلك أن سماك بن حرب كان يُلقَنُ فيتلقن ،

وليس الحسن بن صالح من قدماء أصحابه كشعبة مثلاً .

ولكن الحديث حسن لشواهده الكثيرة .

ورواه زائدة بن قدامة عن سماك بسنده ، ولم يذكر شرطه الثاني .

أخرجه ابن أبي شيبة في « مصنفه » (٣٧٩/٨) وقد زاد المحقق في

السند : « عن ابن عباس » بناءً على رواية المسند المتقدمة ، وهو تصرف

خطأ ، لأنه لا يجوز التصرف في الأسانيد بمجرد المقارنة بالكتب

الأخرى . فقد يكون زائدة أرسله مثلاً . والله أعلم .

ولابن عباس فيه حديث آخر .

أخرجه أحمد (٢٤٣/١) ، وأبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب »

(١٤٥٦) ، والخطابي في « الغريب » (٢٢١/١) ، والطبراني في =

= « الكبير » (ج ١١ / رقم ١٢٢٢٤) من طريق إسماعيل بن عياش ، أخبرني ثعلبة بن مسلم ، عن أبي كعب مولى ابن عباس ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قيل له : يا رسول الله ! لقد أبطأ عنك جبريل عليه السلام ؟ ! فقال : « ولم لا يبطيء عني ؟ وأنتم حولي لا تستثنون ، ولا تَقْلَمُون أَظْفَارَكُمْ ، ولا تقصون شواربكم ، ولا تُنْقِنُون رِوَابِجَكُمْ »^(١) .

قال العراقي في « المغني » (١ / ١٣٨) :

« فيه إسماعيل بن عياش ! »

* قُلْتُ : كذا قال - يرحمه الله تعالى - . !

فهو يُعَلِّلُ الحديث بإسماعيل ، وهو غيرُ صواب . لأن الآفة في رواية إسماعيل أن يروى عن غير أهل الشام ، كالحجازيين مثلاً .
وثعلبة بن مسلم شامي .
وقد قال البخاري وغيره :

« ما حَدَّثَ عن أهل بلده ، فصحيح » .

وعلة الحديث هي جهالة أبي كعب ، مولى ابن عباس .

قال أبو زرعة :

« لا يُسَمَّى ، ولا يُعرف إلا في هذا الحديث » .

ونقل الهيثمي في « المجمع » (٥ / ١٦٧) هذا القول أيضاً عن أبي حاتم الرازي .

= وقال في « التعجيل » (١٣٨٤) :

(١) الرواجب : هي البراجم ، وهي ما بين عقد الأصابع من داخل .

= « فيه جهالة » .

فالسند ضعيف .

أمّا الشيخ أبو الأشبال ، فقال في « تخریج المسند » (٣٢/٤) :
« إسناده حسن ... وأبو كعب لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو تابعي حاله على الستر حتى يتبين . فلذلك حسناً حديثه » اهـ .
* قُلْتُ : وغالب ما يُنتقد فيه الشيخ أبو الأشبال - رحمه الله -
هو اعتماؤه على قاعدة ابن حبان في إثبات العدالة ، وأن الراوى الذى لا يُعرف بجرح فهو على العدالة حتى يتبين فيه ما يخرجُه عنها .
وهذا المذهب وصفه الحافظ في « مقدمة اللسان » بأنه :

« مذهب عجيب » !!

ومذهب الجمهور يُخالفه .

وإنما جرّ ابن حبان إلى هذا القول ، أنه لا يعتبر الجهالة جرحاً ، خلافاً
للجماهير . فإنه يأتي على الرجل الذى لا يعرف عنه شيئاً فيضعه في
« الثقات » ، وهاك أمثلة على ذلك :

١ - قال في (٣٧/٤) : « أبان . شيخ .. لا أدري من هو ، ولا
ابن من هو » .

٢ - قال في (٣٩/٤) : « الأزهر بن عبد الله .. إن لم يكن
الحرازي ، فلا أدري من هو » .

٣ - قال في (١٢٦/٤) : « الحسن الكوفى . شيخ .. لا أدري
من هو ، ولا ابن من هو » .

٤ - قال في (١٤٦/٤) : « الحكم ، يروى عن ابن عباس ... ثم
قال : الحكم شيخ يروى عن أنس بن مالك ، ... لا أدري من هما ، =

- = ولا من أبوهما .
- ٥ - قال في (٣٨٤/٤) : « صيفي . شيخ ... إن لم يكن الأول فلا أدري من هو ، ولا ابن من هو » .
- ٦ - قال في (١٤٣/٥) : « عباد القرشي ... إن لم يكن عباد بن عبد الله بن الزبير ، فلا أدري من هو » .
- ٧ - قال في (٢٠٧/٥) : « عطاء المدني ... لا أدري من هو ، ولا ابن من هو » .
- ٨ - قال في (٤٩٧/٥) : « وقاص ... شيخ . لا أدري من هو » .
- ٩ - قال في (١٤٦/٦) : « جميل ، شيخ ... لا أدري من هو ، ولا ابن من هو » .
- ١٠ - قال في (٢٤٩/٦) : « حضرمي ، شيخ ... لا أدري من هو ، ولا ابن من هو » .
- ١١ - قال في (٢٢٦/٦) : « حنظلة ، شيخ يروي المراسيل ، لا أدري من هو » .
- ١٢ - قال في (٤١٨/٦) : « سهيل بن عمرو ، شيخ ... لا أدري من هو ، ولا ابن من هو » .
- ١٣ - قال في (٤١/٨ - ٤٢) : « أحمد بن عبد الله الهمداني ... إن لم يكن ابن أبي السفر ، فلا أدري ابن من هو » .
- ١٤ - قال في (١٨٨/٧) : « عمر الدمشقي ، شيخ ... لا أدري من هو ، ولا ابن من هو » .
- ١٥ - قال في (٢٩٤/٧) : « عكرمة ، شيخ يروي عن =

= الأعرج ، لستُ أعرفُهُ ولا أدري من أبوه » .
* قُلْتُ : فهذا خمسة عشر موضعاً يُبين لك أن ابن حبان لا يعتبر
الجهالة جرحاً ، ولعلّ لو أنعمتُ النظر في « الثقات » لوقفْتُ على نماذج
أخرى . وفيما ذكرته كفايةً .

وقد بدا لي شيءٌ هامٌّ .
وهو أنَّ الجهالة لا تُعد جرحاً عند ابن حبان إذا كان الراوى عن
ذلك المجهول ثقةً ، فإن كان الراوى عن المجهول ضعيفاً ، فابنُ حبان
يعترف بجهالته !

وقد وقعتُ على نصٍّ له في ذلك .
ففي ترجمة « سعيد بن زياد » من « المجروحين » (٣٢٧/١ -
٣٢٨) قال : « والشيخ إذا لم يرو عنه ثقةً ، فهو مجهولٌ لا يجوز
الاحتجاجُ به ، لأنَّ رواية الضعيف لا تُخرج من ليس بعدلٍ عن حدِّ
المجهولين إلى جملة أهل العدالة ، كأنَّ ما روى الضعيف وما لم يرو ،
في الحكمِ سيَّان » اهـ .

وقد تبَّين لي بالتتبع أنَّ الشيخ أبا الأشبال - رحمه الله - ينحو نحو
ابن حبان .

فقال في موضعٍ آخر من « تخريج المسند » (٢١٦/٣) :
« وأبو ميسرة ... فهذا تابعيٌّ لم يجرحه أحدٌ ، فهو على الستر
والثقة » اهـ .

وله غيرُ ذلك كثيرٌ - يرحمه الله - وسأناقشه في موضعه من كتابنا
هذا إن شاء الله تعالى .

= ٢ - حديث عبد الله بن بُسر ، رضى الله عنه .

أخرجه ابن عدّي في « الكامل » (٤٧٢/٢) من طريق منصور بن إسماعيل ، عن صفوان بن عمرو ، وأبي بكر بن أبي مریم ، وحريز بن عثمان ، عن عبد الله بن بُسر ، قال : رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطُرُّ شاربه طرّاً .
* قُلْتُ : وسنّده ضعيف .

ومنصور بن إسماعيل ذكره العقيلي في « الضعفاء » .
وأبو بكر بن أبي مریم ، وإن كان واهياً ، لكنه متابع كما هو ظاهر .
والله أعلم .

* * *

٣ - حديث عائشة ، رضى الله عنها .

أخرجه البزار (ج ٣ / رقم ٢٩٦٩) من طريق عبد الرحمن بن مسهر ، ثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبصر رجلاً ، وشاربه طويلاً ، فقال : « اتنوني بمقصّ وسواك » ، فجعل السّواك على طرفه ، ثم أخذ ما جاوز ..
قال البزار :

« لا نعلمُ رواه عن هشام إلا ابنُ مسهر ، ولم يتابع عليه ، وليس بالحافظ » .

* قُلْتُ : وهذا من الأدلة على تساهل البزار رحمه الله في النقد ، فإن عبد الرحمن بن مسهر هذا تركه أبو حاتم والنسائي وغيرهما .
وقال البخاري : « فيه نظر » .

أما الهيثمي فقال في « المجمع » (١٦٨/٥) :

=

= « كَذَابٌ » .

مع أنّه قال في موضع آخر (١٢٥/١٠) :
« ضَعِيفٌ » !!

* * *

٤ - حديثُ عبد الله بن عمرو ، رضى الله عنهما .
أخرجه ابنُ أبي شيبة (٣٧٨/٨) حدثنا إسحق بن منصور ، قال :
حدثنا هريم ، عن ابن عجلان ، عن مكحول ، عن عبد الله بن عمرو ،
قال : « أَمَرْنَا أَنْ نَبْشُرَ الشَّوَارِبَ بَشَرًا » أى نخفها حتى تبين بشرتها .
* قُلْتُ : ورجاله ثقات ، غير أنّ مكحولاً لم يسمع من عبد الله
ابن عمرو وقد قال أبو مُسْنَهَر : « لم يسمع إلّا من أنس وحده » !

٥ - حديثُ الحكم بن عمير الثمالى ، رضى الله عنه .

أخرجه الطبرانى في « الكبير » (ج ٣ / رقم ٣١٩٥) من طريق بقية
ابن الوليد ، ثنا عيسى بن إبراهيم ، عن موسى بن أبي حبيب ، عن الحكم
ابن عمير الثمالى مرفوعاً : « قَصُّوا الشَّارِبَ مَعَ الشَّفَاةِ » .
وسندهُ ضعيفٌ جداً .

فيه عنعنة بقية ، فقد كان يدلّسُ التسوية .
وعيسى بن إبراهيم بن طهمان تركه أبو حاتم والنسائى وغيرهما ..

* * *

٦ - حديثُ أبي هريرة ، رضى الله عنه .

أخرجه الطبرانى في « الأوسط » - كما في « المجمع »
(١٧٠/٢) - ، والبزار (ج ١ / رقم ٦٢٣) من طريق إبراهيم بن
قدامة الجُمَحى ، عن أبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله =

= صلى الله عليه وآله وسلم كان يُقَلِّمُ أظفاره ، ويقصُّ شاربه يوم الجمعة قبل أن يخرج إلى الصلاة .
قال البزار :

« لا يروى هذا عن أبى هريرة من وجهٍ غير هذا . وإبراهيم بن قدامة مدني ، تفرد بهذا ، ولم يُتابع عليه ، وإذا انفرد بحديثٍ فليس بحجة ، لأنَّه ليس بمشهورٍ » اهـ . وأقرَّه الهيثمي في « المجمع » (١٧٠/٢) .
وقال الذهبي في « الميزان » (٥٣/١) :
« خبرٌ منكرٌ » .

ولإبراهيم بن قدامة فيه سندٌ آخر .
أخرجه أبو نُعيم في « معرفة الصحابة » (ق ١/٤٤) من طريق عبد الله بن صالح ، ثنا أبو مصعب ، ثنا إبراهيم بن قدامة ، عن عبد الله ابن محمد بن حاطب ، عن أبيه أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم كان يأخذُ من شاربه وظفره يوم الجمعة .

* قُلْتُ : وهذا الاختلاف في سنده من إبراهيم هذا .

قال الذهبي :

« لا يُعرف » .

وعبد الله بن صالح فيه ضعفٌ من قبل حفظه . وعبد الله بن محمد ابن حاطب لم أهدت إلى ترجمته . والله أعلم ..

التَّوَقُّيْتُ فِي ذَلِكَ

١٤ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَعْفَرُ - هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ - ، عَنْ أَبِي عَمْرَانَ الْجَوْنِيِّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : « وَقَّتْ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي قَصْرِ الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ ، وَحَلَقِ الْعَانَةِ ، وَتَنَفِّهِ الْإِيطِ ، أَنْ لَا نَتْرُكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا » .

وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى : « أَرْبَعِينَ لَيْلَةً » .

١٤ - إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ .

* جعفر بن سليمان ، هو الضُّبَعِيُّ ، أبو سليمان البصريُّ .
أخرج له الجماعةُ ، إِلَّا البخاريُّ ففي « الأدب المفرد » .
وثقه ابنُ معينٍ ، وابنُ المديني ، وابنُ سعدٍ وقال : « فيه ضعف » ،
وابنُ حبانٍ .

وقال أحمدُ : « لا بأس به » .
وتكلَّم فيه البخاريُّ ، والسعدِيُّ .
وقد اتَّهَمَ بالرفض .

قال ابنُ حبانٍ في « الثقات » (١٤٠/٦) :

« حدثنا الحسن بن سفيان ، ثنا إسحق بن أبي كامل ، ثنا جرير بن يزيد بن هارون ، بين يدي أبيه ، قال : بعثنِي أُمِّي إِلَى جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيِّ ، فَقُلْتُ لَهُ : بَلَّغْنَا أَنَّكَ تَسُبُّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ ؟ قَالَ : أَمَّا السَّبُّ فَلَا ، وَلَكِنِ الْبُغْضُ مَا شِئْتُ ! ! قَالَ : وَإِذَا هُوَ رَافِضِيٌّ كَالْحِمَارِ ! ! » .
* قُلْتُ : إِسْحَقُ بْنُ أَبِي كَامِلٍ ، لَعَلَّهُ الْمُرْجَمُ فِي « الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ » =

= (٢٣٣/١/١) ، وقد قال فيه أبو حاتم : « صدوق » .
أما جرير بن يزيد بن هارون ، فلم أقف له على ترجمة ، ولكنه متابع
على هذه الحكاية .

قال ابنُ عدِّي في « الكامل » (٥٦٨/٢) :
« ثنا ابنُ ناجية ، سمعتُ وهب بن بقية يقول : قيل لجعفر بن
سليمان : زعموا أنك تسبُّ أبا بكرٍ وعُمَر ! ؟ فقال : أمَّا السبُّ فلا ،
ولكن بُغضاً يا لك .

ثنا محمد بن نوح الجُنْدَيْسَابُورِيُّ ، ثنا أحمد بن محمد القطَّان ، قال :
سمعتُ الخضر بن محمد بن شجاع يقول : قيل لجعفر بن سليمان ، بلغنا
أنك تشتمُّ أبا بكرٍ وعُمَر ؟ ! قال : أمَّا الشَّتْمُ فلا ، ولكن بُغضاً يالك !
* قُلْتُ : وابنُ ناجية ، هو عبد الله بن محمد بن ناجية .

قال الخطيبُ في « تاريخه » (١٠٤/١٠) :
« كان ثقةً ثبتاً » .

وقال الذهبيُّ في « السير » (١٦٤/١٤) :
« الإمام ، الحافظ ، الصادق ... كان إماماً حُجَّةً بصيراً بهذا الشأن ،
له مسندٌ كبيرٌ » .

وهب بن بقية ، أبو محمدٍ ثقةٌ حافظ ، يروى عن جعفر بن سليمان
فهذا سندٌ صحيحٌ .

وأما محمد بن نوح ، فقد وثقه أبو سعيد بن يونس وزاد :
« حافظ » .

وقال الدارقطني :

« ثقةٌ مأمون ، ما رأيتُ كتباً أصحَّ من كتبه ، ولا أحسن » . =

= وانظر « سير النبلاء » (٣٤/١٥ - ٣٥) .

وأحمد بن محمد القطان هو ابن يحيى بن سعيد القطان .

قال ابن أبي حاتم :

« كان صدوقاً » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » وقال :

« كان متقناً » .

والخضر بن محمد بن شجاع الجزري وثقه أحمد وابن حبان .

وقال أبو حاتم : « ليس به بأس ، كان صدوقاً » .

وهذا سند صحيح أيضاً .

وقال العقيلي في « الضعفاء » (١٨٩/١) :

« حدثنا محمد بن مروان ، قال : حدثنا أحمد بن سنان ، قال :

حدثني سهل بن أبي حدويه ، قال : قلت لجعفر بن سليمان : بلغني

أنك تشتم أبا بكر وعمر ؟ فقال : أما أشتم فلا ، ولكن البغض ما

شئت !! » .

وهذا سند رجاله ثقات خلا شيخ العقيلي محمد بن مروان القرشي

فلم أقف له على ترجمة . وأحمد بن سنان وثقه النسائي ، وأبو حاتم وزاد

« صدوق » والدارقطني ، والحاكم وزاد « مأمون » وغيرهم .

وسهل بن أبي حدويه ، كذا وقع « حدويه » بالخاء المهملة ، ووقع

في « الجرح والتعديل » (١٩٧/١/٢) : « سهل بن حسان بن

أبي حدويه » بالخاء المعجمة ، وقال : « كان من الحفاظ تقادم موثقه » .

* قُلْتُ : فيلاحظ من هذه الأسانيد أن القصة ثابتة على جعفر

والأحاديث المرفوعة تثبت بمثل هذه الأسانيد .

= وقد أجاب عنها العلماء بجوابين :

* الأول : قول الذهبي في « السير » (١٩٨/٨) :

« هذا غير صحيح عنه ! »

فهذا من الذهبي فيه نظر ، ولعله اتكأ على سند ابن حبان المتقدم فقط ! وقد ذكرتُ أسانيد أخرى صحيحة !

* الثاني : قال ابن عدي :

« سمعتُ السَّاجِي يَقُولُ : وأما الحكاية التي رويت عنه ، إنما عني به جارين كانا له ، وقد تأذى بهما ، يُسمى أحدهما أبا بكرٍ والآخر عُمر ، فسئل عنهما ، فقال : السُّبُّ لا ، ولكن بُغْضاً يالك ! ، ولم يَعْنِ به الشيخين ، أو كما قال » اهـ .

* قُلْتُ : لم تطمئن نفسي لمثل هذا التأويل ، والحكاية لطرافتها تبدو غريبة ، لأن جعفرًا كان معروفًا بالتشيع ، فإذا سألته سائلٌ عن رأيه في أبي بكرٍ وعمر ، فلا ينصرف الذَّهْنُ إلا إلى الشيخين ، وهذا بدهيٌّ لا يحتاج إلى شرح !

وقد علق الذهبي على هذه الحكاية فقال في « الميزان » :

« قُلْتُ : ما هذا ببعيدٍ ، فإن جعفرًا قد روى أحاديث في مناقب الشيخين رضى الله عنهما ، وهو صدوقٌ في نفسه ، وينفرد بأحاديث عُدَّتْ مما يُنكر » اهـ .

ويمكن أن يقال : لعل هذا السُّبُّ كان في مبدأ أمره ، ثم أُلْعِنَ عن ذلك ، وأراد أن يبرهن على صدق إقلاعه هذا فروى أحاديث كانت عنده في فضائل الشيخين أبي بكرٍ وعمر رضى الله عنهما . أضف إلى ذلك أنه لم يكن داعيةً إلى مذهبه .

= قال ابن حبان :

« وكان جعفر من الثقات في الروايات ، غير أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت ، ولم يكن بداعية إلى مذهبه . وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة ، ولم يكن يدعو إليها ، الاحتجاجُ بخبره جائزٌ » اهـ .

* أبو عمران الجَوْنِيُّ . اسمه عبد الملك بن حبيب ، وهو بصرى . أخرج له الجماعة .

ووثقه ابن معين ، وابنُ سعدٍ .

وقال أبو حاتم :

« صالحٌ » .

وقال المصنّف :

« لا بأس به » .

* * *

والحديث أخرجه مسلمٌ (٥١/٢٥٨) ، وأبو عوانة (١٩٠/١) ،
والترمذى (٢٧٥٩) ، وابنُ ماجة (٢٩٥) وعلّى بن الجعد في
« مسنده » (٣٤١٧) ، والبيهقى (١٥٠/١) من طريق جعفر بن
سليمان ، عن أبى عمران ، عن أنسٍ .
قال العقيليّ :

« في حديث جعفرٍ هذا نظرٌ » .

وقال ابنُ عبد البر :

« لم يروه إلا جعفر بن سليمان ، وليس بحجةٍ لسوء حفظه ، وكثرة

=

غلطه » !! .

= * قُلْتُ : كذا قال ابن عبد البر - يرحمه الله تعالى - !

وفي قوله نظرٌ من وجهين :

* الأول : أن جعفرًا لم يوصف بسوء الحفظ ، ولا بكثرة الغلط .
إنما قال البخاري :

« يخالف في بعض حديثه » .

وقال السعدي :

« روى أحاديث منكرة ، وهو ثقةٌ متمسكٌ »

فهذا لا يعطي سوء الحفظ ولا كثرة الغلط كما ادعى ابن عبد البر والقول فيه ما قال البخاري رحمه الله . فإن خالف من هو أوثق منه ترجح عليه المخالف له ، أمّا إذا انفرد ولم يخالفه أحد فهو مقبول ، فإن توبع فذلك أقوى .. وقد توبع كما يأتي .

أمّا قول الجوزجاني :

« روى أحاديث منكرة »

فأظنه يعني أحاديث في فضائل عليّ رضي الله عنه ، وكان الجوزجاني يحمل على كل متشيع ، يدلّ عليه آخر كلامه : « وهو ثقةٌ متمسكٌ » وناهيك بهذا التوثيق من الجوزجاني .

وقد زعم السيد صبحي البدرى السامرائي في مقدمته على كتاب « أحوال الرجال » (ص ١٦) أن الجوزجاني لم يكن ناصبيّاً ، واستدلّ على ذلك بأدلةٍ واهية على التحقيق ، سأناقشها - إن شاء الله - في ترجمة الجوزجاني من هذا الكتاب .

ولو سلّمنا أن جعفر بن سليمان روى أحاديث مناكير - على الجادة من هذه الكلمة - فهذا لا يعطي سوء الحفظ ولا كثرة الغلط . =

= والله الموفق .

* * الوجه الثاني : أنَّ جعفرًا لم يتفرَّد به .

فتابعه صدقةُ بنُ موسى ، صاحبُ الدقيق ، حدثنا أبو عمران الجوني ، عن أنسٍ بنحوه .

أخرجه أبو داود (٤٢٠٠) ، والترمذِيُّ (٢٧٥٨) وعلى بن الجعد في « مسنده » (٣٤١٣ - ٣٤١٥) ، وأحمد (١٢٢/٣) ، ٢٠٣ ، ٢٥٥) ، وابنُ عدِيٍّ في « الكامل » (١٣٩٤/٤) وأبو يعلى (ج ٧/رقم ٤١٨٥) ، والبيهقي (١٥٠/١) ، والخطيبُ في « الجامع » (٨٦٥) .

قال الترمذِيُّ :

« هذا - يعنى حديث جعفر - أصحُّ من حديث صدقة ، وصدقةُ بنُ موسى ليس عندهم بالحافظ » .

* * قُلْتُ : يستشهد بحديثه فى المتابعات .

وقد أخرجه الطيالسى فى « مسنده » (٢١٤١) قال : حدثنا جعفر ابن سليمان ، عن صدقة ، عن أبى عمران ، عن أنسٍ فذكره . كذا وقع السند . وظننى أنه خطأ ، وصوابه عندى .

« جعفر بن سليمان وصدقة » ، لأننى لم أقف على ما ثبت رواية جعفر عن صدقة . وشيء آخر ، وهو أن صدقة من شيوخ الطيالسى وقد قال ابنُ عدِيٍّ :

« ما أعلمُ رواه عن أبى عمران غيرهما »

* * *

إِخْفَاءُ الشَّارِبِ ، وَإِعْفَاءُ اللَّحَى

١٥ - أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى - هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : « أَحْفُوا الشَّوَارِبَ ، وَأَعْفُوا اللَّحَى » .

١٥ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ..

* عبید اللہ بن سعید ، هو ابن یحیی بن برد الشکرئی ، أبو قدامة السرخسی . أخرج له الشيخان أيضاً .

روى عنه المصنف (١٠٧) حديثاً ، وقال عنه : « ثقة ، مأمون ، قل من كتبنا عنه مثله » .

وقال ابن عبد البر : « أجمعوا على ثقته » .

* عبید اللہ هو ابن عمر بن حفص ، أبو عثمان. أحد الفقهاء السبعة المشهورين .

أخرج له الجماعة ، وهو ثقة ، نبيل ، جليل .

قال أحمد بن صالح :

« عبید اللہ أحبُّ إلّی من مالک فی حدیث نافع » !

* * *

وللحديث طرقٌ عن ابن عمر ، رضى الله عنهما :

١ - نافع ، عن ابن عمر .

وله عن نافع طرقٌ :

=

= أ - عبيد الله بن عمر ، عنه .

أخرجه البخاري (٣٥١/١٠ - فتح) ، ومسلم (٥٢/٢٥٩) ، وكذا أبو عوانة (١٨٩/١) ، والمصنف في « كتاب الزينة » (١٨١/٨ - ١٨٢) ، والترمذي (٢٧٦٣) ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (٣٧٦/٨) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٢٣٠/٤) ، والجوزقاني في « الأباطيل » (٦٥٤) .

ب - أبو بكر بن نافع ، عنه .

أخرجه مسلم (٥٣/٢٥٩) ، وأبو داود (٤١٩٩) ، والترمذي (٢٧٦٤) ، وأبو عوانة في « صحيحه » (١٨٩/١) ، وابن المنذر في « الأوسط » (٢٣٩/١) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٢٣٠/٤) ، والخطيب في « التاريخ » (٢٤٧/٦) ، وفي « الجامع » (٨٦٣) ، والبيهقي في « السنن » (١٥١/١) ، وفي « الآداب » (٨٣٠) ، والبعثي في « شرح السنة » (١٠٧/١٢) جميعاً من طريق مالك ، وهذا في « موطئه » (١/٩٤٧/٢) عن أبي بكر بن نافع ، عن أبيه نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه أمر بإحفاء الشوارب ، وإعفاء اللحى .

وقد رواه عن مالك هكذا جماعة من أعيان أصحابه ، منهم :

« عبد الله بن مسلمة القعنبي ، وقتيبة بن سعيد ، ويحيى بن يحيى ، وابن وهب ، وإسماعيل بن إبراهيم ، وأبو مصعب ، ومطرف ، ومحمد بن حرب بن سليمان » .

وخالفهم النعمان بن عبد السلام ، فرواه عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر . هكذا على الجادة ، ولم يذكر : « أبا بكر بن نافع » . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢٧٨ ، ٦٧/٢) ، والخطيب في « التلخيص » (١/٥٤٧) من طريق الحجاج بن يوسف ، عن النعمان به . =

= * قُلْتُ : والنعمانُ بْنُ عبد السلام وإن كان ثقةً ، لكنه لا يقوى على مخالفة عامة أصحاب مالك ، وفيهم من اشتهر بملازمته .
نعم ، لم يتفرد النعمانُ بذلك .

بل تابعه ابنُ وهب ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر . أخرجه الطحاوِيُّ (٢٣٠/٤) قال : حدثنا ابنُ أبي عقيل ، قال : ثنا ابنُ وهبٍ به لكن رواه يونس وغيره عن ابن وهبٍ مثل رواية الجماعة . فظاهر الاختلاف أنه ممن روى عن ابن وهبٍ ، ورواية الجماعة أصحُّ . ثم رأيتُ - بعدُ - الدارقطنيَّ جزم بذلك في «العلل» (ج٢/ق ٢/٩٠) وساق وجوهاً أخرى من الاختلاف . فله الحمد .
ج - عمرُ بْنُ محمد ، عنه .

أخرجه البخاريُّ (٣٤٩/١٠ - فتح) ، ومسلمٌ (٥٤/٢٥٩) ، والبخاريُّ في « شرح السنة » (١٠٧/١٢) .
زاد البخاريُّ :

« وكان ابنُ عمر إذا حجَّ أو اعتمر ، قبض على لحيته ، فما فضل أخذه » .

د - أبو معشر ، عنه .
أخرجه أبو يعلى (ج ١١/رقم ٦٥٨٨) ، وابنُ عدِيٍّ في « الكامل » (٢٥١٧/٧) وسندهُ ضعيفٌ . وأبو معشر اسمه نجيح ، وهو ضعيفٌ .

٢ - ميمون بن مهران ، عن ابن عمر
أخرجه الطبرانيُّ في « الأوسط » (ج٢/رقم ١٠٥٥) قال : حدثنا أحمدُ ، قال : حدثنا النفيليُّ ، قال : قرأتُ على معقل بن عبيد الله ، عن ميمون بن مهران ، عن ابن عمر ؛ قال : ذكر رسولُ الله صلى الله عليه =

= عليه وعلى آله وسلم المجوس ، فقال : إنَّهم يوفرون سبأهم ، ويحلِّقون لحاهم ، فخالقوهم .

* قُلْتُ : أمَّا شيخُ الطبرانيُّ أحمد بن صالح ، فلم أقف له على ترجمة .
والنفيليُّ هو أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي بن نُفيل ، وهو ثقةٌ مأمونٌ .
ومعقل بن عبيد الله ، صدوقٌ حسنُ الحديث . وميمون بنُ مهران ثقةٌ . فهذا الطريق قويٌّ في المتابعات .

٣ - عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ علقمة ، عن ابنِ عُمر .
أخرجه أحمد (٥٢/٢) ، والبخاريُّ في « الكبير » (٣٢٣/١/٣) ،
وأبو يعلى في « مسنده » (ج ١٠/رقم ٥٧٣٨) من طريقين عن
سفيان ، قال : سمعتُ عبدَ الرَّحْمَنِ بنَ علقمة .
* قُلْتُ : وسنُّه صحيحٌ .
وسفيان ، هو الثوريُّ .

وعبدُ الرَّحْمَنِ بنُ علقمة وثقه المُصَنِّف ، وابنُ مهدي وقال : « كان
من الأثبات الثقات » ، والعجليُّ ، وابنُ حبان ، وابنُ شاهين .

* * *

* قُلْتُ : وفي الباب عن جماعةٍ من الصحابة :

١ - حديثُ أبي هريرة ، رضي الله عنه .

وللحديث طرقٌ عنه :

١ - عبدُ الرَّحْمَنِ مولى الحرقة ، عنه .
أخرجه مسلمٌ (٥٥/٢٦٠) ، وأبو عوانة (١٨٨/١) ، وأحمدُ
(٣٦٥/٢ ، ٣٦٦) ، والطحاويُّ في « الشرح » (٢٣٠/٤) ،
والبيهقيُّ (١٥٠/١) من طريق العلاء بن عبد الرَّحْمَنِ ، عن أبيه =

= عبد الرَّحْمَنِ ، عن أبي هريرة مرفوعاً :
« أحفوا الشوارب ، وأعفوا اللَّحَى ، خالفوا المجوس » .
٢ - أبو سلمة بن عبد الرَّحْمَنِ ، عنه .
أخرجه أحمد (٣٥٦/٢ ، ٣٨٧) ، والبخارِيُّ في « الكبير »
(٤٠/١/١) ، والبَزَّار (ج ٣ / رقم ٢٩٧١) ، والطبرانيُّ في
« الصغير » (١٦/٢ - ١٧) ، والطحاوِيُّ (٢٣٠/٤) ، والخطيبُ
في « تاريخه » (٣١٧/٥) من طرق عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة
مرفوعاً : « أعفوا اللَّحَى ، وخذوا الشوارب » .
زاد أحمدُ في رواية :

« وغفروا شبيكم ولا تشبهوا باليهود ولا النصارى » .
وقد رواه عن أبي سلمة :
« ابنُه عمر ، ويحيى بن أبي كثير ، ومحمد بن عبد الله بن أبي مریم »
وبعضهم فيه كلام ، ولكن المتابعات تقوى أمرهم .
٣ - سعيدُ المقبرِيُّ ، عنه .

أخرجه أبو يعلى (ج ١١ / رقم ٦٥٨٨) ، وابنُ عدِيٍّ في « الكامل »
(٢٥١٧/٧) من طريق أبي معشر ، عن سعيد المقبريِّ ، عن أبي هريرة ،
قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم أن نأخذ من
الشوارب ، ونُعفى اللَّحَى .

وسنُّه ضعيف لأجل أبي معشر السندی . وقد تقدم حاله قريباً .
٤ - الوليدُ بن رباحٍ ، عنه .

أخرجه البَزَّار (ج ٣ / رقم ٢٩٧٠) قال : حدثنا زريق بنُ السخت ،
ثنا محمد بن عمر بن واقد ، عن كثير بن زيد ، عن الوليد بن رباح ، =

= عن أبي هريرة مرفوعاً : « إِنَّ أَهْلَ الشَّرْكِ يَعْفُونَ شَوَارِبَهُمْ ، وَيُحْفُونَ لِحَاهُمُ ، فَخَالَفُوهُمْ ، فَأَعَفُوا اللَّحْيَ ، وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ » .
 * قُلْتُ : وهذا الحديث مما فات الهيثمي في « المجمع » (١٦٦/٥)
 أن ينسبه للبزار ، ونسبه للطبراني بإسنادين كما للبزار .
 أمّا شيخُ البزار ، فقال الهيثمي في موضع آخر (٢٦٣/٦) :
 « زُرَيْقُ بْنُ السَّحْتِ ، لَمْ أَعْرِفْهُ » .
 كذا قال !

وقد ترجمه ابنُ ماکولا في « الإكمال » (٥٦/٤ - ٥٧) وقال :
 « حَدَّثَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يُونُسَ الْأَزْرَقِ ، وَبِشِيرِ بْنِ زَاذَانَ ، وَغَيْرِهِمَا رَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْبَزَارُ ، وَأَبُو عَمْرِو النَّيْسَابُورِيُّ يُونُسُ بْنُ يَعْقُوبَ ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَفِيرِ الْأَنْصَارِيِّ ، وَغَيْرُهُمْ ، وَقِيلَ فِيهِ :

بتقديم الرءاء على الزاءى ، والأوّل أصحُّ ، والبزارُ أحفظُ » اهـ .
 ثم رأيتُه في « الثقات » (٢٥٦/٨) لابن حبان ، قال :
 « ثَنَا عَنْهُ شَيْوْنُخْنَا ... مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ إِذَا رَوَى عَنْ الثَّقَاتِ » اهـ .
 ومحمد بن عمر بن واقد ، هو الواقدي .
 وهو وإيه جدّاً ، متروكٌ وقد كذّبه كثير من النقاد وسقّت حاله
 بتوسّع في كتابي « النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة »
 (رقم) .

وكتير بن زيد مختلفٌ فيه ، ولا بأس به كما قال أحمد وغيره. والوليّد بن
 باح حسنُ الحديث كما قال البخاريّ .
 فالسندُ ضعيفٌ جداً لأجل الواقدي . والله الموفق .
 =

٢ - حديث أنس بن مالك ، رضى الله عنه .

أخرجه البزار (ج ٣ / رقم ٢٩٧٢) ، والطحاوى (٢٣٠ / ٤) من طريق الحسن بن أبى جعفر ، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبى طلحة ، عن أنس مرفوعاً : « خالفوا على المجوس ، جُزُوا الشوارب ، وأوفوا اللّحى » .

زاد الطحاوى :

« ولا تشبهوا باليهود » .

قال الهيثمى (١٦٦ / ٥) :

« فيه الحسن بن أبى جعفر ، وهو ضعيف متروك »

* * *

٣ - حديث أبى أمامة ، رضى الله عنه .

أخرجه أحمد (٢٦٤ / ٥ - ٢٦٥) ، والطبرانى فى « الكبير » (ج ٨ / رقم ٧٩٢٤) من طريق زيد بن يحيى بن عبيد ، ثنا عبد الله بن العلاء بن زبر ، حدثنى القاسم ، قال : سمعتُ أبا أمامة ... فذكر حديثاً ، وفيه :

« فقلنا : يا رسول الله ! إنَّ أهل الكتاب يقصون عثانينهم ، ويوفرون سبالهم . قال : فقال النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم :

« قصوا سبالكم ، ووفروا عثانينكم ، وخالفوا أهل الكتاب »^(١) .

قال الهيثمى (١٣١ / ٥) :

=

(١) السّبال : هى الشوارب . والعتانين : هى اللّحى .

= « رجال أحمد رجال الصحيح ، خلا القاسم وهو ثقة ، وفيه كلام لا يضر » .

* قُلْتُ : وزيد بن يحيى ليس من رجال الصحيح ، كما نبه عليه شيخنا في « حجاب المرأة » (ص - ٩٤) .
والحديث حسنه الحافظ في « الفتح » (٣٤٨/١٠) .

* * *

٤ - حديث جابر بن عبد الله ، رضي الله عنهما .
أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٣٧٩/٨) قال : حدثنا عائذ ابن حبيب ، عن أشعث ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : « كُنَّا نؤمر أن نوفي السَّبال ، ونأخذ من الشوارب » .
* قُلْتُ : وسنده ضعيف .

وأشعث هو ابن سوار ، وهو لئِن الحديث مع صدقه .
وأبو الزبير مدلس ، وقد عنعنه .
وقد رواه عبد الملك بن أبي سليمان ، عن أبي الزبير ، عن جابر ولكن بلفظ : « كُنَّا نُعْفَى السَّبال ، إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ » .
أخرجه أبو داود (٤٢٠١) حدثنا ابن نُفَيْل ، حدثنا زهير ، قرأت على عبد الملك بن أبي سليمان به .
قال الحافظ في « الفتح » (٣٥٠/١٠) :
« سنده حسن !! »

كذا قال ! وأبو الزبير مدلس ، وقد عنعنه .

* * *

٥ - حديث يرويه المهدئي ، قال : حدثني أبي ، عن أبيه ، عن =

= جدّه ، عن آبائه ، قالوا : قدم على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وفدٌ من العجم ، قد حلقوا لحاهم ، وحفوا شواربهم ! فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « خالفوا عليهم ، فحفوا الشوارب ، وأعفوا اللحي » قال : والحفُّ أن يؤخذ على طُرّة الشفة . أخرجه ابنُ النجار في « ذيل تاريخ بغداد » (٨٩/٢) وسندهُ ضعيفٌ مجهولٌ . واللهُ أعلمُ .

* * *

٦ - ومن مرسل عبيد الله بن عتبة ، قال : جاء رجلٌ من المجوس إلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وحلق لحيته ، وأطال شاربه . فقال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « ما هذا ؟ » قال : هذا في ديننا !! قال : « في ديننا أن نجزّ الشارب ، وأن تُعفى اللّحية » .

أخرجه ابنُ أبي شيبة (٣٧٩/٨) قال : حدثنا جعفر بن عون ، قال : أخبرنا أبو العميس ، عن عبد الحميد بن سهل ، عن عبيد الله بن عتبة به وهذا مرسلٌ صحيحُ الإسناد إلى عبيد الله . ويقال : « عبد الله » .

* * *

الإِبْعَادُ عِنْدَ إِرَادَةِ الْحَاجَةِ

١٦ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الْخَطْمِيُّ ، عُمَيْرُ بْنُ يَزِيدَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْحَارِثُ بْنُ
فُضَيْلٍ ، وَعُمَارَةُ بْنُ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي
قُرَادٍ ، قَالَ :

« خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى
الْخَلَاءِ ، وَكَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ أَبْعَدَ » .

١٦ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ..

* أبو جعفر الخطمي ، هو عمير بن يزيد بن عمير بن حبيب أخرج
له أصحابُ السنن ووثقه ابنُ معين ، والمصنف ، وابنُ نمير ، والعجلي ،
وغيرُهم .

قال عبد الرحمن بن مهدي :
« كان أبو جعفر ، وأبوه ، وجدُّه يتوارثون الصدق ، بعضهم عن
بعض » .

* الحارث بن فضيل ، هو الخطمي أبو عبد الله المدني .

أخرج له مسلم ، وأبو داود ، وابنُ ماجه .

وثقه ابنُ معين ، والمصنف ، وابنُ حبان .

وروى مهناً عن أحمد ، قال :

« ليس بمحفوظ الحديث » .

وقال أبو داود ، عن أحمد :

« ليس بمحمود الحديث » .

= * قُلْتُ : ولم أر من جرحه ، ولا أدري : هل تصحفت كلمة
« محمود » عن « محفوظ » أم لا ؟!
مع أن معناهما قريب .

فلعل أحمد قصد بقوله : « ليس بمحفوظ الحديث » أنه لم يكن له
كثير حديث . وهذا شبيهة بقول ابن معين في الراوى : « مُظْلَمٌ » يعنى
ليس مشهوراً في الحديث كغيره .

ففى ترجمة عبد الله بن همام ، قال ابن معين : « مظلمٌ » .
قال النبائى :

« قول ابن معين : مظلمٌ ، يعنى أنه ليس بالمشهور » .
* عمارة بن خزيمة بن ثابت الأنصارى ، أبو عبد الله .
أخرج له أصحاب السنن ووثقه المصنف ، وابنُ سعد .
أمّا ابنُ حزم ، فقال :

« مجهولٌ ، لا يُدْرِى مَنْ هُوَ !! »

وقد رددته عليه فى « الجَزْمُ بشذوذ ابنِ حزم » .
* عبد الرَّحْمَنِ بن أبى قراد ، صحابىٌ ليس له عند المصنف سوى
هذا الحديث .

قال مسلمٌ ، وأبو الفتح الأزدئ :

« تفرد عمارة بن خزيمة بالرواية عنه » كذا قالوا ! ورواية المصنف
هنا تردُّ عليهما .

* * *

والحديث أخرجه ابنُ ماجة (٣٣٤) ، وأحمد (٤٤٣/٣) -
= ، (٢٣٧، ٢٢٤/٤) ، وابنُ خزيمة فى « صحيحه » (ج ١ / رقم ٥١) ، =

= وعبد الله بن أحمد في « زوائد المسند » (٢٢٤/٤) من طرقٍ عن يحيى بن سعيد القطان بإسناده سواء .

وفي لفظٍ لأحمد :

« خرجتُ مع النبيّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم حاجّاً ، فرأيتُهُ خرج من الخلاء فاتبعته بالإداوة أو القدح ، فجلستُ له بالطريق ، وكان إذا أتى حاجته أبعدَ » .

وقد رواه عن يحيى القطان جماعة من أصحابه ، منهم :
« أحمدُ بنُ حنبلٍ ، ويحيى بنُ معين ، وعفان بنُ مسلمٍ ، ومحمد بنُ بشرٍ ، وعمرو بنُ عليٍّ ، وابنُ أبي شيبة » .

* * *

١٧ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنِ الْمُغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا ذَهَبَ الْمَذْهَبَ أَبْعَدَ . قَالَ : فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ وَهُوَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ ، فَقَالَ : « أَتَيْتَنِي بِوَضُوءٍ » ، فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوءٍ ، فَتَوَضَّأَ ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ .
 قَالَ الشَّيْخُ : « إِسْمَاعِيلُ هُوَ ابْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ الْقَارِئُ » .

١٧ - إِسْنَادُهُ حَسَنٌ ..

* إسماعيل : هو ابن جعفر بن أبي كثير ، كما قال ابن السني في آخر الحديث. أخرج له الجماعة .
 وثقه ابن معين ، وأحمد ، والمصنف ، وابن المديني ، وأبو زرعة في آخرين ..

* محمد بن عمرو ، هو ابن علقمة بن وقاص الليثي .
 روى له أصحاب السنن ، والبخاري مقروناً بغيره ، ومسلم في المتابعات .

وقد ذكرت شيئاً مفصلاً عنه في « جنة المراتب » فليراجع .
 وحديثه حسنٌ ، لما عنده من بعض ضعيف في حفظه .

* * *

والحديث أخرجه أبو داود (رقم ١) ، وابن ماجة (٣٣١) ،
 والترمذي (٢٠) ، والدارمي (١٦٩/١) ، وابن خزيمة (ج ١/ رقم ٥٠) ،
 وأحمد (٢٤٨/٤) وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١/ رقم ٢٥٠) ،
 وابن الجارود في « المنتقى » (٢٧) ، والحاكم (١٤٠/١) ، والبيهقي (٩٣/١) ،
 والبغوي في « شرح السنة » (٣٧٣/١) من طريق عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن المغيرة بن شعبة . =

= وقد رواه عن محمد بن عمرو جماعة، منهم :
« إسماعيل بن جعفر ، ويزيد بن هارون ، والدراوردي ،
وعبد الوهاب الثقفي ، ويعلى بن عبيد ، ومحمد بن عبيد » .
قال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » .

وقال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم » ووافقه الذهبي !!

* قُلْتُ : لا ، ومحمد بن عمرو لم يخرج له مسلم احتجاجاً ، إنما
في المتابعات ، كما تقدّم ذكره ، فلا يكون على شرطه . والله الموفق .
وله طريق آخر عن المغيرة .

أخرجه الدارمي (١٣٤/١) ، وأحمد (٢٤٩/٤ - ٢٥٠) ، مطوّلاً ،
وعبد بن حميد في « المنتخب » (٣٩٥) وابن المنذر (ج ١ / رقم ٢٥١)
من طريقين عن محمد بن سيرين ، عن عمرو بن وهب ، عن المغيرة ،
عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « أنّه كان إذا تبرّز ، تباعد »
والسياق للدارمي ، وقال : « هو الأدب » .

وسنده صحيح .. وصحّحه النووي في « المجموع » (٧٧/٢) .

* * *

قال الترمذي :

« وفي الباب عن عبد الرحمن بن أبي قراد ، وأبي قتادة ، وجابر ،
ويحيى بن عبيد ، عن أبيه ، وأبي موسى ، وابن عباس ، وبلال بن
الحارث » .
=

= ١ - حديث عبد الرحمن بن أبي قراد ، رضى الله عنه .
* قُلْتُ : مرّ تخريجه برقم (١٦) .

* * *

٢ - حديث أبي قتادة ، رضى الله عنه .
* قُلْتُ : لم أف عليه .

* * *

٣ - حديث جابر بن عبد الله الأنصارى ، رضى الله عنهما .
أخرجه أبو داود (رقم ٢) ، ومن طريقه الخطابى فى « المعالم »
(٩/١) والبغوى فى « شرح السنة » (٣٧٤/١) ، وابن ماجه
(٣٣٥) ، والحاكم (١٤٠/١) ، والبيهقى (٩٣/١) من طريق
إسماعيل بن عبد الملك ، عن أبى الزبير ، عن جابر ، أن النبى صلى الله
عليه وعلى آله وسلم « كان إذا أراد البراز ، انطلق حتى لا يراه أحد » .
* قُلْتُ : وسنده ضعيف .

وإسماعيل بن عبد الملك ، ضعفه الأكثرون .
قال أبو حاتم :

« ليس بقوى فى الحديث ، وليس حذو الترك » وأبو الزبير مدلس ،
وقد عنعنه . والله أعلم .

وقال النووى فى « المجموع » (٧٧/٢) : « إسناده فيه ضعف
يسير ، وسكت عليه أبو داود فهو حسن عنده » !!

* * *

٤ - حديث ابن عباس ، رضى الله عنهما .
= أخرجه الطبرانى فى « الأوسط » عن ابن عباس ، قال :

= « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا أراد الحاجة أبعد ، فانطلق ذات يوم لحاجته ، ثم توضأ ولبس أحد خُفَيْهِ ، فجاء طائر أخضر ، فأخذ الخُفَّ الآخر ، ثم ارتفع به ، ثم ألقاه ، فخرج منه أسودٌ صالح ! فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « هذه كرامةٌ أكرمنى الله بها » ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « اللهم إني أعوذُ بك من شرٍّ من يمشى على بطنه ومن شرٍّ من يمشى على رجلين ، ومن شرٍّ من يمشى على أربع » .
قال الهيثمى فى « المجمع » (٢٠٣/١) :
« فيه سعد بن طريف ، وأثمهم بالوضع » .

وعزاه البرهان فورى فى « كنز العمال » (٣٧٩٠/٢٠٨/٢) للطبرانى فى « الكبير » عن ابن عباس ! وأظنه خطأ من الطابع أو الناسخ فقد عزاه السيوطى فى « جمع الجوامع » (٣٧١٧/٧) للطبرانى فى « الأوسط » . والله أعلم .

* * *

٥ - حديث بلال بن الحارث ، رضى الله عنه .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٣٦) ، والطبرانى فى « الكبير » (ج ١ / رقم ١١٤٢ ، ١١٤٣) ، وأبو موسى المدينى فى « نزهة الحفاظ » (٨٢/٨١) من طريق عبد الله بن كثير بن جعفر ، ثنا كثير بن عبد الله المزنى ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن بلال بن الحارث ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « كان إذا أراد الحاجة أبعد » .
قال البوصيرى فى « الزوائد » (١/١٤٣) :

« هذا إسنادٌ واهٍ . كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ، قال =

= فيه الشافعي : « ركنٌ من أركان الكذب » . وقال ابنُ حبان :
« روى عن أبيه ، عن جدّه نسخةٌ موضوعة ، لا يحلُّ ذكرها في الكتب
ولا الرواية إلا على جهة التعجب » ١ هـ .

* * *

٦ - حديثُ يحيى بن عبيد ، عن أبيه .
أخرجه ابنُ قانعٍ في « الصحابة » والطبراني في « الأوسط » - كما
في « المجمع » (٢٠٤/١) - ، والحرث بنُ أبي أسامة في
« مسنده » - ، كما في « المطالب » (٣٦) - ، وإبراهيمُ الحريّ ، وابن
مندة في « المعرفة » ، وأبو نُعيم في « الصحابة » من طريق واصل مولى
أبي عيينة ، عن يحيى بن عبيد بن رُحى ، عن أبيه ، قال : « كان النّبِيُّ
صلّى الله عليه وعلى آله وسلم يتبوأ لبوله كما يتبوأ لمنزله » .
قال أبو زرعة :

« ليس لوالد يحيى بن عبيد صحبةٌ » .
وقد اختلف في إسناد هذا الحديث اختلافاً يترشح منه ضعف الحديث
بكل حال . وانظر « الإصابة » (٤١١/٤) للحافظ .

* * *

٧ - حديثُ أبي موسى الأشعريّ ، رضى الله عنه .
* قُلْتُ : لم أقف على حديثٍ له في معنى حديث الباب . والله أعلم .
وممّا لم يذكره الترمذيّ - رحمه الله - أحاديثُ جماعةٍ من
الصحابة ، منهم :

٨ - حديثُ عبد الله بن مسعودٍ ، رضى الله عنه .
أخرجه العقيليّ في « الضعفاء » (٤٤/١) من طريق إبراهيم بن =

= إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل ، قال : حدثني أبي ، عن أبيه ،
عن سلمة بن كهيل ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله ، قال :
كُنَّا مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في غزوة خيبر ، فأردنا
أن نتبرز ، وكان إذا أراد ذلك تباعد ، حتى لا يراه أحدٌ ثم ساق
حديثاً .

* قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ جداً .

إبراهيم بن إسماعيل .

قال ابنُ ثُمير : « روى مناكير » :
وقال ابنُ حبان :

« روى عن أبيه بعض المناكير » .

وقال العقيلي :

« لم يكن إبراهيمُ يقيمُ الحديث » .

وإسماعيل بن يحيى وأبوه متروكان . والله الموفق .

* * *

٩ - حديث أنس ، رضى الله عنه .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٣٢) من طريق عمر بن عبيد^(١) ، عن
عمر بن المثنى^(١) ، عن عطاء الخراساني ، عن أنس ؛ قال : كنتُ مع
النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في سفرٍ ، فتنحى لحاجته ، ثم جاء
فدعا بوضوءٍ ، فتوضأ .

= * قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

(١) وقع في « المطبوعة » : « عمرو بن عبيد ، عن محمد بن المثنى ! » وكلاهما
خطأً فاحشاً ، والصواب ما أثبتته هنا . والله المستعان .

= وعُمر بن المثنى ، ذكره العقيلي في « الضعفاء » وعطاء بن أنس مسلم الخراساني ، كان كثير الوهم ، والأكثر على أنه لم يسمع من أحد من الصحابة ، لكن الطبراني ثبت لعطاء سماعاً من أنس - كما في « التهذيب » (٢١٥/٧) - ، وسماعه من أنس جائز ، فإن أنساً توفي سنة (٩٣) على أكثر تقدير ، وتوفي عطاء سنة (١٣٥) عن نحو (٨٥) سنة ، فيكون له ثلاث وأربعون سنة يوم مات أنس رضي الله عنه ، ولكن يمنع من الاتصال أن عطاء كان يُدلس ، وقد عنعن . والله أعلم ، وله طريق آخر عن أنس .

أخرجه البزار (ج ١ / رقم ٢٣٨) قال : حدثنا السري ، عن عاصم ، ثنا عبد السلام بن حرب ، ثنا الأعمش ، عن أنس ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا أراد الحاجة أبعد .
* قُلْتُ : وسنده ضعيف لأن الأعمش لم يسمع من أنس .

* * *

١٠ - حديث يعلى بن مرة ، رضي الله عنه .

أخرجه ابن ماجه (٣٣٣) قال : حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب ، ثنا يحيى بن سليم ، عن ابن خثيم ، عن يونس بن خباب ، عن يعلى بن مرة ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان إذا ذهب إلى الغائط ، أبعد .

* قُلْتُ : وسنده ضعيف .

يعقوب بن حميد ، ويحيى بن سليم صدوقان ، ولكن في حفظهما شيء .

=

وقد قال أحمد :

= « يحيى بن سليم كان قد أتقن حديث ابن خثيم » ويونس بن خباب منكر الحديث كما قال البخاري .
ثم إنه لم يسمع من يعلى بن مرة . والله أعلم .

١١ - حديث ابن عمر ، رضى الله عنهما .

أخرجه أبو يعلى (١١٠ - زوائده) ، والطبراني في « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٣٦٣٨) ، وفي « الأوسط » (٣٢ - مجمع البحرين) من طرق عن سعيد بن أبي مریم ، أنا نافع بن عمر الجمحي ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عمر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يذهب لحاجته إلى المغمس » قال نافع : نحو ميلين من مكة .

قال الهيثمي في « المجمع » (٢٠٣ / ١٠) :

« رجاله ثقات من أهل الصحيح » ولابن عمر فيه حديث آخر بلفظ : « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا أراد الحاجة ، تنحى ، ولا يرفع ثيابه حتى يدنو من الأرض » .

أخرجه البيهقي (٩٦ / ١) من طريق أحمد بن محمد بن أبي رجاء المصيصي ثنا وكيع ، ثنا الأعمش ، عن القاسم بن محمد ، عن ابن عمر بشرطه الثاني .

واختلف فيه على الأعمش .

فرواه زهير بن حرب ثنا وكيع ، عن الأعمش ، عن رجل ، عن ابن عمر به .

أخرجه أبو داود (١٤) ومن طريقه البيهقي (٩٦ / ١) . =

= ورواه وكيع ، وأبو يحيى الحماني ، عن الأعمش ، قال : قال ابن عمر فذكره .

فسقطت الوسطة بين الأعمش وابن عمر .

ذكره الترمذی فی « السنن » (٢٢/١) وقال :

« مرسل . ويقال : لم يسمع الأعمش من أنس ولا من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم » .

ورواه عبد السلام بن حرب الملائى ، عن الأعمش ، عن أنس به فجعل الحديث من « مسند أنس » .

أخرجه أبو داود (١٤) ، والترمذی (١٤) ، والدارمى (١٣٦/١) ، والحكيم الترمذی فی « المنهيات » (ص - ١١) .

قال أبو داود :

« هو ضعيف » .

وقال الترمذی :

« وهكذا روى محمد بن ربيعة ، عن الأعمش ، عن أنس هذا الحديث » .

قال الدارقطنی فی « العلل » (ج ٢ / ق ١/٢٠) :

والحديث غير ثابتٍ عن الأعمش » .

وقال فی موضع آخر (ج ٢ / ق ٢/٤٣) :

« يرويه الأعمش ، واختلف عنه . فرواه وكيع عن الأعمش ، عن

القاسم بن محمد ، عن ابن عمر . وقال عبد السلام بن حرب ومحمد بن

ربيعة ، عن الأعمش ، عن أنس ، وكلاهما غير ثابتٍ » . اهـ .

= وقال العقيلي فی « الضعفاء » (٢٥٢/١) :

= « إنما يروى هذا من معلول حديث الأعمش مرسلًا . رواه عبد السلام بن حرب الملائى ، وسعيد بن مسلمة ، ومحمد بن ربيعة ، عن الأعمش ، عن أنس . ورواه وكيع وأبو يحيى الحماني ، عن الأعمش ، عن ابن عمر ، وقد قال بعضهم : عن وكيع ، عن الأعمش ، عن رجل ، عن ابن عمر ، ولا يصح » اهـ .

* قُلْتُ : وعندى أن الطريق الأول أشبه . وهو الذى يرويه وكيع ، عن الأعمش ، عن القاسم بن محمد ، عن ابن عمر فإن السند جيد ، ليس فيه مجروح ، فأين العلة فيه ؟!

* * *

الرُّخْصَةُ فِي تَرْكِ ذَلِكَ

١٨ - أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، قَالَ : « كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فَأَنْتَهَيْتُ إِلَى سُبَّاطَةِ قَوْمٍ ، فَبَالَ قَائِمًا . فَتَنَحَّيْتُ عَنْهُ ، فَدَعَانِي ، وَكُنْتُ عِنْدَ عَقَبِيهِ حَتَّى فَرَغَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ » .

١٨ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ..

* الْأَعْمَشُ : هُوَ سَلِيمَانُ بْنُ مِهْرَانَ .
أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ ثَقَّةٌ ، ثَبَتٌ ، حُجَّةٌ .
قَالَ عَيْسَى بْنُ يُونُسَ :
« لَمْ نَرِ مِثْلَ الْأَعْمَشِ ، وَلَا رَأَيْتُ الْأَغْنِيَاءَ وَالسُّلَاطِينَ عِنْدَ أَحَدٍ أَحَقَرُ مِنْهُمْ عِنْدَ الْأَعْمَشِ ، عَلَى فَقْرِهِ وَحَاجَتِهِ » .
وَكَانَ يُدْلَسُ . وَلَكِنْ قَالَ الْذَهَبِيُّ فِي « الْمِيزَانِ » (٢٢٤/٢) :
« هُوَ يُدْلَسُ ، وَرَبَّمَا دَلَّسَ عَنْ ضَعِيفٍ وَلَا يَدْرِي بِهِ ، فَمَتَى قَالَ :
« حَدَّثَنَا » فَلَا كَلَامَ ، وَمَتَى قَالَ : « عَنْ » تَطَرَّقَ إِلَيْهِ احْتِمَالُ التَّدْلِيسِ ،
إِلَّا فِي شَيْوَخٍ أَكْثَرُ عَنْهُمْ . كَأِبْرَاهِيمَ ، وَأَبِي وَائِلَ ، وَأَبِي صَالِحِ السَّمَانِ ،
فَإِنْ رَوَيْتَهُ عَنْ هَذَا الصَّنْفِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِتِّصَالِ » ١ هـ .

* * *

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٨/١ - فَتْحَ) .
وَمُسْلِمٌ (١٦٥/٣ - نَوَى) ، وَأَبُو عَوَانَةَ (١٩٧/١ ، ١٩٨) ،
وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣) ، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٥) ، وَالدَّارِمِيُّ (١٧١/١) ،
وَأَحْمَدُ (٤٠٢ ، ٣٨٢/٥) ، وَالطَّيَالِسِيُّ (٤٠٦) ، وَابْنُ خَزِيمَةَ (٣٥/١ - ٣٦) ، وَابْنُ حَبَّانَ (ج ٢ / رَقْم ١٤٢١ ، ١٤٢٢ =

= ١٤٢٤ ، ١٤٢٥) ، وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٥٢ ، ٢٨٢) ، وابن الجارود في « المنتقى » (٣٦) ، وابن أبي شبة (١٢٣ / ١) ، والحميدى في « مسنده » (٤٤٢) ، والبيهقى (١٠٠ / ١ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤) ، وابن شاهين في « الناسخ والمنسوخ » (ق ١ / ١) ، والبعغوثى في « شرح السنة » (٣٨٦ / ١) من طرق عن الأعمش ، عن أبي وائل ، عن حذيفة فذكره وبعضهم لا يذكر : « المسح على الخفين » وقد رواه عن الأعمش جماعة من ثقات أصحابه ، منهم :

« شعبة ، والثوري ، وأبو عوانة ، ووکیع ، وعبد الواحد بن زياد ، وزهير بن معاوية ، في آخرين .
وقد توبع الأعمش .

تابعه منصور بن المعتمر ، عن أبي وائل ، عن حذيفة به ، ولم يذكر « المسح » .

أخرجه البخاري (٣٢٩ / ١ و ١١٧ / ٥ - فتح) ، وأبو عوانة (١٩٧ / ١) ، والمصنف ويأتي برقم (٢٧) ، والطيالسي (٤٠٧) .
وفي لفظ للبخاري ، وغيره :

« عن أبي وائل ، قال : كان أبو موسى الأشعري يشدُّ في البول [وفي رواية : كان يبول في قارورة ويشدد في البول] ويقول : إن بني إسرائيل كان إذا أصاب ثوب أحدهم قرضه .
قال حذيفة : ليتهُ أمسك ! أتى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم سباطة قوم ، فبال قائما » .

وتابعه عبدة بن مُعتب الضبي ، حدثني أبو وائل شقيق بن =

= سلمة عن حذيفة ، بنحو لفظ الأعمش .

أخرجه الطبراني في « الصغير » (١٢٩/٢) قال : حدثنا هارون بن محمد بن مُنْخَل الواسطي ، حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا أشعث بن عبد الرحمن بن زبيد ، عن عبيدة به .

وقال :

« لم يروه عن عبيدة إِلَّا أشعثُ ، تفرد به أحمد بن منيع » .
* قُلْتُ : أمّا شيخُ الطبراني ، فلم أقف له على ترجمة ، وأشعث بن عبد الرحمن ، لِيَنَّهُ أبو زُرْعَة ، فقال :

« ليس بالقوي »

وقال أبو حاتم :

« شيخُ محله الصدق » وناهيك بهذا من مثل أبي حاتم ، رحمه الله
أمّا النسائي فقال :

« ليس بثقة » !

فقال ابنُ عدى :

« وعندي أن النسائي أفرط في أمره ، حيث قال : « ليس بثقة » ،
وقد تبهرتُ حديثه مقدار ما له ، فلم أر له حديثاً منكراً » اهـ .
وبقية رجال السند ثقات .

فهذا السند يُحسَّن في المتابعات .

وتابعه أيضاً الشعبي ، عن شقيق أبي وائل ، عن حذيفة به .

أخرجه الطبراني في « الصغير » (٢٦٦/١) قال : حدثنا القاسم بن عفاف بن سليم الفوزي الحمصي ، حدثني عمي أحمد بن سليم ، حدثنا عيسى بن يونس ، عن زكريا بن أبي زائدة ، عن الشعبي به ثم قال : =

= « لم يروه عن الشعبي إلا زكريا ، ولا عنه إلا عيسى ، تفرد به أحمد بن سليم » .

* قُلْتُ : أما زكريا وعيسى ، فتقتان .

وأما أحمد بن سليم ، وابن أخيه - شيخ الطبراني - فلم أجدهما، فهؤلاء أربعة يروون الحديث ، عن أبي وائل ، عن حذيفة .
وخالفهم عاصم بن بهدلة ، فرواه عن أبي وائل ، عن المغيرة بن شعبة .

فنقله من « مسند حذيفة » إلى « مسند المغيرة » أخرج ابن ماجه (٣٠٦) ، وأحمد في « العلل » (١٦٨/٢) ، وعبد بن حميد في « المنتخب » (٣٩٩) ، والبيهقي (١٠١/١) من طريق عاصم .
وعند ابن ماجه والبيهقي :

« قال شعبة : قال عاصم يومئذ : وهذا الأعمش يزويه عن أبي وائل ، عن حذيفة ، وما حفظه !! . فسألت عنه منصوراً ، فحدثنيه عن أبي وائل ، عن حذيفة أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أتى سباطة قوم ، فبال قائماً » .
وفي « علل أحمد » :

« قال عاصم : وما هو كما يقول الأعمش ، ما حدثنا أبو وائل إلا عن المغيرة ! . قال شعبة : وقد كنت سمعت حديث الأعمش منه ، ثم لقيت منصوراً ، فحدثنيه عن أبي وائل ، عن حذيفة فذكره » .
* قُلْتُ : كذا اعترض عاصم !!

والأعمش أثبت منه وأحفظ ، فكيف وقد تابعه منصور ؟! غير أن عاصماً لم يتفرد به فتابعه حماد بن أبي سليمان ، عن أبي وائل ، =

= عن المغيرة به

أخرجه أحمد في « المسند » (٢٤٦/٤) ، وفي « العلل » (١٦٩/٢) ،
وعبدُ بنُ حميدٍ (٣٩٦) ، وابنُ خزيمة (ج ١ / رقم ٦٣) وابنُ شاهين
في « الناسخ والمنسوخ » (ق ١ / ١) من طريق حماد بن سلمة ، عن
حماد بن أبي سليمان ، وعاصم بن بهدلة ، عن أبي وائل ، عن المغيرة
أنَّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أتى سباطة بنى فلانٍ ، ففحج
رجليه ، وبال قائماً .

وقولُه : « ففحج رجليه » ، وقعت في رواية حماد بن أبي سليمان
كما في رواية أحمد .

وعند ابن خزيمة : « ففرج رجليه » .

وفي القلب شيء من هذه الزيادة ، لم أقف لها على شاهدٍ يثبتُ .
والله أعلمُ . ولها شاهدٌ من مرسل الحسن عند ابن أبي شيبة (١٢٢/١) .
قال الترمذی :

« حديث أبي وائل ، عن حذيفة أصحُّ » .

وقال البيهقي :

« كذا رواه عاصمُ بنُ بهدلة ، وحمادُ بنُ أبي سليمان ، عن أبي وائل ،
عن المغيرة ، والصحيحُ ما روى الأعمشُ ومنصور عن أبي وائل ، عن
حذيفة ، كذا قاله أبو عيسى الترمذی » .

فتعقبه ابنُ التركماني في « الجواهر النقي » بقوله :

« قلتُ : الذي في كتاب الترمذی : حديثُ أبي وائل ، عن حذيفة
أصحُّ ، ويُحتمل أن يكون لشقيق في هذا الحديث إسنادان ، ولهذا أخرج
أبو بكر بنُ خزيمة في « صحيحه » رواية حمادٍ ، ولم يُبالِ بالاختلاف » اهـ =

= وجنح المباركفوري - رحمه الله - في « تحفة الأحوذى » (٧١/١)
إلى رأى ابن التركمانى ، فقال :
« والظاهر أن الروایتين صحيحتان ، ورواية الأعمش ومنصور أصح ،
والله أعلم » ! كذا قال ! .

قال الشيخ أبو الأشبال - رحمه الله - في « شرح الترمذى »
(٢٠/١) : « أقول : والذي رجحه ابن خزيمة هو الصواب ، لأن
احتمال الخطأ فى الحفظ من عاصم رفعه متابعة حماد له كما هو ظاهر ،
وبعيد أن يتفقا معاً على الخطأ ، والراوى الثقة إذا خيف من خطئه وتابعه
غيره من الثقات ، تأيدت روايته وصحّت » اهـ .

* قلت : ورواية الأعمش ومنصور أصح عندى بلا ريب .
وعاصم وحماد ، وإن كانا إمامين ، الأول فى القراءة ، والثانى فى الفقه ،
فقد تكلم فيهما غير واحد ، ورماهما بسوء الحفظ . أمّا عاصم بن بهدلة :
فقال أبو حاتم :

« ليس محله أن يقال : « ثقة » ، ولم يكن بالحافظ » .

وقال ابن عيينة :

« كل من اسمه عاصم سيء الحفظ » !

وقال العقيلي :

« لم يكن فيه إلا سوء الحفظ » .

وقال البزار :

« لم يكن بالحافظ » .

وقال الدارقطني :

« فى حفظه شىء » .

= وأما حمادُ بنُ أبي سليمان : فقال أحمدُ :
« رواية القدماء عنه مقاربةٌ : شعبة ، والثوري ، وهشام الدستوائي ،
أما غيرُهم فقد جاءوا عنه بأعاجيب » .
وقال مرةً :

« وحماد عنده عنه تخاليط . يعنى حماد بن سلمة » .
وهذا من رواية حماد بن سلمة عنه ، فتأمل !
وقال شعبة :

« كان حماد بنُ أبي سليمان لا يحفظُ » .
وقال أبو حاتم :

« هو صدوقٌ لا يُحتجُّ بحديثه ، وهو مستقيمٌ في الفقه ، فإذا جاء
الآثار شوش » ! .

* قُلْتُ : فالحاصلُ أن كليهما كان سييء الحفظ ، فلو تابع أحدهما
الآخر - كما هو الحال هنا - ، فنقبل حديثهما بشرط عدم وجود
المخالف ، لاسيما إن كان مثل الأعمش ومنصور . أمّا مع وجوده فلا .
وقد قال أحمد في « العلل » :

« منصور والأعمش ، أثبتُ من حماد وعاصم » يشير بذلك إلى
ترجيح ما رجحناه^(١) .

وقد نقل الحافظ في « الفتح » (٣٢٩/١) كلام الترمذّي في
ترجيح حديث الأعمش ومنصور ، ثم قال : « وهو كما قال ، وإن جنح
ابنُ خزيمة إلى تصحيح الروایتين لكون حماد بن أبي سليمان وافق =

(١) ورجح رواية الأعمش أبو حاتم الرازي - كما في « العلل » (٩) لولده - أما أبو زرعة
فقال : الصحيح حديث عاصم عن أبي وائل ، عن المغيرة !! .

عاصماً على قوله : « عن المغيرة » ، فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما ، فيصح القولان جميعاً . لكن من حيث الترجيح ، رواية الأعمش ومنصور لإتقانها أصح من رواية عاصم وحماد لكونهما في حفظهما مقالاً « اهـ . ومما يرجح رواية الأعمش أيضاً ما :

أخرجه أحمد (٣٩٤/٥) من طريق يونس بن أبي إسحق ، عن أبي إسحق ، عن نهيك بن عبد الله السلولّي ، عن حذيفة فذكره . وهذا سند رجاله ثقات ، خلا نهيك السلولّي ، فإن ابن أبي حاتم ترجمه في « الجرح والتعديل » (٤٩٧/١/٤) ولم يحك فيه شيئاً . وذكره ابن حبان في « الثقات » (٤٨٠/٥) . ثم تدليس أبي إسحق السبيعي .

وهناك وجه آخر من الاختلاف في سنده :

فرواه الحسن بن الصباح ، وعلي بن يونس الواسطي عن عبد المجيد بن أبي رواد ، عن ياسين الزيات ، عن الأعمش ، عن أنس ، قال : رأيْتُ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بال على سبابة قوم ، فتوضأ ، ومسح على الخُفَّين .

وخالفهما سختويه ، فرواه عن عبد المجيد ، عن ياسين الزيات ، عن الزهرّي ، عن أنس به .

ذكره الدارقطني في « العلل » (ج ٢ / ق ١/٢٠) وقال : « وكلاهما وهم ، والمحفوظ : عن الأعمش ، عن أبي وائل ، عن حذيفة » اهـ .

* * *

هذا :

والبول من قيام وإن كان جائزاً ، فالقعود أفضل .
وسياتي مزيد تفصيل لهذا البحث في الحديث رقم (٢٩) فانتظره ،
والله تعالى الموفق .

الْقَوْلُ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ

١٩ - أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ :
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ ،
قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ .

١٩ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* إسماعيل : هو ابن إبراهيم بن مقسم ، المعروف بـ « ابن عُليّة » .
أخرج له الجماعة .

وهو متفق على ثقته وإتقانه .

قال أحمد : « إليه المنتهى في التثبت بالبصرة » .

وقال ابن معين :

« كان ثقةً ، صدوقاً ، مأموناً ، مسلماً ، ورعاً ، تقياً » .

وناهيك بهذا من ابن معين !

أما ما حُكي عن أحمد ، أنه سُئل عن وهيب ، وابن عُليّة ، فقال :
« وهيب أحبُّ إليّ ، وابنُ عُليّة ما زال وضيعاً في الكلام الذي تكلم
به إلى أن مات ! قلتُ : أليس قد رجع وتاب على رؤوس الناس ؟! قال :
بلى ! . إلى أن قال : وكان لا ينصفُ بحديث الشفاعات » .

وكان منصور بن سلمة الحُزاعيُّ يحدثُ مرةً ، فسبّقه لسأئه ، فقال :
ثنا إسماعيلُ بنُ عُليّة ، ثمَّ قال : لا ، ولا كرامة ! بل أردتُ زهيراً ،
ثمَّ قال : ليس من قارف الذُّب كمن لم يقارف ، وأنا والله استتبتُ
= ابن عُليّة » .

= قال الذهبي في « الميزان » :

« وهذا من الجرح المردود ، لأنه غلو . وإمامة إسماعيل لا نزاع فيها . وقد بدت منه هفوة وتاب منها ، فكان ماذا ؟ ! إني أخاف الله لا يكون ذكرنا له من الغيبة » . اهـ .

ثم إن « عُلَيَّة » هي أم إسماعيل علي الراجح ، خلافاً لعلّي بن حُجر إذ زعم أنها جدّته لأُمّه . وكان إسماعيل يكره أن ينسب إلى أمه ، فكان يقول : « من قال ابن عُلَيَّة فقد اغتابني » .

ولكن المحدثين لم يروا أن هذا من الغيبة ، وإنما نسبوه لأُمّه تمييزاً له عن غيره ، لحفظه وشرفه . كما أنه لا يُعدّ من الغيبة أن نقول : « الأعمش ، والأعرج ، والأحول » ونحو ذلك .

وضابط ذلك ، ما قاله ابن حبان في « المجروحين » (١٨/١) : « إن أخبار الرجل بما في الرجل على جنس الإبانة ، ليس بغيبة ، وإنما الغيبة ما يريد القائل القدح في المقول فيه » .

وقد فصلتُ هذا البحث في كتابي « قصد السبيل في الجرح والتعديل » وهو أحد أقسام « الإمعان مقدمة بذل الإحسان » يسر الله نشرها . وقد علّق الذهبي في « السير » (١٠٨/٩) على قول إسماعيل ، فقال : « هذا سوءُ خُلُقٍ - رحمه الله - ، شئٌ قد غلب عليه فما الحيلة ؟ ! قد دعا النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم غير واحدٍ من الصحابة بأسمائهم مضافاً إلى الأم . كالزبير بن صفية ، وعمار بن سُميَّة » اهـ * عبد العزيز بن صهيب ، هو البُناني أخرج له الجماعة .

وثقه أحمد ، وابنُ معين ، وابنُ سعد ، والمصنّف ، والعجلى .

وقال أبو حاتم :

« صالح » !! .

= والحديث أخرجه البخاري (٢٤٢/١ و ١٢٩/١١ - فتح) ، وفي « الأدب المفرد » (٦٩٢) ، ومسلم (٧٠/٤ - نووي) ، وأبو عوانة (٢١٦/١) ، وأبو داود (٤) ، والمصنف في « اليوم واللييلة » (٧٤) ، والترمذي (٦٠٥) ، وابن ماجه (٢٩٦) ، والدارمي (١٧١/١) ، وأحمد (٢٨٢، ١٠١، ٩٩/٣) ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » (١/١) ، وعليّ ابن الجعد ، في « مسنده » (١٤٧٣ ، ١٤٧٤ ، ٢٥٦٠) ، وأبو يعلى (ج ٧ / رقم ٣٩٠٢) ، وكذا ابن حبان (ج ٢ / رقم ١٤٠٤) وتام الرازي في « الفوائد » (١٤٧) ، وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٥٨) ، وابن السني في « عمل اليوم واللييلة » (١٦) ، والطبراني في « الدعاء » (ج ٢ / رقم ٣٥٩) ، والبيهقي (٩٥/١) ، والبغوي في « شرح السنة » (٣٧٦/١) ، وابن النجار في « ذيل تاريخ بغداد » (٨٧/٢) ، وابن اللمش في « تاريخ دُنيسر » (ص ٤٦، ٤٥) ، والذهبي في « السير » (٤٦٧/١١) من طرق عن عبد العزيز بن صهيب ، عن أنس به .

قال الترمذي :

« هذا حديث حسن صحيح » وقد رواه عن عبد العزيز بن صهيب

جماعة منهم :

« شعبة ، وحماد بن سلمة ، وعبد الوارث بن سعيد ، وابن عُلَيَّة ، ومعمّر بن راشد ، وهشيم بن بشير ، وحماد بن زيد ، وزكريا بن يحيى بن عمارة ، وحماد بن واقد ، وسعيد بن زيد » وتابعهم أيضاً عبد العزيز بن المختار ، عن عبد العزيز بن صهيب بلفظ : « إذا دخلتم الخلاء فقولوا : بسم الله ، أعوذ بالله من الحُبث والخبائث » . =

= أخرجه المعمرى في « اليوم والليلة » .

قال الحافظ في « الفتاح » (٢٤٤/١) :

« إسناده على شرط مسلم ، وفيه زيادة التسمية ، ولم أرها في غير هذه الرواية » اهـ .

وقال في « نتائج الأفكار » (١٩٦/١) : « رواه موثقون » .

* قُلْتُ : وقولُه : « على شرط مسلم » كنتُ أظنه على شرط الشيخين ، لاسيما وعبد العزيز بن المختار من رجالهما . ثم تبين لى أن قوله : « عبد العزيز » خطأ لا أدري ممَّن ؟ وصوابه « عبد الله بن المختار » لأمرين :

الأول : أنه هو الذى يروى عن عبد العزيز بن صهيب .

الثانى : أنه هو الذى تفرد به مسلم دون البخارى ، فيوافق بذلك

حكم الحافظ رحمه الله .

ثم قول الحافظ : « ولم أرها في غير هذه الرواية » يعنى من حديث أنسٍ متعقب بما : أخرجه ابنُ أبى شيبة (١/١) ، وابنُ أبى حاتمٍ في « العلل » (ج ١ / رقم ١٦٧) ، والطبرانى في « الدعاء » (ج ٢ / رقم ٣٥٨) ، وابنُ عدى في « الكامل » (٢٥١٩/٧) من طريق أبى معشر ، عن عبد الله بن أبى طلحة ، عن أنسٍ ، أنَّ النَّبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان إذا دخل الكنيف ، قال : « بسم الله ، اللهم إنى أعوذ بك من الحُبث والخبائث » .

وسندهُ ضعيفٌ ، لأجل أبى معشر ، واسمه نجيح السندى ، وفي حفظه ضعفٌ .

ثم وقفتُ - منذ أيامٍ - على كتاب « تمام المنة » لشيخنا الألبانى =

= حفظه الله تعالى ، وأمتع المسلمين بطول حياته ، فرأيتُه يميل إلى أن زيادة « بسم الله » في حديث أنسٍ شاذّةٌ .
قال الشيخُ (ص ٥٧) :

« وهى - يعنى الزيادة - عندى شاذّةٌ ، لمخالفتها لكل طرق الحديث عن عبد العزيز بن صهيبٍ ، عن أنسٍ . فى « الصحيحين » وغيرهما ممن سبقت الإشارة إليهم » ا هـ .

* قُلْتُ : والأقربُ عندى إلى القاعدة أن عبد الله بن المختار لم يخالف أصحاب عبد العزيز بن صهيبٍ بذكر « التسمية » ، بل هو زاد عليهم ذلك . ثم هو ثقة ولم يغمزه أحدٌ ، فزيادته مقبولةٌ . وقد قبل الشيخُ زيادة على بن عبد الله البارقي عن ابن عمر مرفوعاً : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » .

وسائر أصحاب ابن عمر - وهم يقاربون العشرين - يروون الحديث بلفظ : « صلاة الليل مثنى مثنى » فلم يذكروا : « النهار » وضربُ الأمثلة على ذلك يطول . ولستُ ممن يرى قبول زيادة الثقة بإطلاق ، بل يحكم لكل حديث بما يُناسب الحال . والله تعالى أعلى وأعلمُ .
وللحديث طرقٌ أخرى عن أنسٍ :

١ - الزهرى ، عنه .

أخرجه الطبرانى فى « الأوسط » (ج ٢ / ق ١١٩ / ١) ، وفى « الصغير » (٤٤ / ٢) ، وفى « الدعاء » (ج ٢ / رقم ٣٦٠) قال : حدثنا محمد بن الحسن بن كيسان المصيصى ثنا إبراهيم بن حميد الطويل ، ثنا صالح بن أبى الأخضر ، عن الزهرى ، عن أنسٍ مرفوعاً : « إنَّ هذه الحشوش محتضرة ، فإذا دخلها أحدكم فليقل : اللهم إني أعوذ بك =

= من الحُبث والخبائث .

قال الطبراني :

« لم يرو هذا الحديث عن الزهرى ، إلا صالح بن أبى الأخضر ، ولا عنه إلا إبراهيم بن حميد ، تفرد به محمد بن الحسن بن كيسان » .
* قُلْتُ : أمّا شيخ الطبراني ، فلم أقف له على ترجمة .

وإبراهيم بن حميد الطويل ، وثقه أبو حاتم الرازي - كما في « الجرح والتعديل » (٩٤/١/١) ، وابن حبان في « ثقاته » (٦٨/٨) وقال : « يخطيء » . وأبو حاتم أدرى به من ابن حبان ، لاسيما وهو من شيوخ أبى حاتم الذين لقيهم ، وكتب عنهم . فالله أعلم .
وصالح بن أبى الأخضر ، يُضعف حديثه في الزهرى .
فسند الحديث ضعيف .

٢ - قتادة ، عنه .

« أخرجه ابن السنّى في « اليوم والليلة » (٢٠) ، والطبراني في « الأوسط » (ج ٣ / رقم ٢٨٢٤) ، وفي « الدعاء » (ج ٢ / رقم ٣٥٦) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣٧١/٣) من طريق عن قطن بن أنس ، ثنا عدّي بن أبى عمارة ، قال : سمعتُ قتادة يحدث عن أنس مرفوعاً : « إنّ هذه الحشوش محتضرة ، فإذا دخل أحدكم الخلاء ، فليقل : بسم الله ، اللهمّ إني أعوذ بك من الحُبث والخبائث . » .
قال الطبراني :

« لم يرو هذا الحديث عن قتادة ، عن أنس ، إلا عدّي ، تفرد به قطن » .

* قُلْتُ : أما قطن بن أنس ، ففيه مقال .

وكان أبو حاتم وأبو زرعة يحملان عليه ... وعدى بن أبي عمارة .
قال العقيلي :

« في حديثه اضطراب » .

ولذلك قال الحافظ في « نتائج الأفكار » (٩٥/١) :
« هذا حديث غريب من هذا الوجه وأخرجه الدارقطني في
« الأفراد » من هذا الوجه ، وقال : تفرد به عدى عن قتادة » .

٣ - عبد الله بن أبي طلحة ، عنه .

وقد سبق تخريجه قبل قليل .

ثم إنه قد اختلف في إسناده فرواه هشيم ، عن أبي معشر ، عن
عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس كما مر ذكره .

وخالفه محمد بن بكار فقال : ثنا أبو معشر ، عن حفص بن عمر بن
أبي طلحة ، عن أنس به .

فصار شيخ أبي معشر هو « حفص بن عمر » .

أخرجه الطبراني في « الدعاء » (ج ٢ / رقم ٣٥٧) وهذا
الاضطراب من أبي معشر ، لسوء حفظه .

* * *

قال الترمذي :

وفي الباب عن علي ، وزيد بن أرقم ، وجابر ، وابن مسعود .

١ - حديث علي ، رضي الله عنه .

أخرجه الترمذي (٦٠٦) ، وابن ماجه (٢٩٧) ، والبيهقي في
« شرح السنة » (٣٧٨/١) من طريق محمد بن حميد الرازي ، حدثنا
الحكم بن بشير بن سليمان ، حدثنا خلاّد الصفّار ، عن الحكم بن
عبد الله النصرى ، عن أبي إسحق ، عن أبي جحيفة ، عن علي بن =

= أبى طالب رضى الله عنه ، مرفوعاً : « سترُ ما بين أعين الجنِّ ، وعورات بنى آدمٍ ، إذا دخل أحدهمُ الخلاء ، أن يقول : بسم الله »^(١) . قال الترمذى :

« هذا حديثٌ غريبٌ ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وإسناده ليس بذاك القوى » وأقره البغوى .

* قُلْتُ : وهذا هو الصواب . وخالف فى ذلك جماعة . فقد رمز السيوطى له بالحُسن .

قال المناوى فى « الفيض » (٩٦/٤ - ٩٧) :

« رمز المصنف لصحته (كذا وهو خطأ ، والصواب : لحُسْنِه) وهو كما قال أو أعلى ، فإن مُغلطاً مال إلى صحته ، فإنه لما نقل عن الترمذى أنه غير قوى ، قال : لا أدري ما يوجبُ ذلك ، لأنَّ جميع من فى سنده غير مطعونٍ عليهم بوجهٍ من الوجوه ، بل لو قال قائلٌ : إسناده صحيحٌ ، لكان مصيباً » ا هـ .

ونقل الشوكانى هذا الكلام فى « تحفة الذاكرين » (١٠٩) وأقره !! .

وقال شيخنا الألبانى فى « تمام المنة » (ص ٢٠) :

« لكن مال مُغلطاً إلى صحته كما قال المناوى ، وله شاهدٌ من حديث أنسٍ عند الطبرانى من طريقين ، فالحديث به حسنٌ على أقل الدرجات » ا هـ .

* قُلْتُ : وتتابعهم على هذا الخطأ يُعَدُّ من الغرائب !!

= فإن هذا الحديث ضعيف ، بل وإِ . وله عللٌ :

(١) وعزاه السيوطى فى « الجامع الصغير » لأحمد ، ولم أجده فيه . فالله أعلم .

= * الأولى : محمد بن حميد ، شيخ الترمذی ، وابن ماجه وإه .

قال البخاری :

« في حديثه نظر » .

وقال النسائي :

« ليس بثقة » .

وقال أبو نعيم بن عدی :

« سمعت أبا حاتم الرازي في منزله ، وعنده ابن خراش ، وجماعة من مشايخ أهل الرأي ، وحفاظهم ، فذكروا ابن حميد ، فأجمعوا على أنه ضعيف الحديث جداً ، وأنه يحدث بما لم يسمعه ، وأنه يأخذ أحاديث أهل البصرة والكوفة ، فيحدث بها عن الرازيين » ا هـ .

وقال ابن خراش :

« ثنا محمد بن حميد ، وكان - والله - يكذب » وكذبه أبو زرعة

الرازي ، وصالح جزرة .

واتهمه غير واحد بسرقة الحديث .

وقال فضلك الرازي :

« عندي عن ابن حميد خمسون ألف حديث ، ولا أحدث عنه بحرف » .

أمّا الشيخ أبو الأشبال - رحمه الله تعالى - فله شأن آخر ! فقال

في « شرح الترمذی » (٥٠٣/٢ - ٥٠٤) :

« محمد بن حميد ، هو أحد الحفاظ ، وثقه أحمد ، وابن معين ،

وغيرهما . وتكلم فيه النسائي وغير واحد ، حتى غلا بعضهم فرماه

بالكذب . ونستخير الله في أنه « ثقة » ! ترجيحاً لقول من وثقه وصحّ

=

أحاديثه » ا هـ .

= * قُلْتُ : كذا قال الشيخ - رحمه الله - ، وهذا من تساهله الذى عُرف به عند أهل العلم بالحديث .

أمّا توثيق أحمد وابن معين لمحمد بن حميد ، فحكايته ما ذكره أبو حاتم الرازى ، قال : « سألنى يحيى بن معين عن ابن حميد من قبل أن يظهر منه ما ظهر ، فقال : أى شىء ينقمون منه ؟ قلت : يكون فى كتابه شىء ، فيقول : ليس هذا هكذا ، فيأخذ القلم فيغيره ! فقال ابن معين : بئس هذه الخصلة ، قدم علينا بغداد ، فأخذنا منه كتاب يعقوب ، ففرقنا الأوراق ، ومعنا أحمد ، فسمعناه ، ولم نر إلا خيراً » اهـ . فظاهر من الحكاية أن توثيق أحمد وابن معين لمحمد بن حميد كان بعد هذا المجلس . وقد كان ابن معين وغيره يوثق الراوى بناءً على مجلس واحد يسمعه منه على الاستقامة .

وهذا التوثيق ضعيف ، لأن عامة أهل الرى أجمعوا على أن محمد بن حميد ضعيف الحديث جداً ، وهو رازى أيضاً ، فهم أعلم به من أحمد وابن معين ، لأن بلدى الرجل أعلم به وأخير .

وقد قال الشيخ أبو الأشبال فى « شرح الترمذى » (٢٦٦/١) : « وخصوصاً مع اختيار مالك حديثهما ، وإخراجه فى « موطئه » ، وهو أعرف الناس بأهل المدينة ، وأشدّهم احتياطاً فى الرواية عنهم » اهـ .

نقول : وكذلك أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان - وغيرهما من أهل الرى - أعلم من غيرهما بأهل البلد .

وقد قال أبو القاسم ابن أخى أبى زرعة :

« سألت أبا زرعة عن محمد بن حميد ، فأوماً بأصبعه إلى فمه ! فقلت له : كان يكذب ! فقال برأسه : نعم . فقلت له : كان قد شاخ ، =

= لعلهُ كان يُعمل عليه ويُدلس عليه؟! فقال : لا يا بُنى ، كان يتعمد .
فهذا يدلُّك على أن أبا زرعة - وهو من هو - قد سبر غور ابن
حميد فنفى عنه أى احتمال فى تبرئته ، وأثبت أنه كان يتعمد .
ولأبى حاتم الرازى حكاية تدلُّ على سقوطه ، وهى مذكورة فى
« التهذيب » .

وقد قال أبو على النيسابورى لابن خزيمة :
« لو حدَّث الأستاذ عن محمد بن حميد ، فإنَّ أحمد قد أحسن الثناء
عليه ؟ فقال : إنَّه لم يعرفه كما عرفناه ، ولو عرفه ما أثنى عليه أصلاً » .
فهذا يؤكِّد ما ذكرته من أن توثيق أحمد وابن معين ضعيف . وما
ذكره الرازيون هو من الجرح المفسر ، الذى يُقدَّم على التعديل ، لا شك
فى ذلك والحمد لله .

فالعجبُ من مُغلطائى - رحمه الله - كيف زعم أن : « جميع من
فى سنده غيرُ مطعونٍ عليهم بوجهٍ من الوجوه » !!

* العلة الثانية : أن الحكم بن عبد الله النضرى ، لم يوثقه إلا ابنُ
حبان . وتوثيقه لينٌ إذا تفرد به ، كما هو مشتهرٌ عند أهل الحديث .
* العلة الثالثة : أن أبا إسحق السبعى ، واسمه عمرو بن عبد الله ،
كان قد اختلط ، والراوى عنه لم يسمع منه فى حال الصحة ، على ظاهر
ما فى ترجمته ، ثمَّ هو مدلسٌ ، ولم أره صرَّح بتحديثٍ . واللَّهُ أعلم .
فالحديث ضعيفٌ جداً بهذا السند .

أمَّا قولُ الشيخ أبى الأشبال :

« ونحن نخالفُ الترمذى فى هذا ، ونذهب إلى أنه حديثٌ حسنٌ ، =

= إن لم يكن صحيحاً !! ، وقد ترجمنا رواته ، وبيننا أنهم ثقات « !!
 * قُلْتُ : لو قال الشيخُ إنه حديثٌ حسنٌ لغيره ، لوافقناه على ذلك
 لوجود شواهد له . أمّا أن يكون حسناً لذاته أو صحيحاً فهذا مردودٌ
 بما سبق من التحقيق . والله أعلم .

* * *

٢ - حديثُ ابنِ مسعودٍ ، رضى الله عنه .

أخرجه الإسماعيليُّ في « معجمه »^(١) (ج ١ / ق ١٠١ / ١) ، ومن
 طريقه الخطيبُ في « التاريخ » (٢٦٢ / ٤) قال : أخبرني عبد الله بن
 محمد بن ياسين ، أبو الحسن ، ثبتٌ صاحبُ حديثٍ ، قال : حدثني
 أحمدُ بنُ عبد الجبار السكونيُّ ، بغداديّ ، قال : حدثنا أبو يوسف
 القاضي ، عن أبي إسحق الشيباني ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله ،
 أن النبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ، كان إذا دخل الغائط ، قال :
 « أعوذ بالله من الخُبث والخبائث » .

قال البدرُ العيني في « عمدة القارى » (٢٧٢ / ٢) : « إسنادهُ
 جيدٌ » !

* قُلْتُ : كذا قال ! وفيه نظرٌ .

لأن أحمد بن عبد الجبار السكوني ، قد ذكر الخطيبُ ، أنه هو : أحمد
 ابن محمد بن عيسى ، أبو جعفر السكوني . وترجمه أيضاً (٥٩ / ٥ -
 ٦٠) وروى هذا الحديث في ترجمته ، ثم نقل عن الدارقطني أنه قال :
 « بغداديّ متروك » .

= وقال الحافظ في « اللسان » (٢٨٨ / ١ - ٢٨٩) :

(١) وأنا على وشك الانتهاء من تحقيقه وتخريجه ، يسر الله ذلك .

= « وهذا الشيخُ اختلفوا في نسبه . فقال محمد بن مخلد ، ووكيع القاضي في نسبه : « أحمد بن محمد بن عيسى السكوني » وروى عنه عبد الله بن محمد بن سعيد الحَمَّال ، ومحمد بن سليمان بن محبوب ، فقالا : « أحمد بن عيسى السكوني » ، فإنهما نسباه إلى جدّه . وروى عنه عبد الله بن محمد بن ياسين ، فقال : « ثنا أحمد بن عبد الجبار السكوني » كذا قال ! وهو هو . فإنَّ الحديث الذي رواه عنه هؤلاء كلُّهم ، حديثٌ واحدٌ من روايته عن أبي يوسف ، عن أبي إسحق الشيباني ، عن أبي الأحوص ، عن ابن مسعودٍ ، في القول عند دخول الخلاء . وهو حديثٌ غريبٌ بهذا الإسناد ، وقد ذكر الدارقطني في « الأفراد » أن السكونيَّ تفرَّدَ به « ١ هـ .

* * *

٣ - حديثُ زيد بن أرقم ، رضى الله عنه .

أخرجه أبو داود (٦) والمصنّف في « اليوم والليلة » (رقم ٧٥) ، وابنُ ماجه (٢٩٦) ، وأحمد (٣٦٩/٤) ، والطيالسي (٦٧٩) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٦٩) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٤٠٥) ، والحاكم (١٨٧/١) ، والبيهقي (٩٦/١) من طريقٍ عن شعبة ، عن قتادة ، قال : سمعتُ النضر بن أنسٍ ، يحدث عن زيد بن أرقم مرفوعاً : « إنَّ هذه الحشوش محتضرةٌ ، فإذا دخلها أحدُكم ، فليقل : اللَّهُمَّ إني أعوذُ بك من الخُبثِ والخبائثِ » .

وقد وقع تصريحُ قتادة عند الطيالسي ، وابن حبان .

وقد رواه عن شعبة هكذا جماعةٌ من أصحابه ، منهم :

« محمد بن جعفر ، وعبدُ الرحمن بن مَهْدِيٍّ ، وابنُ أبي عدى ، =

= والطيالسي ، وخالد بن الحارث ، وعمرو بن مرزوق .
وخالفهم عيسى بن يونس^(١) ، فرواه عن شعبة ، عن القاسم
الشيبياني ، عن زيد بن أرقم به .

فجعل شيخ شعبة هو « القاسم » بدلاً من « النضر بن أنس » .
أخرجه ابن حبان (ج ٢ / رقم ١٤٠٣) من طريق علي بن خشرم ،
قال : حدثنا عيسى بن يونس به .

* قُلْتُ : ورواية عيسى شاذة - عندي - ، لخالفها لرواية الجماعة
عن شعبة . ومما يدل على ذلك أن يحيى القطان قيل له : « إن ابن
أبي عروبة روى عن قتادة ، عن القاسم بن عوف ، عن زيد بن أرقم
يعني حديث الحشوش . وشعبة يحدث به عن قتادة ، عن النضر بن
أنس ، عن زيد . فقال يحيى : لو علم شعبة أنه عن القاسم لم يحمله ،
إنه رأى القاسم وتركه » .

فالصواب في رواية شعبة ما رواه الجماعة عنه .

قال الترمذی في « سننه » (١١ / ١) :

« وحديث زيد بن أرقم في حديثه اضطراب . روى هشام الدستوائي
وسعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة . فقال سعيد : عن القاسم بن عوف
الشيبياني ، عن زيد بن أرقم . وقال هشام الدستوائي : عن قتادة ، عن
زيد بن أرقم . ورواه شعبة ومعمر ، عن قتادة ، عن النضر بن أنس .
فقال شعبة : عن زيد بن أرقم . وقال معمر : عن النضر بن أنس ،
عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم . وسألت محمداً عن
هذا ؟ فقال : يُحتمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعاً » اهـ . =

(١) هذا كله مبني على ثبوت هذه الرواية ، وإلا فإني متخوف من وقوع التصحيف في
سنده ، فيكون « شعبة » تصحّف عن « سعيد » وهذا وارد جداً . فالله أعلم .

= * قُلْتُ : فحاصل البحث أن الرواة قد اختلفوا على قتادة فيه على أربعة أوجه . وقد مر وجه .

* الوجه الثاني : أن معمر بن راشد رواه عن قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن أبيه أنس بن مالك مرفوعاً به فجعل الحديث من « مسند أنس » . أخرجه الطبراني في « الدعاء » (ج ٢ / رقم ٣٥٥) من طريق عبد الرزاق ، عن معمر .

قال البيهقي (٩٦ / ١) :

« قال الإمام أحمد : هو وهم » .

وعلة ذلك أن قتادة بصري ، ولما دخل معمر البصرة لزيارة أمه ، لم يكن معه كتبه ، فحدث من حفظه ، فوقع للبصريين عنه أغاليط ، كما يقول الذهبي في « السير » (١٢ / ٧) . فهذا الحديث من أوهام معمر رحمه الله .

* الوجه الثالث : أن هشام الدستوائي يرويه عن قتادة ، عن زيد ابن أرقم . فأسقط الوسطة بين قتادة وزيد . وقاتدة لم يدرك أحداً من الصحابة إدراك سماع إلا أنساً كما قال الحاكم في « علوم الحديث » .

* الوجه الرابع : يرويه سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن القاسم الشيباني ، عن زيد بن أرقم مرفوعاً به .

أخرجه ابن ماجه (٢ / ٢٩٦) والمصنف في « اليوم والليلة » (رقم ٧٧) ، وأحمد (٣٧٣ / ٤) ، والحاكم (١٨٧ / ١) وقد رواه عن سعيد جماعة منهم : « عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، ويزيد بن زريع ، وأسباط بن محمد ، وعبد الوهاب بن عطاء ، وعبد بن سليمان » . =

= وخالفهم إسماعيل بن عُليّة ، فرواه عن سعيد ، عن قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن زيد بن أرقم مرفوعاً به فجعل شيخ قتادة هو « النضر بن أنس » بدلاً من « القاسم » . أخرجه المصنّف في « اليوم واليلة » (رقم ٧٦) قال : أخبرنا مؤمل بن هشام ، قال : حدثنا إسماعيل به : ورواية الجماعة عن سعيد أرجح .

* ثمّ وجهٌ خامسٌ : فيرويه روح بن عبادة ، عن سعيد بن أبى عروبة ، عن قتادة ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس مرفوعاً به . فصار الحديث من « مسند ابن عباس » وصار شيخ قتادة هو « سعيد بن جبير » .

أخرجه ابنُ عدّيّ في « الكامل » (٢٠٧/١) قال : ثنا أحمد بن العباس الهاشمي ، ثنا يحيى بن حبيب بن عري ، ثنا روح بن عبادة به . وآفة هذا الإسناد ، هي من شيخ ابن عدّيّ هذا . قال ابنُ عدّيّ :

« كتبتُ عنه بالبصرة ، حدّث عنه يحيى بن حبيب بن عري بأحاديث بإسنادٍ واحدٍ منكّرٍ بذلك الإسناد » .

* قلْتُ : والذي يترجح عندي من هذه الوجوه ، هو الوجه الأول الذي يرويه شعبةٌ لأمرين :

الأول : لسلامة رواته من الجرح .

الثاني : ثمّ لوقوع تصريح قتادة بالتحديث من النضر بن أنس . أما طريقُ سعيد بن أبى عروبة ، ففيه القاسم بن عوف الشيباني وقد تكلموا فيه . فقد تركه شعبة ، وضعّفه النسائي .

وقال أبو حاتم : « مضطربُ الحديث ، ومحلُّه عندى الصدق » . =

= ووثقه ابن حبان . وقال ابن عدّي :

« هو ممّن يُكتب حديثُهُ » .

وقال الحاكم عقب روايته لحديث شعبة وسعيد : « كلا الإسنادين من شرط الصحيح » ووافقه الذهبي .

* قُلْتُ : القاسم لم يرو له مسلمٌ إلا حديثاً واحداً في صلاة الأوابين ، وقد قدمت الكلام فيه ، فالتعويل على حديث شعبة والله تعالى أعلم .

* * *

٤ - حديث جابر ، رضى الله عنه .

قال المباركفوري في « التحفة »

« لم أقف عليه » .

* * *

النَّهْيُ عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ

٢٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ ، وَالْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ - قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ - وَاللَّفْظُ لَهُ ، عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مَالِكٌ ، عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ إِسْحَقَ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ وَهُوَ بِمَصْرَ يَقُولُ : وَاللَّهِ مَا أَدْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ بِهَذِهِ الْكَرَائِسِ ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ أَوْ الْبَوْلِ ، فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، وَلَا يَسْتَنْدِرُهَا » .

٢٠ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ...

* محمد بن سلمة ، هو ابن عبد الله بن أبي فاطمة المرادي ، أبو الحارث المصري . أخرج له مسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه . روى عنه المصنّف (١٠٧) حديثاً ، وقال عنه : « ثقة ، ثقة »

ووثقه مسلمة بن قاسم في « الصلاة »

وقال ابن سعيد بن يونس :

« كان ثباتاً في الحديث » .

* ابن القاسم ، هو عبد الرحمن ، أبو عبد الله المصري .

أخرج له البخاري ، وأبوداود في « المراسيل » .

قال ابن معين :

« ثقة ثقة » .

وقال المصنّف :

« ثقة مأمون » ووثقه أبو زرعة ، وابن حبان ، والحاكم وزاد

« مأمون » ، ومسلمة بن قاسم ، والخطيب في آخرين . =

= * إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة ، ثقةٌ حجةٌ كما قال ابن معين .
 ووثقه أيضاً أبو زرعة ، وأبو حاتم ، والمصنّف ، وغيرهم .
 * رافع بن إسحق ، هو الأنصارى .
 وقد رمز له في « التهذيب » برمز (ت ، ق) يعنى أخرج له
 الترمذى ، وابنُ ماجه .

فلم يذكر (س) وهو رمز النسائى ، برغم ثبوت روايته هنا .
 ثمّ تبين لى أنّ ذكر « ابن ماجه » خطأً من الناسخ أو الطابع . لأنّ
 رافع بن إسحق ليس له فى الكتب الستة غير حديثين اثنين ، أولهما
 حديث الباب هذا ، وتفرد به النسائى . والثانى : ما أخرجه الترمذى
 (٢٨٠٥) وتفرد به عن رافع ، عن أبى سعيدٍ مرفوعاً : « إن الملائكة
 لا تدخل بيتاً فيه تماثيل أو صورة » .
 فدلّ ذلك على أن صواب الرمز أن يُقال : « س ت » . واللّه أعلم .
 ورافع بن إسحق وثقه المصنّف ، وابنُ حبان ، والعجلّى ، وابنُ
 عبد البر فى « التمهيد » .

* * *

والحديثُ أخرجه الشافعى فى « السنن المأثورة » (١١٢) وأحمدُ
 (٤١٤/٥) ، والطحاوى فى « شرح المعانى » (٢٣٢/٤) ، وابنُ أبى
 شيبة (١٥٠/١) ، والطبرائى فى « الكبير » (ج ٤ / رقم ٣٩٣١) ،
 وابن المنذر فى « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٦٠) من طريق مالكٍ ، وهو
 فى « موطئه » (١ / ١٩٣) عن إسحق بن عبد الله بن أبى طلحة ،
 عن رافع بن إسحق ، عن أبى أيوب الأنصارى ، فذكره .
 وقد رواه عن مالك يحيى بن يحيى ، وإسحق بن عيسى ، وإسماعيل =

= ابن أبي أويس ، وعبد الرحمن بن القاسم ، وابن وهب .

قال ابن عبد البر في « التمهيد » (٣٠٣/١) :

« هذا حديث متصل صحيح » .

وقد تابع مالكاً عليه جماعة ، منهم :

١ - همام بن يحيى ، أنا إسحاق به

أخرجه أحمد (٤١٥/٥) حدثنا عفان ، ثنا همام به .

٢ - حماد بن سلمة ، عن إسحاق به .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٤ / رقم ٣٩٣٢) .

٣ - محمد بن يعقوب ، عن إسحاق

أخرجه الطبراني (٣٩٣٣) .

٤ - الأوزاعي ، حدثنا إسحاق ، حدثني رجل منا ، قال : سمعت

أبا أيوب الأنصاري ، فذكره .

أخرجه الطبراني أيضاً (٣٩٣٤) .

وهذا الرجل المبهم أظنه رافع بن إسحاق .

* * *

النَّهْيُ عَنِ اسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ

٢١ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا لِغَائِطٍ ، أَوْ بَوْلٍ ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا » .

٢١ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* محمد بن منصور هو ابنُ ثابت بن خالد الخزاعيّ أبو عبد الله الجوّاز انفرد المصنّف بالتخريج له من دون الجماعة ، وقد وثقه المصنّف والدارقطني ، وابنُ حبان . وليس له شيخٌ في « السنن » كلها إلا سفيان بن عيينة . وقد وصفه المصنّف بـ « المكّي » في بعض المواضع من « سننه » مثل (٢٦٦/١ - ٢٠٩/٢ ، ٢١٦ - ٥/٣) وللمصنّف شيخٌ آخر هو « محمد بن منصور بن داود الطوسي » يروى عن ابن عيينة أيضاً . ولم أجد المصنّف رحمه الله ذكر هذه النسبة « الطوسي » لـ « محمد بن منصور » إلا في موضعين فقط وانظر « ٣٧/٥ ، ٢٤٥ » وشيخه في الموضعين ليس ابن عيينة إنما الحسن بن موسى . ويعقوب بن إبراهيم فيظهر أن الذي أكثر عنه المصنّف أو أهمل نسبته هو « المكّي » . والله أعلمُ فهذا من المواضع التي أشكلت عليّ . ثم بعد كتابة ما تقدم وقفت على كلام نفيسٍ للحافظ المزني رحمه الله يُصَوِّبُ ما ظهر لي . فقد سئل المزني عن « محمد بن منصور » الذي يروى عنه النسائي ، فأجاب - كما في « طبقات الشافعية » (٤٠٨/١٠) =

= لابن السبكي - : « وأما محمد بن منصور الذي يروى عنه النسائي ولا ينسبه فهو « المكّي » لا « الطوسي » وقد روى النسائي عن الطوسي عن أبي المنذر إسماعيل بن عمر ، والحسن بن موسى الأشيب ويعقوب بن إبراهيم بن سعد وتنسبه في عامة ذلك ، قال : ولا أعلمه روى عن ابن عينة شيئاً .

فرحم الله الحافظ المزى ، ما أوسع علمه .

* سفيان ، هو ابن عينة .

* عطاء بن يزيد ، هو الليثي ثم الجندعي ، أبو محمد ، ويقال : أبو زيد أخرج له الجماعة ، وهو ثقة .

وثقه ابن المديني ، وابن سعد وزاد : « كثير الحديث » ، وابن حبان .

* * *

والحديث أخرجه البخاري (٢٤٥/١ ، ٤٩٨ - فتح) ، ومسلم (١٥٢/٣ - ١٥٣ نووي) ، وأبو عوانة (١٩٩/١) ، وأبو داود (٩) ، والترمذي (٨) ، وابن ماجه (٣١٨) ، والدارمي (١٣٥/١) ، وابن خزيمة (ج ١ / رقم ٥٧) ، وابن حبان في « صحيحه » (ج ٢ / رقم ١٤١٤) ، والشافعي في « المسند » (ج ١ / رقم ٦٣) ، وفي « السنن المأثورة » (١١١ - رواية الطحاوي) ، والحميدي (٣٧٨) ، وأبو إسحق الحرابي في « الغريب » (٦٣٨/٢) وابن أبي شيبة (١٥٠/١) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٢٣٢/٤) ، وابن شاهين في « النسخ والمنسوخ » (ق ١/١٢) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٤ / رقم ٣٩٣٧ ، ٣٩٣٨ ، ٣٩٣٩ ، ٣٩٤٠ ، =

= ٣٩٤١ ، ٣٩٤٢ ، ٣٩٤٣ ، ٣٩٤٤ ، ٣٩٤٥ ، ٣٩٤٦ ،
٣٩٤٧ ، ٣٩٤٨) ، وابنُ حزمٍ في « المحلى » (١٩٤/١) ، وأبو نعيم
في « أخبار أصبهان » (١٦٨/١) ، وابنُ عبد البر في « التمهيد »
(٣٠٤/١) ، والبيهقي (٩١/١) ، والبعثي في « شرح السنة »
(٣٥٨/١) ، والحازمي في « الاعتبار » (ص ٧١) من طريق عن
الزهرّي ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب فذكره .

وقد رواه عن الزهرّي جماعة من أصحابه ، منهم :

« ابنُ عيينة ، وابنُ أبي ذئب ، وابنُ أخى الزهرّي ، ويونس بن
يزيد ، ومعمّر بن راشد ، وعقيل بن خالد ، وقرّة بن خالد ،
وسليمان بن كثير ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، والنعمان بن
راشد ، وعبد الرحمن بن إسحق ، وسفيان بن حسين » .

قال الترمذّي :

« حديثُ أبي أيوب أحسنُ شيءٍ في هذا الباب وأصحُّ » .

وللحديث طرق أخرى ، عن أبي أيوب رضى الله عنه :

١ - عمر بن ثابت ، عنه

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٤ / رقم ٣٩١٧) ، والدارقطني
(٦٠/١) ، وابنُ عدّي في « الكامل » (١١٨٩/٣) ، والخطيب في
« تاريخه » (٣٦٣/٢) من طريق أبي المنذر إسماعيل بن عمر ، نا
وزقاء ، عن سعد بن سعيد ، عن عمر بن ثابت ، عن أبي أيوب
مرفوعاً : « لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائطٍ ولا بولٍ ، ولكن
شرقوا أو غربوا » .

= قال شيخنا في « الإرواء » (٩٩/١) :

= « وسندهُ صحيحٌ » !

* قُلْتُ : سعد بنُ سعيد ضعَّفه أحمدُ وابنُ معينٍ في روايةٍ ولينه النسائي ، وذكره ابنُ حبان في « الثقات » وقال : « يخطيء » .

وقال أبو حاتمٍ : « مؤدٌ » !

قال ابنُ أبي حاتمٍ في تفسيرها :

« يعنى أنه كان لا يحفظ ، ويؤدى ما سمع » .

ووثقه ابنُ سعد والعجلي ، وقال ابنُ معينٍ في روايةٍ : « صالح »
ومثل هذا يُحسنُ حديثه لأجل المتابعات .

٢ - عبد الرحمن بن يزيد بن جارية ، عن أبي أيوب .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٤ / رقم ٣٩٢١) ، والطحاوي

(٢٣٢ / ٤) من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهرى ، عن عبد الرحمن بن

يزيد بن جارية ، عن أبي أيوب قال :

« نهانا رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن نستقبل القبلة

بغائطٍ أو بولٍ ، فلما قدمنا الشام وجدنا مرافقهم مراحيض قد استقبل

بها القبلة ، فنحن ننحرف ، ونستغفر الله » .

وسندهُ صحيحٌ ، ولكن قال أبو حاتم - كما في « العلل » (٦٦)

« هو خطأ » ولم يظهر لى وجه الخطأ ، وفى السياق كلامٌ غير مفهوم ،

فلعلَّ هذا هو الذى حجب عنى وجه الخطأ .

والله أعلم .

٣ - أبو الأحوص ، عنه

ويأتى ذكرُهُ فى الحديث القادم إن شاء الله .

* * *

الأمرُ باستقبالِ المشرقِ أو المغربِ عندَ الحاجةِ

٢٢ - أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا غُنْدَرُ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا أَبُو أَيُّوبَ مَعْمَرُ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا ابْنُ شَهَابٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْغَائِطُ ، فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ ، وَلَكِنْ لِيُشْرِقْ أَوْ لِيُغْرِبْ » .

٢٢ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ بَنِي زَيْدٍ ، أَبُو يُونُسَ الدُّورِيُّ أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ .

وَرَوَى عَنْهُ الْمُصَنِّفُ (١١٠) حَدِيثًا وَوَثَّقَهُ هُوَ وَابْنُ حَبَانَ وَالْخَطِيبُ وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : « صَدُوقٌ » .

* غُنْدَرُ ، لَقَبُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ ثَقَّةٌ نَبِيلٌ . وَثَّقَهُ النَّاسُ ، وَأَثَنُوا عَلَيْهِ خَيْرًا . قَالَ الْعِشِيُّ :

« إِنَّمَا سَمَّاهُ غُنْدَرًا ابْنُ جَرِيحٍ ، فَقَدْ كَانَ يُكْثَرُ التَّشْغِيبُ عَلَيْهِ ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ يُسَمُّونَ الْمُشْغَبَ غُنْدَرًا » .

* * *

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤١٦/٥ ، ٤١٧ ، ٤٢١) ، وَأَبُو عَوَانَةَ (١٩٩/١) ، وَابْنُ حَبَانَ (ج ٢ / رَقْم ١٤١٣ ، ١٤١٤) وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي « الْأَوْسَطِ » (ج ١ / رَقْم ٢٥٩) ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » . (ج ٤ / رَقْم ٣٩٣٥ ، ٣٩٣٦) ، وَفِي « الْأَوْسَطِ » (ج ٢ / رَقْم ١٣٦٥) =

= من طرق عن مَعْمَر ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن عطاء ، عن أبي أيوب به .
ورواه عن معمر :

« عبدُ الرزاق ، وروَّحُ بْنُ الْقَاسِمِ ، ووهيبٌ » .

وخالفهم يزيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، فرواه عن معمر ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن
أبي الأَحْوَصِ ، عن أبي أيوب مرفوعاً : « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلَا
يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ » .

أخرجه الطبرانيُّ في « الكبير » (ج ٤ / رقم ٣٩٧٥) قال : حدثنا
عبد الله بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، حدثني محمد بن أبي بكر المَدَنِيُّ ، ثنا
يزيد بن زُرَيْعٍ به .

فصار شيخُ الزُّهْرِيِّ فيه : « أَبُو الْأَحْوَصِ » بدل « عطاء بن يزيد » .
* قُلْتُ : وسنُّه صحيحٌ ، رجاله ثقات ، ولكن المحفوظ أنه من
رواية عطاء بن يزيد عن أبي أيوب . فيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ أَوْهَامِ
مَعْمَرٍ ، لِأَنَّ يَزِيدَ بْنَ زُرَيْعٍ بَصْرِيُّ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَعْمَرَ لَمَّا قَدِمَ الْبَصْرَةَ
لِزِيَارَةِ أُمِّهِ مَا كَانَ مَعَهُ كِتَابٌ ، فَحَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ ، فَوَقَعَ لِلْبَصْرِيِّينَ عَنْهُ
أَغَالِيطٌ ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِلزُّهْرِيِّ فِيهِ شَيْخَانِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

قال الترمذِيُّ :

« وَفِي الْبَابِ عَنْ : عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءِ الزَّبِيدِيِّ ، وَمَعْقِلِ
ابْنِ أَبِي الْهَيْثَمِ ، وَيُقَالُ : مَعْقِلُ بْنُ أَبِي مَعْقِلٍ ، وَأَبُو أَمَامَةَ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ،
= وسهل بن حنيف » .

* * *

= ١ - حديث عبد الله بن الحارث بن جَزءٍ ، رضى الله عنه .
 أخرجه ابنُ ماجة (٣١٧) وابنُ أبى شيبة (١٥١/١) ، وأحمد
 (١٩٠/٤ ، ١٩١) ، وابنُ أبى عاصم في « الأوائل » (رقم ٤٠) ،
 وابنُ قُطُوبُغا في « عوالى الليث بن سعد » (٤٠) وابن شاهين في
 « الناسخ والمنسوخ » (ق ١/١٢) والحازمى في « الاعتبار » (ص ٧٣)
 من طرق عن الليث ، عن يزيد بن أبى حبيب ، أنه سمع عبد الله بن
 الحارث بن جَزءٍ الزُبَيْدِ يقول : أنا أوَّلُ من سمع النبىَّ صلى الله عليه
 وعلى آله وسلَّم يقول : « لا يولنَّ أحدكم مستقبل القبلة » وأنا أوَّلُ من
 حدث الناس بذلك .

قال البوصيرى في « الزوائد » (١/١٣٤) :
 « هذا إسنادٌ صحيحٌ ، وقد حكم بصحته : ابنُ حبان ، والحاكمُ ،
 وأبو ذرِّ الهروى ، وغيرهم ، ولا أعرفُ له علةٌ »^(١) .
 وهو كما قال .

وقد رواه عن الليث جماعة من أصحابه ، منهم :
 « شبابة بن سوار ، ومحمد بنُ ربح ، وحجاج بن محمد ، وموسى بن
 طارق ، ويونس بن محمد » .
 وخالفهم عبد الله بنُ صالح ، كاتبُ الليث ، فرواه عن الليث قال :
 حدثنى سهل بن ثعلبة ، عن عبد الله بن الحارث بن جَزءٍ فذكره .
 أخرجه الطحاوى في « شرح المعانى » (٢٣٣/٤) .
 فجعل شيخُ الليث هو « سهل بن ثعلبة » بدل « يزيد بن أبى حبيب »
 ورواية الجماعة عن الليث أرجح بلا ريب ، وعبد الله بنُ صالح فيه ضعفٌ =

(١) وقال ابن يونس في « تاريخ مصر » : « هو حديث معلولٌ » قال البدر العيني في
 « العمدة » (٢٧٧/٢) : « ولا التفات إلى قوله هذا ، فإن ابن حبان قد صححه » .

= وقد توبع الليث بن سعد .

تابعه عبد الحميد بن جعفر ، حدثني يزيد بن أبي حبيب به .
أخرجه أحمد (١٩٠/٤) ، وعبد بن حميد في « مسنده »
(٤٨٧) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٢٣٢/٤) من طريق
الضحاك بن مخلد ، عن عبد الحميد بن جعفر .

وتابعه عمرو بن الحارث ، وابن لهيعة ، عن يزيد به
أخرجه الطحاوي من طريق ابن وهب عن الليث مقرونا بهما .
وقد خالفهم جميعاً ابن لهيعة ، فرواه عن يزيد بن أبي حبيب ، عن
جبلة بن رافع ، عن عبد الله بن الحارث بن جَزء به .

فجعل بين « يزيد » و « عبد الله بن الحارث » : « جبلة بن رافع » .
أخرجه الطحاوي (٢٣٣/٤) من طريق ابن أبي مريم ، ثنا ابن لهيعة
به والصواب أن يزيد بن أبي حبيب يرويه عن عبد الله بن الحارث بلا
واسطة ، وهذا من سوء حفظ ابن لهيعة . رحمه الله ، لاسيما وسعيد بن
أبي مريم ممن سمع منه بعد احتراق كتبه . وقد تقدمت رواية عبد الله بن
وهب عن ابن لهيعة وقد وافق فيها الجماعة . وهذه الرواية أولى لكون
ابن وهب ممن سمع من ابن لهيعة قديماً .

وقد توبع يزيد بن أبي حبيب .

تابعه اثنان ممن وقف عليهما :

١ - عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن الحارث

أخرجه أحمد (١٩١/٤) حدثنا يحيى بن إسحق ، ثنا ابن لهيعة ،
عن عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن الحارث فذكره .

* قُلْتُ : وهذا سند حسن في المتابعات . ويحيى بن إسحق كان =

= من قدماء أصحاب ابن لهيعة ، وعبد الله بن المغيرة مجهول الحال ،
لم يوثقه سوى ابن حبان .

وقد اختلف على ابن لهيعة فيه .

فرواه حسن بن موسى ، عنه ، ثنا سليمان بن زياد ، أنه سمع عبد الله
ابن الحارث بن جَزء فذكره .

أخرجه أحمد (١٩٠/٤)

والرواية الأولى أولى ، لأن حسن بن موسى الأشيب متأخر السماع
من ابن لهيعة . والله أعلم .

٢ - سليمان بن زياد الحضرمي ، قال : « دخلنا على عبد الله بن
الحارث بن جَزء الزبيدي في يوم جُمعة ، فدعا بطست ، وقال للجارية :
استريني ، فسترته ، فبال فيه ، ثم قال : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه
وعلى آله وسلم ينهى أن يبول أحدكم مستقبل القبلة » .

أخرجه ابن حبان (١٣٣) من طريق غوث بن سليمان بن زياد ،
عن أبيه سليمان بن زياد به .

وسنده صحيح

فأما غوث ، فقال ابن معين : « لم يكن به بأس »

ذكره ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٥٧/٢/٣ - ٥٨)
وأبوه سليمان : فوثقه ابن معين ، ويعقوب بن سفيان ، وابن حبان وقال
النسائي في « الجرح والتعديل » :

« ليس به بأس »

وتابع غوث بن سليمان عليه عرابي بن معاوية .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١٩٢/٤ - ١٩٣) من طريق =

= عرابى بن معاوية^(١) الحضرمى ، عن سليمان بن زياد الحضرمى عن عبد الله بن الحارث بن جزء^(٢) ، كان يرسل إلى فأمسك عليه المصحف ، وهو يقرأ ؛ وكان أعمى ؛ فعرض له حقن من بول ، فدعا جارية له ، فجعل بيننا وبينه ثوباً ، ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : « لا يتغوط أحدكم لبوله ، ولا لغيره مستقبل القبلة ، ولا مستدبرها ، شرّقوا أو غربوا » .

* قُلْتُ : وعرابى بن معاوية ترجمه ابنُ أبى حاتمٍ فى « الجرح » (٤٥/٢/٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

* * *

٢ - حديث معقل بن أبى الهيثم ، رضى الله عنه .

أخرجه ابنُ أبى شيبة فى « المصنف » (١٥٠/١ ، ١٥١) ، وأبو داود (١٠) ، وابنُ ماجه (٣١٩) ، والطحاوى فى « شرح المعانى » (٢٣٣/٤) ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٣٠٤/١) ، والخطيب فى « الموضح » (٤١١/٢ - ٤١٢) ، والحازمى فى « الاعتبار » (٧٣ - ٧٤) ، والبيهقى (٩١/١) ، من طرق عن عمرو بن يحيى المازنى ، ثنا أبو زيد مولى الثعلبيين ، عن معقل بن أبى معقل الأسدى قال : « نهى رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن نستقبل القبلتين بغائطٍ أو بولٍ » .

= وقد رواه عن عمرو بن يحيى المازنى جماعةٌ ، منهم :

(١) وقع فى « التاريخ » : « ابن أبى معاوية » وهو خطأ . والصواب ما ذكرته .

(٢) وقع فى « التاريخ » : « ... عن عبد الله الحارثى أن ابن جزء الزبيدى قال » وهو خطأ .

= « سليمانُ بْنُ بلال ، والدارمِيُّ ، وداودُ العطار ، وعبدُ العزيزُ بْنُ المختار ، ووهيبُ بن خالد . » .

وقد اختلف الرواة في تسمية الصحابي هل هو : « معقل بن أبي معقل » أو « معقل بن أبي الهيثم » وكلاهما واحد .
وقد ذكر هذا الاختلاف الدارقطني في « العلل » .
(ج ٥ / ق ١٢ / ١ - ٢) .

قال الحافظ في « الفتح » (٢٤٦ / ١) :
« حديثٌ ضعيفٌ ، لأنَّ فيه راوياً مجهولاً » .
* * قُلْتُ : هو أبو زيد مولى الثعلبيين
فقد قال ابنُ المديني :

« ليس بالمعروف »

أما قولُ النووي في « المجموع » (٨٠ / ٢) : « إسنادهُ جيّدٌ ، ولم يُضعفهُ أبو داود » فمردود بما سبق من التحقيق .

* * *

٣ - حديثُ أبي هريرة ، رضِيَ اللهُ عنه .

* قُلْتُ : يأتيُ تخريجه إن شاء الله تعالى برقم (٤٠)

* * *

٤ - حديثُ سهل بن حنيفٍ ، رضِيَ اللهُ عنه .

أخرجه أحمد (٤٨٧ / ٣) حدثنا روح وعبد الرزاق ، قالا : أنا ابنُ جريج ، قال : حدثني عبد الكريمُ بْنُ أبي المخارق ، أن الوليد بن مالك بن عبد القيس أخبره - وقال عبد الرزاق : « من عبد القيس »
أن محمد بن قيس مولى سهل بن حنيفٍ - من بنى ساعدة - أخبره =

= أن سهلاً أخبره أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعثه ، قال :
« أنت رسولى إلى أهل مكة ، قل : إن رسول الله صلى الله عليه وعلى
آله وسلم أرسلنى يقرأ عليكم السَّلام ، ويأمركم بثلاث : لا تحلفوا
بغير الله ، وإذا تحلّيتُم فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ، ولا تستنجوا
بعظم ولا بعرّة » .

وأخرجه الدارمى (١٣٥/١) والحاكم (٤١٢/٣) من طريق ابن
جريج عن عبد الكريم به .

واقصر الدارمى على الفقرة الثانية ، والتي هى محلُّ الشاهد .
* قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ ، كما قال الهيثمى فى « المجمع » .
(٢٠٥/١ ، ١٧٧/٤) .

وعبد الكريم بن أبى المخارق ضعيفٌ
والوليد بن مالك ، ترجمه البخارى فى « الكبير » (١٥٢/٢/٤) ،
وابن أبى حاتم فى « الجرح » (١٧/٢/٤ - ١٨) ولم يذكر فيه جرحاً
ولا تعديلاً وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » (٥٥٢/٧) على عادته .
ولم يعبأ الحسينى بذلك ، ففى « التعجيل » (١١٥٥) :
« مجهولٌ غير مشهور »

ومحمد بن قيس ، كذلك ، قال فيه الحسينى (٩٦٩) :
« ليس بمشهور »

٥ - حديثُ أبى أمامة ، رضى الله عنه .
* قُلْتُ : لم أقف عليه .

* * *

= وفى الباب غير ما ذكر الترمذى .

= ٦ - حديث سهل بن سعد ، رضى الله عنه .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٦ / رقم ٥٧٣٥) ، والعقيلي في « الضعفاء » (١٠٣/٣ - ١٠٤) من طريقين عن الواقدي ، ثنا عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة ، عن العباس بن سهل ، عن أبيه مرفوعاً : « إذا ذهب أحدكم إلى الخلاء ، فلا يستقبل القبلة ، ولا يستدبرها » .

قال العقيلي :

« عبد الحكيم بن عبد الله ، عن عباس بن سهل ، لا يتابع عليه ، ولا يُعرف إلا بالواقدي وفي هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أحاديث ثابتة من غير هذا الوجه » .

* قُلْتُ : أما عبد الحكيم ، فقال الدارقطني :

« مُقِلٌّ ، يُعْتَبَرُ بِهِ »

ولخص الذهبي عبارته ، فقال : « صويلح »

لكن علة الحديث هي الواقدي . واسمه محمد بن عمر فهو تالف .

قال الهيثمي في « المجمع » (٢٠٥/١) :

« فيه الواقدي ، وهو ضعيف !! »

وهذا تساهل منه بلا ريب ، فقد كذبه جماعة من النقاد .

بل قال الهيثمي في موضع آخر (١٥٥/٣) : « ضعيف وقد

وثق » !

وقد أفضت في بيان حال الواقدي ، في كتابي : « النافلة في الأحاديث

الضعيفة والباطلة » (رقم ١٦٣) وهو مطبوع والحمد لله .

* * *

= ٧ - حديثُ أسامةُ بنُ زيد ، رضى الله عنه .

أخرجه أبو يعلى في « مسنده » ، وعنه ابنُ عدى في « الكامل »
(١٤٨٣/٤) من طريق عبد الكبير بن عبد المجيد ، ثنا عبد الله بنُ
نافع ، عن أبيه ، عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وعلى
آله وسلم « نهى أن تستقبل القبلة بغائط ، أو بول » .
* قُلْتُ : وعبد الله بنُ نافعٍ أجمعوا على تضعيفه

وقد اختلف عليه في إسناده

فرواه عبد الكبير بنُ عبد المجيد ، وأبو بكر الحنفى كما تقدم .
ورواه ابنُ أبى فديك ، عنه ، عن أبيه نافع أن عبد الله بن عمرو
العجلاني حدث عبد الله بن عمر ، عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه
وعلى آله وسلم نهى أن يستقبل القبلتين في الغائط والبول .
أخرجه يعقوب بنُ سفيان في « المعرفة » (٣٢٩/١) ، والطبرانى
في « الكبير » (١٢/١٧) ، وابنُ السكن - كما في « الغوامض »
(ص ٦٨٥ - ٦٨٦) لابن بشكوال - ، وابنُ عدى في « الكامل »
(١٤٨٣/٤) من طريق عن ابن أبى فديك به .

قال ابنُ السكن عقبه :

« لم يرو عمرو هذا عن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم غير هذا
الحديث ، وهو مما ينفرد به عبد الله بنُ نافع » اهـ .
* قُلْتُ : وقد عرفت حاله ، وهذا الاضطرابُ منه . والله أعلم .

* * *

٨ - حديثُ رجلٍ من الأنصار ، عن أبيه .

أخرجه مالك (٢/١٩٣/١) عن نافع ، عن رجلٍ من الأنصار ، =

= أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى أن تستقبل القبلة لغائطٍ أو بولٍ .

* قُلْتُ : هكذا رواه يحيى بنُ يحيى عن مالك .

وخالفه ابنُ وهبٍ ، فرواه عن مالك ، عن نافعٍ ، عن رجلٍ من الأنصار ، عن أبيه فذكره . فزاد في السند « عن أبيه » .

أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (٢٣٢/٤)

ووافقه الشافعي ، فرواه عن مالك به فزاد في السند « عن أبيه »

أخرجه الشافعي في « السنن المأثورة » (١١٣ - رواية الطحاوي) ،

وابنُ عبد البر في « التمهيد » (١٢٦/١٦) وقال : « وهو الصواب إن شاء الله » .

* * *

الرخصة في ذلك في البيوت

٢٣ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ عَمِّهِ : وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ :
« لَقَدْ ارْتَقَيْتُ عَلَى ظَهْرِ بَيْتِنَا ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى لَبَتَيْنِ ، مُسْتَقْبِلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ » .

٢٣ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* يحيى بن سعيد ، هو الأنصارى .
أخرج حديثه الجماعة ، وهو ثقة متفق على جلالته وإتقانه .
قال سعيد بن عبد الرحمن الجمحي :
« ما رأيت أقرب شياً بالزهرى ، من يحيى بن سعيد ، ولولاها لذهب كثير من السنن » .
* محمد بن يحيى بن حبان ، هو ابن منقذ بن عمرو ، أبو عبد الله المدني الفقيه .

أخرج له الجماعة ، وهو ثقة .
وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، والمصنف ، وابن حبان .
* عمه : واسع بن حبان بن منقذ .
وثقه أبو زرعة ، والعجلي (١٩٢٥) ، وابن حبان (٤٩٨/٥) .
قال البغوي في « معجم الصحابة » :
« في صحبته مقال »

= والحديث أخرجه البخاري (٢٤٦/١ - ٢٤٧ فتح) ، والشافعي في « المسند » (ج ١ / رقم ٦٥) وفي « السنن المأثورة » (١١٤ - رواية الطحاوي) ، وأبو داود (١٢) ، وابن حبان (ج ٢ / رقم ١٤١٨) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٢٣٣/٤ - ٢٣٤) ، والبيهقي (٩٢/١) والحازمي في « الاعتبار » (ص ٧٦) ، والبغوي في « شرح السنة » (٣٦٠/١) كلهم من طريق مالك ، وهذا في « موطئه » (١٩٣/١ - ٣/١٩٤) ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى ، عن عمه واسع بن حبان ، عن ابن عمر .

وقد رواه عن مالك جماعة من أعيان أصحابه منهم :
« الشافعي ، وابن وهب ، والقعنبي ، وقتيبة بن سعيد ، وأبو مصعب أحمد بن أبي بكر ، ويحيى بن يحيى ، وعبد الله بن يوسف » .
وتابعه مالك عليه .

تابعه جماعة عليه ، منهم :

١ - يزيد بن هارون ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري به .
أخرجه البخاري (٢٥٠/١ - فتح) ، وابن ماجه (٣٢٢) ،
والدارمي (١٣٦/١) ، وأحمد (٤١/٢) وابن المنذر في « الأوسط »
(ج ١ / رقم ٢٦٢) ، وأبو يعلى في « مسنده » (٢٩٥ - زوائده) ،
بزيادة في أوله ، والحاكم في « علوم الحديث » (١٦٣) ، والبيهقي
(٩٢/١) .

٢ - سليمان بن بلال ، عن يحيى

أخرجه مسلم (١٥٣/٣) ، وأبو عوانة (٢٠١/١)

= ٣ - الأوزاعي ، عن يحيى

= أخرجہ ابن ماجہ (۳۲۲) .

۴ - ہشیم بن بشیر ، عن یحیی .

أخرجہ ابن خزيمة (ج ۱ / رقم ۵۹) ، والطحاوی (۲۳۴ / ۴) ،
والذارقطنی (۶۱ / ۱) ، وابن عبد البر (۳۰۶ / ۱) ، والبغوی
(۳۶۱ / ۱) .

۵ - حفص بن غیاث ، عن یحیی

أخرجہ ابن أبي شيبة في « المصنف » (۱۵۱ / ۱) .

۶ - عبد الوهاب الثقفي ، عن یحیی

أخرجہ ابن خزيمة (ج ۱ / رقم ۵۹) .

۷ - أنس بن عیاض ، عن یحیی

أخرجہ ابن عوانة (۲۰۱ / ۱) .

وأخشی أن يكون وقع سقطاً في السند ، فإنی لم أقف على ما يثبت
رواية أنس بن عیاض ، عن یحیی بن سعيد الأنصاري . والله أعلم .
وقد توبع یحیی بن سعيد الأنصاري . تابعه ثلاثة ممن وقفت عليهم :

۱ - عبيد الله بن عمر ، عن محمد بن یحیی .

أخرجہ البخاری (۲۵۰ / ۱ و ۲۱۰ / ۶ فتح) ، ومسلم (۱۵۳ / ۳)

- نووی) ، وأبو عوانة (۲۰۰ / ۱ - ۲۰۱) ، والترمذی (۱۱) ،

وأحمد (۱۲ / ۲ ، ۱۳) ، وابن خزيمة (ج ۱ / رقم ۵۹) ، وابن

الجارود في « المنتقى » (۳۰) ، والطبرانی في « الكبير » (ج ۱۲ / رقم

۱۳۳۱۲) ، وابن عبد البر في « التمهيد » (۳۰۶ / ۱) ، والبغوی في

« شرح السنة » (۳۵۹ / ۱ ، ۳۶۱) .

= وقد رواه عن عبيد الله جماعة ، منهم :

= « أنسُ بْنُ عِيَاضٍ ، وَيَحْيَى الْقَطَانُ ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ ، وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشْرِ الْعَبْدِيِّ ، وَعَقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ » .

٢ - ابنُ عَجَلَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى

أَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ (ج ١ / رقم ٥٩) ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (٣٠٦ / ١) .

٣ - إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمِيَّةٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى

أَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ ، وَابْنُ حَبَانَ (ج ٢ / رقم ١٤١٥) ، وَالطَّحَاوِيُّ (٢٣٤ / ٤) ، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي « الْأَمَالِيِّ » (ق ٣) وَعَنْهُ الْخَطِيبُ فِي « التَّلْخِيسِ » (١ / ١٧٨) مِنْ طَرِيقِ وَهَيْبٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ أُمِيَّةٍ ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو ، ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ بِهِ .

وَقَدْ رَوَاهُ نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ نَحْوِهِ .

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٩ / ٢) ، وَالطَّرْسُوسِيُّ فِي « مَسْنَدِ ابْنِ عَمْرِو » (رقم ٦٤) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عَتَبَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ نَافِعٍ بِهِ .

* قُلْتُ : وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ لِأَجْلِ أَيُّوبَ بْنِ عَتَبَةَ .

فَقَدْ ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ ، وَابْنُ مَعِينٍ فِي رِوَايَةٍ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَمُسْلِمٌ ، وَعَلَى ابْنِ الْمَدِينِيِّ فِي آخَرِينَ . وَوَثَّقَهُ أَحْمَدُ فِي غَيْرِ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ .

وَفِي « الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ » (٢٥٣ / ١ / ١) عَنْ أَحْمَدَ قَالَ :

« مُضْطَرَبُّ الْحَدِيثِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ » .

وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْهُ .

* * *

ثُمَّ أَعْلَمَ - وَفَقَنِي اللَّهُ وَإِيَّاكَ - أَنَّ الْمَذْهَبَ الرَّاجِحَ هُوَ عَدَمُ =

= استقبال القبلة أو استدبارها سواء في الصحراء أو في البنيان لقوة الأدلة المانعة ، وقد فصلت ذلك في « النافلة » (٢٨٥) فارجع إليه هناك .
غير أنني رأيت - ختاماً لهذا الباب - أن أحقق بعض الأحاديث التي تجيز استقبال القبلة ، مع الجواب عن معنى الثابت منها . والله تعالى المستعان .

١ - حديث جابر بن عبد الله الأنصاري ، رضي الله عنهما

أخرجه أبو داود (١٣) ، والترمذي (٩) ، وابن ماجه (٣٢٥) وأحمد (٣٦٠/٣) ، وابن خزيمة (٣٤/١) ، وابن حبان (١٣٤) ، وابن الجارود في « المنتقى » (٣١) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٢٣٤/٤) ، والدارقطني (٥٨/١ - ٥٩) ، والحاكم (١٥٤/١) وابن شاهين في « الناسخ والمنسوخ » (ق ٢/١٢) ، والحازمي في « الاعتبار » (ص - ٧٥) ، والبيهقي (٩٢/١) من طريق محمد بن إسحق ، عن أبان بن صالح ، عن مجاهد ، عن جابر بن عبد الله ، قال : « نهى نبي الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن نستقبل القبلة ببول ، فرأيتُه قبل أن يقبض بعامٍ يستقبلها » .

قال الترمذي :

« حديث حسن غريب »

وكذا حسنه البزار - كما في « التلخيص » (١٠٤/١) - ، والنووي في « شرح مسلم » (١٥٥/٣) ، وفي « المجموع » (٨٢/٢) . وذكر الحافظ في « التلخيص » أن النووي توقف فيه ، لعننة ابن إسحق .

= * * قُلْتُ : وقد صرح ابن إسحق بالتحديث عند أحمد ، وابن حبان ، وابن الجارود ، والدارقطني ، والحاكم ، ولعل النوى اطلع على ذلك بعد ، فحسنه . والله أعلم .

وصححه البخاري فيما نقله الترمذي ، وابن السكن وقال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم » ووافقه الذهبي !!
وليس كما قالوا ، فإن ابن إسحق ليس من شرط مسلم كما سبق التنبيه عليه في هذا الكتاب . وإنما هو حسن فقط لأجل ابن إسحق وقد ضعفه بعضهم .

قال ابن حزم في « المحلى » (١٩٨/١) :
« وأما حديث جابر ، فإنه من رواية أبان بن صالح ، وليس بالمشهور » .

وقال ابن عبد البر في « التمهيد » (٣١٢/١) :
« وليس حديث جابر بصحيح عنه ، فيعرج عليه . لأن أبان بن صالح الذي يرويه ، ضعيف » .

وقال ابن مفوز :
« وأما الحديث فإنه انفرد به محمد بن إسحق ، وليس هو ممن يحتاج به في الأحكام ، فكيف أن يعارض بحديثه الأحاديث الصحاح ، أو ينسخ به السنن الثابتة ؟ ! » اهـ .

* قُلْتُ : أما قول ابن حزم وابن عبد البر ، فمردود ، ولعله نتيجة ذهول منهما .

فأبان بن صالح وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، والعجلي =

= ويعقوبُ بنُ شيبَةَ ، وابنُ حبان .

وقال النسائي :

« لا بأس به » .

وقد نكت عليهما الحافظ في « التهذيب » فقال :

« وهذه غفلةٌ منهما ، وخطأٌ تواردا عليه ، فلم يُضعَّف أبان هذا أحدٌ

قبلهما » اهـ .

وكذلك أخطأ شمس الحق آبادي فيه ، فقال في « عون المعبود »

(٣٦٢/١١) تحت حديث : « لا مهدى إلا عيسى » :

« والحديث ضعَّفه البيهقي والحاكم وفيه أبان بن صالح ، وهو

متروك !!

والغريب أن ينقله صاحب « تحفة الأhoodي » (٤٨٤/٦) ويقرُّه

عليه !!

وغالبُ ظني أنهما أرادا : « أبان بن أبي عياش » فانقلب عليهما ،

والله أعلم .

* قُلْتُ : وهذا الحديث مع ثبوته لا يعارض حديث أبي أيوب

الأنصاري في النهي عن استقبال القبلة واستدبارها . وقد أجاب العلماء

بأجوبةٍ منها :

١ - أن هذه حكاية فعل لا عموم لها ، ولا يُعلم هل كان في فضاء

أو بنيان ؟ وهل كان لعذرٍ من ضيق مكان ونحوه ، أو اختياراً ؟ فلا يقدِّم

على النصوص الصحيحة الصريحة بالمنع .

٢ - أن حديث ابن عمر وحديث جابر ليس فيهما إلا مجرد الفعل ،

وهو لا يعارض القول الخاص بالأمة .

=

= وفى المسألة بسط ، ذكرته فى « النافلة » والحمد لله .

* * *

٢ - حديث عائشة ، رضى الله عنها

أخرجه ابن ماجه (٣٢٤) وابن أبى شيبة (١٥١/١) ، والبخارى فى « الكبير » (١٤٣/١/٢) ، وأحمد (٢١٩،١٣٧/٦) ، والطيالسى (١٥٤١) ، والطحاوى فى « شرح المعانى » (٢٣٤/٤) ، والدارقطنى (٦٠-٥٩/١) ، وكذا ابن عبد البر فى « التمهيد » (٣١١-٣١٠/١) وابن المنذر فى « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٦١) ، وابن شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ق ٢/١٢) ، والحازمى فى « الاعتبار » (ص ٧٦) من طرق عن حماد بن سلمة ، عن خالد الحذاء ، عن خالد بن أبى الصلت ، عن عراك بن مالك ، عن عائشة ، قالت : ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قوم يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة ، فقال : « أراهم قد فعلوها ؟! استقبلوا بمقعدي القبلة » . وتابعه هشيم بن بشير ، عن خالد الحذاء به .

أخرجه ابن شاهين (ق ٢/١٢) .

* قُلْتُ : وهذا حديث منكر ، كما قال الذهبي فى « الميزان » فى

ترجمة « خالد بن أبى الصلت »

وحكم عليه بالنكارة أيضاً شيخنا الألبانى - حفظه الله تعالى - فى « الضعيفة » (٩٤٧) فى بحث قوى تمتع وأعله بسئ عليل ، فانظرها لزماً .

* * *

٣ - حديث ابن عمر ، رضى الله عنهما

أخرجه أبو داود (١١) ، وابن خزيمة (٣٥/١) ، وابن الجارود (٣٢) ، والدارقطنى (٥٨/١) ، والحاكم (١٥٤/١) ، وابن شاهين =

= في « الناسخ والمنسوخ » (ق ١٢/٢) ، والبيهقي (٩٢/١) ،
والحازمي في « الاعتبار » (ص - ٧٧) من طريق الحسن بن ذكوان ،
عن مروان الأصغر ، قال : رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة ،
ثم جلس يبول إليها . فقلت : يا أبا عبد الرحمن ! أليس قد نهى عن
هذا ؟ قال : بلى ، إنما نهى عن ذلك في الفضاء ، فإذا كان بينك وبين
القبلة شيء يسترك ، فلا بأس .

قال الدارقطني :

« هذا صحيح ، كلهم ثقات ! »

وقال الحاكم :

« صحيح على شرط البخاري »^(١) ووافقه الذهبي !!

وقال الحازمي :

« حديث حسن »

* قلت : أما قول الحاكم فمتعقب من أوجه :

* الأول : أن الحسن بن ذكوان فيه ضعف .

ضعفه أحمد ، وابن معين ، وأبو حاتم ، والنسائي ، وغيرهم .

ووثقه ابن حبان ، وقال ابن عدوي :

« أرجو أنه لا بأس به »

وقال ابن معين :

« كان قدرياً »

فقال الساجي :

(١) نقل البدر العيني في « العمدة » (٢٧٨/٢) أن الحاكم قال : « على شرط مسلم »
ورده بقوله : « غير صحيح لأن أبان راويه لم يخرج له مسلم شيئاً » كذا ، وفي
« المستدرک » ما ذكرته أنا . فإله أعلم .

= « إنما ضعفه لمذهبه »

* قُلْتُ : إن كان كذلك ، فهو غير قادحٍ على المذهب الراجح ، ولكن يظهر أن ابن معين لم يضعفه للمذهب ، فقد قال فيه : « صاحبُ الأوابد ، منكر الحديث » وقوله :

« صاحبُ الأوابد » جارٍ مجرى التعريف له ، لا أنه منكرُ الحديث بسبب أوابده . فتأمل .

* الثاني : أن البخاري لم يحتج بالحسن ، إنما أخرج له حديثاً واحداً متابعهً في « كتاب الرقاق » (٤١٨/١١) من طريق يحيى القطان ، عنه ، عن أبي رجاء العطاردي .

قال الحافظُ في « الفتح » (٤٤١/١١) :

« والحسن بن ذكوان تكلم فيه أحمدُ وابن معين وغيرهما ، ولكن ليس له في البخاري سوى هذا الحديث من رواية يحيى القطان عنه ، مع تعنته في الرجال ، ومع ذلك فهو متابعه » اهـ .

* الثالث : أن الحسن بن ذكوان كان مدلساً ، وقد عنعن الحديث . قال الأثرم :

« قُلْتُ لأبي عبد الله - يعني : الإمام أحمد - ما تقولُ في الحسن ابن ذكوان ؟ قال : أحاديثُه بواطِل ! يروى عن حبيب بن أبي ثابتٍ ولم يسمع من حبيبٍ ، إنما هذه أحاديث عمرو بن خالد الواسطي » . وكذلك قال أبو داود .

وأورد له ابنُ عدِّي في « الكامل » (١٧٧٦/٥) في ترجمة « عمرو بن خالد » حديثين عن حبيب بن أبي ثابتٍ ، فأسقط الحسن عمرو من الوسط وعمرو هذا كذابٌ كان يضع الحديث ، فتدليسه قبيحٌ جداً فلستُ أدري لأيّ شيء قال الدارقطني :

= « كُلُّهُمْ ثَقَاتٌ » !

مع أنه صرّح في «العلل» (ج ١/ ق ٢/٧٦) بأنه «ضعيف» عند إعلاله لحديث : « إِنَّ اللَّهَ مَائَةٌ خَلَقَ » .
وقد توسط الحازميّ فحسنه .

وقال الحافظ في «الفتح» (٢٤٧/١) :
«سندٌ لا بأس به» !

كذا قال ! والسندُ عندي ضعيفٌ لما قدمتُ . والله أعلمُ .
وقال شيخنا في «الإرواء» (١٠٠/١) :
«حسنُ الإسناد»

والكلام كله إنما يدور حول الحسن بن ذكوان ، مع أنه ضعّفه في «الضعيفة» (٩٣٦) ، وقال هناك :
«الحسن بنُ ذكوان ، مختلفٌ فيه أيضاً ، وقد ضعّفه الجمهور . وقال أحمدُ : «أحاديثُهُ بواطيل» وقال ابنُ حجرٍ في «التقريب» :
صدوقٌ بخطيء ، وكان يدلّسُ ، وقد عنعن «أهـ» .
* قُلْتُ : فمثله لا يُحسنُ حديثه منفرداً ، إنما في المتابعات ولم أقف على من تابعه . والله أعلم .

نعم !

أخرج ابنُ ماجة (٣٢٣) ، والذَّارِقُطْنِي (٦١/١) ، والحَكِيمُ الترمذِيُّ في «المنهيات» (ص - ١٢) ، وابنُ عبد البر في «التمهيد» (٣٠٩/١) ، والبيهَقِيُّ (٩٣/١) ، والحازميّ في «الاعتبار» (ص ٧٨) من طريق عيسى الخياط ، قال : «قُلْتُ للشَّعْبِيِّ : أنا أعجبُ من اختلاف أبي هريرة وابن عمر . قال نافعٌ ، عن ابن عمر : دخلتُ =

= بيت حفصة ، فحانت منى التفاتةً فرأيتُ كنيف رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مستقبل القبلة . وقال أبو هريرة : إذا أتى أحدكم الغائط ، فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها . قال الشعبي : صدقا جميعاً ، أما قول أبي هريرة ، فهو في الصحراء . إنَّ الله عبداً ملائكة وجن يصلون ، فلا يستقبلهم أحدٌ بيول ولا غائط ، ولا يستدبرهم . وأما كُنْفُهُمْ هذه ، فإنما هو بيتٌ يُبنى لا قبلة فيه . قال الدارقطني :

« عيسى بن أبي عيسى الحنات ، وهو عيسى بن ميسرة ، ضعيفٌ » .

* قُلْتُ : وتركه مرةً ، وكذلك النسائي وغيره .

والحديث ضعفه البوصيرى في « الزوائد » (١/١٣٦) وعزاه لابن عدى في « الكامل » ، وكذلك رواه البيهقي من طريقه ، ولكنى لم أجده في ترجمة « عيسى » من « الكامل » . فالله أعلم . ثم لو صحَّ لم يكن فيه حجةٌ ، لأنه فهم من الشعبي وفق به بين القولين ، مع أنه لا تعارض عندنا بين الدليلين على نحو ما قدمنا ولبسط القول موضع آخر . والله الموفق .

* * *

٤ - حديث أبي قتادة ، رضى الله عنه

أخرجه الترمذى (١٠) ، والطبرانى في « الأوسط » (ج ١ / رقم ١٧٤) ، والطحاوى في « شرح المعاني » (٢٣٤/٤) من طريقين عن ابن لهيعة ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن أبي قتادة ، أنه رأى النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم يبول مستقبل القبلة . =

= قال الترمذی : « وابنُ لهيعة ضعيفٌ عند أهل الحديث ضعفه يحيى القطان وغيره من قبل حفظه » .

قال الطبرانی :

« لا يروى عن أبى قتادة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به ابنُ لهيعة » .

* قُلْتُ : وابنُ لهيعة ضعيفُ الحفظ . وقد رواه عنه قتيبةُ أسدُ بنُ

موسى وسعيد بن أبى مریم ، وهم ليسوا من قدماء أصحابه .

ثم أبو الزبير ، مدلسٌ وقد عنعنه . والله أعلم .

ولذلك قال ابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٣١٢/١) :

« هو حديثٌ لا يُحتجُّ بمثله »

* * *

٥ - حديثُ عمار بن ياسر ، رضى الله عنه

أخرجه الطبرانى فى « الكبير » - كما فى « المجمع » (٢٠٦/١) - ،

وابنُ عدى فى « الكامل » (٥٦٠/٢) من طريق جعفر بن الزبير ، عن

القاسم الشامى ، عن عمار قال : « رأيتُ النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله

وسلم بعد النهى يستقبل القبلة ويستدبرها » .

* قُلْتُ : وهذا حديث باطلٌ

وجعفر بن الزبير كذَّبه شعبةُ

وقال ابنُ معين :

« ليس بثقة » .

وقال البخارى :

« تركوه » .

بَابُ

النَّهْيُ عَنِ مَسِّ الذَّكْرِ بِالْيَمِينِ عِنْدَ الْحَاجَةِ

٢٤ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ دُرُسْتٍ ، قَالَ : أُنْبَأَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ - وَهُوَ الْقَنَادُ - ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي قَنَادَةَ ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ ، فَلَا يَأْخُذْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ » .

٢٤ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ بِمَا بَعْدَهُ

* يحيى بن دُرُست أبو زكريا البصريُّ

أخرج له الترمذی ، وابنُ ماجه

وثقه المصنّف ، وروى عنه (١٦) حديثاً .

* أبو إسماعيل القناد ، اسمه إبراهيم بن عبد الملك

أخرج له الترمذی أيضاً .

وثقه ابنُ حبان وقال : « يخطيء »

وقال المصنّف :

« لا بأس به » .

وضَعَفَهُ ابنُ معين ، والساجي ، والعقيلي ولكنّه لم يتفرد بالحديث ، فقد توبع .

وتأقّى المتابعةُ في الحديث القادم إن شاء الله .

* يحيى بن أبي كثير ، أبو نصر اليمامی .

=

= أخرج له الجماعة .

وهو ثقةٌ ثبتٌ ، لكنه كان يرسلُ ويدلسُ .

ومن غرر كلامه :

« لا يُسْتَطَاعُ الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الْجَسَدِ »

أخرجه مسلمٌ في « صحيحه » (٤٢٨/١) مع أنه ليس من موضوع

كتابه . قال النووي في « شرح مسلم » (١١٣/٥) :

« جرت عادة الفضلاء بالسؤال عن إدخال هذه الحكاية عن يحيى

مع أنه لا يذكرُ في كتابه إلا أحاديث النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم

محضةً مع أن هذه الحكاية لا تتعلق بأحاديث مواقيت الصلاة ، فكيف

أدخلها بينها؟! وحكى القاضى عياض رحمه الله عن بعض الأئمة أنه

قال : سببه أن مسلماً رحمه الله تعالى أعجبه حسنُ سياق هذه الطرق

التي ذكرها لحديث عبد الله بن عمر ، وكثرة فوائدها ، وتلخيص

مقاصدها ، وما اشتملت عليه من الفوائد في الأحكام وغيرها ، ولا نعلمُ

أحداً شاركه فيها . فلما رأى ذلك أراد أن يُنبّه من رغب في تحصيل

الرتبة التي يُنال بها معرفة مثل هذا ، فقال : طريقُهُ أن يكثر اشتغاله ،

وإتباعه جسمهُ في الاعتناء بتحصيل العلم » اهـ .

وهو توجيهٌ جيّدٌ قويٌّ . رحمه الله .

* عبد الله بن أبي قتادة هو الأنصارى السلمى .

أخرج له الجماعة

ووثقه المصنّف ، وابنُ سعدٍ ، وابنُ حبان .

* * *

والحديثُ أخرجه البخارى (٢٥٣/١ ، ٢٥٤ ، و ٩٢/١٠ فتح) ، =

= ومسلم (١٥٩/٣ - نووى) ، وأبو عوانة (٢٢٠/١) ، وأبو داود (٣١) ، والترمذى (١٥) ، وابن ماجه (٣١٠) ، والدارمى (١٣٨ - ١٣٧/١) ، وأحمد (٣٨٣/٤ و ٢٩٥/٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١) ، والحميدى (٤٢٨) ، وابن خزيمة (ج ١/ رقم ٧٨ ، ٧٩) ، وابن حبان (ج ٢/ رقم ١٤٣١ و ج ٧/ رقم ٥٣٠٤) وابن المنذرى فى « الأوسط » (ج ١/ رقم ٢٨٩ ، ٣٢٤) ، وتام الرازى فى « الفوائد » (رقم ١٤٩) ، والخطيب فى « التلخيص » (٢/٦١٢) ، والبيهقى فى « السنن » (١١٢/١ و ٢٨٣/٧ - ٢٨٤) وفى « الآداب » (رقم ٦٧٥) ، وكذا البغوى فى « شرح السنة » (٣٦٧/١ و ٣٧١/١١) من طرق عن يحيى بن أبى كثير ، عن عبد الله بن أبى قتادة ، عن أبيه .

قال الترمذى :

« حديث حسن صحيح »

وصرح يحيى بن أبى كثير بالتحديث ، فانتفى تدليسه وقد رواه عن يحيى خلق من أصحابه ، منهم :

« الأوزاعى ، وهشام الدستوائى ، وشيبان ، ومعمّر ، ووکیع ، وأيوب السخيتانى ، والحجاج بن أبى عثمان ، وحرب بن شداد ، وأبان بن يزيد العطار » .

* * *

قال الترمذى :

« وفى الباب عن : عائشة ، وسلمان ، وأبى هريرة ، وسهل بن

حنيف » .

=

= ١ - حديث عائشة ، رضى الله عنها

يأتى تخريجه برقم (١١٢) .

٢ - حديث سلمان ، رضى الله عنه

يأتى تخريجه برقم (٤١) .

٣ - حديث أبى هريرة ، رضى الله عنه

يأتى برقم (٤٠) .

٤ - حديث سهل بن حنيف ، رضى الله عنه

قال المباركفورى فى « التحفة » (٧٨/١) :

« لم أقف عليه » .

* قُلْتُ : وكذلك ما وقفتُ عليه بعد البحث والتتبع . فالله أعلم .

وفى الباب أيضاً :

٥ - حديث عبد الله بن مسعود ، رضى الله عنه

أخرجه البزار (ج ١ / رقم ٢٤٠) من طريق مسدد ، ثنا حصين بن نمير ، ثنا سفیان بن حسين ، عن الحكم ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، قال : قال رجلٌ من المشركين لعبد الله : إني لأحسبُ أن صاحبكم علمكم كل شيءٍ ، حتى علمكم كيف تأتون الخلاء ! قال : إن كنت مستهزئاً فقد علمنا أن لا نستقبل القبلة بفروجنا ، وأحسبه قال : ولا نستنجى بأيماننا ، ولا نستنجى بالرجيع ، ولا نستنجى بالعظم ، ولا نستنجى بدون ثلاثة أحجار » .

= قال البزار :

« لا نعلم رواه عن الحكم إلا سفيان ، ولا عن حصين إلا مسدد ، وإنما يُعرف من حديث عبد الرحمن عن سلمان . ورواه منصور عن إبراهيم ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن رجلٍ من الصحابة » .

وقال الهيثمي (٢٠٥/١) :

« رجاله موثقون »

وسأنتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في الحديث (٤١) .

* * *

٢٥ - أَخْبَرَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، عَنْ وَكِيعٍ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ يَحْيَى - هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ ، فَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ » .

٢٥ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ هُوَ ابْنُ مَصْعَبٍ ، أَبُو السَّرِيِّ الْكُوفِيُّ .

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ ، فِي « خَلْقِ الْأَفْعَالِ » .

وَثَقَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَرَوَى عَنْهُ (٧٤) حَدِيثًا .

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ :

« صَدُوقٌ » .

وَأَثْنَى عَلَيْهِ أَحْمَدُ .

قَالَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ :

« مَا رَأَيْتُ وَكِيعًا يُعْظَمُ أَحَدًا ، تَعْظِيمَهُ لَهُنَادٍ » .

* وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ الرَّوَّاسِيُّ ، الْإِمَامُ ، الْعَلَمُ ، الْمَفْرَدُ . أَخْرَجَ لَهُ

الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ ثَقَّةٌ نَبِيلٌ ، جَبَلٌ .

قَالَ ابْنُ مَعِينٍ :

« وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَحْدُثُ لِلَّهِ تَعَالَى غَيْرَ وَكِيعٍ ، وَمَا رَأَيْتُ أَحْفَظَ

مَنْهُ ، وَوَكَيْعٌ فِي زَمَانِهِ كَالْأَوْزَاعِيِّ فِي زَمَانِهِ » .

* قُلْتُ : وَقَدْ رَوَى خَيْرًا مِنْكَ كَادَ أَنْ يُقْتَلَ بِهِ ، لَوْلَا أَنْ خَلَّصَهُ

سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ . وَانْظُرْهُ فِي « السِّيرِ » (١٦٠/٩) . =

.....

= * هشام ، هو ابنُ أُمِّ عبد الله الدستوائى .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ ، ثبتٌ ، حافظٌ

* * *

وقد مرّ تخريجه فى الحديث الماضى .

* * *

الرُّحْصَةُ فِي الْبَوْلِ فِي الصَّخْرَاءِ قَائِماً

٢٦ - أَخْبَرَنَا مُؤَمِّلُ بْنُ هِشَامٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ ، قَالَ :
أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ ، فَبَالَ
قَائِماً .

٢٦ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* مؤمِّلُ بْنُ هِشَامٍ ، هو اليشكرِيُّ أَبُو هِشَامٍ الْبَصْرِيُّ .
أَخْرَجَ لَهُ الْبَخَارِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ
وِثْقَهُ الْمَصْنُفُ وَرَوَى عَنْهُ (٦) أَحَادِيثُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَمُسْلِمَةُ بْنُ
قَاسِمٍ . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : « صَدُوقٌ » .
* وَإِسْمَاعِيلُ : هُوَ ابْنُ عَلِيَّةٍ .
* وَسُلَيْمَانُ : هُوَ الْأَعْمَشُ .

* * *

وقد تقدم الحديث برقم (١٨)

* * *

٢٧ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا مُحَمَّدٌ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ ، أَنَّ حُذَيْفَةَ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَتَى سُبَّاطَةَ قَوْمٍ ، فَبَالَ قَائِمًا .

٢٧ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* محمد بن بشار هو ابن عثمان ، أبو بكرٍ البصريّ كانوا يلقبونه بـ « بُندار » ومعناها : مَنْ في يده القانون ، وهو أصلُ ديوان الخراج . وإنما قيل له ذلك ، لأنه كان بُنداراً في الحديث ، جمع حديث بلده .

وقد أخرج له الجماعة .

وروى عنه المصنف (١٨٦) حديثاً وقال :

« صالحٌ لا بأس به »

ووثقه العجلى ، وابن حبان ، ومسلمة بن قاسم

وقال أبو حاتم :

« صدوق »

وقال الدارقطني :

« من الحفاظ الأثبات »

أمّا ما حكاه الدورقي عن ابن معين أنه كان لا يعبأ بـ « بُندار » ،

ويستضعفه ، فمن الجرح المبهم الذي لا يعول عليه أمام التعديل القوي .

وقد قال الأزدي :

« وليس قولٌ يحيى والقواريري مما يجرحه ، وما رأيتُ أحداً ذكره

إلا بخيرٍ وصدقٍ » .

=

= وقال الذهبي في « الميزان » يردُّ على ابن معين .
« قد احتجَّ به أصحاب الصحاح كلُّهم ، وهو حجةٌ بلا ريب »
أمَّا تكذيبُ الفلاس له ، فقد ردَّه الذهبي أيضاً بقوله :
« كذَّبه الفلاسُ ، فما أصغى أحدٌ إلى تكذيبه ، لتيقُّنهم أن بنداراً
صادق أمين » .

* محمد ، هو ابن جعفر « غُنْدَر » .

* * *

وانظر الحديث السابق .

* * *

٢٨ - أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ ، قَالَ أَنْبَأَنَا بِهِزٌ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، وَمَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَشَى إِلَى سُبَّاطَةِ قَوْمٍ ، فَبَالَ قَائِمًا .

قَالَ سُلَيْمَانُ فِي حَدِيثِهِ :
« وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ »
وَلَمْ يَذْكُرْ مَنْصُورَ الْمَسْحِ .

٢٨ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* سليمان بن عبيد الله هو ابن عمرو، أبو أيوب البصريُّ أخرج له مسلمٌ .
وثقة المصنّف وروى عنه ثلاثة أحاديث .

وكذلك وثقه ابنُ حبان .

وقال أبو حاتم :

« صدوقٌ » .

وقال مسلمةُ بنُ قاسمٍ :

« لا بأس به » .

* بهزٌ هو ابنُ أسدٍ العمي ، أبو الأسود البصريُّ
أخرج له الجماعة .

وثقة يحيى بن سعيد ، وابن معين ، وأبو حاتمٍ وزاد : « صدوقٌ » ،
وابنُ سعد ، والعجلِيُّ ، في آخرين .

قال أحمد :

« إليه المنتهى في التثبت » .

* * *

وانظر سابقه .

البُؤْلُ فِي الْبَيْتِ جَالِساً

٢٩ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ الْمِقْدَامِ
ابْنِ شَرِيحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : « مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بَالَ قَائِماً ، فَلَا تُصَدِّقُوهُ ،
مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا جَالِساً » .

٢٩ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ لِغَيْرِهِ

* شريك ، هو ابنُ عبد الله النخعي ، صدوقٌ سييءُ الحفظ ، وقد
رمى بالتدليس .

وقد ضعفه يحيى بن سعيد جداً .

وقال ابنُ المبارك :

« ليس حديثه بشيء »

وقال الدارقطني :

« ليس بالقوي »

وقال ابنُ معين :

« ثقةٌ صدوقٌ ، إلا أنه يغلط ، وإذا خالف فغيره أحبُّ إلينا منه » .

وقال ابنُ سعد :

« كان ثقةً ، مأموناً ، كثير الحديث ، يغلط » .

والكلامُ فيه طويلٌ ، حاصله أنه سييءُ الحفظ .

فما أعجب قول الشيخ أبي الأشبال أحمد شاكر رحمه الله ، إذ قال

في « تخریج المسند » (١٧٦/٨) :

« وقد تكلم فيه بعضهم بغير حجة ، إلا أنه كان يخطيء في بعض =

= حديثه !!

كذا قال ! وهو من تساهله المعروف لدى المشتغلين بالحديث وأئى حجة هي أعظم من الجرح المفسر الذى وقع فى كلام كثير من الأئمة ، حتى قال يعقوب بن شيبة :

« ثقةٌ صدوقٌ ، سيىء الحفظ جداً »

وقال إبراهيم بن سعد الجوهري :

« أخطأ شريك فى أربعمئة حديثٍ . »

فكيف يُقال : ليس مع من تكلم فيه حجة^(١) ! اللهم غفراً !

* المقدام بن شريح هو ابن هانيء .

أخرج له الجماعة إلا البخارى فى « الأدب المفرد » .

وثقه أحمد ، وأبو حاتم ، والمصنف ، ويعقوب بن سفيان ، وابن

حبان ، فى آخرين .

* وأبوه : شريح بن هانيء .

أدرك النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ولم يرو عنه .

ذكره ابن سعد فى الطبقة الأولى من تابعى أهل الكوفة .

وثقه أحمد ، وابن معين ، والمصنف ، وابن خراش ، وقال :

« صدوق » .

* * *

والحديث أخرجه الترمذى (١٢) ، وابن ماجة (٣٠٧) ،

والطيلالى (١٥١٥) ، وابن أبى شيبة (١٢٣/١ - ١٢٤) ، =

(١) وقد أقر الشيخ فى تعليقه على « المحلى » (١٤٨/٤) أنه كان سيىء الحفظ ! لكن تعليقه على المحلى قديم فيما يبدو لى . ورأيه هو المزبور فى « تخرىج المسند » . والله أعلم .

= والطحاوئى فى « شرح المعانى » (٢٧٦/٤) من طريق عن شريك النخعى ، عن المقدام ، عن أبيه ، عن عائشة به .
وقد رواه عن شريك جماعة ، منهم :
« ابن أبى شيبة ، والطيالسى ، وعلى بن حُجر ، وسويد بن سعيد ،
وعبد الله بن صالح ، وإسماعيل بن موسى السدى » .
وقد توبع شريك . تابعه اثنان :

١ - سفيان الثورى ، عن المقدام

أخرجه أحمد (١٣٦/٦ ، ١٩٢ ، ٢١٣) ، وأبو عوانة (١٩٨/١) ،
والحاكم (١٨١/١ ، ١٨٥) ، والبيهقى (١٠١/١) من طريق عنه .

٢ - إسرائيل بن يونس ، عن المقدام ، عن أبيه ، قال : سمعت عائشة
تقسم بالله ما رأى أحد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول
قائماً منذ أنزل عليه القرآن .

أخرجه الحاكم (١٨٥/١) ، والبيهقى (١٠١/١ - ١٠٢) من
طريق عبيد الله بن موسى ، نا إسرائيل .

قال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبى !

* قُلْتُ : بل هو على شرط مسلم وحده ، والمقدام بن شريح وأبوه

لم يخرج لهما البخارى شيئاً فى « الصحيح » .

قال السيوطى فى « زهر الرنى » (٢٦/١) : « قال الشيخ ولئى
الدين : هذا الحديث فيه لين ، لأن فيه شريكاً القاضى ، وهو متكلم
فيه بسوء الحفظ ، وقول الترمذى أنه أحسن شيء فى هذا الباب =

= لا يدلُّ على صحته ، ولذلك قال فيه ابن القُطَّان : إنه لا يُقال فيه صحيح ، وتساهلُ الحاكم في التصحيح معروفٌ ، وكيف يكون على شرط الشيخين ، مع أن البخاريَّ لم يخرج لشريك بالكلية ، ومسلمٌ خرَّج له استشهاده ، لا احتجاجاً » اهـ .

* قُلْتُ : وفي هذا النقل أمور منها :

* الأول : أني لم أظفر بالحديث في « المستدرک » من طريق شريك البتة وقد فتشت قدر طاقتي ، فلم أظفر به ، فلا أدري كيف وقع هذا ؟ .

* الثاني : قول الترمذی :

« حديثُ عائشة أحسنُ شيء في الباب وأصحُّ »

يحمل أمرين :

أ - أن الترمذی يقصد أن حديث عائشة أصحَّ شيء في مسألة البول قائماً وقاعداً .

ب - أنه أصحُّ شيء في « البول قاعداً »

فأما الأوَّل ، فلا وجه له لأن حديث عائشة لا ينافي حديث حذيفة ، ونفيها كان بحسب علمها ، وهذا ما فهمه المصنَّف أيضاً ، فبَوَّب عليه بقوله : « البول في البيت » ، أما حديثُ حذيفة فكان في الصحراء^(١) .

وأما الثاني ، وهو الأليق بمراد الترمذی فمعناه أن حديث عائشة =

(١) وفي « سنن ابن ماجه » (٣٠٩) أن سفيان الثوري عقب على حديث عائشة بقوله :

« الرجل أعلم بهذا منها » .

= أصحُّ ما ورد في البول قاعداً ، وهو متجه .
وقال النووي في « المجموع » (٨٤/٢) :
« إسناده جيد ، وهو حديث حسن » .

* * *

قال الترمذی :
« وفي الباب عن عمر ، وبريدة ، وعبد الرحمن بن حسنة »

* * *

١ - حديث عمر ، رضى الله عنه
أخرجه ابن حبان (ج ٢ / رقم ١٤٢٠) من طريق هشام بن يوسف ،
عن ابن جريج ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً : « لا تبلى قائماً »
قال ابن حبان :

« أخاف أن ابن جريج لم يسمع من نافع هذا الخبر » .
* قُلْتُ : وقد صحَّ ظنُّه - كما قال البوصيرى

فقد رواه عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، عن عبد الكريم بن أبي أمية ،
عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر ، قال : « رآنى رسول الله صلى الله
عليه وعلى آله وسلم أبول قائماً ، فقال : يا عمر ! لا تبلى قائماً »
فما بُلت قائماً بعد .

أخرجه الترمذی (١٧/١) معلقاً ، ووصله ابن ماجه (٣٠٨) ،
وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٨٤) ، وتما في « الفوائد »
(١٤٨) ، والحاكم (١٨٥/١) ، والبيهقي (١٠٢/١) .

فظهر من هذا التخریج أن ابن جريج أسقط عبد الكريم بن
أبي المخارق ، وهو ضعيف ، وتركه بعضهم .
=

= قال ابن المنذر : « هذا لا يثبت » .

ثم إن الحديث عند ابن حبان عن « ابن عمر » ، والمعروف أنه عن « عمر » فلا أدري ، أهذا اختلاف في السند ، أم وقع سقط في كتاب ابن حبان . فالله أعلم .

والحديث ضعّفه النووي في « المجموع » (٨٤/٢) .
قال الترمذی :

« وإنما رفع هذا الحديث عبد الكريم ... وهو ضعيف عند أهل الحديث » .

يشير بذلك إلى أن الصواب وقفه .

فأخرجه ابن أبي شيبة (١٢٤/١) وابن المنذر في « الأوسط » (٣٣٨/١) ، والبخاري (ج ١ / رقم ٢٤٤) ، والطحاوي في « شرح الآثار » (٢٦٨/٤) من طريق عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر قال : « ما بُلْتُ قائماً ، منذ أسلمت » .

قال ابن المنذر : « ثبت عن عمر » .

قال الهيثمي في « المجمع » (٢٠٦/١) :
« رجاله ثقات »

* قُلْتُ : وسنده صحيح .

ولكن أخرج ابن أبي شيبة (١٢٣/١) ، والطحاوي (٢٦٨/٤) من طريقين عن الأعمش ، عن زيد بن وهب قال : رأيت عمر بال قائماً .
زاد الطحاوي :

« فأنجح^(١) ، حتى كاد يُصرع » .

(١) يعني : « مال » .

= وسندهُ صحيحٌ ، ولا يُعلُّ بتدليس الأعمش ، لأن شعبة رواه عنه عند الطحاوي . وقد ثبت عن شعبة قوله :
« كفيتمكم تدليس ثلاثة : الأعمش ، وقتادة ، وأبي إسحق السبيعي »
فظاهر الأثرين عن عمر التناقض .
وقد جمع بينهما بعض أهل العلم .
فقال ابنُ المنذر في « الأوسط » (٣٣٨/١) :
« فقد يجوز أن يكون عمر إلى الوقت الذي قال فيه هذا القول^(١) »
لم يكن بال قائماً ، ثم بال بعد ذلك ، فرآه زيد بن وهب ، فلا يكون حديثاه متضادين .
وقال ذلك أيضاً الطحاوي .

* * *

٢ - حديث بريدة ، رضى الله عنه

أخرجه البخاري في « الكبير » (٤٩٦/١/٢) ، والطبراني في « الأوسط » - كما في « المجمع » (٨٣/٢) - ، والبزار (ج ١ / رقم ٥٤٧) من طريق سعد بن عبيد الله ، ثنا ابن بريدة ، عن أبيه مرفوعاً : « ثلاث من الجفاء : أن يبول الرجل قائماً ، أو يمسح جبهته قبل أن يفرغ من صلاته ، أو ينفخ في سجوده » .
زاد البخاري من رواية نصر بن علي عن سعيد : « أربع من الجفاء وأن يسمع المنادي ، ثم لا يتشهد مثل ما يتشهد » .
قال البزار :

(١) يعنى قوله : « ما بُلْتُ قائماً منذ أسلمت » .

= « لا نعلم رواه عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، إلا سعيد ، ورواه عن سعيد عبد الله بن داود ، وعبد الواحد بن واصل » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٨٣/٢) :

« رجال البزار رجال الصحيح »

وقال البدر العيني في « العمدة » (١٣٥/٣) :

« إسناده صحيح ، وقول الترمذي يُرد »

* قُلْتُ : وقول الترمذي أن حديث ابن بريدة : « غير محفوظ »

هو الصواب عندي ، كما يأتي . أمّا البدر العيني - رحمه الله - فجرى على ظاهر السند وغفل عن العلة الحقيقية .

قال المباركفوري في « التحفة » (٦٨/١) يردُّ على العيني :

« الترمذي من أئمة هذا الشأن ، فقولُه : حديث بريدة في هذا غير محفوظ يعتمد عليه ، وأما إخراج البزار حديثه بسندٍ ظاهره الصحة ، فلا ينافي كونه غير محفوظ » اهـ .

وهذا كلامٌ نفيس . رحمه الله .

أمّا علّة الحديث فهي المخالفة

فقد خولف سعيد بن عبيد الله فيه

خالفه قتادة ، فرواه عن ابن بريدة ، عن ابن مسعود أنه كان يقول : « أربع من الجفاء : أن يبول الرجل قائماً ، وصلاة الرجل والناس يمرون بين يديه ، وليس بين يديه شيء يستره ، ومسح الرجل التراب عن وجهه وهو في صلاته ، وأن يسمع المؤذن فلا يجيبه في قوله » .

أخرجه ابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٨١) بالفقرة الأولى

فقط ، والبيهقي (٢٨٥/٢) وقال :

=

= « وكذلك رواه الجريري ، عن ابن بريدة ، عن ابن مسعود » اهـ .
وطريق الجريري هذا أخرجه البخاري في « الكبير » قال :
« وقال نصر : حدثنا عبد الأعلى عن الجريري ، عن ابن بريدة ، عن
ابن مسعود نحوه » .

ونقل البيهقي عن البخاري أنه قال :
« هذا حديث منكر ، يضطربون فيه »
* قُلْتُ : وقد مرّ وجهان لهذا الاضطراب :

الأول : أن سعيد بن عبيد الله رفعه .
الثاني : أن قتادة والجريري خالفاه في موضعين :
١ - أنهما أوقفاه .

ب - أنهما نقلاه من « مسند بريدة » إلى « مسند ابن مسعود »
وهما يترجحان على سعيد بن عبيد الله ، لاسيما وقد قال فيه الدارقطني :
« ليس بالقوي ، يُحدّث بأحاديث يسندها ويوقفها غيره » وهذا الحديث
مثال لذلك .

وقد أخرجه ابن أبي شيبة (١٢٤/١) ، وابن المنذر في « الأوسط »
(ج ١/ رقم ٢٨٠) من طريق عاصم بن أبي النجود ، عن المسيب بن
رافع ، عن ابن مسعود قال : من الجفاء أن يقول قائماً .
ورجاله ثقات ، غير أنه منقطع بين المسيب وابن مسعود ، كما صرح
بذلك أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان .

والوجه الثالث : أن كهمس بن الحسن رواه عن ابن بريدة من
قوله ، ولم يذكر « ابن مسعود » .
=

.....

= أخرجہ ابنُ أُمی شیبۃ (١٢٤/١) حدثنا وکیع ، عن کھمس .
وسنْدُه صحیحٌ ..
فالصواب فی الحدیث الوقف ، وأنه لیس بمرفوعٍ . واللہ أعلم .

* * *

٣ - حدیثُ عبد الرحمن بن حسنة ، رضی اللہ عنہ
* قُلْتُ : یأتی فی الحدیث القادم إن شاء اللہ تعالیٰ .

* * *

البُؤْلُ إِلَى السُّتْرَةِ يَسْتَتِرُ بِهَا

٣٠ - أَخْبَرَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ ، قَالَ : خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، وَفِي يَدِهِ كَهَيْئَةِ الدَّرَقَةِ ، فَوَضَعَهَا ثُمَّ جَلَسَ خَلْفَهَا ، فَبَالَ إِلَيْهَا . فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : انْظُرُوا ، يَبُولُ كَمَا تَبُولُ الْمَرْأَةُ ! ، فَسَمِعَهُ فَقَالَ :

« أَوْ مَا عَلِمْتَ مَا أَصَابَ صَاحِبَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ؟ كَانُوا إِذَا أَصَابَهُمْ شَيْءٌ مِنَ الْبُولِ قَرَضُوهُ بِالْمَقَارِيضِ ، فَتَهَاَهُمْ صَاحِبُهُمْ ، فَعَذَّبَ فِي قَبْرِهِ » .

٣٠ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* أبو معاوية هو الضرير ، واسمه محمدُ بْنُ خازمٍ . أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ نبيلٌ . قال أبو حاتم :

« أثبتُّ الناسَ في الأعمش : سفيانُ ، ثمَّ أبو معاوية . ومعتمر بن سليمان أحبُّ إليَّ من أبي معاوية ، يعني في غير حديث الأعمش »

وقال ابنُ خراشٍ :

« صدوقٌ ، وهو في الأعمش ثقةٌ » .

* زيدُ بْنُ وَهْبٍ ، هو الجُهَنِيُّ ، أبو سليمان الكوفي . أخرج له الجماعة .

وثقه الأعمش ، وابنُ معين ، وابنُ خراشٍ ، وابنُ سعدٍ وغيرُهُمْ

أما يعقوبُ بْنُ سفيانٍ ، فقال في « المعرفة » (٧٦٩/٢) : « في =

= حديثه خلل كثير !!

وقد ردّه الذهبي في « الميزان » (١٠٧/٢) فقال ، ونعم ما قال :
« ولم يُصب الفسوّى ... ثم ساق حديثا استنكره يعقوب وقال : فهذا
الذى استنكره الفسوّى من حديثه ، ما سبق إليه ، ولو فتحنا هذه
الوساوس علينا لرددنا كثيراً من السنن الثابتة بالوهم الفاسد ، ولا نفتح
علينا في زيد بن وهب خاصة باب الاعتزال ، فردوا حديثه الثابت عن
ابن مسعود ، حديث الصادق المصدوق ، وزيد سيّد جليل القدر هاجر
إلى النبی صلی الله عليه وعلى آله وسلم ، فقبض وزيد في الطريق » اهـ
قال الحافظ في « هدى السارى » (ص - ٤٠٤)

« وشذّ يعقوب بن سفيان الفسوّى ، فقال : « في حديثه خلل كثير » ، ثم
ساق من روايته قول عمر في حديثه : يا حذيفة ! بالله أنا من المنافقين .
قال الفسوّى : هذا محال . قلت : هذا تعنت زائد ، ولا بمثل هذا
يضعف الأثبات ، ولا تردّد الأحاديث الصحيحة ، فهذا صدر من عمر
عند غلبة الخوف وعدم أمن المكر ، فلا يلتفت إلى هذه الوساوس
الفاصلة في تضعيف الثقات » . اهـ .

* * *

والحديث أخرجه أبو داود (٢٢) ، وابن ماجة (٣٤٦) ، وأحمد
(١٩٦/٤) ، وابن أبي شيبة (١٢٢/١ و ٣٧٥/٣) ، وابن الجارود (١٣١) ،
والحميدى (٨٨٢) ، ويعقوب بن سفيان في « تاريخه » (٢٨٤/١) ،
وابن حبان (١٣٩) ، وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٨٣)
، والحاكم (١٨٤/١) ، والسهمي في « تاريخ جرجان »
(٤٩٢/١٢/١) ، والبيهقي في « السنن » (١٠٤/١) ، وفي
« عذاب القبر » (رقم ١٤٤) من طُرُق عن الأعمش ، عن زيد =

= ابن وهب ، عن عبد الرحمن بن حسنة فذكره .

قال الحافظ في « الفتح » (٣٢٨/١) :

« هو حديث صحيح ، صححه الدارقطني وغيره » .

وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ، ومن شرط الشيخين أن يبلغ »

وصرح به الذهبي تصريحاً ، فقال :

« على شرطهما »

وقد رواه عن الأعمش جماعة ، منهم :

« وكيع ، وأبو معاوية ، وسفيان ، وزائدة بن قدامة ، وعبيد الله بن

موسى ، وعبد الواحد بن زياد ، ويعلى بن عبيد » .

وقال ابن المنذر :

« خبر ثابت »

وله شاهد من حديث أبي موسى الأشعري ، رضى الله عنه .

أخرجه أحمد (٣٩٦/٤ ، ٣٩٩ ، ٤١٤) ، والطيالسي (٥١٩) ،

وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٦٣) ، والحاكم (٤٦٥/٣)

- (٤٦٦) ، والبيهقي (٩٣/١) من طريق عن شعبة ، ثنا أبو التياح ،

سمعت رجلاً وصفه ، كان يكون مع ابن عباس قال : كتب أبو موسى

إلى ابن عباس إنك رجلٌ من أهل زمانك ، وإن رسول الله صلى الله

عليه وعلى آله وسلم قال : « إن بني إسرائيل كان أحدهم إذا أصابه

الشيء من البول ، قرضه بالمقاريض ، وإن رسول الله صلى الله عليه وعلى

آله وسلم مرَّ على دمٍ - يعنى : مكاناً لنا - ، فبال فيه ، وقال : إذا

=

بال أحدكم فليرتد لبوله » .

= وتابعه حمادُ بنُ سلمة ، أخبرنا أبو التياح به .
 أخرجه أبو داود (٣) ، والبيهقي (٩٣/١ - ٩٤) وعندهما :
 « لما قدم عبد الله بن عباس البصرة ، فكان يحدث عن أبي موسى ،
 فكتب عبد الله إلى أبي موسى يسأله عن أشياء ، فكتب إليه أبو
 موسى فذكره بدون محلِّ الشاهد .
 * قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ لجهالة شيخ أبي التياح وهو يزيد بن
 حميد .

ولكن له طريق آخر عن أبي موسى .
 أخرجه بحشل في « تاريخ واسط » (ص - ١٤٥) قال : حدثني
 عمر بن عثمان بن عاصم بن صهيب ، قال : ثنا عمي عليُّ بنُ عاصمٍ ،
 قال : ثنا خالد الحذاء ، عن معاوية العنبريُّ أبي المورع ، عن أبي بردة
 ابن أبي موسى ، عن أبي موسى الأشعري ، قال : « رأيتُ رسول الله
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم يبول جالساً ، وقد جافى بين فخذه حتى
 إني لأرثي له من طول الجلوس ، ثم قام فقال : « صُب ، فصاحب
 بني إسرائيل كان في البول أشدَّ منكم ، كان إذا أصاب جسده شيءٌ
 من بوله ، برأه » وعزاه الهيثمي في « المجمع » (٢٠٩/١) للطبراني في
 « الكبير » .

* قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ .
 عليُّ بن عاصم ، فيه ضعف من قبل حفظه ، وكان يخطئ ويُضِرُّ
 على خطئه فتركه بعض الأئمة لذلك .
 ومعاوية العنبريُّ لم أقف له على ترجمة .
 ولكن الحديث ثابتٌ عن أبي موسى الأشعري .
 =

= ففى « صحيح البخارى » (٣٢٩/١ - ٣٣٠ فتح) وغيره من طريق منصور ، عن أبى وائل قال : كان أبو موسى الأشعرى يُشدُّ فى البول ويقول : إن بنى إسرائيل كان إذا أصاب ثوب أحدهم قرضه . هكذا رواه منصور عن أبى وائل ، عن أبى موسى موقوفاً . قال أبو داود فى « سننه » (٢٧/١) : « وقال عاصم ، عن أبى وائل ، عن أبى موسى ، عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : « جسد أحدهم » اهـ يعنى بدل « ثوب أحدهم » . ولم أقف على رواية عاصم هذه موصولةً ، ولو صحَّ السند إليه لكان الحديث حسناً ، ويتقوى بما تقدم من الطرق . والله أعلم .

* * *

التَّنَزُّهُ مِنَ الْبَوْلِ

٣١ - أَخْبَرَنَا هِنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، عَنْ وَكِيعٍ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، قَالَ :
سَمِعْتُ مُجَاهِدًا ، يُحَدِّثُ عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : مَرَّ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَبْرَيْنِ ، فَقَالَ :
« إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ ، أَمَّا هَذَا فَكَانَ لَا يَسْتَنْزَهُ
مِنْ بَوْلِهِ ، وَأَمَّا هَذَا فَإِنَّهُ كَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ » . ثُمَّ دَعَا بِعَسِيبٍ رَطْبٍ
فَشَقَّهَ بَانْتَيْنِ فَعَرَسَ عَلَى هَذَا وَاحِدًا ، وَعَلَى هَذَا وَاحِدًا ، ثُمَّ قَالَ :
« لَعَلَّهُ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْيَسَا » .
خَالَفَهُ مَنْصُورٌ :
رَوَاهُ عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْ طَاوُسًا .

٣١ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* مجاهد ، هو ابن جبر المكي ، أبو الحجاج المخزومي .
أخرج له الجماعة . وهو ثقة ثبت جبل .
قال قتادة :

« أعلم من بقى بالتفسير مجاهدٌ »

وقال مجاهد :

« عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة »

* طاوس ، هو ابن كيسان ، أبو عبد الرحمن الحميري .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقة ، فحلَّ
وحسبه قول ابن عباس فيه :
« إني لأظنُّ طاوساً من أهل الجنة »

=

= والحديث أخرجه البخاري

(٣٢٢/١ و ٢٢٢/٣ - ٢٢٣ ، ٢٤٢ و ٤٦٩/١٠ فتح) ،
ومسلم (٢٠٠/٣ - ٢٠١ نووى) ، وأبو عوانة (١٩٦/١)
والمصنف (١٠٦/٤) ويأتى فى « كتاب الجنائز » - إن شاء الله - ،
وأبو داود (٢٠) ، والترمذى (٧٠) ، وابن ماجه (٣٤٧) ،
والدارمى (١٥٤/١) ، وأحمد (٢٢٥/١) ، ووكيع (٤٤٤) ،
وهناد (٣٦٠ ، ١٣١٢) كلاهما فى « الزهد » ، وكذا ابن أبى شيبة
(١٢٢/١ و ٣٧٥/٣ ، ٣٧٦-٣٧٧) ، وعبد بن حميد فى « المنتخب »
(٦٢٠) ، ويعقوب بن سفيان فى « المعرفة » (١٤٩/٣) ، والمروزى
فى « زوائد الزهد » (١٢٢٠ ، ١٢٢١) ، وابن خزيمة (ج ١ / رقم ٥٦) ،
وابن حبان (ج ٥ / رقم ٣١١٨) ، وابن الجارود فى « المنتقى »
(١٣٠) ، وابن جرير فى « تهذيب الآثار » (٨٩٨ ، ٨٩٩ - مسند عمر) ،
والأجرى فى « الشريعة » (٣٦٢) ، وأبو الشيخ فى « التوبيخ »
(٢٠٢) ، والبيهقى فى « السنن » (١٠٤/١ و ٤١٢/٢) ، وفى
« عذاب القبر » (رقم ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢) ، والجوزقانى فى
« الأباطيل » (٣٤٧) ، وأبو نعيم فى « المستخرج » - كما فى « الفتح »
(٣٢٢/١) - ، والبغوى فى « شرح السنة » (٣٧٠/١) من طريق
عن الأعمش ، قال : سمعت مجاهداً ، عن طاوس ، عن ابن عباس فذكره .
ورواه عن الأعمش جماعة ، منهم :

« وكيع ، وأبو معاوية ، وعبد الواحد بن زياد ، وجريز بن
عبد الحميد » .

وقد خولف الأعمش فى إسناده .

خالفه منصور بن المعتمر ، فرواه عن مجاهد ، عن ابن عباس به =

= فسقط ذكر « طاوس » من السند .
أخرجه البخاري (٣١٧/١ و ٤٧٢/١٠ - فتح) ، والمصنف
(١٠٦/٤) في « كتاب الجنائز » ، وأحمد (٢٢٥/١) ، وابن خزيمة
(ج ١ / رقم ٥٥) ، وابن جرير (٩٠١) ، والآجري (٣٦١) ،
والخراطي في « مساوئ الأخلاق » (ج ١ / ق ٢/٢٠) .
قال الترمذي :

« هذا حديث حسنٌ صحيحٌ وروى منصور هذا الحديث عن
مجاهد ، عن ابن عباس ، ولم يذكر فيه : « طاوس » . ورواية الأعمش
أصحُّ » .
* قُلْتُ : وكأنَّ الترمذي تلقى هذا من البخاري .

فقال في « العلل » :
« سألتُ محمداً أيهما أصحُّ ؟ فقال : رواية الأعمش أصحُّ » .
وترجيحُ البخاري رواية الأعمش ، لا يقتضي أن رواية منصور
مرجوحة ، بدليل أنه أخرج الروایتين في « صحيحه » .
قال الحافظ في « الفتح » (٣١٧/١) :

« وإخراجه - يعني البخاري - له على الوجهين يقتضي صحتهما عنده ،
فيُحمل على أنَّ مُجاهداً سمعه من طاوس ، عن ابن عباس ، ثمَّ سمعه
من ابن عباس بلا واسطة ، أو العكس ، ويؤيده أن في سياقه عن طاوس
زيادة على ما في روايته عن ابن عباس » . اهـ

وقد سبقه إلى مثل هذا الجمع بعضُ العلماء ، وهذا يقضي أنَّه أولى
من الترجيح . وهو الصواب .

قال ابن حبان في « صحيحه » (٥٢/٥) :
« سمع هذا الخبر مجاهد ، عن ابن عباس ، وسمعه من طاوس ، عن =

= ابن عباس ، فالطريقان جميعاً محفوظان » اهـ .

وقال ابن حزم في « المحلى » (١٧٩/١) :

« وأما رواية هذا الخبر مرة عن مجاهد ، عن ابن عباس ، ومرة عن مجاهد ، عن طاوس ، عن ابن عباس ، فهذا قوة للحديث ، ولا يتعلل بهذا إلا جاهل أو مكابر للحقائق ، لأن كليهما إمام ، وكلاهما صحب ابن عباس الصحبة الطويلة . فسمعه مجاهد من ابن عباس ، وسمعه أيضاً من طاوس ، عن ابن عباس ، فرواه كذلك ، وإلا فأئى شيء مما يقدح في الرواية ؟! وددنا أن تبينوا لنا ذلك ، ولا سبيل إلى ذلك إلا بدعوى فاسدة لهج بها قوم من أصحاب الحديث ، وهم فيها مخطئون عين الخطأ ، ومن قلدهم أسوأ حالاً منهم » اهـ .

وهذا كلام نفيس ، لولا حرارة الأنفاس !!

وقال بمثل ما تقدم البدر العيني في « عمدة القارى » (١١٥/٣) ، والمباركفورى في « تحفة الأحوذى » (٢٣٤/١ - ٢٣٥) ، وأحمد شاكر في « شرح الترمذى » (١٠٤/١) وغيرهم .

ومما يدل على صحة هذا الجمع أن الأعمش رواه أيضاً عن مجاهد ، عن ابن عباس ، مثلما رواه عن مجاهد ، عن طاوس ، عن ابن عباس . أخرج الطيالسى (٢٦٤٦) ، وابن جرير في « التهذيب » .

(٩٠٠ - مسند عمر) ، وابن حبان (ج ٥ / رقم ٣١١٩) ، والآجرى في « الشريعة » (٣٦٢) من طرق عن شعبة ، عن الأعمش به .

* * *

قال الترمذى :

« وفي الباب عن أبى هريرة ، وأبى موسى ، وأبى بكرة ، وعبد الرحمن بن حسنة ، وزيد بن ثابت » . =

= ١ - حديثُ أبي هريرة ، رضى الله عنه

وله عنه طرق :

١ - أبو حازم ، عنه

أخرجه أحمد (٤٤١/٢) ، وابنُ أبي شيبة (٢٧٦/٣) والبيهقي في « عذاب القبر » (١٣٦) من طريق محمد بن عبيد ، ثنا يزيدُ بنُ كيسان ، عن أبي حازم ، عن أبي هريرة ، قال : مرَّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على قبرٍ فوقف ، فقال : « ايتوني بجريدتين . فجعل إحدهما عند رأسه ، والأخرى عند رجله . فقلنا : يا رسول الله ! أينفعه ذلك ؟ ! »

قال : « لن يزال يخففُ عنه بعضُ عذاب القبر ، مادام فيهما ندو » وتابعه الوليد بنُ القاسم - وفيه مقال - عن يزيد به .

أخرجه ابنُ جرير في « التهذيب » (٩٠٣ - مسند عمر) .

* قُلْتُ : وسندهُ حسنٌ لأجل يزيد

قال الهيثمي في « المجمع » (٥٧/٣) :

« رجاله رجالُ الصحيح »

يعنى « صحيح مسلم » .

٢ - عبد الله بن الحارث ، عنه

أخرجه ابن حبان (١٤٠) من طريق المنهال بن عمرو ، عن عبد الله ابن الحارث ، عن أبي هريرة قال : كنا نمشي مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فمررنا على قبرين ، فقام فقمنا معه ، فجعل لونه يتغير حتى رعد كُفُّ قميصه ! فقلنا : مالك يا نبي الله ؟ قال : تسمعون ما أسمع ؟ قلنا : وماذاك يا نبي الله ؟ قال : « هذان رجلان يُعذبان =

= في قبورها عذاباً شديداً في ذنبٍ هين قلنا : فيم ذاك ؟! قال :
« أحدهما لا يستتره من بوله ، وكان الآخر يؤذى الناس بلسانه ،
ويمشى بينهم بالثيمة » . فدعا بجريدتين من جرائد النخل ، فجعل في كلِّ
قبرٍ واحدةً . قلنا : وهل ينفعهم ذلك يا رسول الله ؟ قال : « نعم ،
يُخفف عنهما مادامتا رطبتين » .

* قُلْتُ : وسندهُ جيدٌ

وعبدُ الله بنُ الحارث الأنصاري وثقه أبو زرعة ، والنسائي ، وابنُ
حبان . وقال أبو حاتم : « يُكتب حديثُهُ » .

٣ - أبو الخنساء ، عنه

أخرجه البيهقي في « عذاب القبر » (١٣٥) من طريق ابن وهب ،
عن عمرو بن الحارث ، عن عبد العزيز بن صالح ، أن أبا الخنساء حدثه
عن أبي هريرة ، عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه مرَّ
بقبرين فأخذ سعةً - أو جريدةً - فشققها ، فجعل أحدهما على أحد
القبرين والشقة الأخرى على القبر الآخر .

قال ابن وهب :

أرى أنه سُئل عن فعلته ، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله
وسلم : « رجلٌ كان لا يتقى من البول ، وامرأةٌ كانت تمشي بين الناس
بالثيمة ، فانتظر بهما العذابُ إلى يوم القيامة » .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

وأبو الخنساء مجهولٌ .

قال أبو زرعة الرازي :

= « لا أعرفُ أبا الخنساء إلا في هذا الحديث ، ولا أعرف اسمه »
نقله عنه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣٦٧/٢/٤) .
ولأبي هريرة في الباب حديث آخر مرفوعاً :
« أكثر عذاب القبر من البول »

أخرجه ابنُ ماجة (٣٤٨) ، وأحمد (٣٨٩،٣٨٨،٣٢٦/٢) ،
وابنُ أبي شيبة (١٢١/١) وابنُ خزيمة - كما في « الفتح » (٣١٨/١) - ،
وابنُ المقرئ في « معجمه » (ق ١/١٢٧) ، والحاكم (١٨٣/١) ،
والدَّارقطني (١٢٨/١) ، والآجزي في « الشريعة » (٣٦٣،٣٦٢) ،
والبيهقي (٤١٢/٢) وفي « عذاب القبر » (١٣٣) ، وأبو نُعيم في « أخبار
أصبهان » (١٤/٢) ؛ والجوزقاني في « الأباطيل » (٣٤٨) من طريق
أبي عوانة ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً به .
قال الدَّارقطني :

« صحيحٌ » .

وقال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط الشيخين ، ولا أعرفُ له علَّةٌ » ووافقه الذهبي
وقال الجوزقاني :

« هذا حديثٌ حسنٌ مشهورٌ »

وقال البوصيري في « مصباح الزجاجة » (١/١٤٦) :

« هذا إسنادٌ صحيحٌ ، رجاله عن آخرهم محتجٌّ بهم في الصحيحين » اهـ

وقال المنذري في « الترغيب » (١٣٩/١) بعد ذكر تصحيح

الحاكم :

=

« وهو كما قال »

= وفى « فيض القدير » للمناوى (٨٠/٢) :
« وقال الضياء المقدسى : سنده حسن . قال مغلطى : وما علم أن
الترمذى سأل عنه البخارى ، فقال : حديث صحيح » .
* قُلْتُ : وهو صحيح كما تقدم

لكن قال أبو حاتم :
« هذا حديث باطل » يعنى مرفوعاً
ذكره عنه ولده فى « العلل » (ج ١ / رقم ١٠٨١)
وقال الدارقطنى فى « العلل » (ج ٣ / ق ١/٤٥) :
« والحديث يرويه الأعمش ، واختلف عنه . فأسنده أبو عوانة ، عن
الأعمش ، عن أبى هريرة ، عن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم .
وخالفه ابن فضيل فوقفه . ويُشبه أن يكون الموقوف أصح » . اهـ .
وترجيح أبى حاتم والدارقطنى ^(١) للموقوف فيه نظر عندى ، لأن
أبا عوانة أوثق من محمد بن فضيل بلا شك ، فلو سلكنا مسلك الترجيح
لوجب تقديم روايته على رواية محمد بن فضيل . وكأنه لذلك لم يعبأ
بهذا الإلعال أحدٌ ممن حكم على الحديث بالصحة .
وله طريق آخر عن أبى هريرة مرفوعاً :

« استنزها من البول ، فإن عامة عذاب القبر منه »
أخرجه الدارقطنى (١٢٨/١) من طريق محمد بن الصباح السمان ،
أنا أزهر بن سعد السمان ، عن ابن عون ، عن ابن سيرين ، عن
أبى هريرة به .
=

(١) وقد حكم الدارقطنى بصحة المرفوع كما تقدّم .

= قال الدارقطني :

« الصواب مرسل »

* قُلْتُ : ومحمد بن الصباح قال فيه الذهبي :

« بصري ، لا يعرف ، وخبره منكر »

* * *

٢ - حديث أبي موسى الأشعري ، رضى الله عنه

* قُلْتُ : مرّ تخريجه في الحديث السابق .

* * *

٣ - حديث عبد الرحمن بن حسنة ، رضى الله عنه

مرّ برقم (٣٠)

* * *

٤ - حديث أبي بكرة الثقفي ، رضى الله عنه

أخرجه ابن ماجه (٣٤٩) وابن أبي شيبة (١٢٢/١ ، ٣٧٦/٣) ،
وأحمد (٣٩/٥) ، والبيهقي في « عذاب القبر » (١٣٧) من طريقين
عن الأسود بن شيبان ، عن بحر بن مرار ، عن جدّه أبي بكرة قال :
بينما أنا أمشي مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ومعى رجل ،
ورسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم يمشى بيننا إذ أتى على قبرين .
فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم : « إنّ صاحبي هذين
القبرين ليعذبان الآن في قبورهما ، فأئكمّ يأتيني من هذا النخل
نعييب ؟ » . فاستبقت أنا وصاحبي ، فسبقته ، وكسرت من النخل
عسيا فأتيت به النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ، فشقه نصفين من
أعلاه . فوضع على أحدهما نصفاً ، وعلى الآخر نصفاً ، وقال : « إنه
يهون عليهما مادام فيها من بلوتهما شيء » ، إنهما ليعذبان في الغيبة =

= والبول » .

والسياق للبيهقي .

ورواه عن الأسود بن شيبان وكيع ، وأبو داود الطيالسي^(١) وخالفهما جماعة ، فرووه عن الأسود بن شيبان ، عن بحر بن مرار ، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن أبيه فذكره بنحوه من هؤلاء : « أبو سعيد مولى بنى هاشم ، ومسلم بن إبراهيم ، وعبد الله ابن أبي بكر العتكي ، والطيالسي أيضاً ، وسليمان بن حرب ، وعبد الصمد بن عبد الوارث » .

أخرجه أحمد (٣٦-٣٥/٥) والبخاري في « الكبير » (١٢٧/٢/١) ، والطيالسي (٨٦٧) ، والحرثي في « الغريب » (٦١٠/٢) ، وابن عدي في « الكامل » (٤٨٧/٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (١٥٤/١) ، والبيهقي (١٣٨) .

* قُلْتُ : وهذا الوجه أصحُّ من الأول ، لأن بحر بن مرار لم يسمع من أبي بكرة الثقفي .

ونقل البوصيري في « الزوائد » (١/١٤٧) أن المزني قال في « الأطراف » : وهو الصواب » اهـ .

ولم أجد هذا الترجيح من المزني في « التحفة » (٣٨/٩) ، فلا أدري هل سقط ، أم هو وهم من البوصيري . وهو ترجيح صحيح على كل حال .

(١) ورواه من جهة الطيالسي هكذا البيهقي . وكذلك وقع في « علل الحديث » لابن أبي حاتم ولم أجد هذه الرواية في « مسند الطيالسي » إنما وجدت الرواية الموصولة ، فلعلها فقدت في جملة ما فقد من هذا المسند العظيم . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

= ثم وجدتُ في « علل الحديث » (ج ١ / رقم ١٠٩٩) لابن أبي حاتم أنه سأل أباه عن هذا الحديث فقال : « هذا - يعنى رواية مسلم بن إبراهيم وغيره ممن ذكرته قبل - أصحُّ من حديث وكيع » . اهـ .
ولكن قال العقيلي :

« ليس بمحفوظ من حديث أبى بكره إلا عن بحر بن مرار هذا ، وقد صحَّ من غير هذا الوجه » .

أما البدر العيني فقال في « العمدة » (١١٧/٣) : « سندُه جيّدٌ » وقال الحافظ في « الفتح » (٣٢١/١) : « إسناده صحيح » !
* قُلْتُ : وبحر بن مرار وثقه ابن معين . وقال النسائي :
« لا بأس به » .

ولكنه قال في « الضعفاء » (ص - ٢٥) :
« نكرة ، تغير » فتغيّر رأيه فيه

وكذلك تغير فيه رأى يحيى القطان
وضعّفه أبو أحمد الحاكم ، وأبو العرب القيروانى ، وابن حبان ،
والعقيلي . ووثقه ابن شاهين ، وابن خلفون .
وقال الذهبي في « الكاشف » (٥٤٥) :
« صدوق » !

وهو تساهل ، وإلا فأين جرحُ الجارحين ، لا سيما وهو مفسرٌ من
يحيى القطان ، فقد قال : « رأيتُه قد خلط » . والله أعلم .

* * *

٥ - حديثُ زيد بن ثابتٍ ، رضى الله عنه

قال المباركفوري في « التحفة » (٢٣٤/١) :

= « لم أقف عليه »

* قُلْتُ : وقفتُ على حديثٍ لزيد بن ثابتٍ رضى الله عنه فيه عذاب القبر ، ولكن لم يذكر فيه علة حديث الباب ، فلا أدري هل يقصده الترمذى أم لا ؟ مع أنه يصلح أن يُكتب في الباب على أحد معاني الحديث على ما هو معروف عن الترمذى رحمه الله .
وهذا الحديث :

أخرجه مسلم (٢٨٦٧) ، وأحمد (١٩٠/٥) ، وابنُ أُنسٍ في « عذاب القبر » (٣٧٣/٣) ، وعبدُ بنُ حميدٍ في « المنتخب » (٢٥٤) ، وابنُ أُنسٍ في « السنة » (٨٦٨) ، والبيهقى في « عذاب القبر » (١٠٢) ، والبخارى في « شرح السنة » (١٦١/٥ - ١٦٢) من طريق الجريري ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيدٍ ، عن زيد بن ثابتٍ ، قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في حائطٍ من حيطان المدينة فيه أَقْبَرٌ ، وهو على بغلته ، فحدث به ، وكادت أن تُلقيه ! فقال : « من يعرف أصحاب هذه الأقبُر ؟ » . فقال رجلٌ : يا رسول الله ! قومٌ هلكوا في الجاهلية . فقال : « لولا أن تدافنوا لدعوت الله عز وجل أن يسمعكم عذاب القبر » وساق حديثاً فيه طولٌ .

وقد رواه عن الجريري : « ابنُ علية ، ويزيد بنُ هارون » . وخالفهما خالد بنُ عبد الله ، فرواه عن الجريري ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيدٍ فذكره .

فجعله من « مسند أبي سعيد الخدرى »

أخرجه عبد الله بنُ أحمد في « السنة » (١٣٥٤) ، وابن حبان (٧٨٥) وخالد بنُ عبد الله الواسطي ثقة ثبتٌ .
وقد توبع .

تابعه داود بن أبي هندٍ ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيدٍ بنحوه . =

= أخرجه أحمد في « المسند » (٣/٣ - ٤) ، وابنه عبد الله في « السنة » (١٣٨٣) ، والبزار (٨٧٢) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٨٦٥) من طريق عباد بن راشد ، عن داود بن أبي هند .
قال البزار :

« لا نعلمه عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد »
وقال الحافظ ابن كثير في « تفسيره » (٤١٧/٤) :
« وهذا أيضاً إسناد لا بأس به ، فإن عباد بن راشد التيمي روى له البخاري مقروناً ، ولكن ضعفه بعضهم » اهـ .
أما الحافظ الهيثمي فقال في « المجمع » (٤٨/٣) :
« رجاله رجال الصحيح » !!

كذا قال : وعباد ليس من رجال البخاري ، وإنما روى له مقروناً كما قال ابن كثير ، ومع ذلك فقد تكلموا فيه بكلام خلاصته أنه صدوق له أوهام ، كما قال الحافظ في « التقريب » .

وقد خالفه مسلمة بن علقمة ، فرواه عن داود بن أبي هند ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد موقوفاً ولم يرفعه .

أخرجه عبد الله بن أحمد في « السنة » (١٣٨٧) قال : حدثني أحمد بن أيوب بن راشد البصري ، حدثنا مسلمة بن علقمة به .

* قُلْتُ : أما أحمد بن أيوب ، فقد ذكره ابن حبان في « الثقات »

(١٩/٨) وقال : « ربما أغرب » . ومسلمة بن علقمة حاله قرية من

حال عباد بن راشد ، والمرفوع أشبه . والله أعلم .

فيتحصل مما سبق أن رواية ابن علية أرجح لأنه سمع من الجريري

قبل أن يختلط بثمان سنين ، بخلاف خالد بن عبد الله الواسطي . فيظهر أن

هذا الاختلاف من الجريري نفسه ، واسمه سعيد بن إياس . والله أعلم . =

= * قُلْتُ : وما لم يذكره الترمذی رحمه الله :

* * *

٦ - حديث جابر بن عبد الله الأنصاري ، رضي الله عنهما

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٣٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (ج ٤/ رقم ٢٠٥٠، ٢٠٥٥، ٢٠٦٦) من طريق أبي العوام عبد العزيز ابن ربيع الباهلي ، قال : حدثنا أبو الزبير محمد ، عن جابر بن عبد الله ، قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فأتى على قبرين يُعذب صاحبهما ، فقال :

«إنهما لا يُعذبان في كبير ، وبلى . أما أحدهما فكان يغتاب الناس ، وأما الآخر فكان لا يتأذى من البول» فدعا بجريدة رطبة - أو بجريدتين - ، فكسرها ، ثم أمر بكل كسرة فغرس على قبر . فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : «أما إنه سيُهَوَّن من عذابهما ، ما كانتا رطبتين ، أو لم تيسا» .

* قُلْتُ : وسنده صحيح ، لولا تدليس أبي الزبير . ولكن له طريق آخر .

أخرجه بحشل في «تاريخ واسط» (٢٥٠) قال :

حدثنا موسى بن شبيب ، قال : ثنا عبيد الله بن موسى ، قال : ثنا إسرائيل ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر ، قال : دخل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم حائطاً لأُمّ مبشر ، فإذا بقبرين ، فدعا بجريدة رطبة فشققها ، ثم وضع واحدة على أحد القبرين ، والأخرى على القبر الآخر ، ثم قال : «ترفه عنهما حتى تجفأ» . قيل : يا رسول الله ! في أي شيء يُعذبان ؟! قال : «أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة ، وأما الآخر فكان لا يتنزه من البول» .

= * قُلْتُ : ورجاله رجال الصحيح ، غير موسى بن شبيب ، فلم أعرفه . والله أعلم .

* * *

٧ - حديثُ أبي أُمَامَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

أخرجه أحمد (٢٦٦/٥)، والطبراني في « الكبير » (ج ٨/ رقم ٧٨٦٩) من طريق أبي المغيرة ، ثنا معان بن رفاعه ، حدثني علي بن يزيد ، قال : سمعتُ القاسم أبا عبد الرحمن ، يحدثُ عن أبي أُمَامَةَ قال : مرَّ النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم في يومٍ شديد الحرِّ نحو بقيع الغرقد ، قال : فكان الناس يمشون خلفه . قال : فلَمَّا سمع صوت النعال وقر ذلك في نفسه ، فجلس حتى قدمهم أُمَامَةَ لئلا يقع في نفسه من الكبر ، فلَمَّا مرَّ ببيع الغرقد إذا بقبرين قد دفنوا فيهما رجلين . قال : فوقف النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال : « مَنْ دفنتم هاهنا اليوم ؟ » قالوا : يا نبيَّ الله ! فلان وفلان . قال : « إِنَّهُمَا ليعذبان الآن ويُفتنان في قبريهما » قالوا : يا رسول الله ! فيم ذاك ؟ قال : « أُمَّا أحدهما فكان لا يتنزه من البول ، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة » . وأخذ جريدة رطبة فشققها ، ثم جعل على القبرين . قالوا : يا رسول الله ! ولم فعلتَ ؟ قال : « لِيُخَفَّفَنَّ عَنْهُمَا » قالوا : يا نبيَّ الله ! وحتى متى يعذبُهُما الله ؟ قال : « غيبٌ لا يعلمه إلا الله » قال : « ولولا تمرغ قلوبكم أو تزيدكم في الحديث لسمعتُم ما أسمع » .

قال الهيثمي في « المجمع » (٥٦/٣) :

« فيه علٌّ بنُ يزيد ، وفيه كلام ! »

= وله طريقٌ آخر عن أبي أُمَامَةَ ، بلفظٍ آخر وهو :

= « اتقوا البول ، فإنه أوَّل ما يحاسبُ به العبدُ في القبر »
أخرجه ابنُ أبي عاصم في « الأوائل » (٩٣) ، والطبراني في
« الكبير » (ج ٨ / رقم ٧٦٠٥) من طريق الهيثم بن حميد ، عن رجلٍ ،
عن مكحولٍ ، عن أبي أمامة مرفوعاً فذكره .

وتابعه إسماعيل بن إبراهيم الترمذاني ، ثنا أيوب ، عن مكحول ، عن
أبي أمامة . أخرجه الطبراني (٧٦٠٧) .

فسمي الرجل المبهم « أيوب » .

قال المنذري في « الترغيب » (١٤٢/١) :

« إسنادُهُ لا بأس به »

وقال الهيثمي في « الجمع » (٢٠٩/١) :

« رجاله موثقون ! »

وحسنه السيوطي في « الجامع الصغير » (١٣١)

فتعقبه المناوي في « فيض القدير » (١٣١/١) بقوله :

« رمز المصنّف لحُسْنِهِ ، وهو أعلى من ذلك ! »

ثم نقل تقوية المنذري ، والهيتمي

* قُلْتُ : كذا قالوا ! وهو وهمٌ منهم جميعاً لأنَّ أيوب هو ابن

مدرّك ، وهو متروكٌ . وقد صرّح الهيثمي نفسه في « الجمع »

(١٢٦/٢) بأنه « كذابٌ » ، وقال في موضع آخر منه (٦٤/٢) :

« منسوبٌ إلى الكذب »

ومن الأدلة على كذبه ، قول ابن حبان في « المجروحين »

(١٦٨/١) :

= « روى عن مكحول نسخة موضوعة ، ولم يره » .

= ٨ - حديث أنس ، رضى الله عنه

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ٢ / رقم ١٠٥٨) ، وابنُ عدِيّ في « الكامل » (٩١٨ / ٣) ، والبيهقي في « عذاب القبر » (١٤٢) من طريق خلود بن دعلج ، عن قتادة ، عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مرَّ برجل يُعذب في قبره من النيمة ، ومَرَّ برجل يُعذب في قبره من البول .

واقصر البيهقي على الفقرة الأولى منه .

قال الهيثمي في « المجمع » (٢٠٧ / ١) :

« فيه خلود بن دعلج ، ضعّفوه ، إلّا أبا حاتم قال : صالح وليس بالميتين ، وقال ابنُ عدِيّ : عامة ما رواه تابعه عليه غيره » .

في حين أنه قال في موضع آخر من « المجمع » (٣٧ / ٧) :

« متروك » !!

ولكنه توبع .

تابعه أبو جعفر الرازي ، فرواه عن قتادة ، عن أنس مرفوعاً ، ولكنه خالفه في مثله^(١) ، فرواه بلفظ :

« تنزهوا من البول ، فإن عامة عذاب القبر منه »

أخرجه الدارقطني (١٢٧ / ١) ، وقال :

« المحفوظ : مرسل »

وقد صرح بذلك في « العلل » (ج ٢ / ق ١ / ١١) فقال :

« وقيل عن أبي جعفر ، عن قتادة ، عن أنس ، ولا يصحُّ عنه ، والمرسل هو الصواب » اهـ .

(١) وخالفه في سنده أيضاً . فرواه عن قتادة مرسلأ .

ذكره الدارقطني في « العلل » (ج ٢ / ق ١ / ١١) .

= * قُلْتُ : وأبو جعفر الرازي ، كان سييء الحفظ .

ولكن له طريق خيرٌ من هذا

أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ في « العلل » (ج ١ / رقم ٤٢) قال : قال
أبي : حدثنا أبو سلمة ، عن حمادٍ ، عن ثمامة ، عن النبيّ صلى الله عليه
وعلى آله وسلم ، قال : « استنزهاوا من البول ، فإن عامة عذاب القبر
من البول » .

قال أبو حاتمٍ :

« مرسلٌ ، وهذا عندى أشبه »

وأبو سلمة هو التبوككي ، واسمه موسى بن إسماعيل وهو ثقةٌ
حافظٌ ،

ولكنه خولف في سنده . خالفه حبان بن هلال ، وهو ثقةٌ ثبتٌ ،
وحرمى بن حفص ، وهو ثقةٌ ، وإبراهيم بن الحجاج السامى وهو ثقةٌ ، ثلاثهم
عن حماد بن سلمة ، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس ، عن أنسٍ مرفوعاً به .
ذكره ابنُ أبي حاتمٍ في « العلل » وقال :

« قال أبو زرعة : المحفوظ عن حماد ، عن ثمامة ، عن أنسٍ ، وقصّر
أبو سلمة » اهـ .

ورأى أبى زرعة هو ما نُمِلُ إليه لثقة من رواه عن حماد ، وهُم جماعة
فالسندُ قوى . والله أعلم .

وللحديث طريقٌ آخر عن أنس .

أخرجه البيهقي في « عذاب القبر » (١٤١) من طريق أبى أسامة
الكلبي ، ثنا عبيد بن الصباح ، ثنا عيسى بن طهمان ، عن أنس بن
مالك ، قال : مرّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بقبرين لبنى
النجار ، وهما يُعذبان بالتيمة والبول . فأخذ سعةً فشققها باثنين . فوضع
على هذا القبر شقةً ، وعلى هذا القبر شقةً ، وقال : « يُخفف =

= عنهما مازالتا رطبتين » .

* قُلْتُ : وسنُّه ضعيفٌ .

وعبيدُ بنُ الصباح ، ضعَّفه أبو حاتم^(١) .

ذكره عنه ولَّدُه في « الجرح والتعديل » (٤٠٨/٢/٢) .

وعزاهُ الهيثميُّ (٢٠٨/١) لأحمد والطبراني في « الأوسط » ، وقال :

« فيه عبيد بن عبد الرحمن ، وهو ضعيفٌ »

وعبيد بن عبد الرحمن هذا ، ترجمه ابنُ أبي حاتمٍ (٤١٠/٢/٢)

وقال : « روى عن عيسى بن طهمان ، روى عنه أبو أسامة الكلبى

سألتُ أبى عنه فقال : لا أعرفُه ، والحديثُ الذى رواه كذبٌ » . اهـ

ففرق أبو حاتمٍ والذهبيُّ بين عبيد بن الصباح وعبيد بن

عبد الرحمن ، وقد صرحت روايةُ البيهقيِّ أن عبيد بن الصباح يروى

عن عيسى بن طهمان ، وعنه أبو أسامة الكلبى ، فلعلهما واحدٌ . والله أعلم .

* * *

٩ - حديثُ يعلى بن سبابة ، رضى الله عنه

أخرجه أحمد (١٧٢/٤) واللفظُ له ، والطبرانيُّ في « الكبير »

(ج ٢٢ / رقم ٧٠٥) من طرق عن حماد بن سلمة ، عن عاصم بن

بهذلة ، عن حبيب بن أبى جبيرة ، عن يعلى بن سبابة قال : كنتُ مع

النَّبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ، في مسيرٍ له ، فأراد أن يقضى

حاجةً ، فأمر وديتين ، فانضمت إحداهما إلى الأخرى ، ثم أمرهما فرجعتا

إلى منابتهما ، وجاء بغيرٍ فضرب بجراحه إلى الأرض ، ثم جرجر حتى

ابتل ما حوله . فقال النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم : « أتدرون =

(١) ووثقه البزار - كما في « المجمع » (٣٢٠/٤) - ، والبزار نَفَسُه رخوٌ في التوثيق .

= ما يقول البعير ؟ إنه يزعم أن صاحبه يريد نحره ! » فبعث إليه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال : « أواهبه أنت لى ؟ » فقال : يا رسول الله ! ما لى مأل أحب إليّ منه . فقال : « استوص به معروفاً » فقال : لا جرم ، لا أكرم مالا لى كرامته يا رسول الله . وأتى على قبر يُعذَّب صاحبه ، فقال : « إنه يُعذَّب فى غير كبير . فأمر بجريدة فوضعت على قبره ، فقال : « لعلّه أن يُخفف عنه ما دامت رطبة » . وفى رواية الطبرانى :

« ثم أتى على قبرين يعذَّب صاحباهما ، فقال : « إنهما ليعذبان بأمر غير كبير » وأخذ بجريدتين رطبتين فوضعهما على قبرهما ، ثم قال : « عسى أن يُخفف عنهما ما كانتا رطبتين » .

وأخرجه عبد بن حميد فى « المنتخب » (٤٠٤) ، وأحمد (١٧٢/٤) ، وكذا ابن أبى شيبه (٣٧٦/٣) ، والبيهقى فى « عذاب القبر » (١٣٩) من طريق حماد به مختصراً على محلّ الشاهد فقط ، بمثل حديث أحمد وقد رواه عن حماد جماعة منهم :

« سليمان بن حرب ، وأبو سلمة الخزاعى ، وعفان بن مسلم ، وحجاج بن منهال ، وأبو عمر الضرير » .

* قُلْتُ : وسنده ضعيف لجهالة حبيب بن أبى جبرة .

وقد اختلف فى اسمه ، وانظر « التعجيل » (١٧٣) .

ويعلى بن سيابة .

قال الحافظ فى « التعجيل » (١٧٣) :

« ويعلى بن مرة ، وهو الذى يقال : « ابن سيابة » بكسر =

= المهملة وتخفيف المثناة من تحت ، وبعد الألف موحدة ، وهى أمُّه .
وكذا فى « الإصابة » (٣٥٣/٦) .
وظاهر صنيع أحمد كذلك بدليل أنه جعل حديثه ضمن مسند
« يعلى بن مرة » .

وكذا قال ابنُ عبد البر فى « الاستيعاب » (٦١٥/٢) .
ولكن فرّق بينهما أبو حاتم ، وابنُ قانع ، والطبرانى .
وقال ابنُ حبان فى « الثقات » (٤٤٠/٣) :
« يعلى بن مرة ومن قال إنه يعلى بن سيابة ، فقد وهم »
ثم قال فى ترجمة يعلى بن سيابة :
« يقال : إن له صحبة »

* * *

١٠ - حديث يعلى بن مرة ، رضى الله عنه

أخرجه البيهقى فى « دلائل النبوة » (٤٢/٧) من طريق الصباح بن
محارب ، عن عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة ، عن أبيه ، قال : مررنا
مع رسول الله على مقابر ، فسمعتُ ضغطةً فى قبرٍ ! فقلتُ يا رسول الله !
سمعتُ ضغطةً فى قبرٍ . قال : وسمعتُ يا يعلى ؟ قلتُ : نعم . قال :
« فَإِنَّهُ يُعَذَّبُ فى يسيرٍ من الأمر » . قلتُ : وما هو - جعلنى الله
فداك - ؟ قال : « كان رجلاً فتنأى بين الناس بالثيمة ، وكان لا
يتنزّه عن البول . قم يا يعلى إلى هذه النخلة ، فائتنى منها بجريدة » .
فجئتُ بها فشققها باثنين ، فقال : « اغرس إحداهما عند رأسه ، والأخرى
عند رجله ، فلعنهُ أن يُرفّه - أو يُخفف - عنه ما لم يبيس هاتان » .
* قُلْتُ : وسنّدهُ ضعيفٌ ، وفى متنه نكارة . وعمر بن عبد الله =

= منكر الحديث كما قال أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي . وقد تركه أبو حاتم في رواية ، والدارقطني .

* * *

١١ - حديث عبادة بن الصامت ، رضى الله عنه

أخرجه البزار (ج ١ / رقم ٢٤٦) قال : حدثنا خالد بن يوسف بن خالد ، ثنا أبي ، عن عمر بن إسحق ، عن عبادة بن الوليد بن عبادة ، عن أبيه ، عن جدّه ، قال : سألنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن البول ؟

فقال : « إذا مسَّكُمْ شيءٌ فاغسلوه ، فإنّي أظنُّ أن منه عذاب القبر » . قال البزار :

« لا نعلمه عن عبادة إلّا من هذا الوجه » .

قال الهيثمي في « المجمع » (٢٠٨ / ١) :

« فيه يوسف بن خالد السمّي ، ونُسب إلى الكذب » اهـ .

وابنه خالد ضعّفه الذهبي ، والهيثمّي في « المجمع » (٢١٨ / ٩)

وذكره ابنُ عدّي في « الكامل » (٩١٥ / ٣) .

فالسند ضعيفٌ جدًّا .

* * *

١٢ - حديث عائشة ، رضى الله عنها

* قُلْتُ : ويأتى تخريجه برقم (١٣٤٥) إن شاء الله تعالى .

* * *

١٣ - حديث أبي برزة الأسلمي ، رضى الله عنه

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١٨٢ / ١ - ١٨٣) ، ومن طريقه =

= الحافظُ في « التعليل » (٤٩٢/٢) من طريق أحمد بن سيار ، ثنا الشاه ابن عمار ، قال : حدثني أبو صالح سليمان بن صالح الليثي قال : نبأنا النضر بن المنذر بن ثعلبة العبدئي ، عن حماد بن سلمة ، عن قتادة أن أبا برزة الأسلمي كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مرَّ على قبرٍ وصاحبه يُعَذَّبُ ، فأخذ جريدة فغرسها إلى القبر ، وقال : « عسى أن يرفه عنه مادامت رطبة » . فكان أبو برزة يوصي إذا أنا متُّ فضعوا في قبري معي جريدتين . قال : فمات في مفازة بين كرمان وقومس ، فقالوا : كان يوصينا أن نضع في قبره جريدتين ، وهذا موضعٌ لا نُصَيِّهُمَا فيه . فبينما هم كذلك إذ طلع عليهم ركبٌ من قبل سجستان فأصابوا معهم سفعاً فأخذوا منه جريدتين ، فوضعهما معه في قبره . * قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ .

وقتادة لم يسمع من أبي برزة .

قال أبو حاتم - كما في « المراسيل » (ص - ١٧٥) - : « لم يلق قتادة من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إلا أنساً ، وعبد الله بن سرجس »

وكذلك قال أحمد بن حنبل ، ولكن قيل له :

« فابنُ سرجس ؟ ! فكأنه لم يره سماعاً »

والنضر بن المنذر لم أقف له على ترجمة .

* * *

١٤ - بريدة بن الحصيبي ، رضي الله عنه

أخرجه البخاري (٢٢٢/٣) معلقاً ، ووصله ابنُ سعد (٨/٧)

قال : أخبرنا عفان بن مسلم ، قال : حدثنا حماد بن سلمة ، قال : =

= أخبرنا عاصم الأحول ، قال : قال مورق : أوصى بريدة الأسلمى أن توضع في قبره جريدتان . فكان مات بأدنى خراسان ، فلم توجد إلا في جوالق حمّار » .
ورجاله ثقات ، وهو متصل .

* * *

١٥ - حديث شفى بن مائع الأصبحى ، رحمه الله

أخرجه ابن المبارك في « الزهد » (٣٢٨ - زوائد نعيم) ، وابن أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ٢١ / ٢) ، وفي « ذم الغيبة » (ق ٦ / ١) ، والطبرانى في « الكبير » (ج ٧ رقم ٧٢٢٦) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١٦٧ / ٥ - ١٦٨) ، وابن الأثير في « أسد الغابة » (٣٩٩ / ٢ - ٤٠٠) ، وبقى بن مخلد في « مسنده » ، وابن شاهين - كما في « الإصابة » (٣٩٩ / ٣) - ، من طريق إسماعيل بن عياش ، حدثني ثعلبة بن مسلم الحنعمي ، عن أيوب بن بشير ، عن شفى بن مائع الأصبحى مرفوعاً : « أربعة يؤذون أهل النار على ما بهم من الأذى ، يسعون بين الحميم والجحيم ، يدعون بالويل والثبور . يقول أهل النار بعضهم لبعض : ما بال هؤلاء قد آذونا على ما بنا من الأذى ؟ ! قال : فرجلٌ مغلقٌ عليه تابوتٌ من جمرٍ ، ورجلٌ يجرُّ أمعاءه ، ورجلٌ يسيلُ فوهُ قيحاً ودماً ، ورجلٌ يأكل لحمه . قال : فيقال لصاحب التابوت ما بال الأبعد قد آذانا على ما بنا من الأذى ؟ ! قال : فيقول : إن الأبعد مات وفي عنقه أموالٌ إلى الناس ما نجد لها قضاءً أو وفاءً . ثم يقال للذى يجرُّ أمعاءه : ما بال الأبعد قد آذانا على ما بنا من الأذى ؟ ! فيقال : إن الأبعد كان لا يبالي إن أصاب البول منه لا يغسله . ثم يقال للذى يسيلُ فوه =

= قيحاً ودماً ما بال الأبعد قد آذانا على ما بنا من الأذى ، فيقول :
إن الأبعد كان يأكل لحوم الناس .

زاد ابن أبي الدنيا : « بالغية ويمشى بالثيمة » .

قال المنذرى في « الترغيب » (١٤٢/١ ، ٦٠٦/٢ ، ٥٠٨/٣) :
« إسناده لين » .

* قُلْتُ : وشفى بن مائعٍ مختلفٌ في صحبته كما قال الطبراني وابنُ
الأثير ويظهر أن أبا نعيمٍ اعتمد صحبته ، ولكن جزم البخاري ، وكذا
أبو حاتم ، وابن حبان بأنه تابعي . فالحديث ضعيف لإرساله .

ثم أيوب بن بشير العجلي ترجمه ابن أبي حاتم (٢٤٢/١/١) ولم
يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال . وقد صرح الذهبي
بأنه مجهول في « الميزان » (٢٨٤/١) وفي « الضعفاء » وهو الصواب
وإن ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥٨/٦) .

والغريب أن يقول الحافظ في « التقریب » : « صدوق » !
وقال الهيثمي في « المجمع » (٢٠٩/١) :
« رجاله موثقون »

فلعله يشير بهذا القول إلى ضعف التوثيق في أيوب ، وإلا فالهيثمي
يعتد بتوثيق ابن حبان ، بخلاف المعروف عند المحققين .

* * *

١٦ - حديث أبي رافع ، رضى الله عنه

قال الحافظ في « الفتح » (٣١٩/١) :

« وروى النسائي^(١) من حديث أبي رافعٍ بسندٍ ضعيف أن الذي =

(١) ولم أقف عليه في « المجتبى » .

= أتاها بالجريدة بلال ، ولفظُهُ : « كنا مع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في جنازةٍ إذ سمع شيئاً في قبرٍ ، فقال لبلال: اتنى بجريدة خضراء الحديث » وعزاه البدر العيني في « العمدة » (١١٧/٣) لأبي موسى المديني في « الترغيب والترهيب » .

قال البدر العيني :

« ومنها حديث ميمونة ، ذكره ابنُ مندة في « كتاب الطهارة » ومنها حديثُ عثمان رضى الله تعالى عنه عند اللالكائي » .

* * *

(تنبيهات)

* الأول : ذهب بعض العلماء إلى أن وضع الجريدة على القبر من خصائصه صلى الله عليه وعلى آله وسلم . منهم أبو سليمان الخطابي رحمه الله فقال في « معالم السنن » (١٩/١ - ٢٠) :

« وأما قوله : « لعله يُخفف عنهما ما لم يبسا » فإنه من ناحية التبرك بأثر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ودعائه بالتخفيف عنهما ، وكأنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم جعل مدة بقاء النداءة فيهما حداً لما وقعت به المسألة من تخفيف العذاب عنهما ، وليس ذلك من أجل أن في الجريد الرطب معنى ليس في اليابس . والعامة في كثيرٍ من البلدان تفرش الخوص في قبور موتاهم ، وأراهم ذهبوا إلى هذا ، وليس لما تعاطوه من ذلك وجه ، والله أعلم » اهـ .

وقال الشيخ أبو الأشبال رحمه الله في « شرح الترمذى » (١٠٣/١) :

« وصدق الخطابي ، وقد ازداد العامة إصراراً على هذا العمل الذى =

= لا أصل له ، وغلوا فيه ، وخصوصاً في بلاد مصر تقليداً للنصارى ، حتى صاروا يضعون الزهور على القبور ، ويتهادونها بينهم ، فيضعها الناس على قبور أقاربهم ومعارفهم تحيةً لهم ، ومجاملة للأحياء ، وحتى صارت عادة شبيهةً بالرسمة في المجاملات الدولية ، فتجد الكبراء من المسلمين إذا نزلوا بلدةً من بلاد أوروبا ذهبوا إلى قبور عظمائها ، أو إلى قبر من يسمونه بـ « الجندي المجهول » ووضعوا عليها الزهور ، وبعضهم يضع الزهور الصناعية التي لا نداوة فيها ، تقليداً للإفرنج ، واتباعاً لسنن من قبلهم ، ولا ينكرُ عليهم العلماء أشباه العامة ، بل تراهم أنفسهم يصنعون ذلك في قبور موتاهم ، ولقد علمتُ أن أكثر الأوقاف التي تسمى أوقافاً خيرية موقوفٌ ريعها على الخوص والريحان الذي يوضع على القبور ، وكل هذه بدعٌ ومنكراتٌ لا أصل لها في الدين ، لا مستند لها من الكتاب والسنة ، ويجبُ على أهل العلم أن ينكروها ، وأن يبطلوا هذه العادات ما استطاعوا » اهـ .

* قُلْتُ : وممن ذهب إلى الخصوصية شيخنا الألباني حفظه الله تعالى ، فقال في كتابه البديع « أحكام الجنائز » (ص / ٢٠١ - ٢٠٢) : « ويؤيدُ كون وضع الجريد خاصاً به صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأن التخفيف لم يكن من أجل نداوة شقها أمورٌ :

١ - حديث جابر رضى الله عنه ، الطويل في « صحيح مسلم »^(١) وفيه قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « إني مررت بقبرين =

(١) (١٤٤/١٨ - ١٤٥ نووى) ، وأخرجه أبو يعلى (٤٣/٤ ، ٥٣) .

= يعذبان ، فأحييتُ بشفاعتي أن يُردَّ عنهما مادام الغصنان رطبين » .
فهذا صريحٌ في أن رفع العذاب إنما هو بسبب شفاعته صلى الله عليه
وعلى آله وسلم ، ودعائه ، لا بسبب النداءة . وسواءً كانت قصة جابر
هذه هي عين قصة ابن عباس المتقدمة كما رجحه العيني وغيره ، أو غيرها
كما رجحه الحافظُ في « الفتح » . أما على الاحتمال الأول ، فظاهرٌ . وأمّا
على الاحتمال الآخر فلأن النظر الصحيح يقتضى أن تكون العلة واحدةً
في القصتين للتشابه الموجود بينهما ، ولأن كون النداءة سبباً لتخفيف
العذاب عن الميت مما لا يُعرف شرعاً ولا عقلاً ، ولو كان الأمر كذلك
لكان أخف الناس عذاباً إنما هم الكفار الذين يدفنون في مقابر أشبه ما
تكون بالجنان لكثرة ما يزرع فيها من النباتات ، والأشجار التي تظلُّ
مخضرةً صيفاً وشتاءً ! يُضاف إلى ما سبق أن بعض العلماء كالسيوطي
قد ذكروا أن سبب تأثير النداءة في التخفيف كونها تسبِّحُ الله تعالى ،
فاذا ذهبت من العود ويُسْ انقطع تسبيحه ! فإن هذا التعليل مخالفٌ
لعموم قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ، وَلَكِنْ
لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ .

ب - في حديث ابن عباس نفسه ما يشيرُ إلى أن السرَّ ليس في
النداءة ، أو بالأحرى ليست هي السبب في تخفيف العذاب ، وذلك
قوله : « ثمَّ دعا بعسيب فشقه اثنتين » يعنى طولاً . فإنَّ من المعلوم أن
شقَّه سببٌ لذهاب النداءة من الشقِّ ويُسْه بسرعة ، فتكون مدة
التخفيف أقل مما لو لم يشق ، فلو كانت هي العلة لأبقاه صلى الله عليه
وعلى آله وسلم بدون شقِّ ، ولوضع على كل قبرٍ عسيباً أو نصفه على
الأقل ، فاذا لم يفعل دلٌّ على أن النداءة ليست هي السبب ، وتعيَّن على
أنها علامةٌ على مدة التخفيف الذي أذن الله به استجابةً لشفاعة نبيه =

= صلى الله عليه وعلى آله وسلم كما هو مصرّح به فى حديث جابر ، وبذلك يتفق الحديثان فى تعيين السبب ، وإن احتمل اختلافهما فى الواقعة وتعددتها . فتأمل هذا فإنه شىء انقذ فى النفس ، ولم أجد من نصّ عليه أو أشار إليه من العلماء . فإن كان صواباً فمن الله تعالى ، وإن كان خطأ فهو منى ، وأستغفره من كل ما لا يرضيه .

ج - لو كانت الندوة مقصودة بالذات ، لفهم ذلك السلف الصالح ولعلموا بمقتضاه ، ولوضعوا الجريد والآس ونحو ذلك على القبور عند زيارتها ، ولو فعلوا لاشتهر ذلك عنهم ، ثم نقله الثقات إلينا ، لأنه من التى تلفت النظر ، وتستدعى الدواعي نقله ، فإذا لم يُنقل دلّ على أنه لم يقع ، وأنّ التقرب به إلى الله بدعة ، فثبت المراد . وإذا تبين هذا ، سهل حينئذ فهم بطلان ذلك القياس الهزيل الذى نقله السيوطى فى « شرح الصدور » عن لم يسمه : « فإذا خُفّف عنهما بتسييح الجريدة ، فكيف بقراءة المؤمن القرآن ؟! قال : وهذا الحديث أصل فى غرس الأشجار عند القبور .

قلت : فيقال له : « ثبت العرش ثم انقش » ، « وهل يستقيم الظلّ والعود أعوج ؟ » ولو كان هذا القياس صحيحاً لبادر إليه السلف ، لأنهم أحرص على الخير منا . فدلّ ما تقدّم على أن وضع الجريد على القبر خاصّ به صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ، وأنّ السرّ فى تخفيف العذاب عن القبرين لم يكن فى ندوة العسيب بل فى شفاعة النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ودعائه لهما . وهذا مما لا يمكن وقوعه مرة أخرى بعد انتقاله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم إلى الرفيق الأعلى ، ولا لغيره من بعده صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ، لأنّ الاطلاع على عذاب القبر من =

= خصوصياته عليه الصلاة والسلام » اهـ .

ثم أجاب عن وصية بريدة بن الحصيب رضى الله عنه بوضع جريدتين في قبره بقوله : « قال الحافظ في « شرحه » : وكأنَّ بريدة حمل الحديث على عموميه ولم يره خاصاً بذينك الرجلين . قال ابنُ رشيدٍ : ويظهر من تصرف البخاري أن ذلك خاصٌّ بهما ، فلذلك عقبه بقول ابن عمر : إنما يُظَلُّه عمله .

* قُلْتُ : لا شك أن ما ذهب إليه البخاري هو الصواب لما سبق بيانه ورأى بريدة لا حجة فيه ، لأنه رأى ، والحديث لا يدلُّ عليه حتى لو كان عاماً ، فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يضع الجريدة في القبر ، بل عليه كما سبق ، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم » اهـ .

* * *

الثاني : قد اختلف العلماء ، هل الرجلان المذكوران في حديث ابن عباس رضى الله عنهما كانا مسلمين أو كافرين ؟
قال الحافظ في « الفتح » (٣٢١/١) :

« قيل : كانا كافرين ، وبه جزم أبو موسى المديني واحتج بما رواه من حديث جابر بسندٍ فيه ابن لهيعة : « أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مرَّ على قبرين من بني النجار هلكا في الجاهلية فسمعهما يُعذبان في البول والقيمة » قال أبو موسى : هذا وإن كان ليس بقوى ، فمعناه صحيحٌ ، لأنهما لو كانا مسلمين لما كان لشفاعته إلى تبيس الجريدة معنى ، ولكنه لما رآهما يُعذبان لم يستجز للطفه وعطفه حرمانهما من إحسانه ، فشفع لهما إلى المدة المذكورة » اهـ .

= ثم قال الحافظ :

« لكن الحديث الذى احتج به أبو موسى ضعيف كما اعترف به ، وقد رواه أحمد بإسناد صحيح على شرط مسلم وليس فيه سبب التعذيب ، فهو من تخليط ابن لهيعة » اهـ .

فردّ عليه البدر العيني - رحمه الله - فى « عمدة القارى » (١٢١/٣) بقوله :

« قلت : هذا من تخليط هذا القائل ! لأن أبا موسى لم يُصرح بأنه ضعيف ، بل قال : هذا حديث حسن وإن كان إسناده ليس بقوى . ولم يعلم هذا القائل الفرق بين الحسن والضعيف ، لأن بعضهم عدّ الحسن من الصحيح لا قسمه ، ولذلك يُقال للحديث الواحد أنه : « حسن صحيح » ، وقال الترمذى : الحسن ما ليس فى إسناده من يُتهم بالكذب . وعبد الله بن لهيعة المصرى لا يُتهم بالكذب ، على أن طائفة منهم قد صححوا حديثه ووثقوه ، منهم : أحمد رضى الله عنه » اهـ .
* قلت : قد تكلف العيني رحمه الله غاية التكلف فى ردّه على الحافظ رحمه الله حتى أداه القول بأن يصف الحافظ - حامل رواية الحديث - أنه لم يعلم الفرق بين الحسن والضعيف ! وقد أجبت عن اعتراضه بتوسّع فى « صفو الكدر فى المحاكمة بين العيني وابن حجر » وبرأت ساحة الحافظ . ولكنى أذكر هنا ما يتعلق بالمقام فقط . والله المستعان .

فأقول : ما استظهره الحافظ من تخليط ابن لهيعة حق لا غبار عليه ، فقد روى هذا الحديث ثلاثة ممن وقف عليهم لم يذكر واحد منهم « البول والنيمة » كما ذكر ابن لهيعة رحمه الله . منهم :

= ١ - سفيان الثوري

أخرجه ابنُ أبي داود في « البعث » (١٣ - بتحقيقنا) ، والبيهقي في « عذاب القبر » (٢٢٥) من طريقين عن سفيان الثوري ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : دخل رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حرثاً لبنى النجار ، فسمع أصواتهم يعذبون في قبورهم ، فخرج مذعوراً ، فقال : « استعيذوا بالله من عذاب القبر » . وإسناده صحيح .

٢ - ابنُ جريج .

أخرجه أحمد (٢٩٦/٣) ، وعنه ابنُه في « السنة » (١٣٦٠) حدثنا عبدُ الرزاق ، وهذا في « مصنفه » (٦٧٤٢/٥٨٤/٣) أنا ابنُ جريج ، قال : أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابر بن عبد الله ، يقول : دخل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يوماً نخلاً لبنى النجار ، فسمع أصوات رجالٍ من بنى النجار ماتوا في الجاهلية يعذبون في قبورهم . فخرج رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فرعاً ، فأمر أصحابه أن تعوذوا من عذاب القبر . وسنده على شرط مسلم .

٣ - موسى بن عقبة .

أخرجه البزار (ج ١ / رقم ٨٧١) من طريق ابن أبي الزناد ، عن موسى بن عقبة ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : دخل رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم نخلاً لبنى النجار ، فسمع أصوات رجالٍ من بنى النجار ماتوا في الجاهلية يعذبون في قبورهم ، فخرج رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فرعاً ، فلم يزل يتعوذ من عذاب القبر . وسنده حسن .

فهؤلاء ثلاثة من الأثبات ذكروا الحديث ولم يذكروا سبب التعذيب =

= وأنه من النيمة والبول كما ذكر ابن لهيعة ، وأعظم ما يعذب به هذا الكافر هو كفره بالله العظيم ، فهل يستقيم أن يترك التنبيه على هذا وأنه سبب عذابه ، ثم يقال : إنه يعذب من النيمة والبول ؟! هذا محالٌّ أمّا قول العيني رحمه الله : « قال الترمذى : الحسن ما ليس في إسناده إلخ » .

فالجواب : أن مثل هذا لا يخفى على من هو أدنى من الحافظ علماً ، فضلاً عنه وهو العلم المفرد في هذا الفن ، مع أن قول أبى موسى المدينى : « هو حديث حسنٌ وإن كان إسناده ليس بقوى » يحتمل أكثر من توجيه . فيقال : لعله يقصد بقوله : « حديث حسنٌ » الحسن اللغوى لا الاصطلاحي ، ويؤيده نقل الحافظ عنه : « هذا وإن كان ليس بقوى ، لكن معناه صحيح » . وإن اعترض على ذلك بأن الأصل في الإطلاق هو إرادة المعنى الاصطلاحي ، فيحتمل أنه أراد أصل الحديث ، ولم يُرد هذه الجملة التى انفرد بها ابن لهيعة ، وهذا ظاهرٌ جداً - إن شاء الله تعالى - ، ولم يذكر العيني متابعات لابن لهيعة تؤيد دعواه ، مع حرصه على تعقب الحافظ وبيان خطئه عنده ، فدل ذلك على أنها مجرد دعوى ، وهى لا تقبل في محل النزاع .

أما تقوية البدر العيني لابن لهيعة وترجيح توثيقه بغض النظر عما قيل فيه فهذا كما يقول القائل : « تخديش في الرُخام » !! وقد اضطرب رأى العيني في ابن لهيعة وانظر هذه المواضع من « عمدة القارى » (٢٣٤/٦ ، ٢٣٥ ، ٢١١/٩ ، ٢١٤ ، ١٠٧/١٠ ، ٢٣٩ و ٢٣٤/١١ و ٤٤/٢٥) وانظر تمام البحث في « صفو الكدر » وهو على =
= وشك التمام والحمد لله .

= وجزم ابنُ العطار في « شرح العمدة » بأنهما كانا مسلمين ، وقال : لا يجوزُ أن يقال إنهما كانا كافرين ، لأنهما لو كانا كافرين لم يدعُ لهما بتخفيف العذاب ولا ترجاه لهما ، ولو كان ذلك من خصائصه لبينهُ يعنى كما في قصة أبى طالبٍ « اهـ .

* قُلْتُ : وهذا هو الحقُّ الذى لا محيد عنه - إن شاء الله تعالى - .

ورجحه الحافظ بقوله : « هو الجواب » .

ويدلُّ على أنهما كانا مسلمين عدَّةُ أمورٍ :

* الأول : أنهما مدفونان فى البقيع .

يدل عليه حديث أبى أمامة المتقدم ، وفيه : « فلَمَّا مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

عليه وعلى آلِه وسلم ببقيع الغرقد إذا بقبرين قد دفنوا فيهما رجلين

الحديث » ومعلومُ أن البقيع مقبرةٌ لأَمْوات المسلمين .

* الثانى : أنهما قد دُفنا حديثاً فى زمان النبوة ، وليس فى عهد

الجاهلية .

يدلُّ عليه حديث ابن عباس المتقدم ، وفيه « مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عليه وعلى آلِه وسلم بقبرين جديدين » وفى حديث أبى أمامة

المتقدم ما يدلُّ على ذلك ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : « من دفنتم

ههنا اليوم ؟ » .

* الثالث : يقوى كونهما كانا مسلمين ما جاء فى حديث أبى بكرة

المتقدم وفيه : « ... يعذبان ، وما يعذبان فى كبير ... » و « بلى

وما يعذبان إلا فى الغيبة والبول » قال الحافظ : « فهذا الحصر ينفى

كونهما كانا كافرين ، لأنَّ الكافر وإنْ عُذِب على ترك أحكام الإسلام

= فإنه يُعَذَّب مع ذلك على الكفر بلا خلافٍ » .

= التَّيْبَةُ الثَّالِثُ : قَوْلُهُ : « وما يعذبان في كبير » ليس معناه أنهما يعذبان في أمرٍ صغيرٍ .

قال البغويُّ في « شرح السُّنة » (٣٧١/١) :

« معناه : أنهما لم يُعذبا في أمرٍ كان يكبرُ ويشقُّ عليهما الاحتراز عنه ، لأنه لم يكن يشقُّ عليهما الاستتار من البول ، وترك التَّيمَةِ ، ولم يُرد أن الأمر فيهما هيِّنٌ غير كبيرٍ من الدين ، بدليل قوله : « وإنه لكبير » اهـ وقد عدَّ المصنفون في « الكبائر » كالذهبي وابن حجر الهيثمي الفقيه هذين الفعلين منهما . فقنا اللَّهُمَّ عذاب القبر إنك جوادٌ كريمٌ .

* * *

بَابُ الْبَوْلِ فِي الْإِنَاءِ

٣٢ - أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَزَّانُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَتْنِي حُكَيْمَةُ بِنْتُ رُقَيْقَةَ ، عَنْ أُمِّهَا أُمِّمَةَ بِنْتُ رُقَيْقَةَ ، قَالَتْ : « كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَدَحٌ مِنْ عَيْدَانٍ ، يَبُولُ فِيهِ ، وَ يَضَعُهُ تَحْتَ السَّرِيرِ » .

٣٢ - إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ، وَهُوَ حَسَنٌ بِمَا بَعْدَهُ .

* أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَزَّانُ أَبُو مُحَمَّدٍ الرَّقِّي

أَخْرَجَ لَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَةَ

رَوَى عَنْهُ الْمُصَنِّفُ (١٠) أَحَادِيثَ ، وَوَثَقَهُ هُوَ وَابْنُ حَبَانَ

وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ :

« لَا بَأْسَ بِهِ » .

وَقَالَ الْخَطِيبُ : « حَدِيثُهُ كَثِيرٌ مَشْهُورٌ » .

* حَجَّاجٌ ، هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْأَعْمُورِ .

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ ثَقَّةٌ نَبِيلٌ .

أَثْنَى عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَكَانَ يَرْفَعُ أَمْرَهُ جَدًّا .

وَوَثَقَهُ ابْنُ الْمَدِينِ ، وَمُسْلِمٌ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَالْعَجَلِيُّ فِي آخِرِينَ .

وَقِيلَ : إِنَّهُ اخْتَلَطَ ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ .

وَقَدْ رَأَيْتُ لِبَعْضِ أَفَاضِلِ عَصَرِنَا^(١) وَهَمًّا شَدِيدًا فِي هَذَا . =

(١) هُوَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ حَبِيبِ السَّنْدِيِّ فِي رِسَالَتِهِ « الْحِجَابُ » .

= فذكر رواية لابن جرير من طريق حجاج الأعور ، عن ابن جريج
ثم قال : « إسناده ضعيف جداً لثلاث علل خطيرة ! ... »

* الثانية : ضعف حجاج بن محمد الأعور المصيصي ،
واختلاطه اختلاطاً فاحشاً . قال الإمام الذهبي : قال إبراهيم الحربي :
لما قدم حجاج بغداد آخر مرة اختلط ، فرآه ابن معين يخلط ، وقال
لابنه : لا تدخل عليه أحداً ، ولذا كان تلميذه سنيد بن داود يُلقنه « اهـ .
* قُلْتُ : وقد أخطأ هذا الفاضل في إطلاق الضعف على حجاج
الأعور فقد قال الحافظ في تلخيص حاله :

« ثقةٌ ثبتٌ ، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته »
وقال الذهبي في « الكاشف » (٩٥٢) :

« قال أحمد : ما كان أضبطه وأشدَّ تعاهده للحروف ، ورفع أمره
جداً .

وقال أبو داود : « بلغني أن ابن معين كتب عنه نحواً من خمسين
ألف حديث ، توفي سنة (٢٠٦) » اهـ .

* قُلْتُ : ووثقه ابن المديني ، والنسائي في آخرين كما تقدّم ، ولم
أر أحداً أطلق فيه الضعف كم فعل هذا الفاضل .
فإن قال : إنه اختلط .

قُلْنَا : الاختلاط لا يعنى الضعف . وعندنا أبو إسحاق السبيعي كان
اختلط ، وكذلك عطاء بن السائب وجماعة آخرون ، ما يُقال في أحدهم
أنه ضعيف ، وإنما يقال : « اختلط » . والفرق واضح ذلك أن
« الضعيف » ينزل حديثه مهما كان الراوى عنه ، بخلاف المختلط فإن
حديثه يصحّ إن كان الراوى عنه ممن سمع منه حال الصحة .

ثم إن الشيخ الفاضل قد هَوّل حقاً في وصف اختلاط حجاج ، =

= فقال : « اختلط اختلاطاً فاحشاً » !
فأنا حتى الساعة أفتشُ فما وقعت بأحدٍ يُعتمد عليه قال هذه
العبارة ..

هذا كله على افتراض أنه اختلط ، فكيف ودعوى اختلاطه ضعيفة .
إنما الصواب أنه تغير فقط كما قال ابن سعد . والتغير أمر يسير يحدث
لمثل شعبة وسفيان وأكابر الحفاظ ولننظر في دعوى الاختلاط .

نقل الشيخ عبد القادر عن « ميزان الذهبى » أنه قال : « قال إبراهيم
الحربى : لما قدم حجاج إلخ » .
* قُلْتُ : ولم يكن دقيقاً فى النقل ، إنما فيه : « روى إبراهيم
الحربى ، أخبرنى صديقى لى ، قال : لما قدم حجاج » والفرق بينهما
شاسعٌ ، كما يأتى ذكره .

أما دعوى الاختلاط ، ففى « تهذيب الكمال » (٤٥٦/٥) :
« قال إبراهيم الحربى : أخبرنى صديقى لى ، قال : لما قدم حجاج
الأعور آخر قدمية إلى بغداد خلط ، فرأيت يحيى بن معين عنده ، فراه
يحيى خلط ، فقال لابنه : لا تُدخِلْ عليه أحداً . قال : فلما كان بالعشى
دخل الناسُ ، فأعطوه كتاب شعبة ، فقال : حدَّثنا شعبة ، عن عمرو
ابن مرة ، عن عيسى ابن مريم ، عن خيثمة ، عن عبد الله . فقال له
رجلٌ : يا أبا زكريا ! على بن عاصم حدَّث عن ابن سوقة ، عن
إبراهيم ، عن الأسود ، عن عبد الله ، عُبْتُم عليه ، وهذا حدَّث عن
شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن عيسى ابن مريم ، عن خيثمة ، فلم تعيوا
عليه ؟! قال : فقال لابنه : قد قُلْتُ لك » اهـ .

* قُلْتُ : أمَّا الفرق بين هذا النقل ونقل الشيخ عبد القادر فهو =

= أن الذى حكى هذه الحكاية صديق لإبراهيم الحربى لا نعرف عينه ،
ولا صفته ، فلا نعتد بروايته . أمّا الشيخ عبد القادر فإنه ألصق الحكاية
بإبراهيم الحربى كأنه راويها !

ثمّ على فرض أن صديق إبراهيم الحربى كان ثقةً ، لما كان فى الحكاية
دليل على أنه حدّث حال الاختلاط . ذلك أن يحيى بن معين سمع من
حجاج شيئاً ، فرآه خلط فيه ، فقال لابنه لا تُدخِل عليه أحداً .
ولكن الناس دخلوا فى العشى ، فلم يُحدث إلّا بذلك الإسناد الذى
فيه : « عيسى بن مريم » ! فأنكره الناس ، فقال يحيى لابنه : قد قلتُ
لك . فالظاهر أن المجلس انقطع - كما قال الشيخ المعلمى فى « التنكيل »
(٢٢٦/١) - وحجّبا حجاجاً حتى مات ، فلم يسمع منه أحدٌ فى
الاختلاط .

ولذلك لم يذكر الذهبى شيئاً عن اختلاطه أصلاً فيما ذكره فى
« الكاشف » ونقلته قريباً .

ومما يؤكد هذا الفهم عن الذهبى أنه ذكر حكاية الاختلاط فى « سير
النبلاء » (٤٤٩/٩) وقال :

« قلتُ : كان من أبناء الثمانين ، وحديثه فى دواوين الإسلام ، ولا
أعلم له شيئاً أنكر عليه ، مع سعة علمه » .

* قلتُ : فهذا من الذهبى يؤكد أن حجاجاً ما حدّث بحديث
حال اختلاطه ، لذلك لم ينكر عليه شيئاً . وجرت العادة أن من حدّث
حال اختلاطه أن ذلك يشيع ويُعرف . ويدل على أن دعوى الاختلاط
واهية أن الحفاظ الأكابر مثل أحمد ، وابن معين ، وابن المدينى ، والنسائى
وغيرهم لم يذكروا هذا الاختلاط أصلاً ، ولم يروا ضرورة إلى أن =

= يشيعوا اختلاط حجاج وبيان تاريخه بل كانوا يوثقونه ، لعلمهم أن ما بأيدي الناس من روايته كان في حال تمام ضبطه .

وأما ما قاله ذاك الرجل ليحيى بن معين في عيهم على علي بن عاصم خطأه ، وتركهم العيب على حجاج مع أن خطأه أفحش ، فوجهه أن علي بن عاصم كان كثير الخطأ ، فلم يكن هذا بأول غلط يقع منه ، وكانوا ينكرون عليه من قديم ، ومع ذلك فكان فيه لجأ ولا يرجع عن خطأه ، وكان يحتقر الحفاظ ، فيكون أولى بالنكير الدائم . أما حجاج بن محمد فمع ثقته وضبطه فلم يقع منه أمام الناس غير هذا الخطأ على ما يظهر مع سعة روايته ، فلم يستحق النكير . وهذا واضح جلي .

فننقل في نهاية هذا البحث على إثبات ثقة حجاج الأعور ، وأنه لم يختلط ، وإنما تغير فقط ، وهو تغير لا يضر كما قال الذهبي في « السير » (٤٤٩/٩) .

أما تلقين سنيد له فلا يثبت أيضاً . وسنيد كان ممن سمع من حجاج قديماً حال حفظه وضبطه . والله أعلم .

* ابن جريج ، اسمه عبد الملك بن عبد العزيز .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقة لكنه مدلس .
قال الدارقطني :

« تجنب تدليس ابن جريج ، فإنه قبيح التدليس ، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح مثل إبراهيم بن أبي يحيى ، وموسى بن عبيدة وغيرهم » .

وقد ذكر الشيخ عبد القادر بن حبيب في « رسالته في الحجاب » =

= هذا النص عن الدارقطني في شأن ابن جريج ، وقال :
« وابن جريج متهم بتدليس التسوية الذي هو شرُّ أنواع التدليس »
فهذه هفوة ظاهرة !

فَمَنْ مِنَ النَّاسِ اتَّهَمَ ابْنَ جَرِيحٍ بِأَنَّهُ كَانَ يَدْلُسُ تَدْلِيسَ التَّسْوِيَةِ ؟!
إنما كان يدلُسُ التدليس المعتاد كالأعمش وغيره ، فإن صرَّحَ بالتحديث
عن شيخه ، فلا كلام . وعليه جرى أئمة الحديث قديماً وحديثاً ، ولو
كان يدلُسُ التسوية لاحتجنا أن يصرح في كل طبقات السند كما هو
الشان مع الوليد بن مسلم ، وبقية بن الوليد ، ومحمد بن مصفى وغيرهم
ولم يشترط أحدٌ هذا في رواية ابن جريج فيما أعلم .

* حكيمة بنت أميمة لا تعرف كما قال الحافظ في « التقریب » .

وقال الذهبي في « الميزان » :

« تفرد عنها ابن جريج » .

وهذا يدل على أنها مجهولة العين .

ولا اعتداد بذكر ابن حبان لها في « الثقات » (١٩٥/٤) .

* وأميمة بنت رقيقة صحابية وهي بنت عبد الله بن بجاد بن عمير .

وهي غير أميمة بنت رقيقة الثقفية .

والحديث أخرجه أبو داود (٢٤) ، وابن حبان (١٤١) ، والحاكم

(١٦٧/١) ، والبيهقي (٩٩/١) ، والبعثي في « شرح السنة »

(٣٨٨/١) من طرق عن حجاج بن محمد بسنده سواء .

قال الحاكم :

« هذا حديث صحيح الإسناد ، وسنة غريبة » . ووافقه الذهبي !!

* قُلْتُ : وهذا من تساهلها ، ولا سيما الذهبي

.....

= وقد تقدم ذكر علة الحديث وهي جهالة حكيمة بنت أميمة .
ومثله قول النووى فى « المجموع » (٩٢/٢) :
« رواه أبو داود ، والنسائى ، والبيهقى ، ولم يُضعّفوه !! »

البؤل فى الطست

٣٣ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا أَزْهَرُ ، أَنْبَأَنَا ابْنُ عَوْنٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : « يَقُولُونَ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَوْصَى إِلَى عَلِيٍّ ؟ لَقَدْ دَعَا بِالطَّسْتِ لِيَبُولَ فِيهَا ، فَأَنْحَنَنْتُ نَفْسَهُ ، وَمَا أَشْعُرُ ، فَأَلَى مَنْ أَوْصَى ؟ » .

قَالَ الشَّيْخُ :

« أَزْهَرُ هُوَ ابْنُ سَعْدِ السَّمَانِ » .

٣٣ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* أَزْهَرُ هُوَ ابْنُ سَعْدِ السَّمَانِ ، أَبُو بَكْرٍ الْبَاهِلِيُّ الْبَصْرِيُّ .

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ

وَتَقَهُ ابْنُ مَعِينٍ ، وَابْنُ سَعْدٍ ، وَابْنُ شَاهِينَ

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ :

« لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَثَبْتَ مِنْ أَزْهَرٍ فِي ابْنِ عَوْنٍ » .

وَالْغَرِيبُ أَنْ يَوْرَدَهُ أَبُو الْعَرَبِ الصِّقْلِيُّ فِي « الضَّعْفَاءِ » لِأَجْلِ كَلِمَةِ

قَالَهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِيهِ . قَالَ : « ابْنُ أَبِي عَدَى أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَزْهَرٍ » .

قَالَ الْحَافِظُ :

« لَيْسَ هَذَا بِمَجْرَحٍ يَوْجِبُ إِدْخَالَهِ فِي الضَّعْفَاءِ » .

* ابْنُ عَوْنٍ ، هُوَ عَبْدُ اللَّهِ ، أَبُو عَوْنٍ الْبَصْرِيُّ

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ ثَقَّةٌ نَبِيلٌ جَلِيلٌ .

وَتَقَهُ أَبُو حَاتِمٍ ، وَابْنُ سَعْدٍ ، وَالنَّسَائِيُّ وَزَادَ : « مَأْمُونٌ ثَبَتٌ » =

= والعجلئى ، فى آخريـن .

وقال ابن معين :

« ثبت » .

وقال ابن حبان :

« كان من سادات أهل زمانه عبادةً وفضلاً وورعاً ، ونُسكاً ، وصلابةً فى السنة ، وشدةً على أهل البدع » .

وقال قرّة :

« كنا نتعجبُ من ورع ابن سيرين ، فأنساناهُ ابنُ عونٍ » .

ومناقبُهُ كثيرةٌ جداً ، رحمه الله ورضى عنه .

* إبراهيمُ هو ابنُ يزيد النخعى .

أخرج له الجماعة .

قال الأعمشُ :

« كان إبراهيمُ صيرفى الحديث » .

وأثنى عليه الأئمةُ خيراً ، ومات وهو مختفٍ من الحجاج .

* الأسود هو ابنُ يزيد النخعى . خالُ إبراهيم .

وثقه أحمدُ ، وابنُ معين ، والعجلئى ، وابنُ حبان .

* * *

والحديث أخرجه البخارى (٣٥٦/٥ و ١٤٨/٨ - فتح) ، ومسلمٌ

(٨٩/١١ - نووى) والمصنّف - ويأتى فى « كتاب الوصايا »

(٢٤١/٦) ، والترمذئى فى « الشمائل » (٣٦٨) ، وابنُ ماجه

(١٦٢٦) ، وأحمد (٣٢/٦) ، وابنُ خزيمة (٣٦/١ - ٣٧) ، وابنُ

لمنذر فى « الأوسط » (ج ١/ رقم ٢٧٤) ، والبيهقى فى « السنن » =

= (٩٩/١) ، وفي « الدلائل » (٢٢٦/٧) من طرق عن ابن عوف ،
عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة به .

وقد رواه عن ابن عوف جماعة منهم :
« أزهـر السـمان ، وابنُ عُلَيَّةَ ، وسـليمُ بنُ أخـضر ، وحمادُ بنُ زيـدٍ » .
قال النووي في « المجموع » (٩٢/٢) :

« هذا حديثٌ صحيحٌ » .

(تنبيه) أخرج الطبراني في « الأوسط » (ج ٣ / رقم ٢٠٩٨)
قال : حدثنا أحمد^(١) ، قال : حدثنا إسحق بن إبراهيم البغوي ، قال :
حدثنا يحيى بن عباد أبو عباد ، قال : حدثنا يونس بن أبي إسحق ، عن
بكر بن ماعز ، قال : سمعت عبد الله بن يزيد مرفوعاً : « لا يُنقَعُ بولٌ
في طُسْتٍ في البيت ، فإن الملائكة لا تدخلُ بيتاً فيه بولٌ يُنقَعُ ، ولا
تبولن في مغتسلك » . وأخرجه الحاكم أيضاً .

قال الطبراني :

« لا يروى عن ابن يزيد إلا بهذا الإسناد ، تفرد به يحيى بن عباد » .

* قُلْتُ : وهو صدوق ، وقد تكلم فيه بعضهم بما لا يضره .
وجوّد إسناد هذا الحديث الشيخ ولّى الدين أبو زرعة بن العراق في « شرح
سنن أبي داود » . وحسنه الهيثمي في « الجمع » (٢٠٤/١) ، وسبقه
المنذري إلى ذلك في « الترغيب » (١٣٦/١) وقال الحاكم : « صحيحُ
الإسناد » .

فهذا الحديث لا يتعارض مع حديث الباب ، لأن البول في الطست
أو الإناء ليلاً ثم إراقته بعد ذلك ليس فيه معنى النقع الذي يطول =

(١) هو أحمد بن زهير التستري ، وهو ثقة حافظ .

= مكثه ، فتزداد رائحته نثناً ، فيتأذى منه الحي وقد ثبت عن النبي
صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « إن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه
بنو آدم » .

أخرجه الشيخان وغيرهما . ويأتى تخريجه فى « كتاب المساجد » إن
شاء الله تعالى .

* * *

كَرَاهِيَةُ الْبَوْلِ فِي الْجُحْرِ

٣٤ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ،
قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي جُحْرٍ »
قَالُوا لِقَتَادَةَ :
وَمَا يُكْرَهُ مِنَ الْبَوْلِ فِي الْجُحْرِ ؟
قَالَ :
يُقَالُ : إِنَّهَا مَسَاكِنُ الْجِنِّ .

٣٤ - إسناده ضعیف

* معاذ بن هشام هو ابن أبي عبد الله الدستوائي البصري
أخرج له الجماعة
وثقه ابن معين في رواية ، وابن قانع وزاد : « مأمون » وضعفه ابن
معين في رواية أخرى فقال :
« ليس بذاك القوي »
وقال مرة :
« صدوق وليس بحجة »
ولخص ابن عدی حاله ، فقال :
« ولمعاذ عن أبيه ، عن قتادة حديث كثير . وله عن غير أبيه أحاديث
صالحة ، وهو ربما يغلط في الشيء بعد الشيء ، وأرجو أنه صدوق » .
* وأبوه ، هو هشام الدستوائي الإمام العلم .

= وقد وثقه خلقٌ كثيرون .

قال الطيالسي :

« هشام الدستوائي أمير المؤمنين في الحديث » .

* قتادة ، هو ابنُ دعامة السدوسي

أحدُ الجبال الرواسي في الحفظ ، على تدليسٍ يقعُ منه

وقد تكلم أحمدُ في سماعه من ابن سرجس .

ففى « المراسيل » (ص - ١٧٥) لابن أبى حاتم :

« قال أحمد : « ما أعلمُ قتادة روى عن أحدٍ من الصحابة غير أنسٍ .

قيل له : فابنُ سرجس ؟ فكأنه لم يره سماعاً »

أمّا الحاكم ، فقد تعيّر اجتهدُهُ في ذلك .

فقال في « علوم الحديث » (ص - ١١١) :

« لم يسمع من صحابيّ غير أنسٍ » .

وقال في « المستدرک » (١٨٦/١) :

« ولعلّ متوهماً يتوهمُ أن قتادة لم يذكر سماعهُ من عبد الله بن

سرجس ؟ وليس هذا بمستبعدٍ . فقد سمع قتادة من جماعةٍ من الصحابة ،

لم يسمع منهم عاصم بن سليمان الأحول . وقد احتج مسلمٌ بحديث

عاصمٍ ، عن عبد الله بن سرجس ، وهو من ساكنى البصرة » . اهـ .

وقد صحّح سماعه أبو حاتم وأبو زرعة .

قال أبو حاتم :

« لم يلق أحدٌ من الصحابة غير أنسٍ ، وعبد الله بن سرجس » وأفاد

الحافظ في « التلخيص » (١١٦/١) أنَّ عليَّ بن المدينى أثبت سماعه

منه ، وصححه ابنُ خزيمة وابنُ السكن وهو المترجح . =

= والحديث أخرجه أبو داود (٢٩) ، وأحمد (٨٢/٥) ، وابن الجارود في « المنتقى » (٣٤) وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٦٧) ، والحاكم (١٨٦/١) ، والبيهقي (٩٩/١) ، والبعثي في « شرح السنة » (٣٨٥/١) من طريق معاذ بن هشام ، عن أبيه ، عن قتادة ، عن ابن سرجس به .
قال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي !

* قُلْتُ : يمنع من صحة الحديث عنقته قتادة . فقد وصفه غير واحد بالتدليس ، ولم يصرح بتحديث . وقد تقرر في « الأصول » أن المدلس إذا عنعن عن شيخ لا يرتاب أحد في سماعه منه ، فإنه لا يقبل منه ، لاحتمال أنه دلسه عنه ، فكيف إذا كان في سماعه من شيخه كلام أصلاً ؟ فلا يطمئن القلب لتصحيح هذا الإسناد . والله أعلم .

وبما تقدم من التحقيق تعلم ما في قول الشوكاني في « السيل الجرار » (٦٦/١) : « إسناده صحيح ، وكل رجاله ثقات » !

وسبقه النووي ، فقال في « المجموع » (٨٥/٢) :

« حديث صحيح ، رواه أحمد بالأسانيد الصحيحة » اهـ .
فقوله : « بالأسانيد الصحيحة » فيه نظر ، فليس له إلا هذا الإسناد عند من ذكرهم . وقد رأيت النووي - رحمه الله - يكثر من هذه العبارة ، مع أن الإسناد واحد ، فلينبه لذلك .

وعزاه الهيثمي (١١١/٨) للطبراني وأحمد وقال :

« رجال أحمد رجال الصحيح »

= وليس في هذا تصحيح للإسناد كما لا يخفى .

النَّهْيُ عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ

٣٥ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ .

٣٥ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، الإِمَامُ الْمَصْرِيُّ الْعَلَمُ .
أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ فَحْلٌ جَدًّا .
وَثَقَهُ ابْنُ مَعِينٍ ، وَأَحْمَدُ وَزَادَ : « ثَبَتٌ » وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ سَعْدٍ ،
وَالْعَجَلِيُّ فِي آخِرِينَ يَطُولُ ذِكْرُهُمْ .
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ :
« اللَّيْثُ أَفْقَهُ مِنْ مَالِكٍ ، إِلَّا أَنْ أَصْحَابَهُ لَمْ يَقُومُوا بِهِ »
* أَبُو الزُّبَيْرِ الْمَكِّيُّ ، اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بَنَ تَدْرُسَ وَهُوَ ثَقَّةٌ ،
غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ مَدْلَسًا .
قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي « الْمِيزَانِ » :

« وَفِي « صَحِيحِ مُسْلِمٍ » عِدَّةُ أَحَادِيثَ مِمَّا لَمْ يُوَضَّحْ أَبُو الزُّبَيْرِ السَّمَاعَ مِنْ جَابِرٍ وَهِيَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ اللَّيْثِ عَنْهُ ، فَفِي الْقَلْبِ مِنْهَا شَيْءٌ » .
وَسَبَبُ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ ، عَنْ اللَّيْثِ قَالَ : « قَدِمْتُ مَكَّةَ ، فَجِئْتُ أَبَا الزُّبَيْرِ فَدَفَعَ إِلَيَّ كِتَابَيْنِ . فَانْقَلَبْتُ بِهِمَا ، ثُمَّ قُلْتُ فِي نَفْسِي : لَوْ عَاوَدْتُهُ فَسَأَلْتُهُ هَلْ سَمِعَ هَذَا كُلَّهُ مِنْ جَابِرٍ ؟ . فَقَالَ : مِنْهُ مَا سَمِعْتُ ، وَمِنْهُ مَا حَدَّثْتُ عَنْهُ ! فَقُلْتُ : أَعْلَمُ لِي عَلَى مَا سَمِعْتُ ، فَأَعْلَمُ عَلَى هَذَا الَّذِي عِنْدِي » .

= وسند هذه الحكاية صحيح .

قال ابن حزم في « المحلى » (٣٩٦/٧) :

« فما لم يكن من رواية الليث عن أبي الزبير ، ولا قال فيه أبو الزبير أنه أخبره به جابر ، فلم يسمعه من جابر بإقراره . »
وكرر ابن حزم هذا القول في مواضع من « المحلى »
انظر (١١/٩ و ٣٣/١٠) .

* * *

والحديث أخرجه مسلم (١٨٧/٣ - نووى) وأبو عوانة (٢١٦/١) ، وابن ماجه (٣٤٣) ، وأحمد (٣٥٠/٣) وأبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ٢/١٨ - ١/١٩) وابن حبان (ج ٢/ رقم ١٢٤٧) ، وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١/ رقم ٢٦٥) ، والبيهقي (٩٧/١) من طريق عن الليث بن سعد ، عن أبي الزبير ، عن جابر به .
وقد رواه عن الليث جماعة ، منهم :

« قتيبة بن سعيد ، ويحيى بن يحيى ، ويزيد بن موهب ، ومحمد بن ربح ، وعبد الله بن يزيد المقرئ ، وشعيب بن الليث ، ويونس بن محمد المؤدب ، وحجين بن المثنى » .

وقد توبع الليث عليه . تابعه جماعة :

١ - ابن لهيعة ، ثنا أبو الزبير به

أخرجه أحمد (٣٤١/٣)

٢ - محمد بن سوقة ، عن أبي الزبير

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١٤/٥) .

٣ - الأوزاعي ، عنه

= أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٢٥٢/٤) .

٤ - عباد بن كثير ، عنه

أخرجه أبو نُعيم أيضاً (٧٢/٨) .

٥ - محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عنه

أخرجه أبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ٢/١٨ - ١/١٩) قال :

نا يعقوب بن إبراهيم ، عن ابن أبي ليلى به .

وابنُ أبي ليلى سيء الحفظ جدًّا .

وله شاهدٌ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، ويأتي برقم (٥٧)

إن شاء الله تعالى .

* * *

كَرَاهِيَةُ الْبَوْلِ فِي الْمُسْتَحَمِّ

٣٦ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَنَبَانَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : « لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحَمِّهِ ، فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ » .

٣٦ - إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ

* أَشْعَثُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْمَى .

ووقع في « المطبوعة » من « السنن » : « أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ » وهو خطأ لا أدري ممن ؟ فقد رأيتُهُ بذات السند في نسخة مخطوطة للسنن وفيها : « أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ » ، وهو كذلك عند من أخرج الحديث . والله أعلم .

وثقه ابن معين ، والنسائي .

وقال أحمد : « لا بأس به » .

وقال البزار :

« ليس به بأسٌ ، مستقيم الحديث »

أما العقيلي ، فإنه أورده في « الضعفاء » (٢٩/١) وقال :

« في حديثه وهم »

فردّه الذهبي بقوله :

« قولُ العقيلي « في حديثه وهم » ، ليس بمُسَلَّمٍ إليه ، وأنا أتعجب

كيف لم يُخرج له البخاري ومسلم » .

* الحسن ، هو البصري ، الإمام الزاهد العَلَمُ .

= أخرج له الجماعة ، وأثنى عليه كافة الناس .
غير أنه كان مدلساً .

ولم أر أحداً تكلم في سماعه من عبد الله بن المغفل ، وقد صرح أحمد
وأبو حاتم بسماعه منه ، كما في « المراسيل » (ص - ٤٥) غير أنه
لم يصرح بسماعه .

* * *

والحديث أخرجه أبو داود (٢٧) ، والترمذى (٢١) ، وابن
ماجة (٣٠٤) ، وأحمد (٥٦/٥) ، والبخارى في « التاريخ الصغير »
(٢٣/٢) ، وابن أبي شيبة (١١٢/١) وعبد الرزاق (٩٧٨) ، وابن
الجارود في « المنتقى » (٣٥) ، وابن حبان (ج ٢ / رقم ١٢٥٢) ،
وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٦٨) ، والعقيلي في
« الضعفاء » (٢٩/١) ، والحاكم (١٦٧/١ ، ١٨٥) ، والبيهقي
(٩٨/١) ، والضياء في « المختارة » ، من طرق عن معمر ، عن أشعث
ابن عبد الله ، عن الحسن ، عن عبد الله بن المغفل^(١) به .
قال الترمذى :

« هذا حديث غريب ، لا نعرفه مرفوعاً ، إلا من حديث أشعث بن
عبد الله »

= قال الحافظ في « الفتح » (٥٨٨/٨) :

(١) وأخرجه البخارى (٥٨٧/٨ - فتح) معلقاً ووصله ابن أبي شيبة (١١٢/١) والحاكم
(١٨٥/١) من طريقين عن قتادة ، عن عقبة بن صهبان ، قال : سمعت عبد الله بن
المغفل يقول : « البول في المغتسل يأخذ منه الوسواس » . وسنده صحيح موقوف .
وقد رواه عن قتادة شعبة ، وسعيد بن أبي عروبة . وصححه الحاكم على شرطهما
ووافقه الذهبي .

= « وَتُعْقَبَ - يعنى الترمذى - بأن الطبري أخرجه من طريق إسماعيل بن مسلم ، عن الحسن أيضاً . وهذا التعقب وارد على الإطلاق ، وإلا فإسماعيل ضعيف » اهـ .
وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي !
* قُلْتُ : لا ، وأشعث لم يخرج له مسلم شيئاً ، وأما البخاري فأخرج له تعليقا ، فلا يكون على شرط واحد منهما .
وقال النووي في « المجموع » (٩١/٢) :
« حديث حسن »

* * *

قال الترمذى :
« وفي الباب عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم » .

* قُلْتُ : يأتي تخريجه برقم (٢٣٨) إن شاء الله تعالى .
وله شاهد أيضاً من حديث عبد الله بن يزيد .
أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ٣ / رقم ٢٠٩٨) عنه وفيه :
« ولا تبولن في مغتسلك » .

وسنده حسن كما قال المنذرى في « الترغيب » ، والهيثمى في « المجمع » ، وجود إسناده أبو زرعة بن العراقي في « شرح سنن أبي داود » . وانظر الحديث (رقم ٣٣) فقد مر فيه الكلام على هذا الحديث ، والحمد لله .

السَّلَامُ عَلَى مَنْ يَبُولُ

٣٧ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ وَقَبِيصَةُ ،
قَالَا : أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ
عُمَرَ قَالَ : « مَرَّ رَجُلٌ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ،
وَهُوَ يَبُولُ ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ » .

٣٧ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* محمود بنُ غيلان ، أبو أحمد المروزى الحافظ ، نزيلُ بغداد
أخرج له الجماعة ، غير أبى داود .
وثقه المصنّف ، وروى عنه (٧٩) حديثاً ، وابنُ حبان ، ومسلمة
ابنُ قاسم .
وقال أحمد :

« أَعْرِفُهُ بِالْحَدِيثِ ، صَاحِبُ سُنَّةٍ ، قَدْ حُبِسَ بِسَبَبِ الْقُرْآنِ »
* زيد بنُ الحُبَابِ هو ابنُ الريان .
أخرج له مسلمٌ ، وأصحابُ السنن .
وثقه ابنُ معين ، وعليُّ بنُ المدينى ، وأحمدُ بنُ صالح ، والعجلّى فى
آخرين أمّا قولُ ابنِ معين :
« كَانَ يَقْلُبُ حَدِيثَ الثَّوْرِيِّ »

فقد أجاب عنه ابنُ عدىّ بقوله (١٠٦٦/٣) :
« وَالَّذِى قَالَهُ ابْنُ مَعِينٍ أَنَّ أَحَادِيثَهُ عَنِ الثَّوْرِىِّ مَقْلُوبَةٌ إِنَّمَا لَهُ عَنِ
الثَّوْرِىِّ أَحَادِيثُ تُشَبِّهُ بَعْضُ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ ، تَسْتَغْرِبُ بِذَلِكَ الْإِسْنَادَ ،
وَبَعْضُهُ يَرْفَعُهُ ، وَلَا يَرْفَعُهُ غَيْرُهُ ، وَالْبَاقِى عَنِ الثَّوْرِىِّ ، وَعَنْ غَيْرِ =

= الثورى مستقيمة كلُّها .

* قبيصة هو ابنُ عقبة بن محمد ، أبو عامر الكوفى .

أخرج له الجماعةُ

وثقه أحمدُ ، وابنُ معين ، وأبو حاتم ، وابنُ سعدٍ فى آخرين .

وقد تكلموا فى روايته عن الثورى .

قال ابنُ معين :

« قبيصة ثقةٌ فى كلِّ شيءٍ ، إلّا فى حديثِ سفيان ، فإنه سمع منه وهو

صغير . »

وقال حنبلُ :

« قلتُ لأبى عبد الله - يعنى الإمام أحمد - فما قصةُ قبيصة فى سفيان ؟

فقال : كان كثير الغلط . قلتُ : فغيرُ هذا؟ قال : كان صغيراً لا يضبطُ .

وقال الفريابى :

« رأيتُ قبيصة عند سفيان صغيراً »

وقال صالحُ بنُ محمدٍ :

« تكلموا فى سماعه من سفيان »

* قلتُ : أمّا سماعُهُ من سفيان وهو صغيرٌ ، فقد حكى قبيصةُ

عن نفسه أنه جالس سفيان ، وهو ابنُ ست عشرة سنة ، فمثله لا يكون

صغيراً إذا قيس بغيره ، وصحةُ السماعِ إنما تقاس باعتبار التمييز كما عليه

الجمهور . وقد حكى الخطيبُ فى « الكفاية » أنه سُئل عن صحة سماع

الصغير ، فقال : إذا عقل وضبط . فذكر له عن رجلٍ أنه قال : لا يجوز

سماعُهُ حتى يكون له خمس عشرة سنة ، لأن الرسول صلى الله عليه وعلى

آله وسلم ردَّ البراء وابن عمر ، لأنه استصغرها يوم بدر ، فأنكر =

= هذا القول ، وقال : بئس القول ! فكيف يصنع بسفيان ، ووكيع ونحوهما .

وأسد الخطيب أيضاً عن ابن معين أنه اعتبر صحة السماع عندما يبلغ خمس عشرة سنة .

وقد قال أبو حاتم :

« لم أر من المحدثين من يحفظ ، ويأتى بالحديث على لفظ واحد لا يُغيّره سوى قبيصة وأبي نعيم في حديث الثوري » .

وناهيك بهذا القول من مثل أبي حاتم .

وقال الفضل بن سهل الأعرج :

« كان قبيصة يحدث بحديث الثوري على الولا^(١) درساً درساً حفظاً »

وقد احتج الجماعة بحديث قبيصة عن سفيان ، وهذا يدل على عدم اعتبار هذا جرحاً ، وهو الحق .

وكأن المصنّف - رحمه الله - قرن قبيصة وزيداً لأجل هذا الكلام .

* * *

* الضجّاج بن عثمان هو ابن عبد الله بن خالد الأسديّ

أخرج له مسلم وأصحاب السنن .

ووثقه أحمد ، وابن معين ، وابن المديني ، وأبو داود ، ومصعب الزبيري ، وابن سعد في آخرين .

وقال أبو زرعة : « ليس بالقوي »

وقال أبو حاتم :

= « يُكتب حديثه ولا يحتج به ، وهو صدوق » .

(١) أى متابعاً .

= وللحديث طرق عن نافع .

١ - الضحاك بن عثمان ، عنه

أخرجه مسلم (٦٥/٤ - نووى) ، وأبو عوانة (٢١٦/١) ،
وأبو داود (١٦) ، والترمذى (٩٠) ، (٢٧٢٠) ، وابن ماجه
(٣٥٣) ، والشافعى فى « الأم » (٥١/١) ، وابن خزيمة
(٤٠/١) ، وابن الجارود (٣٨) ، والطحاوى فى « شرح المعانى »
(٨٥/١) ، والسهمى فى « تاريخ جرجان » (ص - ١٤٩) ،
والبيهقى (٩٩/١) من طرق عن سفيان ، عن الضحاك بن عثمان به .
قال الترمذى :

« هذا حديث حسن صحيح » .

وقد رواه عن الثورى جماعة ، منهم :

« عبيد الله بن موسى » ، وأبو أحمد الزبيرى واسمه محمد بن عبد الله
ابن الزبير ، وعبد الله بن نمير ، وقبيصة ، وزيد بن الحباب ، ومحمد بن
يوسف بن واقد .

٢ - محمد بن ثابت العبدى ، عنه .

أخرجه أبو داود (٣٣٠) ، والطيالسى (١٨٥١) ، وابن جبان
فى « المجروحين » (٢٥١/٢) ، والطحاوى (٨٥/١) ، وابن المنذر
فى « الأوسط » (ج ٢ / رقم ٥٤٠) ، والعقيلى فى « الضعفاء »
(٣٩/٤) ، والدارقطنى (١٧٧/١) ، وابن عدى فى « الكامل »
(٢١٤٥/٦ - ٢١٤٦) والبيهقى فى « السنن » (٢٠٦/١) ، وفى
« المعرفة » (٤٦٠/١ ، ٤٦١) ، والخطيب فى « التاريخ » (١٣٦/١٣)
- (١٣٧) ، والبغوى فى « شرح السنة » (١١٦/٢) من طرق =

= عن محمد بن ثابت ، قال : أخبرنا نافع ، قال : انطلقت مع ابن عمر في حاجة إلى ابن عباس . فقضى ابنُ عمر حاجته . فكان من حديثه يومئذ أن قال : مرَّ رجلٌ على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم في سكةٍ من السكك ، وقد خرج من غائطٍ أوبول ، فسلم عليه ، فلم يردّ عليه . حتى إذا كاد الرجل أن يتوارى في السكة ضرب بيده على الحائط ، ومسح بهما وجهه ، ثم ضرب ضربة أخرى ، ثم مسح ذراعيه . ثم ردّ على الرجل السلام ، وقال : « إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ ، إِلَّا أَنِّي لَمْ أَكُنْ عَلَى طَهْرٍ » .

* قُلْتُ : وهذا حديثٌ منكرٌ ، وفيه التيمم ضربتان .
وآفته محمد بن ثابت العبدِيُّ .

ضعفه ابنُ معين . فقال له الدُّورِيُّ :

« أليس قد قلت مرةً : ليس به بأس ؟ قال : ما قلت هذا قطُّ »
وقال أبو داود :

« سمعتُ أحمد بن حنبلٍ يقولُ : روى محمد بن ثابت حديثاً منكراً في التيمم » .

وقال ابنُ داسة :

« قال أبو داود : لم يتابع محمد بن ثابت في هذه القصة على « ضربتين » ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ، ورووه فعل ابن عمر » .
وقال أبو حاتم :

« روى حديثاً منكراً » يعني هذا .

وقال ابنُ معين :

« يُنكرُ عليه حديث ابن عمر في التيمم لا غير » .

وقال البخاريُّ في « التاريخ الكبير » (١/١/٥٠ - ٥١) :

« يُخالف في بعض حديثه روى عن نافع ، عن ابن عمر =

= مرفوعٌ في التيمم ، وخالفه أيوب وعبيد الله والناس ، فقالوا : عن نافع ، عن ابن عمر فعله .
وقال أبو زرعة :

« هذا خطأ ، و الصواب موقوف »

حكاه عنه ابنُ أبي حاتم في « العلل » (ج ١ / رقم ١٣٦) .
وقد تجلّد البيهقي رحمه الله حقّ الجلادة في ردّ إعلال الحفاظ لهذه
اللفظة المنكرة ، وقد ناقشته في « النافلة » (رقم ٢٨٨) وهو قيد الطبع .

٣ - يزيد بن عبد الله بن الهاد ، عنه

أخرجه أبو داود (٣٣١) وابنُ حبان (١٩١) ، والدارقطني
(١٧٧ / ١) ، والبيهقي (٢٠٦ / ١) من طريق حيوة بن شريح ، عن
ابن الهاد ، أن نافعاً حدّثه عن ابن عمر قال : أقبل رسول الله صلى الله
عليه وعلى آله وسلّم من الغائط ، فلقى رجلاً عند بئر جمل ، فسلم عليه ،
فلم يردّ عليه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ، حتى أقبل على
الحائط ، فوضع يده على الحائط ، ثم مسح وجهه ويديه ، ثم ردّ
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم على الرجل السّلام .

٤ - أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن ، عنه

أخرجه ابنُ الجارود (٣٧) ، والبرّاء في « مسنده » - كما في
« نصب الراية » (٦ / ١) ومن طريقه عبدُ الحق الأشبيلي في
« الأحكام » ، والسراج في « مسنده » ، والخطيب في « التاريخ »
(١٣٩ / ٣) من طريق أبي بكر بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر
أن رجلاً مرّ برسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم وهو يهريق الماء ،
فسلم عليه الرجل ، فردّ عليه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ثم =

= قال : « إذا رأيتني هكذا فلا تُسلم عليّ ، فإنك إن تفعل ، لا أردُّ عليك السلام » زاد السَّرَاجُ : « إنه لم يحملني على السلام عليك إلا إني خشيتُ أن تقول : سلمتُ عليه ، فلم يردَّ عليّ السلام » .
قال عبدُ الحق الأشبيلي :

« وأبو بكر هذا - فيما أعلم - هو ابنُ عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب . روى عنه مالك وغيرُهُ ، ولا بأس به ، ولكن حديث الضحاك بن عثمان أصحُّ ، فإن الضحاك أوثق من أبي بكرٍ هذا ، ولعلَّ ذلك كان في موطنين » اهـ .

فتعقبه ابنُ القطان في « الوهم والإيهام » بقوله :
« من أين له أنه هو ، ولم يصرح في الحديث باسمه واسم أبيه وجده ؟ » .
* قُلْتُ : الصوابُ مع عبد الحق ، واعتراضُ ابن القطان لا محلَّ له ، وقد وقع نسبه عند ابن الجارود وأبي العباس السَّرَاج .
وسندُ هذا الحديث حسنٌ ، والله الموفق .
قال الترمذِيُّ : « وفي الباب عن المهاجرين قنفذ ، وعبد الله بن حنظلة ، وعلقمة بن الفغواء ، وجابر ، والبراء » .

١ - حديث المهاجر بن قنفذ ، رضى الله عنه
يأتى تخريجُهُ - إن شاء الله - في الحديث القادم .

* * *

٢ - حديث عبد الله بن حنظلة ، رضى الله عنه
أخرجه أحمدُ (٢٢٥/٥) من طريق محمد بن المنكدر ، عن رجلٍ ،
عن عبد الله بن حنظلة الراهب ، أن رجلاً سلَّم على النبي صلى الله عليه
وعلى آله وسلَّم وقد بال ، فلم يُردَّ عليه ، حتى قال بيده إلى الحائط .
يعنى تيمم .

= * قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ ، لأجل الرجل الذى لم يُسم .

٣ - حديث علقمة بن الفغواء ، رضى الله عنه

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٨ / رقم ٣) ، والطحاوي ، والدارقطني - كما في « الإصابة » (٢٦٧/٤) - ، من طريق جابر الجعفي ، عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم ، عن عبد الله بن علقمة بن فغواء ، عن أبيه ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا أهرق الماء فنكلمه ، فلا يكلمنا ، ونسلم عليه فلا يرد علينا حتى يأتي منزله ، فيتوضأ وضوءه للصلاة . قلنا : يا رسول الله ! نكلمك فلا تكلمنا ، ونسلم عليك فلا ترد علينا . قال : حتى نزلت آية الرخصة ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ . قال الهيثمي في « المجمع » (٢٧٦/١) : « فيه جابر الجعفي ، وهو ضعيف ! » * قُلْتُ : وقد اتهم بالكذب .

* * *

٤ - حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنهما

أخرجه ابن ماجه (٣٥٢) وأبو يعلى - كما في « زوائد البوصيري » - ، وابن عدى في « الكامل » (٢٥٧٤/٧) ، والخطيب في « تلخيص المتشابه » (٢/٧٦٦) ، وابن أبي حاتم في « العلل » (ج ١ / رقم ٦٨) من طرق عن عيسى بن يونس ، ثنا هشام بن البريد ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن جابر أن رجلاً مرَّ بالنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يبول ، فسلم عليه ، فقال : « إذا رأيتني على هذه الحال ، فلا تسلم عليّ ، فإنك إن فعلت ، لم أرد عليك » . =

= وقد رواه عن عيسى بن يونس جماعة منهم :
« سويد بن سعيد ، ومحمد بن مهران ، ونصر بن علي ، والحكم
ابن موسى » .

قال أبو حاتم :

« لا أعلم روى هذا الحديث أحد غير هاشم بن البريد »
وكذلك قال ابن عدى .

* قُلْتُ : أمّا هاشم ، فقد وثقه ابن معين ، وأحمد في رواية ،
والعجلي ، وابن حبان ، وقال الدارقطني : « مأمون » .
أمّا قول الجوزجاني :

« كان غالباً في سوء مذهبه »

فيعنى به التشيع ، وقول الجوزجاني في أهل الكوفة غير مقبول منه ،
ومع ذلك فقد هَوّل في مقالته ، فلم يك غالباً .
وقد قال أحمد :

« كان فيه تشيّع قليل » .

وهذا الحديث حسن لأجل الكلام الذي في عبد الله بن محمد بن عقيل .
قال البوصيري في « مصباح الزجاجة » (١/١٤٨) :
« هذا إسناد حسن » .

* * *

٥ - حديث البراء بن عازب ، رضى الله عنه

أخرجه الطبراني في « الأوسط » عنه ، أنه سلّم على النبي صلى الله
عليه وعلى آله وسلم وهو يبول ، فلم يرد عليه السلام حتى فرغ .
قال الهيثمي في « المجمع » (٢٧٦/١) :
=

= « فيه مَنْ لم أعرفهُ »

* قُلْتُ : وما لم يذكره الترمذی - رحمه الله - :

٦ - حديث جابر بن سمرة ، رضى الله عنه

أخرجه الطبرانی في « الكبير » (ج ٢ / رقم ١٩٤٥) ، وفي « الأوسط » من طريق الفضل بن أبي حسان ، ثنا عمرو بن حماد ، ثنا أسباط بن نصر ، عن سماك ، عن جابر بن سمرة ، قال : دخلتُ على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يبول ، فسلمتُ عليه ، فم يرد عليّ ثم قام فدخل بيته فتوضأ ، ثم خرج إلّى فقال : « وعليكم السلام ، وعليكم السلام » .

قال الطبرانی :

« تفرد به الفضل بن أبي حسان » .

قال الهيثمي (٢٧٦/١) :

« ولم أجد من ذكره » .

* قُلْتُ : وفي سماك بن حرب مقال ، من جهة حفظه .

* * *

٧ - حديث أبي هريرة ، رضى الله عنه

أخرجه ابنُ ماجة (٣٥١) حدثنا هشام بن عمار ، ثنا مسلمة بن عليّ ، ثنا الأوزاعيّ ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : مرّ رجلٌ على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يبول ، فسلمتُ عليه فلم يردّ عليه ، فلمّا فرغ ضرب بكفيه الأرض فتيّم ، ثم ردّ عليه السلام .

قال البوصيريّ :

« هذا إسنادٌ ضعيفٌ لضعف مسلمة بن عليّ . قال فيه البخاريّ =

= وأبو زرعة :

« منكر الحديث » . وقال الحاكم : يروى عن الأوزاعي والزبيدي المنكرات والموضوعات .
* قُلْتُ : وهشام بن عمار في حفظه ضعف . فالسند وإياه .

* * *

٨ - حديث ابن عباس ، رضى الله عنهما
يأتى تخريجه برقم (٣١١) إن شاء الله تعالى .

* * *

رَدُّ السَّلَامِ بَعْدَ الْوُضُوءِ

٣٨ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ ، قَالَ :
أَنْبَأَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ حُضَيْنِ أَبِي سَاسَانَ ، عَنْ
الْمُهَاجِرِ بْنِ قُنْفُذٍ أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ
وَهُوَ يَبُوءُ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى تَوَضَّأَ ، فَلَمَّا تَوَضَّأَ رَدَّ عَلَيْهِ .

٣٨ - حَدِيثٌ صَحِيحٌ

* معاذ بن معاذ هو ابن نصر بن حسان ، أبو المثني البصري .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقة .
أطب أحمد في الثناء عليه .
ووثقه يحيى القطان ، وابن معين ، وأبو حاتم ، والنسائي في
آخرين .

* حُضَيْنُ أَبُو سَاسَانَ ، هو ابن المنذر بن الحارث
أخرج له مسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه
ووثقه النسائي ، والعجلي .
وقال ابن خراش :
« صدوق » .

وقال أبو أحمد العسكري :
« لا أعرف حُضَيْنًا بالصاد غيره » .
وحكى مُعْلَطَايُ أَنَّهُ قِيلَ فِيهِ : « بالصاد » المهملة .
قال العراقي :
« وفيه نظر » .

* * *

والحديث أخرجه أبو داود (١٧) ، وابن ماجه (٣٥٠) ، =

= وأبو الحسن بن سلمة في « زوائده على ابن ماجة » ، وأحمد (٣٥٤/٤)
 و (٨٠/٥) ، وابن خزيمة (ج ١ / رقم ٢٠٦) ، وابن حبان (١٨٩) ،
 (١٩٠) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٨٥/١) ، والطبراني في
 « الكبير » (ج ٢٠ / رقم ٧٨١) ، وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ /
 رقم ١٩ ، ٢٩٣) ، وأبو الشيخ في « أخلاق النبي » (٧٤) ،
 والبيهقي (٩٠/١) ، والبغوي في « شرح السنة » (١١٦/٢) -
 (١١٧) ، والمزني في « التهذيب » (ج ٣ / لوحة ١٣٧٩) ، من طرق
 عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن حسين ، عن
 المهاجر به . وقد رواه عن سعيد جماعة ، منهم :

« معاذ بن معاذ ، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى ، وعبد الوهاب بن
 عطاء ، وروح بن عباد ، ومحمد بن جعفر ، ويزيد بن زريع » .
 قال الزيلعي في « نصب الراية » (٥/١) : « إنه معلول .. أمّا كونه
 معلولاً فقال ابن دقيق العيد في « الإمام » : سعيد بن أبي عروبة قد
 اختلط بآخره ، فإراعى فيه سماع من سمع قبل الاختلاط . قال ابن
 عدي : قال أحمد بن حنبل : يزيد بن زريع سمع منه قديماً ، قال : وقد
 رواه النسائي من حديث شعبة عن قتادة به ، وليس فيه : « إنه لم
 يمنعني ... إلخ » ورواه حماد بن سلمة ، عن حميد وغيره ، عن الحسن ،
 عن المهاجر منقطعاً ، فصار فيه ثلاث علي . اهـ .

* قُلْتُ : والجواب من وجوه :

الأول : أمّا اختلاط سعيد ، فلا يضرُّ فقد رواه عنه قدماء أصحابه ،
 مثل يزيد بن زريع ، وعبد الوهاب بن عطاء ، وعبد الأعلى .
 ومع ذلك فقد توبع . تابعه اثنان :

=

= ١ - شعبة ، عن قتادة به .

أخرجه الحاكم (١٦٧/١) ، وقال :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي !

* قُلْتُ : فيه نظرٌ ، وحضين أبو ساسان لم يخرج له البخاري وقد

زال تدليسُ قتادة برواية شعبة عنه .

وفي « صحيح أبي عوانة » (٣٨/٢) :

« قال شعبة : كان همتي من الدنيا شفتي قتادة ! ، فإذا قال :

« سمعتُ » كتبتُ ، وإذا قال : « قال » تركتُ » .

ثم أعلم أن النسائي لم يخرج طريق شعبة هذا كما ذكر ابن دقيق العيد رحمه الله .

فقد قال الحافظُ في « النكت الظراف » (٥١٤/٨) :

« وقع في أصولنا من « سنن النسائي » رواية ابن السنّي « شعبة » ،

وهو تصحيّف « اهـ » .

وقال أبو زرعة بن العراقي في « الأطراف » (ص - ١٧٤) :

« في أصولنا من « سنن النسائي الصغرى » رواية ابن السنّي « شعبة »

وفي رواية ابن الأحمر وابن حيويه « سعيد » وهو الصواب » .

فيبدو أن الآفة من نسخة ابن دقيق العيد رحمه الله .

٢ - هشام الدستوائى ، عن قتادة .

أخرجه الدارمي (١٩٠/٢) ، وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١/

رقم ١٩ ، ٢٩٣) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٢٠/ رقم ٧٨٠)

من طريق معاذ بن هشام ، حدثني أبي ، فذكره .

= وقال ابن معين :

= « أثبت الناس في قتادة : سعيد بن أبي عروبة ، وهشام الدستوائي ، وشعبة . فمن حدثك من هؤلاء بحديث عن قتادة ، فلا تبال أن لا تسمعه من غيره » اهـ .

* قُلْتُ : وقد رواه الثلاثة عنه ، والحمد لله تعالى .

الوجه الثاني : قوله : « وليس فيه : إنه لم يمنعني إلخ » .

* قُلْتُ : هذه الجملة ثابتة في رواية شعبة عن قتادة ، عند الحاكم وقد ذكرها أيضاً يزيد بن زريع ، وعبد الأعلى ، وروح بن عباد ، ومحمد بن جعفر ، وعبد الوهاب بن عطاء جميعهم عن سعيد ، فيبدو أن التقصير من معاذ بن معاذ ، وهو لا يضُرُّ البتة ، ومن التكلف جعل مثل هذا الأمر علة .

الوجه الثالث : ذكر فيه الاختلاف على الحسن البصري .

فقد خولف قتادة .

خالفه حميد الطويل ، فرواه عن الحسن ، عن المهاجر بن قنفذ به فسقط ذكر « حزين » من السند .

أخرجه أحمد (٨٠/٥ - ٨١) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٢٠ / رقم ٧٧٩) ، والطحاوي (٨٥/١) من طريق حماد بن سلمة ، ثنا حميد به .

وتابعه يونس بن عبيد ، عن الحسن ، عن المهاجر به .

أخرجه الدارقطني في « حديث أبي الطاهر الذهلي » (٦٩) .

ورواية قتادة أرجح عندي لاتصالها ، ولعل الحسن كان يسقط حزيناً تدليساً منه لأجل العلو ، والله أعلم .

* قُلْتُ : فثبت مما ذكرت أن الحديث سالم من العلة بحمد الله . =

= فإن قلت : لم يصرح الحسن بسماعه من حضين أبى ساسان ؟
فقد أجاب شيخنا الألبانى عن ذلك ، فقال فى « الصحيحة »
(٨٣٤) : « الظاهر أن المراد من تدليسه إنما هو ما كان من روايته عن
الصحابه دون غيرهم ، لأنَّ الحافظ فى « التهذيب » أكثر من ذكر النقول
عن العلماء فى روايته عمن لم يلقههم ، وكلهم من الصحابة ، فلم يذكروا
ولا رجلاً واحداً من التابعين روى عنه الحسن ولم يلقه . ويشهد لذلك
إطباق جميع العلماء على الاحتجاج برواية الحسن عن غيره من التابعين ،
بحيث أنى لا أذكر أن أحداً علَّل حديثاً ما من روايته عن تابعيٍّ لم يصرح
بسماعه منه ، هذا ما ظهر لى فى هذا المقام ، والله سبحانه أعلم » اهـ .
* قُلْتُ : قول الشيخ : « عمن لم يلقههم وكلهم من
الصحابه إلخ » فيه نظرٌ ، لأن الحسن إذا روى عمن لم يلقه أخذ
حكم « المنقطع » كما قال الذهبيُّ فى « الميزان » فى ترجمة « الحسن » ،
وأخذ أنواع التدليس أن يدلّس الراوى عن شيخه الذى لقيه وسمع منه ،
ما لم يسمع منه .
أمّا ذكر إجماع العلماء ، فإنى أفرقه ، ولم أقف على أحدٍ من السالِّفين
ذكر الإجماع ، مع رسوخ قدم شيخنا فى هذا العلم . فالله أعلم .
هذا :

وقد علَّه الزيلعيُّ بعلّةٍ أخرى ، فقال (٦/١) :
« أنّه - أى الحديث - معارضٌ . فروى البخارىُّ ومسلمٌ من حديث
كريب ، عن ابن عباسٍ قال : بُتُّ ليلةً عند خالتي ميمونة زوج النبيِّ
صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم ، فاضطجعت فى عرض الوسادة ،
واضطجع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم فى طولها . فنام =

= عليه السلام حتى إذا انتصف اللَّيْلُ - أو قبله أو بعده بقليل - استيقظ ، فجعل يمسح النوم عن وجهه بيده ، ثم قرأ العشر الخواتيم من سورة « آل عمران » ، ثم قام إلى شَنْ معلقة ، فتوضأ منها فأحسن وضوءه ... الحديث ، ففي هذا ما يدلُّ على جواز ذكر اسم الله وقراءة القرآن مع الحدث » اهـ .

* قُلْتُ : أمَّا المعارضة التي ادعاهَا الزيلعي - رحمه الله - ففيها نظرٌ ، لأن النوم في حقه عليه الصلاة والسلام ليس بناقضٍ للوضوء ، وهذا من خصائصه صلى الله عليه وعلى آله وسلم بخلاف غيره ، يدلُّ على هذا قوله - بأبي هو وأمي - : « تنام عيناي ، ولا ينام قلبي » . أخرجه أحمد (٢٥١/٢ ، ٤٣٨) ، وابنُ خزيمة (٢٩/١١) - (٣٠) ، وابنُ حبان (٢١٢٤) ، وابنُ الجارود (١٢) ، من حديث أبي هريرة بسندٍ صحيح .

وأصرحُ منه ، قولُ عائشة : يا رسول الله ! أتنام قبل أن توتر ؟ فقال : « يا عائشة ! إنَّ عينيَّ تنامان ، ولا ينام قلبي » أخرجه البخاري (٣٣/٣ - فتح) ، ومسلم (٥٠٩/١) ، وأبو عوانة (٣٢٧/٢) ، وأبو داود (١٣٤١) ، والمصنّف (٢٣٤/٣) ويأتي في « كتاب قيام اللَّيْل » - ، وأحمد (١٠٤،٧٣،٣٦/٦) وابنُ خزيمة (٣٠/١) ، وابنُ حبان (ج ٤/ رقم ٢٤٢١) ، والبيهقي (١٢٢/١ و ٤٩٦/٢ و ٦٢/٧) وفي « الدلائل » (٣٧١/١ - ٣٧٢) ، والبعثي في « شرح السُّنة » (٤/٤ - ٥) من طريق مالك ، وهو في « موطئه » (٩/١٢٠/١) عن سعيد المقبري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة به . وله شاهدٌ من حديث ابن عباسٍ قال : أقبلت يهودُ إلى رسول الله =

= صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقالوا : يا أبا القاسم إنا نسألك عن أشياء الحديث . وفيه : قالوا : ما علامة النبي ؟ قال : « تنام عيناه ، ولا ينام قلبه » أخرجه النسائي في « عشرة النساء » (١٨٧) ، والترمذي (٣١١٧) مختصراً ببعضه ، وأحمد (٢٧٤/١) ، والطبراني في « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٢٤٢٩) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣٠٤/٤ - ٣٠٥) من طريق بكير بن شهاب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس به .

قال الترمذي : « حسنٌ غريبٌ » .

وقال أبو نعيم :

« غريبٌ من حديث سعيد ، تفرد به بكير » .

* قُلْتُ : وبكيرٌ وثقه ابنُ حبان . وقال أبو حاتم : « شيخٌ »

وقال الذهبي : « صدوقٌ » . فحديثه حسنٌ .

وقد اختلف في إسناده ، ولا مجال للتفصيل هنا .

فالحاصل من هذا أن لا معارضة بين الحديثين كما قال الزيلعي ، ثم جواب آخر ، فعلى التسليم بالتعارض ، فهذا في الظاهر فقط ، ويمكن الجمع بينهما بأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فعل ذلك لبيان الجواز . والله أعلم .

فثبت أن حديث الباب صحيحٌ .

وقال النووي في « المجموع » (٨٨/٢) وفي « الأذكار »

(ص - ٢٢) :

« حديثٌ صحيحٌ ، رواه أبو داود بأسانيد صحيحة » .

وقوله : « بأسانيد صحيحة » وَهَمُّ منه - رحمه الله - فليس له

عندهم إلا إسناده واحدٌ . والله الموفق .

النَّهْيُ عَنِ الاسْتِطَابَةِ بِالْعَظَمِ

٣٩ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ ،
قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ بْنِ سَنَّةَ
الْخَزَاعِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَسْتَطِيبَ أَحَدُكُمْ بِعَظْمٍ ، أَوْ رَوْثٍ .

٣٩ - إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ

* أحمد بن عمرو بن السرح ، أبو طاهر المصري
أخرج له مسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه .
روى عنه المصنف (٤٨) حديثاً ، ووثقه هو وعلي بن الحسن ،
وابن يونس .

وقال أبو حاتم :

« لا بأس به » .

* يونس هو ابن يزيد . ومرت ترجمته في الحديث رقم (٩) .

* أبو عثمان بن سنة الخزاعي .

قال الذهبي :

« ما أعرف روى عنه غير الزهرى » .

فهو بهذا يشير إلى جهالته . وهو الصواب .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » !

يعنى فى المتابعة .

= وهذا الحديث تفرّد به المصنّف دون الخمسة من هذا الوجه .
وهو صحيحٌ لأجل شواهدة .

وأخرج الدارقطني (٥٦/١) من طريق ابن وهب ، حدثني موسى
ابنُ عليّ ، عن أبيه ، عن ابن مسعود أن النبيّ صلى الله عليه وعلى آله
وسلم نهى أن نستنجي بعظمٍ حائل ، أو روثه ، أو حممة .
قال الدارقطني :

« عليّ بن رباح لا يثبت سماعه من ابن مسعود ، ولا يصحّ » .
ولكن له طريق آخر .

أخرجه الدارقطني (٥٥/١ - ٥٦) أيضاً من طريق هشام بن عمار
نا إسماعيل بن عياش ، نا يحيى بن أبي عمرو السيباني ، عن عبد الله بن
فيروز الديلمي ، عن عبد الله بن مسعود فذكره .
قال الدارقطني :

« إسناده شامئ ليس بثابت » .

* قُلْتُ : لعلّ ذلك من هشام بن عمار ، فكان في حفظه ضَعْفٌ
وستأتى شواهدٌ لهذا الحديث ، عند تخرّيج الحديث الآتي إن شاء الله
تعالى .

* * *

النَّهْيُ عَنِ الاسْتِطَابَةِ بِالرَّوْثِ

٤٠ - أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي الْقَعْقَاعُ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :

« إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الْوَالِدِ أَعْلَمُكُمْ ، إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْخَلَاءِ ، فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقَبِيلَةَ وَلَا يَسْتَنْدِبُهَا ، وَلَا يَسْتَنْجِ بِيَمِينِهِ ، وَكَأَن يَأْمُرُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، وَنَهَى عَنِ الرَّوْثِ وَالرَّمَّةِ » .

٤٠ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* محمد بن عجلان المدني ، أبو عبد الله .

أخرج له أصحاب السنن .

وعلق له البخاري ، وروى له مسلم في المتابعات .

وثقه أحمد ، وابن معين ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، والمصنف ،

والعجلي ، وابن حبان في آخرين .

وقال يحيى القطان ، عن ابن عجلان :

« كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه ، عن أبي هريرة ، وعن أبي هريرة

فاختلط علي ، فجعلتها كلها عن أبي هريرة » .

قال ابن حبان في « الثقات » (٣٨٧/٧) :

« وقد سمع سعيد المقبري من أبي هريرة ، وسمع من أبيه عن أبي هريرة ،

فلما اختلط على ابن عجلان صحيفته ولم يميز بينهما ، اختلط فيها وجعلها

كلها عن أبي هريرة ، وليس هذا مما يهني الإنسان به ، لأن الصحيفة =

= كلها في نفسها صحيحة . فما قال ابنُ عجلان : عن سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة فذاك مما حمل عنه قديماً قبل اختلاط صحيفته عليه . وما قال : عن سعيد ، عن أبي هريرة فبعضها متصل صحيح وبعضها منقطع لأنه أسقط أباه منها ، فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروى الثقات المتقنون عنه ، عن سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، فإنه لو قال ذلك لكان كاذباً في البعض ، لأنَّ الكلَّ لم يسمعه سعيد من أبي هريرة ، فلو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطاً على حسب ما ذكرناه » اهـ .

وهذا كلامٌ نفيسٌ جداً . رحمه الله .

وقد اتَّهمه الطحاوِيُّ بالتدليس في « المشكل » (١٠٠/١ ، ١٠١) ونقل الحافظُ كلامه في « الفتح » (٢٢٧/١٣) ولم يتعقبه ! مع أنه لم يذكر شيئاً من ذلك في « التقريب » ، وذكر العلائِيُّ عن ابن أبي حاتم أنه كان يدلُّسُ .

ويُفهم هذا من صنيع الذهبيِّ في « الميزان » فقد قال (٦٤٧/٣) : « وقد روى عنه عن أنسٍ ، فما أدري هل شافه أنساً ، أم دلَّسَ عنه » اهـ . ثم رأيتُ الذهبيَّ صرَّحَ بذلك تصريحاً ، فقال في « منظومة المدلسين » :

عبادٌ منصورٌ قُلْ ابنُ عجلان وابنُ عبيدٍ يونسُ ذو الشان
وهو قد صرَّحَ بالتحديث من القعقاع . فله الحمد .
* القعقاعُ هو ابنُ حكيمٍ الكِنَانِيُّ المدَنِيُّ .

أخرج له الجماعةُ ، إلا البخاريُّ ففي « الأدب المفرد »
ووثقه أحمدُ ، وابنُ معين ، وابنُ حبان .

= وقال أبو حاتم :

« ما بحديثه بأس » .

* * *

والحديث أخرجه أبو داود (٨) ، وابنُ ماجة (٣١٣) ، والدَّارِمِيُّ (١٣٨/١) وأحمدُ (٢٤٧/٢ ، ٢٥٠) ، وأبو عوانة في « صحيحه » (٢٠٠/١) ، والشافعِيُّ في « مسنده » (ج ١/ رقم ٦٤) ، والحميدِيُّ (٤٣٤/٢ - ٤٣٥) ، والحرثِيُّ في « الغريب » (٦٧/١) بآخِرِهِ ، وابنُ خزيمة (٤٣/١ - ٤٤) ، وابنُ حبان (١٢٨) وابنُ المنذر في « الأوسط » (٣٤٤/١ ، ٣٥٥) ، والطحاوِيُّ في « شرح المعاني » (٢٣٣/٤) ، وابنُ شاهين في « الناسخ والمنسوخ » (ق ١٢/١ - ٢) ، والبيهقِيُّ (٩١/١ ، ١٠٢ ، ١١٢) ، والبعثِيُّ في « شرح السنة » (٣٥٦/١) من طريق عن ابنِ عجلان ، عن القعقاع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة به .

وقد رواه عن ابنِ عجلان جماعةٌ من أصحابه ، منهم :

« ابنُ المبارك ، ويحيى القطَّان ، وابنُ عيينة ، وروحُ بنُ القاسم ، وصفوان بن عيسى ، والليث بن سعد ، وحيوة بن شريح ، ووهيب ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، وآخرون » .

وقد توبع ابنُ عجلان .

تابعه سهيلُ بنُ أبي صالح ، عن القعقاع بسنده سواء مرفوعاً بلفظ : « إذا جلس أحدكم على حاجته ، فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها » . فذكره هكذا مختصراً .

= أخرجه مسلم (٢٢٤/٢٦٥) ، وأبو عوانة (٢٠٠/١) ،
والحازمي في « الاعتبار » (ص - ٧٢)

وقال النووي في « المجموع » (٩٤/٢ ، ٩٥ ، ١٠٢) :
« حديث صحيح رواه أبو داود والشافعي وغيرهما بأسانيد
صحيحة » !!

* قُلْتُ : كذا قال ! وليس له إلا إسناده واحد عندهم !

* * *

النَّهْيُ عَنِ الْاِكْتِفَاءِ فِي الْاِسْتِطَابَةِ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ

٤١ - أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ أَنْبَأَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ سَلْمَانَ ، قَالَ : قَالَ لَهُ رَجُلٌ : إِنَّ صَاحِبَكُمْ لَيُعَلِّمُكُمْ حَتَّى الْخِرَاءَةَ ؟! قَالَ : أَجَلْ ، نَهَانَا أَنْ نُسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ ، أَوْ بَوْلٍ ، أَوْ نُسْتَنْجِيَ بِأَيْمَانِنَا ، أَوْ نَكْتَفِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ .

٤١ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* عبد الرحمن بن يزيد هو ابنُ قيسِ النخعي ، أبو بكرٍ الكوفي .
أخرج له الجماعة .
ووثقهُ ابنُ معين ، وابنُ سعدٍ ، والعجلي ، وابنُ حبان ،
والدارقطني .

* * *

والحديثُ أخرجه مسلمٌ (١٥٢/٣ - نووى) ، وأبو عوانة (٢١٧/١) ، وأبو داود (٧) ، والترمذِيُّ (١٦) ، وابنُ ماجه (٣١٦) ،
وأحمد (٤٣٧/٥ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩) ، وابنُ خزيمة (٤١/١) ،
وابنُ أبي شيبة (١٥٠/١ ، ١٥٢) ، وابنُ المنذر في « الأوسط »
(٣٥٥ ، ٣٤٩/١) ، وابنُ الجارود في « المنتقى » (٢٩) ، والدارقطني
(٥٤/١) ، والبيهقي (٩١/١ ، ١٠٢ ، ١١٢) من طريقٍ عن
الأعمش ، عن إبراهيم ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن سلمان به .
وتابعه منصور بن المعتمر ، عن إبراهيم به .

= أخرجه مسلم ، وأبو عوانة (٢١٧/١ - ٢١٨) ، وابنُ ماجة ،
والطيالسي (٦٥٤) ، والبيهقي (١١٢/١) ، في آخرين .
قال الترمذي :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقال الدارقطني :

« إسنادهُ صحيحٌ » .

* * *

قال الترمذي :

« وفي الباب عن عائشة ، وخزيمة بن ثابت ، وجابر ، وغلاد بن
السائب ، عن أبيه » .

* * *

١ - حديث عائشة رضي الله عنها

يأتي برقم (٤٤) إن شاء الله تعالى

٢ - حديث خزيمة بن ثابت ، رضي الله عنه

أخرجه أبو داود (٤١) وعنه البيهقي (١٠٣/١) ، وابنُ ماجة
(٣١٥) واللفظُ لَهُ ، وأحمدُ (٢١٣/٥) ، والحميدي (٤٣٣) ، وابنُ أبي
شيبَةَ (١٥٤/١) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٤ / رقم ٣٧٢٣ ،
٣٧٢٥ ، ٣٧٢٦) من طريق عن هشام بن عروة ، عن أبي خزيمة
عمرو بن خزيمة ، عن عمارة بن خزيمة ، عن أبيه مرفوعاً :
« في الاستنجاء ثلاثة أحجار ، ليس فيها رجيعٌ » .

وقد رواه عن هشام جماعة من أصحابه ، منهم :

« وكيع ، وأبو معاوية ، وأبو أسامة ، وابنُ ثُمير ، وعبدَةُ بنُ
سليمان ، ومحمدُ بنُ بشر » .

وخالفهم سفيانُ بنُ عيينة ، فرواه عن هشام ، عن أبي وجزة ، عن =

= عمارة بن خزيمة ، عن أبيه به .

فجعل شيخ همام « أبا وجزة » بدل « أبي خزيمة » .

أخرجه الحميدى (٤٣٢) ، والشافعى فى « مسنده » (٢٥/١) ومن طريقه البغوى فى « شرح السنة » (٣٦٥/١) ، والطبرانى (ج ٤/٣٧٢٤) وعند الطبرانى :

« قيل لسفيان : إنهم يقولون : « أبو خزيمة » ؟ قال : لا ، إنما هو « أبو وجزة » الشاعر » .

* قُلْتُ : كذا قال ابنُ عيينة ! ، وقد رواه محمد بنُ الصباح عنه كما رواه وكيع وغيره كما عند ابن ماجة ، فيكون الاختلاف فيه من ابن عيينة نفسه .

قال البيهقى فى « المعرفة » :

« هكذا قال سفيان : « أبو وجزة » ، وأخطأ فيه ، وإنما هو « أبو خزيمة » واسمه عمرو بن خزيمة . كذلك رواه الجماعة عن هشام . ثم أسند عن على بن المدينى قال : « قال سفيان : فقلت : أيش أبو وجزة ؟ قالوا : شاعر ههنا ، فلم آته » قال على : إنما هو أبو خزيمة ، واسمه عمرو بن خزيمة ، ولكن هكذا قال سفيان . قال على : « والصواب عندى : عمرو بن خزيمة » . اهـ مختصراً . وقد اختلف فى إسناده على ألوانٍ أخرى ذكرتها فى « مسيس الحاجة » (٣١٥) الراجع منها حديث وكيع ومن معه . وهكذا رجح أبو زرعة الرازى - رحمه الله - كما فى « العلل » (ج ١/ رقم ١٣٩) لابن أبى حاتم .

= قال النووى فى « المجموع » (١٠٤/٢) :

= « لم يضعفه أبو داود ولا غيره » !
* قُلْتُ : عمرو بن خزيمة فيه لينٌ ، ولم يوثقه سوى ابنُ حبان
(٢٢٠/٧) ، والحديث صحيحٌ لشواهده الكثيرة . والله أعلم .

* * *

٣ - حديث جابر ، رضى الله عنه
أخرجه أحمد (٤٠٠/٣) ، وابنُ أوى شيبة (١٥٥/١) ، وابنُ المنذر
في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٩٧) ، وابنُ خزيمة (ج ١ / رقم ٧٦) ،
والبيهقي (١٠٣/١ - ١٠٤) من طريق الأعمش ، عن أبي سفيان ،
عن جابرٍ مرفوعاً : « إذا استجمر أحدكم ، فليستجمر ثلاثاً » .
* قُلْتُ : وهذا سندٌ صحيحٌ .

قال الهيثمي في « المجمع » (٢١١/١) :
« رجاله ثقات » .

وقد رواه عن الأعمش : « أبو معاوية ، والثوري ، وعيسى بن
يونس ، وجريز » ورواه أبو الزبير ، عن جابرٍ مرفوعاً بلفظ :
« إذا استجمر أحدكم ، فليوتر » . وهذا أعلمٌ من اللفظ السابق . أخرجه
مسلم (٢٣٩/٢٤) ، وأبو عوانة (٢١٩/١) ، وأحمد (٢٩٤/٣) من طريق
عبد الرزاق ، وهذا في « مصنفه » (ج ٥ / رقم ٩٨٠٤) أخبرنا ابنُ
جُرَيْج ، أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابرًا فذكره . وتابعه ابنُ لهيعة ، ثنا
أبو الزبير ، عن جابرٍ مرفوعاً :

« إذا تَغَوَّطَ أحدكم ، فليمسح ثلاث مراتٍ » .

أخرجه أحمد (٣٣٦/٣) حدثنا حسنٌ ، ثنا ابنُ لهيعة .

* * *

= ٤ - حديث خلاد بن السائب ، عن أبيه .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٧ / رقم ٦٦٢٣) من طريق حماد بن الجعد ، ثنا قتادة ، حدثني أبي خلاد الجهني ، عن أبيه السائب ، مرفوعاً : « إذا دخل أحدكم الخلاء فليتمسح بثلاثة أحجار » .

قال الهيثمي (٢١١ / ١) :

« فيه حماد بن الجعد ، وقد أجمعوا على ضعفه » .

* قُلْتُ : وقوله في السند : « عن أبي خلاد » أراه خطأ ، ولعل « أبي » هنا مقحمة من الناسخ .

وقد توبع حماد بن الجعد .

تابعه يزيد بن سنان الرهاوي ثنا يحيى بن أبي كثير ، عن ابن خلاد^(١) ، عن أبيه بمثله .

أخرجه الطبراني (٦٦٢٤) من طريق محمد بن يزيد بن سنان ، ثنا أبي ومحمد بن يزيد وأبوه ضعيفان ، والوالد أضعف الرجلين .

وأخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ٢ / رقم ١٧١٧) من طريق ابن أخي ابن شهاب الزهري ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني ابن خلاد ، أن أباه سمع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : « إذا تغوط أحدكم فليتمسح ثلاث مرار » .

* قُلْتُ : وهذا سند حسن في الشواهد .

وفي سند « الأوسط » يحيى بن علي بن عبد الحميد ، ترجمه ابن أبي حاتم (١٧٥ / ٢ / ٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

(١) كذا ! والصواب « خلاد » .

الرخصة في الاستطابة بحجرين

٤٢ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ ، عَنْ زُهَيْرٍ ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، قَالَ : لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ ذَكَرَهُ ، وَلَكِنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ : أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الْغَائِطَ ، وَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ . فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ ، وَالتَّمَسْتُ الثَّلَاثَ فَلَمْ أَجِدْهُ ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً ، فَأَتَيْتُ بِهِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ ، وَقَالَ : « هَذِهِ رَكْسٌ » .
 قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ :
 « الرُّكْسُ : طَعَامُ الْجَنِّ » .

٤٢ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* أحمدُ بنُ سليمان ، هو أبو الحسين الرهاويُّ الجزريُّ .
 لم يرو له أحدٌ من الجماعة سوى المصنف .
 قال في « التهذيب » (٣٢١/١) :
 « روى عنه النسائي ، فأكثر » .
 * قُلْتُ : روى عنه (١٠٨) حديثاً ، وقال عنه :
 « ثقةٌ مأمونٌ ، صاحبُ حديثٍ » .
 وقال ابنُ أبي حاتمٍ في « الجرح والتعديل » (٥٣/١/١) :
 « أدركته ولم أكتب عنه ، وكتب إليَّ ببعض حديثه ، وهو صدوقٌ ثقةٌ » وذكره ابنُ حبانٍ في « الثقات » (٣٥/٨) وقال :
 « كان صاحب حديثٍ ، يحفظُ » .

= * أبو نُعَيْم ، هو الملائئي الكوفي ، الفضل بن دُكين
أخرج له الجماعة ، وهو إمامٌ حافظٌ ، جليلُ القدر جداً .
قال أبو عبيد الآجرى :

« قلتُ لأبي داود : كان أبو نُعَيْمٍ حافظاً ؟ قال : جداً » .
وقال أحمد :

« أو نُعَيْمٌ أثبتُّ من وكيعٍ » .

وقال ابنُ معين :

« ما رأيتُ أحداً أثبت من رجلين : أبي نُعَيْم ، وعفان » .
وقال يعقوب الفسوي :

« أجمع أصحابنا أنَّ أبا نُعَيْمٍ كان غايةً في الإتقان » .

وممَّا يدلُّ على تمام حفظه - رحمه الله - ما أخرجه ابنُ حبان في
كتابه « المجروحين » (٣٣/١) عن أحمد بن منصور الرمادي قال :
« كنا عند أبي نُعَيْمٍ نسمعُ من أحمد بن حنبلٍ ، ويحيى بن معين . قال :
فجاءنا يوماً يحيى ومعه ورقة قد كتب فيها أحاديث من أحاديث أبي
نُعَيْمٍ ، وأدخل في خلالها ما ليس من حديثه ، وقال : أعطه بحضرتنا حتى
يقرأ . وكان أبو نُعَيْمٍ إذا قعد للتحديث في تلك الأيام كان أحمدٌ على
يمينه ، ويحيى على يساره . فلَمَّا خَفَّ المجلسُ ناولته الورقة ، فنظر فيها
كلها ثم تأملني ، ونظر إليها ثم قال وأشار إلى أحمد بن حنبل : أمَّا هذا
فآدب من أن يفعل هذا ، وأمَّا أنت فلا تفعلن ! ، وليس هذا إلا من
عمل هذا !! ، ثم رفس يحيى رفسةً رماه إلى أسفل السرير ! وقال :
علني تعمل ؟! فقام إليه يحيى وقبله ، وقال : جزاك الله عن الإسلام
خيراً ، مثلك يحدث ، إنما أردتُ أن أجربك » .

وساق الخطيبُ في « تاريخه » (٣٥٤/١٢) هذه القصة عن الرمادي =

= بنحو ما هنا ، وفيها : « فرس يحيى بن معين ، فرمى به من الدكان ، وقام فدخل داره . فقال أحمد ليحيى : ألم أمنعك من الرجل وأقل لك إنه ثبت ؟ ! قال - يعنى يحيى - : والله لرفسته أحب إلي من سفرى !! » .

* **قُلْتُ** : هكذا فليكن الإتيان ! ، رحمه الله تعالى .

* زهير ، هو ابن معاوية بن حديج ، أبو خيثمة الكوفي .
أخرج له الجماعة .

قال المصنف :

« ثقة ثبت »

ووثقه ابن معين ، وأبو حاتم وزاد : « متقن » والعجلي وزاد :
« مأمون » .

وقال أحمد بن حنبل :

« زهير فيما روى عن المشايخ ثبت . بخ بخ . وفي حديثه عن أبي إسحق لين ، سمع منه بأخرة » .

وكذا قال أبو زرعة وأبو حاتم ، ولكن زهيراً لم يتفرد به ، بل توبع كما يأتي قريباً - إن شاء الله تعالى .

* عبد الرحمن بن الأسود ، هو ابن يزيد النخعي .

أخرج له الجماعة ، وهو ثقة جليل .

ووثقه ابن معين ، والمصنف ، وابن خراش ، والعجلي ، في آخرين .
قال الحافظ :

« وقع في « شرح البخاري » لابن التين تبعاً للداودي أن عبد الرحمن

ابن الأسود الذي أخرج البخاري حديثه « لا يستنجى بروت » عن =

= أبيه عن ابن مسعود في الاستجمار هو عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث ! وهو وهم ، فإن هذا روى عن أبيه ، وهو الأسود بن يزيد التابعي المشهور ، وأمّا الأسود بن عبد يغوث فمات كافراً بمكة إما قبل الهجرة وإمّا بعدها » اهـ .

* * *

والحديث أخرجه البخاري (٢٥٦/١ - فتح) ، وابن ماجه (٣١٤) ، وأحمد (٤١٨/١) ، وأبو يعلى في « مسنده » (ج ٩ / رقم ٥١٢٧ ، ٥٣٣٦) ، وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٩٦) ، والبزار في « المسند » (ج ١ / ق ٢/١٣٧) ، والطبراني في « الكبير » (ج ١٠ / رقم ٩٩٥٣) ، والبيهقي (٤١٣/٢) من طريق عن زهير بن معاوية ، عن أبي إسحق ، قال : ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن ابن الأسود ، عن أبيه ، عن ابن مسعود به .
وقد رواه عن زهير جماعة منهم :

« يحيى القطان ، وأحمد بن يونس ، ويحيى بن آدم ، والحسن بن موسى ، وأبو نعيم ، وعمرو بن مرزوق ، وعمرو بن خالد الحرائي ، وأحمد بن عبد الملك بن واقد الحرائي » .

وخالفهم أبو داود الطيالسي ، فرواه في « مسنده » (٢٨٧) قال : حدثنا زهير ، عن أبي إسحق قال : ليس أبو عبيدة حدثني ، ولكنه عبد الرحمن بن الأسود ، عن عبد الله بن مسعود .
فسقط ذكر الأسود بن يزيد .

ولعل هذا الوهم من الطيالسي ، فقد قال أبو بشر يونس بن حبيب راوى المسند : « أظن غير أبي داود يقول : عن عبد الرحمن بن =

= الأسود عن أبيه » .

ثم رأيت أن الطيالسي رواه كما رواه الجماعة .
فأخرجه أحمد (٤٥٠/١) عنه ، حدثنا زهير ، حدثنا أبو إسحق ،
قال : ليس أبو عبيدة ذكره ، ولكن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه ،
عن عبد الله به .

فإن قلت : فيكون الوهم من يونس بن حبيب ، وأحمد بن حنبل
أثبت منه وقد رواه عن الطيالسي كما رواه الجماعة .
فيقال : أما أن أحمد بن حنبل أثبت من يونس بن حبيب ، فنعم ،
ولكن ما عقب به يونس بعد رواية الحديث يُبين لنا أنه تلقاه هكذا من
الطيالسي . وهذا واضح جلّي . فلعلّ هذا الاختلاف يكون من
الطيالسي نفسه ، وهو مع كونه ثقة ، إلا أنه كان يغلط أحياناً . والله
أعلم .

وقد خولف زهير فيه .

خالفه إسرائيل بن يونس ، فرواه عن أبي إسحق ، عن أبي عبيدة ،
عن ابن مسعود به .

أخرجه الترمذی (١٧) ، وأحمد (٣٨٨/١ ، ٤٦٥) وابن
الجوزي في « التحقيق » (١١٧) ، والطبراني (٩٩٥٢) فتكلم بعض
أهل العلم في هذا الاختلاف .

قال الترمذی عقب حديث إسرائيل هذا :

« وهكذا روى قيس بن الربيع هذا الحديث ، عن أبي إسحق ، عن
أبي عبيدة ، عن عبد الله ، نحو حديث إسرائيل .

وروى معمر ، وعمار بن رزيق عن أبي إسحق ، عن علقمة ، عن =

عبد الله ، وروى زهير ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه الأسود بن يزيد ، عن عبد الله . وروى زكريا بن أبي زائدة ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن الأسود بن يزيد ، عن عبد الله . وهذا حديث فيه اضطراب ... قال : سألت عبد الله بن عبد الرحمن - يعنى الدارمى - : أى الروايات فى هذا الحديث عن أبي إسحاق أصح ؟ فلم يقض فيه بشيء . وسألت محمداً - يعنى البخارى - عن هذا فلم يقض فيه بشيء ، وكأنه رأى حديث زهير ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه ، عن عبد الله أشبه ، ووضعه فى كتابه « الجامع » . قال : وأصح شيء فى هذا عندى حديث إسرائيل وقيس عن أبي إسحاق ، عن أبي عبيدة ، عن عبد الله ، لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء ، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع . قال : وزهير فى أبي إسحاق ليس بذاك ، لأن سماعه منه بآخرة اهـ .

وقال ابن أبي حاتم فى « العلل » (ج ١ / رقم ٩٠) :
« سمعت أبا زرعة يقول فى حديث إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن أبي عبيدة ، عن عبد الله ، أن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم استنجدى بحجرين ، وألقى الروثة . فقال أبو زرعة : اختلفوا فى هذا الإسناد فمنهم من يقول : عن أبي إسحاق ، عن الأسود ، عن عبد الله . ومنهم من يقول : عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عبد الله . ومنهم من يقول عن أبي إسحاق ، عن علقمة ، عن عبد الله . والصحيح عندى حديث أبي عبيدة ، والله أعلم ، وكذا يروى إسرائيل - يعنى عن أبي إسحاق - ، عن أبي عبيدة . وإسرائيل أحفظهم » اهـ .

= وقد ذكر الدارقطني الحديث في « كتاب التتبع » (ص ٣٣٠ - ٣٣٤) فقال: « وأخرج البخاري عن أبي نعيم ، عن زهير ، عن أبي إسحق قال: ليس أبو عبيدة ذكره ، ولكن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه ، عن عبد الله قال : أتيت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بحجرين وروثة الحديث .

قال : وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه ، عن أبي إسحق حدثني عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه بهذا . قال : تابعهما أبو حماد الحنفى وأبو مريم ، عن أبي إسحق . وكذلك قال الحماني ، عن شريك . وقيل : عن منجاب ، عن يحيى بن أبي زائدة ، عن أبيه عن أبي إسحق كذلك . وقال يزيد بن عطاء ، عن أبي إسحق ، عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه ، وعلقمة . وقال علي بن صالح ، ومالك بن مغول ، وابن جريج ، وزكريا من رواية سلمة بن رجاء عنه ، ويوسف بن أبي إسحق من رواية أبي جنادة عنه ، وشريك من رواية منجاب عنه عن أبي إسحق ، عن الأسود ، عن عبد الله . وقال الثوري ، وإسرائيل ، عن أبي إسحق ، عن أبي عبيدة ، عن عبد الله . وقال حسن بن قتيبة ، عن يونس بن أبي إسحق ، عن أبي إسحق ، عن أبي الأحوص . وقال زكريا بن أبي زائدة من رواية أبي كريب عن عبد الرحيم وإسحق الأزرق ، وإسماعيل بن أبان عنه ، ومن رواية سهل بن عثمان عن أبيه يحيى ، عنه ، عن أبي إسحق ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عبد الله . وقيل : عن ابن عيينة ، عن أبي إسحق كذلك .

وقال أبو سنان : عن أبي إسحق ، عن هبيرة بن يريم ، عن عبد الله . وقال معمر ، وشعبة ، وورقاء ، وسليمان بن قزم ، وعمار بن =

= رزق ، وإبراهيم بن الصائغ ، وعبد الرحمن بن دينار ، وأبو شيبة ،
ومحمد بن جابر ، وصباح بن يحيى المزني ، وروح بن مسافر ، وشريك
من رواية إسحق الأزرق عنه ، وإسرائيل من رواية عباد بن ثابت وخالد
العبدى عنه ، عن أبي إسحق ، عن علقمة بن قيس ، عن عبد الله .
عشرة أقاويل عن أبي إسحق .

أحسنها إسناداً الأول : الذي أخرجه البخاري ، وفي النفس منه
شيء ، لكثرة الاختلاف عن أبي إسحق . والله أعلم .

وقال الحاكم في « علوم الحديث » (ص - ١٠٩) :

« قال علي بن المديني : وكان زهير وإسرائيل يقولان : عن أبي إسحق
أنه كان يقول : ليس أبو عبيدة حدثنا ، ولكن عبد الرحمن بن الأسود ،
عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الاستنجاء بالأحجار
الثلاثة . قال ابن الشاذكوني : ما سمعتُ بتدليس قط أعجب من هذا
ولا أخفى ! قال : أبو عبيدة لم يحدثني ولكن عبد الرحمن عن فلان
وفلان ولم يقل حدثني ، فجاز الحديث وسار » اهـ .

* قُلْتُ : فالحديث متكلم فيه من ثلاثة أوجه :

* الأول : الاختلاف على أبي إسحق السبيعي فيه .

* الثاني : الاضطراب .

* الثالث : التدليس .

والجواب من وجوه :

أولاً : أمّا الاختلاف على أبي إسحق في إسناده ، فهو واقع .

وقد مرّ وجهان لذلك ، وهما حديث زهير ، وحديث إسرائيل .

الثالث : أن معمر بن راشد يرويه عن أبي إسحق ، عن علقمة ،

= عن ابن مسعود بنحو حديث الباب .

= أخرجه أحمد (٤٥٠/١)، والبخاري في « مسنده » (ج ١/ ق ١٣٥)، والطبراني في « الكبير » (ج ١٠/ رقم ٩٩٥١)، وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١/ رقم ٣١٢)، والدارقطني (٥٥/١) من طريق عبد الرزاق، عن معمر.

قال البخاري :

« كذا قال معمر ، عن أبي إسحق ، عن علقمة في هذا الحديث .
ولكن لم يتفرد به معمر .

فتابعه أبو شيبة إبراهيم بن عثمان ، عن أبي إسحق به أخرجه الدارقطني (٥٥/١) ولكنها متبعة لا يُفرح بها ، لأن إبراهيم هذا متروك .
ثم إن أبا إسحق لم يسمع من علقمة شيئاً .
صرح بذلك العجلي .

وقد روى البيهقي في « سننه » (٧٦/٨) أن رجلاً قال لأبي إسحق :
« إنَّ شعبة يقول : إنك لم تسمع من علقمة ؟ قال : صدق .
ولكن روى حفص بن غياث ، عن داود بن أبي هند ، عن الشعبي ،
عن علقمة ، عن ابن مسعود ، مرفوعاً : « لا تستنجوا بالروث ولا
بالعظام ، فإنه زاد إخوانكم من الجن » .
وهذا يقوى رواية أبي إسحق .

أخرجه النسائي في « السنن الكبرى » (ج ١/ ق ٢/٤) ، والترمذي (١٨) ، وأبو عوانة (٢١٨/١ - ٢١٩) ، والحكيم الترمذي في « المنهيات » (ص ١٤ - ١٥) ، والبعوني في « شرح السنة » (٣٦٣/١ - ٣٦٤) ولكن قال الترمذي :

« وقد روى هذا الحديث إسماعيل بن إبراهيم وغيره ، عن داود بن =

= أَيْ هِنْدٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عُلُقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْجَنِّ الْحَدِيثُ بَطُولُهُ . فَقَالَ الشَّعْبِيُّ : إِنْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَسْتَنْجُوا بِالرُّوثِ وَلَا بِالْعِظَامِ ، فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجَنِّ » . وَكَأَنَّ رَوَايَةَ إِسْمَاعِيلَ أَصَحُّ مِنْ رَوَايَةِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ » . اهـ .

وَقَدْ رَجَحَ الدَّارِقُطْنِيُّ ذَلِكَ ، فَقَالَ فِي « الْعِلَلِ » (ج ١/ق ١٦٢/٢) : « يَرْوِيهِ دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عُلُقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ . وَرَوَاهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ . أَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَجَعَلُوا قَوْلَهُ : « وَسَأَلُوهُ الزَّادَ ... إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ » مِنْ قَوْلِ الشَّعْبِيِّ مَرْسَلًا . وَأَمَّا يَحْيَى بْنُ أَبِي زَائِدَةَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ ، فَأَدْرَجُوهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ . وَالصَّحِيحُ قَوْلُ مَنْ فَصَّلَهُ ، فَإِنَّهُ مِنْ كَلَامِ الشَّعْبِيِّ مَرْسَلًا » . اهـ .

* قُلْتُ : وَالَّذِي يَتَرَجَّحُ لَدَيَّ خِلَافَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ . وَبَيَّأْتُهُ :

أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عَلِيَّةٍ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عُلُقَمَةَ ، قَالَ : قُلْتُ لِابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : هَلْ صَحَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْجَنِّ مِنْكُمْ أَحَدٌ ؟ قَالَ : مَا صَحَبَهُ مِنْ أَحَدٍ ، وَلَكِنْ قَدْ افْتَقَدْنَاهُ ذَاتَ لَيْلَةٍ بِمَكَّةَ ، فَقُلْنَا : اغْتِيلَ أَوْ اسْتَطِيرَ ، مَا فَعَلَ بِهِ ؟! فَبَتْنَا بِشَرِّ لَيْلَةٍ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ ، حَتَّى إِذَا أَصْبَحْنَا ، أَوْ كَانَ فِي وَجْهِ الصَّبْحِ ، إِذَا نَحْنُ بِهِ يَحْيَىءُ مِنْ قَبْلِ حِرَاءٍ ، قَالَ : فَذَكَّرُوا لَهُ الَّذِي كَانُوا فِيهِ ، فَقَالَ : أَتَأْنِي دَاعِيَ الْجَنِّ ، فَأَتَيْتُهُمْ ، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمْ .

= فَاَنْطَلَقَ فَأَرَانَا أَثَرَهُمْ ، وَأَثَرَ نِيرَانِهِمْ .

= قال الشعبي : وسألوه الزاد ، وكانوا من جن الجزيرة . فقال :
كُلُّ عَظْمٍ يُذَكِّرُ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ أَوْفَرُ مَا كَانَ لِحِمَاءٍ ، وَكُلُّ
بَعْرَةٍ ، أَوْ رَوْثَةٍ عُلِفَ لِدَوَابِكُمْ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى
آله وسلم : « فلا تستنجوا بهما ، فإنهما زاد إخوانكم من الجن » .
أخرجه مسلم (١٥٠/٤٥٠) ، والترمذي (٣٢٥٨) والسياق
له ، وأحمد (٤١٤٩) .

وتابع ابن عُليّة عليه ، يزيد بن زريع ، عن داود به
أخرجه أبو عوانة (٢١٩/١) .
وتابعه أيضاً يحيى بن زكريا بن أبي زائدة في رواية أحمد عنه في
« مسنده » (٤١٤٩) .

ولكن لم ينفرد حفص بن غياث بوصل هذا الكلام وجعله من كلام
ابن مسعود . فقد تابعه عبدُ الأعلى بن عبد الأعلى ، عن داود به أخرجه
مسلم ، وابنُ خزيمة (ج ١/ رقم ٨٢) ، والبيهقي (١٠٨/١ - ١٠٩)
وتابعه أيضاً يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، في رواية زياد بن أيوب عنه
في « صحيح ابن خزيمة » .

وهم قد وصلوا الحديث ، فهو زيادةٌ منهم ، لا سيما وهم من الحفاظ
الآثبات ، وكأنَّ مسلماً لم يعبأ بهذا الإعلال فأودع رواية عبد الأعلى
في « صحيحه » ، وهو تصرفٌ مستقيمٌ .

* * *

الرابع .

أنَّ أبا سنان ، سعيد بن سنان يرويه عن أبي إسحق ، عن هبيرة بن
يريم ، عن عبد الله بن مسعود به .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٠/ رقم ٩٩٥٧) من طريق =

= طريق الصباح بن محارب ، عن أبي سنان .
والصباحُ صدوقٌ ربما خالف . وسعيد بن سنان وإن كان ثقةً ، لكن
قال ابنُ عدِّي : « ولعله إنما يهتم في الشيء بعد الشيء » .
وهناك وجوهٌ أخرى من الاختلاف ذكرها الدارقطني - رحمه الله
- كما مرَّ في كلامه السابق .

وهذا الاختلاف هو الذي جعل الترمذی يعل الحديث بالاضطراب، وهو:
الوجه الثاني :

فيقال : قد اضطرب الرواة في تعيين شيخ « أبي إسحق » في هذا
الحديث .

فمرة يجعلونه : « عبد الرحمن بن الأسود » ، ومرة : « علقمة » ،
ومرة : « أبو عبيدة » ، ومرة : « عبد الرحمن بن يزيد » ، ومرة :
« هبيرة بن يريم » . قالوا : فهذا الاضطراب يُشعر بخفة ضبط الرواة ،
وهو موجبٌ للضعف .

فيقال : الاضطرابُ هو : أن يروى الحديث على أوجهٍ مختلفةٍ
مقاربةٍ .

ثم إن الاختلاف قد يكون من راوٍ واحدٍ ، بأن رواه مرةً على وجهٍ ،
ومرةً على وجهٍ آخرٍ مخالفٍ له ، أو يكون أزيدَ من واحدٍ بأن رواه كلُّ
جماعةٍ على وجهٍ مخالفٍ للآخر . والاضطرابُ موجبٌ لضعف الحديث
لأنه يُشعر بعدم ضبط رواته ، ويقع في الإسناد والمتن كليهما .

ثم إن رُجِّحت إحدى الروايتين على الأخرى بحفظ راويها ، أو كثرة
صحبه ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات ، فالحكمُ للراجحة ، ولا
يكون الحديث مضطرباً .
=

= والناظر إلى الطرق السابقة ، يجزم بترجيح حديث زهير ، عن
أبي إسحق ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه ، عن ابن مسعود ،
والتي اختارها المصنف - رحمه الله - وأودعها البخاري في « صحيحه »
وقد قال الدارقطني فيما تقدم :

« وأحسنها إسناداً الأول الذي أخرجه البخاري ، وفي النفس منه
شيء ، لكثرة الاختلاف عن أبي إسحق » .

* **قُلْتُ** : وما في النفس يزول - إن شاء الله - بما يأتي من
البراهين .

ويرجح حديث زهير بن معاوية على حديث إسرائيل بن يونس بثلاثة
أموار :

الأول : أن حديث زهير متصل ، وحديث إسرائيل منقطع ، وذلك
أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه على رأى العلماء المحققين كأبي حاتم
الرازي ، والنسائي ، والترمذي ، وابن سعد ، وابن حبان ، والبيهقي في
آخرين ، خلافاً للبدر العيني رحمه الله ، فإنه زعم في « عمدة القارى »
(٣٠٢/٢) أن أبا عبيدة سمع من أبيه ، وذكر في ذلك أشياء فيها نظر
لا يخفى على المتأمل . وقد ناقشته طويلاً في « النافلة في الأحاديث
الضعيفة والباطلة » (رقم ٦) فلا داعي لإعادة القول . ولا يشك أحد
في تقديم المتصل على المنقطع .

الثاني : أن ظاهر سياق زهير ، يشعر أن أبا إسحق كان يرويه أولاً
عن أبي عبيدة عن أبيه ، ثم رجع عن ذلك وصيره عن عبد الرحمن
ابن الأسود ، عن أبيه . فهذا صريح في أن أبا إسحق كان مستحضراً
للسندين جميعاً عند إرادة التحديث ، ثم اختار طريق عبد الرحمن =

= وأضرب عن طريق أبي عبيدة ، فإمّا أن يكون تذكر أنه لم يسمعه من أبي عبيدة ، أو كان سمعه منه ، وحدث به عنه ، ثمّ عرف أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه فيكون الإسناد منقطعاً ، فأعلمهم أنّ عنده فيه إسناداً متصلاً ، أو كان حدث به عن أبي عبيدة مدلساً له ، ولم يكن سمعه منه . قال الحافظ في « مقدمة الفتح » (ص ٣٤٩) : فعُدول أبي إسحق عن التحديث بحديث أبي عبيدة ترجيحٌ لحديث عبد الرحمن بن الأسود الذي رواه زهير بن معاوية .

الثالث : أن زهيراً قد توبع . تابعه جماعة منهم :

١ - يوسف بن أبي إسحق ، عن أبيه أبي إسحق به .
أخرجه البخاريّ مُعلّقاً (٢٥٦/١ فتح) عن إبراهيم بن يوسف ،
عن أبيه .

وإبراهيم هذا لينة النسائيّ وغيره .

وقال أبو حاتم : « حسن الحديث ، يُكتب حديثه » .

وقال ابن عدّي :

« له أحاديثٌ صالحةٌ ، وليس بمنكر الحديث ، يُكتب حديثه »

ووثقه ابن حبان (٦١/٨) .

فمثله يُحسن حديثه كما هنا - في المتابعات - .

٢ - شريك بن عبد الله النخعيّ ، عن أبي إسحق به .

أخرجه الطبرانيّ في « الكبير » (ج ١٠ / رقم ٩٩٥٤) من طريق

يحيى الحمانيّ عنه عن أبي إسحق ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن

أبيه ، عن ابن مسعود .

=

وهذا إسنادٌ حسنٌ في المتابعات .

= ٣ ، ٤ - أبو حماد الحنفى ، وأبو مريم ، كلاهما عن أبى إسحق به ذكره الدارقطنى فيما تقدم من كلامه .

٥ - زكريا بن أبى زائدة ، عن أبى إسحق .

أخرجه الطبرائى (ج ١٠ / رقم ٩٩٥٥) من طريق يحيى بن زكريا ، عن أبيه ، عن أبى إسحق به .

وسنده صحيح ، ولكن خولف فيه يحيى بن زكريا .

خالفه عبد الرحيم بن سليمان ، فرواه عن زكريا ، عن أبى إسحق ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن الأسود بن يزيد ، عن ابن مسعود . فجعل شيخ أبى إسحق هو : « عبد الرحمن بن يزيد » .

أخرجه الطبرائى أيضاً (٩٩٥٦) .

ويحيى بن زكريا أثبت من عبد الرحيم بن سليمان وأتقن ، لاسيما فى حديث أبيه . والله أعلم .

ويضاف إلى ما تقدم أن ليث بن أبى سليم ، تابع أبى إسحق على روايته عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه ، عن ابن مسعود .

أخرجه أحمد (٤٠٥٣) ، وأبو يعلى (ج ٩ / رقم ٥١٨٤) والبرزأ فى « مسنده » (ج ١ / ق ١٣٧ / ١ - ٢) ، والطبرائى (ج ١٠ / رقم ٩٩٥٩) من طريق عن ليث به .

وقد رواه عن ليث : « محمد بن فضيل ، وجريز ، وجعفر بن الحارث » .

وتابعهم زائدة بن قدامة ، عن ليث به .

أخرجه الطبرائى (ج ١٠ / رقم ٩٩٥٨ ، ٩٩٥٩) ، وابن المنذر فى « الأوسط » (٣٥٥ / ١) ورواه عن زائدة : « يحيى بن أبى بكير =

= ومعاوية بن عمرو » .

وخالفهما حسين بن عليّ ، فرواه عن زائدة ، عن ليث ، عن محمد
ابن عبد الرحمن بن يزيد ، عن أبيه ، عن ابن مسعود .
أخرجه أبو يعلى (ج ٩ / رقم ٥٢٧٥) .

وحسين بن عليّ كان ثقةً ثبّتاً ، وكان من أروى الناس عن زائدة ،
فيظهر لي أن هذا الاختلاف هو من ليث بن أبي سليم لضعف حفظه ،
وذلك لثقة من روى عنه الوجهين ، وإن كُنّا نرجح الوجه الأول لاتفاق
الجماعة عليه ، عن ليث .

قال الحافظ في « هدى السارى » (٣٤٩) :

« وليث ، وإن كان ضعيف الحفظ ، فإنه يُعتبر به ويُستشهد ،
فيُعرف أن له من رواية عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه أصلاً » . اهـ
* قُلْتُ : فقد اتفق أبو إسحق ، وليث على جعل الحديث عن

عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه ، عن ابن مسعود .
وخالفهما فرات القزاز ، فرواه عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن
علقمة ، عن ابن مسعود .

فجعل شيخ عبد الرحمن هو « علقمة » بدل « الأسود بن يزيد » .
أخرجه الطبراني (٩٩٦٠) ، والبرّاء (ج ١ / ق ٢ / ١٣٥) من
طريق زياد بن الحسن بن فرات ، عن أبيه ، عن جدّه فرات .

والحسن بن زياد ، قال أبو حاتم : « منكر الحديث » .
وقال الدارقطني :

« لا بأس به ، ولا يُحتجُّ به » .

وأبوه ، وإن تكلم فيه أبو حاتم أيضاً ، فهو خير من ولده ، فقد =

= وثقه ابنُ معين ، وذكره ابنُ حبان في « الثقات » .
فلا يُعتدُّ بهذا الوجه في المخالفة . والصواب ما رواه أبو إسحق
وليث بن أبي سليم . والله تعالى الموفق .

ثمَّ أمرُ رابعٌ : وهو اختيار البخاري - رحمه الله - حديث زهير ،
وإعراضه عن حديث إسرائيل . والبخاريُّ إمامُ الصنعة ، وحاملُ لوائها .
هذا : وقد رجح الترمذِيُّ حديث إسرائيل بعدة مرجحاتٍ ننظرُ فيها
ثمَّ نعقب عليها . ويمكن إجمالُها فيما يأتي :

ا - أنَّ إسرائيل بن يونس أحفظ لحديث إسرائيل من زهيرٍ وغيره .

ب - أنَّ قيس بن الربيع تابع إسرائيل على روايته .

ج - أنَّ سماع إسرائيل من أبي إسحق كان قديماً قبل الاختلاط ، أما
سماعُ زهيرٍ فبعد الاختلاط .

* قُلْتُ : والجواب من وجوه .

* الأولُ : أنَّ إسرائيل كان أحفظ لحديث جدِّه ، فهذا صحيحٌ

فقد كان « عكاز جدِّه » - كما قال الذهبي في « السير » (٣٥٩/٧)

- بيد أنَّ المتابعات ترجح حديث زهير ، بالإضافة إلى ما تقدم ذكره .

* الثاني : أنَّ قيس بن الربيع تابع إسرائيل على روايته .

فيقال : أمَّا قيسُ ، فأعدلُ قولٍ فيه ، هو قول أبي حاتم :

« محله الصدق ، وليس بقوي ، يُكتب حديثه ولا يُحتجُّ به »

وشريك النخعي أقوى منه مع الكلام الذي فيه . وشريك قد تابع

زهيراً كما مرَّ ، مع بقية المتابعات ، فأين قيسُ منهم ؟!

* أمَّا قول الترمذِيِّ - رحمه الله - أنَّ سماع إسرائيل من جدِّه =

= قديم ، فلا يُسلم له .

فقد قال أحمد :

« إسرائيل ، عن أبي إسحق فيه لين ، سمع منه بأخرة » .

وقال أيضاً :

« إذا اختلف زكريا وإسرائيل ، فإن زكريا أحب إلى في أبي إسحق ،
ثم قال : ما أقربهما ، وحديثهما في أبي إسحق لين ، سمعا منه بأخرة » .
وقال ابن معين :

« زكريا ، وزهير ، وإسرائيل حديثهم في أبي إسحق قريب من
السواء » .

فثبت بذلك أن إسرائيل سمع من أبي إسحق بعد اختلاطه ، فلا وجه
لترجيحه على زهير . وهذا واضح جداً .

* قُلْتُ : فنخلص مما سبق إلى القول بأن حديث زهير أرجح ،
فنقدمه على حديث إسرائيل ، فينتفى الاضطراب بالترجيح كما أسلفنا ،
لأن الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب أن يكون مضطرباً إلا
بشرطين - كما يقول الحافظ :

أحدهما : استواء وجوه الاختلاف ، فمتى رُجح أحد الأقوال قُدِّم ،
ولا يُعلَّ الصحيح بالمرجوح .

ثانيهما : مع الاستواء أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين ، ويغلب
على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه ، فحينئذ يُحكم
على تلك الرواية وحدها بالاضطراب ، ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك
الحديث لذلك . وهنا يظهر عدم استواء وجوه الاختلاف على أبي إسحق
فيه ، لأن الروايات المختلفة عنه ، لا يخلو إسناد منها من مقالٍ غير =

= الطريقين المقدم ذكرهما عن زهير ، وعن إسرائيل ، مع أنه يمكن رد أكثر الطرق إلى رواية زهير . اهـ .
ثم اعلم أن ترجيح أى زرعة لحديث إسرائيل ، فهو بالنسبة لما ساقه من طرق ، وليس فيها طريق زهير . وهذا يظهر بأدنى تأمل .

* * *

أما الوجه الثالث : فرغم الشاذكونى أن أبا إسحق دلس هذا الحديث . فالجواب عنه من وجوه :
الأول : أن الشاذكونى - واسمه سليمان بن داود - كان ضعيفاً مطروحاً حتى قال فيه البخارى : « هو أضعف عندى من كل ضعيف » ، فلا يقبل قوله . وليس له بينة على ما يقول إلا مجرد لفظ يحتمل أكثر من وجه .

الثانى : أن البخارى عقب بعد الحديث برواية يوسف بن أبى إسحق ، عن أبيه ، قال : حدثنى عبد الرحمن بن الأسود . فزالت ريبة التدليس . ولكن يمكن للمعترض أن يقول : ما أورده البخارى إنما يفيد فى المتابعات ، أما فى إثبات سماع راو من آخر ففيه نظر ، لاسيما وإبراهيم ابن يوسف متكلم فى حفظه ، فمثله قد يخطئ فيجعل العننة تصريحاً بالسماع . فلا يعول عليه فى هذا البحث .

فالجواب من وجهين :

أ- قال ابن دقيق العيد - رحمه الله - كما فى « نصب الراية » (٢١٦/١ - ٢١٧) : « وذكر البخارى لرواية إبراهيم بن يوسف لعصد رفع التدليس ، مما يقتضى أنه فى حيز من ترجح به . ويؤيد =

= ذلك أن ابن أبي حاتم قال : سمعتُ أبي يقول : يُكتبُ حديثُهُ ، وهو حسنُ الحديثِ .

ب - وما قاله الإسماعيلي في « مستخرجه » بعد أن روى الحديث من طريق يحيى القطان عن زهير ، من أن هذا مما لم يدلّسه أبو إسحق قال : « لأن يحيى القطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ، ما ليس بسمعاً لشيخه . »
قال الحافظ :

« وكأنه عرف هذا بالاستقراء من حال يحيى ، والله أعلم . »

(تنبيه) قال الحافظ في « الفتح » (٢٥٨/١) :

« قوله : « هذا ركس » كذا وقع هنا بكسر الراء وإسكان الكاف ، فقليل : هي لغة في « رجس » بالجيم . ويدلّ عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث ، فإنها عندهما بالجيم . وقيل الركس الرجيع . ردّ من حالة الطهارة إلى حالة النجاسة . قاله الخطابي وغيره والأولى أن يقال : ردّ من حالة الطعام إلى حالة الروث . وقال ابن بطال : لم أر هذا الحرف في اللغة ، يعني : « الركس » بالكاف .

وتعقبه أبو عبد الملك بأن معناه : الردّ ، كما قال تعالى : ﴿ أَرْكُسُوا فِيهَا ﴾ أى رُدُّوا ، فكأنه قال : هذا ردّ عليك . انتهى ، ولو ثبت ما قال لكان بفتح الراء ، يُقال : رَكَسَهُ رَكْساً ، إذا رَدَّهُ . وفي رواية الترمذى : هذا ركس ، يعنى نجساً . وهذا يؤيّد الأول . وأغرب النسائي فقال عقب هذا الحديث : الركس طعام الجنّ ، وهذا إن ثبت في اللغة فهو مريح من الإشكال . اهـ .

.....

= * قُلْتُ : الذى يظهرُ لى أَنَّ النسائىَّ لم يرد المعنى اللُّغوى ، وإنما أراد معنى ما ورد فى بعض الأحاديث التى تقدم ذكرها أن الروث طعامُ الجنِّ . فهذا مرادُّه . والله أعلمُ .

* * *

بَابُ

الرُّخْصَةُ فِي الاسْتِطَابَةِ بِحَجَرٍ وَاحِدٍ

٤٣ - أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ هَلَالِ بْنِ يَسَافٍ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : « إِذَا اسْتَجْمَرْتَ ، فَأَوْتِرْ » .

٤٣ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ، وَيَأْتِي بِرَقْمٍ (٨٩) .
* هَلَالُ بْنُ يَسَافٍ ، وَيُقَالُ : « أَسَافٌ » ، وَالْأَوَّلُ أَشْهُرُ ، هُوَ الْأَشْجَعِيُّ ، الْكُوفِيُّ .
أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، إِلَّا الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا ، وَهُوَ ثِقَةٌ .
وَثِقُهُ ابْنُ مَعِينٍ ، وَابْنُ سَعْدٍ ، وَالْعَجَلِيُّ ، وَابْنُ حَبَّانٍ .

* * *

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٧) ، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٠٦) ، وَأَحْمَدُ (٣١٣/٤ ، ٣٢٩ ، ٣٤٠) ، وَالْحَمِيدِيُّ (٨٥٦) ، وَالطَّيَالِسِيُّ (١٢٧٤) ، وَأَبُو عِيْدٍ فِي « كِتَابِ الطَّهْوَرِ » (ق ٢/٣٤) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٧/١) ، وَيَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ فِي « الْمَعْرِفَةِ » (٣٣٤/١) ، وَابْنُ حَبَّانٍ (١٤٩) ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » (ج ٧ / رَقْمٌ ٦٣٠٦ ، ٦٣٠٧ ، ٦٣٠٨ ، ٦٣٠٩ ، ٦٣١٠ ، ٦٣١١ ، ٦٣١٢ ، ٦٣١٣ ، ٦٣١٤ ، ٦٣١٥) ، وَابْنُ الْمُنْذَرِ فِي « الْأَوْسَطِ » (ج ١ / رَقْمٌ ٣١٥) ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي « شَرْحِ الْمَعَانِي » (١٢١/١) ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي « الْمَعْرِفَةِ » =

= (٢٨٣/١ - ٢٨٤) ، والخطيبُ في « تاريخه » (٢٨٦/١) ، وفي
« الموضح » (٧٢/٢ ، ١٦٣ ، ٣٠٣) من طريق عن منصور ، عن
هلال بن يساف ، عن سلمة بن قيس به .
قال الترمذی :

« هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقد رواه عن منصور بن المعتمر جماعةٌ ، منهم :
« سفیان الثوريُّ ، وجريـر بن عبد الحميد ، وابن عيينة ، ومعمـر بن
راشد ، وحماد بن زيد ، وأبو الأحوص ، وشعبة ، وزائدةُ بنُ قدامة ،
وقيسُ بنُ الربيع ، وأبو عوانة وضاح » .
(تنبيه) هذا الحديث عزاه الحافظ في « التلخيص » (١١١/١)
لأصحاب السنن ، وقد علمت من التخریج أن أبا داود - منهم - لم
يروه . فكنُ منه على ذكْرِ . والله الموفق .

* * *

الاجتزاء فى الاستطابة بالحجارة دون غيرها

٤٤ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ قُرْطٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : « إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ ، فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، فَلْيَسْتَنْطِبْ بِهَا ، فَإِنَّهَا تَجْزِى عَنْهُ » .

٤٤ - إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ * عبد العزيز بن أبي حازم ، هو أبو تمام المدنى . أخرج له الجماعة ، ووثقه المصنف ، وابن نمير ، والعجلئى ، وابن سعد ، وابن حبان ، وغيرهم . وقال أبو حاتم :

« صالح الحديث » .

* أبوه ، هو سلمة بن دينار ، أبو حازم المدنى . وثقه أحمد ، وأبو حاتم ، والمصنف ، والعجلئى ، وابن خزيمة فى آخرين .

* مسلم بن قُرت ، لا يُعرف كما قال الذهبى . قال الحافظ فى « التهذيب » :

« هو مقلٌ جداً ، وإذا كان مع قلة حديثه يخطئ ، فهو ضعيف » . وقد أطلق الحافظ عليه الضعف لخطئه اعتماداً على قول ابن حبان الذى نقله عنه الحافظ وهو « يخطئ » ولكنى لم أجده هذه العبارة فى « الثقات » (٤٤٧/٧) فالله أعلم .

= ولما ذكره الحافظ في « التقریب » قال : « مقبول » !
وكان الصواب أن يقول « ضعيف » كما قال في « التهذيب » .

* * *

أخرجه أبو داود (٤٠) ، والدارمي (٦٧٦/١٣٧/١) والبخاري
في « الكبير » (٢٧١/١/٤) ، وأحمد (١٠٨/٦ ، ١٣٣) ، وأبو يعلى
(ج ٧ / رقم ٤٣٧٦) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (١٢١/١) ،
والدارقطني (٥٤/١ - ٥٥) ، والبيهقي (١٠٣/١) من طرق عن
أبي حازم ، عن مسلم بن قُرط ، عن عروة ، عن عائشة به .
وقد رواه عن أبي حازم : « ولده عبد العزيز ، ويعقوب بن
عبد الرحمن ، وهشام بن سعد » .

قال الدارقطني :

« إسناده صحيح » !

وذكر الحافظ في « التهذيب » أن الدارقطني حسنه .
ونقل النووي في « المجموع » (٩٣/٢ ؛ ٩٦) عن الدارقطني ،
قال :

« إسناده حسن صحيح » !

* قُلْتُ : كذا قال الدارقطني ، وفيه نظر لجهالة مسلم بن قرط
كما تقدم ذكره .

ولكن للحديث شواهد ، منها حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه
وقد مرّ تخريجُه برقم (٤١) .

ومنها حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه مرفوعاً :
« إذا تعوّط أحدكم فليتمسح بثلاثة أحجار ، فإن ذلك كافيه » =

= أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٤ / رقم ٤٠٥٥) ، وفي « الأوسط » (٣٣ - مجمع البحرين) من طريق عثمان بن أبي سودة ، عن أبي شعيب الحضرمي ، عن أبي أيوب .
قال الهيثمي في « المجمع » (٢١١ / ١) :
« رواه الطبراني إلا أن أبا شعيب صاحب أبي أيوب لم أر فيه تعديلاً ولا جرحاً » . اهـ .
فحديثه حسن في الشواهد .
وقد مرت أحاديث أخرى في هذا المعنى . والله الموفق .

* * *

الاستنجاء بالماء

٤٥ - أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا النَّضْرُ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ ، أَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ مَعِيَ نَحْوِي إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ ، فَيَسْتَنْجِي بِالمَاءِ .

٤٥ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* النضر هو ابن شميل المازني ، أبو الحسن البصري .
أخرج له الجماعة . وهو ثقة .
وثقه ابن معين ، وابن المديني ، والمصنف ، وأبو حاتم في آخرين .
وقال العباس :
« كان أروى الناس عن شعبة » .
* عطاء بن أبي ميمونة ، أبو معاذ ، مولى أنس
أخرج له الجماعة ، إلا الترمذي .
وثقه ابن معين ، وأبو زرعة ، والمصنف ، ويعقوب الفسوي .
وقال أبو حاتم :
« صالح ، لا يُحتجُّ به ، وكان قدرياً » .
* قُلْتُ : إن كان عدم الاحتجاج به بسبب القدر ، ففيه نظر ،
لأن ذلك غير قادح على الراجح ، وإن كانت بسبب أخطاء وقعت منه
كما قال ابن عدى ، فيبدو أن خطأه لم يكن كثيراً ، وقد احتج به
الشيخان .

= وقال الجَوْزَجَانِي :

« كان رأساً في القدر » .

فأنكره الذهبي ، وقال :

« بل هو قدرتي صغير ! »

* * *

والحديث أخرجه البخاري (٢٥١/١ ، ٢٥٢ ، ٥٧٥ - ٥٧٦ - فتح) ، ومسلم (١٦٢/٣ نووي) ، وأبو عوانة (١٩٥/١) ، والدارمي (١٣٨/١) ، وأحمد (١١٢/٣ ، ١٧١) ، والطيالسي (٢١٣٤) ، والبغوي في « مسند ابن الجعد » ، (١٣٠٨ ، ١٣٠٩) ، (١٣١٢) ، وابن خزيمة (٤٦/١) ، وابن حبان (١٤٢٩/٥٠٩/٢) ، وابن أبي شيبة (١٥٢/١) وابن الجارود (٤١) ، وابن أبي شريح في « جزء يبي » (٧٧) ، وابن عدّي في « الكامل » (٢٠٠٥/٥) ، والبيهقي (١٠٥/١) ، وابن حزم في « المحلى » (٩٦/١ - ٩٧) ، والبغوي في « شرح السنة » (٣٨٩/١) ، والذهبي في « الدينار » (٣٧) وفي « السير » (٤٩٠/١١) من طرق عن شعبة ، عن عطاء بن أبي ميمونة ، عن أنس .

وقد رواه عن شعبة جماعة من أصحابه ، منهم :

« غندر ، ووکیع ، وروح بن القاسم ، وأبو داود الطيالسي ، وأبو الوليد الطيالسي ، ويزيد بن هارون ، ووهب بن جرير ، وعبد الصمد العنبري ، وسالم بن قتيبة ، وعلي بن المديني ، والأسود بن عامر ، وسليمان بن حرب » .

وتابع شعبة عليه ، خالد الحذاء ، عن عطاء بن أبي ميمونة . =

= أخرجه مسلم ، وأبو عوانة ، وأبو داود (٤٣) ، وابنُ المنذر في
« الأوسط » (ج ١ / رقم ٣٢٠) ، وأبو القاسم البغوي في « مسند ابن
الجمعد » (١٣١٠) من طريق عن خالد الحذاء به .

* * *

٤٦ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ مُعَاذَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : « مُرْنِ أَرْوَاجُكُنَّ أَنْ يَسْتَطِيعُوا بِالْمَاءِ ، فَإِنِّي أَسْتَحْيِيهِمْ مِنْهُ . إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُهُ » .

٤٦ - حَدِيثٌ صَحِيحٌ

* أبو عوانة ، اسمه الوضاح بن عبد الله اليشكري .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ ثبتٌ إذا حَدَّثَ من كتابه ، فإن حَدَّثَ من حفظه فربما وهم . وقد وثقه فحول الأئمة .
ولكن قال ابنُ المديني :

« كان أبو عوانة في قتادة ضعيفاً ، لأنَّه كان قد ذهب كتابُهُ » .
ولكنه توبع كما يأتي إن شاء الله .

* معاذة ، هي بنت عبد الله العدوية ، أم الصهباء .

قال ابنُ معين :

« ثقةٌ حجةٌ » .

وذكرها ابنُ حبان في « الثقات » (٤٦٦/٥) وقال :
« كانت من العابدات . وكانت تقول : صحبتُ الدُّنيا سبعين سنة ،
فما رأيتُ فيها قرة عين قط » .

* * *

أخرجه الترمذِيُّ (١٩) قال : حدثنا قتيبةٌ ، ومحمد بن عبد الملك بن
أبي الشوارب البصريُّ ، قالا : حدثنا أبو عوانة ، عن قتادة ، عن
معاذة ، عن عائشة به .
=

= وتابعه همام بن يحيى ، عن قتادة بإسناده سواء .
أخرجه أحمد (٩٥/٦ ، ١٢٠ ، ١٣٠) ، وابن المنذر في
« الأوسط » (ج ١ / رقم ٣١٩) ، وأبو يعلى (ج ٨ / رقم ٤٥٨٩) .
وكذا سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة .
أخرجه ابن أبي شيبة (١٥٢/١) وأحمد (٢٣٦/٦) ، وأبو يعلى
(ج ٨ / رقم ٤٥١٤) ، والبيهقي (١٠٥/١ - ١٠٦) .
وكذا أبان بن يزيد العطار ، عن قتادة .
أخرجه أحمد (١١٤/٦) حدثنا سويد بن عمرو ، ثنا أبان وقد توبع
قتادة .

تابعه يزيد بن أبي يزيد الرشك ، عن معاذة به .
أخرجه أحمد (١١٣/٦) حدثنا يونس ، ثنا أبان ، عن قتادة ، ويزيد
الرشك ، عن معاذة .

قال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » .

وقال النووي في « المجموع » (١٠١/٢) :

« حديث صحيح » .

* **قُلْتُ** : وقد صرح قتادة بالتحديث في رواية لأحمد (١٣٠/٦) .

قال الدارقطني في « العلل » (ج ٥ / ق ٢/١٠٢ - ١/١٠٣) وقد

سئل عن هذا الحديث :

« اختلف في رفعه على معاذة . فرواه قتادة عن معاذة ، واختلف عنه

في رفعه . فرفعه معمر ، وحماد بن يزيد ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ،

عن معاذة ، عن عائشة ، ورفعه إبراهيم بن طهمان عن أيوب . =

= ورواه يزيد الرشك ، واختلف عنه - فرفعه أبان العطار ، وعبد الله ابن شوذب ، عن يزيد الرشك . ورفعه شعبة وحماد بن زيد عنه . ورواه عاصم الأحول ، عن معاذة ، عن عائشة موقوفاً أيضاً . ورواه ابن حسان ، واختلف عنه . فرواه عمر بن المغيرة ، عن هشام ابن حسان ، عن عائشة بنت عرار (؟) ، عن معاذة ، عن عائشة ، ورفعه إلى النبي صلى الله عليه و على آله وسلم . وتابعه زائدة ، عن هشام بن حسان ، على إسناده إلا أنه وقفه عن عائشة . ورواه عبد الله بن رجاء المكي ، عن هشام ، عن معاذة ، عن عائشة مرفوعاً . وأسقط منه « عائشة بنت عرار » . ووقفه إسحق بن سويد ، عن معاذة ، ورفعه صحيح . ورواه يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن عائشة مرفوعاً . وكذلك الأوزاعي ، عن أبي عمار ، عن عائشة « . اهـ . وكذلك رجح أبو زرعة المرفوع ، فقال - كما في « علل الحديث » (ج ١ / رقم ٩١) لابن أبي حاتم : « حديث قتادة مرفوع أصح . وفتادة أحفظ ، ويزيد الرشك ليس به بأس » .

* * *

قال الترمذی :

« وفي الباب عن جرير بن عبد الله البجلي ، وأنس ، وأبي هريرة » .

* * *

أولاً : حديث جرير بن عبد الله ، رضي الله عنه
* قُلْتُ : يأتي تخريجه برقم (٥١) إن شاء الله .

* * *

ثانياً : حديث أنس ، رضي الله عنه

مَرَّ تخريجه برقم (٤٥) .

.....

= ثالثاً : حديث أبي هريرة ، رضى الله عنه
يأتى - إن شاء الله - برقم (٥٠) .

* * *

النَّهْيُ عَنِ الْإِسْتِجَاءِ بِالْيَمِينِ

٤٧ - أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدٌ ، قَالَ :
أُنْبَأَنَا هِشَامٌ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ،
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ
فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي إِنْائِهِ ، وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ ، وَلَا
يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ » .

٤٧ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ ، هُوَ الْجَحْدَرِيُّ ، أَبُو مَسْعُودٍ الْبَصْرِيُّ
لَمْ يَخْرُجْ لَهُ مِنَ الْجَمَاعَةِ سِوَى الْمُصَنِّفِ ، وَرَوَى عَنْهُ (١٤٨) حَدِيثًا
وَوَثَقَهُ هُوَ ، وَابْنُ حَبَانَ .
وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ :
« صَدُوقٌ » .

* خَالِدٌ ، هُوَ ابْنُ الْحَارِثِ بْنِ عُيَيْدِ بْنِ سَلِيمَانَ ، أَبُو عَثْمَانَ الْبَصْرِيُّ
أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ ثَقَّةٌ ثَبَتَ .
وَثَقَهُ ابْنُ مَعِينٍ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَأَبُو حَاتِمٍ ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي آخَرِينَ .
وَقَالَ أَحْمَدُ :

« إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى فِي الثَّبَتِ بِالْبَصْرَةِ » .

* وَهْشَامٌ هُوَ الدِّسْتَوَائِيُّ .

* وَيَحْيَى ، هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ .

* * *

وَقَدْ مَرَّ تَخْرِيجُهُ بِرَقْمِ (٢٤) فَانْظُرْهُ .

٤٨ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ ، وَأَنْ يَمَسَّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ ، وَأَنْ يَسْتَطِيبَ بِيَمِينِهِ .

٤٨ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن المسور الزهرى البصرى أخرج له الجماعة ، حاشا البخارى . وثقه المصنف وروى عنه (٢٦) حديثاً . وكذا وثقه ابن حبان ، والدارقطنى ، وقال : « قليل الخطأ » . وقال أبو حاتم : « صدوق » .

* عبد الوهاب ، هو ابن عبد المجيد بن الصلت الثقفى ، أبو محمد . أخرج له الجماعة ، وهو ثقة ، وما ضره اختلاطه كما يأتى . وثقه ابن معين ، والعجلئى ، وابن سعد وقال : « فيه ضعف » ! أما ابن أبى حاتم فترجمه فى « الجرح والتعديل » (٧١/١/٣) وجعله اثنين فترجم مرة لعبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت ، ومرة لـ « عبد الوهاب الثقفى » ثم قال : « سألت أبى عنه ، فقال : مجهول » ! فتعقبه الذهبى بأنهما واحد ، وقال : « وأما الثقفى فثقة مشهور » . وقد تكلم بعض العلماء فيه من جهة أنه اختلط . =

= قال ابن معين :

« اختلط بأخرة » .

وقال عمرو بن علي :

« اختلط حتى كان لا يعقل ، وسمعته وهو مختلط يقول : حدثنا محمد

ابن عبد الرحمن بن ثوبان ، باختلاط شديد » .

وقال عقبة بن مكرم :

« اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين » .

وكذا قال أبو داود والعقيلي أنه تغير

عقب الذهبي في « السير » (٢٣٩/٩) بقوله :

« لكن ما ضره تغيره ، فإنه لم يحدث زمن التغير بشيء » .

ومستند الذهبي في ذلك ما رواه العقيلي في « الضعفاء » (ق ١٣٠/٢)

بسند صحيح إلى أبي داود قال : جرير بن حازم ، وعبد الوهاب الثقفي

تغيرا ، فحجب الناس عنهم » .

وقد ساق العقيلي حديثاً تفرد به عبد الوهاب ، فتعقبه الذهبي في

« الميزان » بقوله : « الثقفي لا يُنكر له إذا تفرد بحديث ، بل وبعشرة » .

* أيوب ، هو ابن تيممة السخيتاني ، أبو بكر البصري

وهو من أقران يحيى بن أبي كثير ، الذي روى عنه هذا الحديث .

أخرج له الجماعة ، وهو ثقة نبيل ، أخذ الفحول .

قيل لأحمد :

« تقدم أيوب على مالك ؟ قال : نعم ! »

وقال وهب لمالك :

= « ليس أحدٌ أحفظ عن نافع من أيوب ؟ » فتبسم !

= وقال مالك :

« كنا ندخل على أيوب السخثياني ، فإذا ذكرنا له حديث رسول الله صلى الله عليه و على آله وسلم ، بكى حتى نرحمه » .
ومن غرر كلامه :

« ما صدق عبد قط ، فأحبَّ الشهرة » .
وقد وثقه الجمع ، ولا أعلم لأحدٍ فيه جرحه
وقد قال أبو حاتم : « ثقة لا يُسأل عن مثله » .

* * *

وقد سبق تخریج الحديث ، فانظر ما قبله .

* * *

٤٩ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، وَشُعَيْبُ بْنُ يُوْسُفَ ، وَاللَّفْظُ لَهُ ،
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ ،
عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ سَلْمَانَ ، قَالَ : قَالَ
الْمُشْرِكُونَ : إِنَّا لَنَرِي صَاحِبَكُمْ يُعَلِّمُكُمُ الْخِرَاءَةَ ؟!
قَالَ : أَجَلْ ، نَهَانَا أَنْ يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِيَمِينِهِ ، وَيَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ ،
وَقَالَ : « لَا يَسْتَنْجِيَ أَحَدُكُمْ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ » .

٤٩ - اسْتَاذُهُ صَحِيحٌ

* شعيب بن يوسف ، هو أبو عمرو النسائي
لم يخرج له أحدٌ من الجماعة سوى المصنف
روى عنه المصنف (١٩) حديثاً وقال : « ثَقَّةٌ مَأْمُونٌ » .
وقال أبو حاتم :
« صدوق » .

وقال أبو زرعة الرازي :
« ثَقَّةٌ ، قدم علينا ، وكان صاحب حديثٍ » .

* * *

وقد تقدم تخريجُه برقم (٤١) .

* * *

بَابُ

دَلَالَةُ الْيَدِ بِالْأَرْضِ بَعْدَ الاسْتِجَاءِ

٥٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ الْمَخْرَمِيُّ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ شَرِيكِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ،
فَلَمَّا اسْتَنْجَى ذَلِكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ .

٥٠ - إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ

* محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي ، أبو جعفر البغدادي
أخرج له البخاري ، وأبو داود
روى عنه المصنف (٦٥) حديثاً وثقه هو وأبو حاتم ،
والدارقطني ، وابن حبان ، ومسلمة بن قاسم ، وابن مأكولا .
* إبراهيم بن جرير ، تأتّى ترجمته في الحديث القادم إن شاء الله .
* أبو زرعة ، هو ابن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقة .
وثقه ابن معين ، وابن خراش ، وزاد : « صدوق » .

* * *

والحديث أخرجه أبو داود (٤٥) ، وابن ماجة (٣٥٨) ، وأحمد
(٣١١/٢ ، ٤٥٤) ، وابن حبان (١٣٨) ، والبيهقي (١٠٦/١) -
(١٠٧) من طريق شريك النخعي ، عن إبراهيم بن جرير ، عن
أبي زرعة ، عن أبي هريرة به .

= ووقع عند « أبى داود » السند هكذا : « إبراهيم بن جرير ، عن المغيرة ، عن أبى زرعة ، عن أبى هريرة » . فوجد « المغيرة » فى الإسناد خطأ ، وقد ذكر شارح سنن أبى داود دلائل على ذلك ، فراجع بحثه فى ذلك (٦٧/١ - ٦٨) .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ فيه ضعفٌ من أجل شريك النخعى ، فقد كان سيئ الحفظ .

أما الشيخ أبو الأشبال رحمه الله فصحيح هذا الإسناد كما فى « شرح المسند » (٢٣٩/١٥) ، وإنما صححه جريراً منه على أن شريك النخعى ثقةٌ ! وقد أشرنا إلى خطأ ذلك فى الحديث (٢٩) فراجعهُ .

وقال النووى فى « المجموع » (١٠٢/٢) :
« ولم يضعفه أبو داود ، ولا غيره وإسناده صحيحٌ إلا أن فيه شريك بن عبد الله القاضى ، وقد اختلفوا فى الاحتجاج به » !
وقد اختلف على إبراهيم بن جرير فى إسناده ، وانظر الحديث القادم .

* * *

٥١ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ - يَعْنِي ابْنَ حَرْبٍ - ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَأَتَى الْخَلَاءَ ، فَقَضَى الْحَاجَةَ ، ثُمَّ قَالَ : « يَا جَرِيرُ ! هَاتِ طَهُورًا » فَأَتَيْتُهُ بِالْمَاءِ فَاسْتَنْجَى بِالْمَاءِ ، وَقَالَ بِيَدِهِ ، فَذَكَ بِهَا الْأَرْضَ .

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ :

« هَذَا أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ مِنْ حَدِيثِ شَرِيكِ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ » .

٥١ - إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ لِإِنْقِطَاعِهِ .

* أحمد بن الصباح ، هو النهشلي ، أبو جعفر الرازي أخرج له البخاري وأبو داود .

لم يرو عنه المصنف سوى هذا الحديث .

وقد وثقه هو ، وابن حبان ، وزاد هذا : « يُغْرَبُ عَلَى اسْتِقَامَتِهِ » .

* شعيب بن حرب ، هو المدائني أبو صالح البغدادي .

أخرج له البخاري ، وأبو داود . ووثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، والمصنف ، وابن سعد ، والدارقطني ، وابن حبان ، في آخرين .

وفي « الضعفاء » للبخاري :

« شعيب بن حرب منكر الحديث ، مجهول » .

قال الحافظ :

« والظاهر أنه غيره » .

=

= * قُلْتُ : هو غيرُه يقيناً ، وقد فَرَّقَ بينهما الذهبيُّ .

* أبان بن عبد الله البجليُّ ، أخرج له أصحاب السنن .

ووثقه أحمد ، وابن معين ، وابن نمير ، والعجليُّ .

قال ابنُ عدي :

« هو عزيز الحديث ، عزيز الروايات ، ولم أجد له حديثاً منكر المتن

أذكرُه ، وأرجو أنه لا بأس به » .

أما النسائيُّ المصنّف ، فقال :

« ليس بالقوى » .

وهذا تليينٌ هينٌ .

أمّا ابنُ حبان فقد غلا في جرحه ، فقال :

« كان ممن فحش خطؤه ، وانفرد بالمناكير » !!

* إبراهيم بن جرير بن عبد الله البجليُّ .

أخرج له أبو داود ، وابنُ ماجه . وهو صدوقٌ

قال ابنُ معين ، وأبو حاتم ، وأبو داود :

« لم يسمع من أبيه » .

وقال ابنُ سعد ، وإبراهيم الحرني في « كتاب العلل » :

« ولد بعد موت أبيه » .

وقال ابنُ عدي :

« يقول في بعض رواياته : حدثني أبي ، ولم يُضَعَّف في نفسه ، وإنما

قيل : إنه لم يسمع من أبيه ، وأحاديثه مستقيمةٌ تُكتب عنه »

فتعقبه الحافظُ بقوله :

« إنما جاءت روايته عن أبيه بتصريح التحديث منه من طريق داود

ابن عبد الجبار عنه . وداود ضعيفٌ ، وقد نسب به بعضهم للكذب » . =

= والحديث أخرجه ابنُ ماجة (٣٥٩) ، والدارمِيُّ (١٣٩/١) ، وكذا ابن خزيمة (ج ١/رقم ٨٩) ، والبيهقيُّ (١٠٧/١) من طرق عن أبان بن عبد الله ، عن إبراهيم بن جرير ، عن أبيه .
وقد رواه عن أبان جماعة منهم :

« شعيب بن حرب ، وأبو نُعيم الفضل بن دكين ، ومحمد بن يوسف ، ومحمد بن عبيد الله أبو عثمان الكوفي » .
وخالفهم أبو أحمد الزبيري وأبو داود ، ومحمد بن يوسف فرووه عن أبان بن عبد الله ، حدثني مولى لأبي هريرة ، سمعت أبا هريرة فذكره بنحوه

فجعل الحديث من « مسند أبي هريرة » .
أخرجه أحمد (٣٥٨/٢) ، والدارمِيُّ (١٣٨/١ - ١٣٩) ، والبيهقيُّ (١٠٧/١) وابنُ عدِّي في « الكامل » (٣٧٩/١) عن أبي يعلى ، وهو في « مسنده » (ج ١٠/رقم ٦١٣٦) .
فإنَّما أن يكون الاختلاف فيه من أبان ، أو يكون له فيه شيخان والله أعلم .

وقد اختلف شريك النخعي وأبان بن عبد الله في هذا الحديث على إبراهيم بن جرير . فرجع المصنّف حديث أبان .
قال ابنُ المواق :

« معنى كلام النسائي أن كون الحديث من « مسند جرير » أولى من كونه من « مسند أبي هريرة » ، لا أنه حديث صحيح في نفسه ، فإن إبراهيم بن جرير لم يسمع من أبيه شيئاً ، قاله يحيى بن معين ... » اهـ .
وقال الشيخُ ولَّى الدين ابن العراقي :

= « وفي ترجيح النسائي رواية أبان على رواية شريك نظر ، فإن شريكاً أعلى وأوسع رواية وأحفظ ، وقد أخرج له مسلم في « صحيحه » ^(١) ، ولم يُخرج لأبان المذكور . مع أنه اختلف عليه فيه ، فرواه الدارقطني والبيهقي من طريقين عنه ، وعن مولى لأبي هريرة ، عن أبي هريرة ، وهذا الاختلاف على أبان مما يُضعف روايته ، على أنه لا يمتنع أن يكون لإبراهيم فيه إسنادان ، أحدهما عن أبي زرعة ، والآخر عن أبيه ، وأن يكون لأبان فيه إسنادان أحدهما عن إبراهيم بن جرير ، والآخر عن مولى لأبي هريرة » . اهـ .

* قُلْتُ : وما ذهب إليه ابنُ العراقي هو الذي أميلُ إليه ، لاسيما إذا أضيف إلى حديث شريك ، ما رواه أبان عن مولى لأبي هريرة ، عن أبي هريرة . وهو أحد أوجه الخلاف على أبان فيه . والله تعالى أعلم .

* * *

(١) هذا يوهّم أن مسلماً احتج بشريك ، وهذا غير صحيح ، لأن مسلماً أخرج له في الشواهد والمتابعات ، وبهذا يظهر أن تفضيل شريك على أبان من هذه الجهة لا يجدى . والله أعلم .

تَمَّ بحمد الله تعالى الجزء الأول
من « بذل الإحسان » ، ويتلوه
الجزء الثانى وأوله : أخبرنا هنادُ بنُ
السرى ، .. والله أسأل أن يتقبله
منى بقبولٍ جميل ، وأن ينفع
به إنه ولى ذلك والقادر عليه .

وكتبه
أبو إسحق الحوينى الأثرى

* * *

تم صف وتجهيزات هذا الجزء فى مطبعة الحرمين
٧٢ ش مصر والسودان - القاهرة - مصر ت : ٨٢٠٣٩٢
والحمد لله رب العالمين

فهارس بذل الإحسان

- ١ - الآيات القرآنية .
- ٢ - الأحاديث النبوية .
- ٣ - غريب الحديث .
- ٤ - الآثار .
- ٥ - شيوخ النسائي .
- ٦ - رجال الإسناد .
- ٧ - الموضوعات والفوائد .

فهرس الآيات القرآنية

الآية	الصفحة
(١٢٤)	ص ١٣٦
* (سورة البقرة)	
وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات	
* (سورة آل عمران)	
يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون	
(١٠٢)	(٥)
* (سورة النساء)	
يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة	
وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً	
واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام إن الله كان	
عليكم رقيباً	
(١)	(٥)
(٩١)	ص ٣٧٣
— ... أركسوا فيها	
* (سورة المائدة)	
... إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم	
إلى المرافق	
(٦)	(١٤)
* (سورة الإسراء)	
... وإن من شئ إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون	
تسبيحهم	
(٤٤)	(٢٩٦)
* (سورة الأحزاب)	
يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح	
لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله	
ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً	
(٧١، ٧٠)	(٥)

« فهرس الحديث »

المسلسل	الحديث	الراوي	رقم الحديث الصفحة
١- « ... ائتنى بوضوء » .	المغيرة بن شعبة	١٧	١٧٧
٢- « أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى » .	ابن عمر	١٥	١٦٤
٣- « إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولكن ليشرق أو ليغرب » .	أبو أيوب الأنصاري	٢٢	٢١٩
٤- « إذا استجمرت ، فأوتر » .	سلمة بن قيس	٤٣	٣٧٤
٥- « إذا استقيظ أحدكم من نومه ، فلا يغمس يده في وضوئه حتى يغسلها ثلاثا ، فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده » .	أبو هريرة	١	١٤
٦- « إذا بال أحدكم فلا يأخذ ذكره بيمينه » .	أبو قتادة	٢٤	٢٤٣
٧- « إذا دخل أحدكم الخلاء فلا يمس ذكره بيمينه » .	أبو قتادة	٢٥	٢٤٨
٨- « إذا ذهب أحدكم إلى الغائط ، أو البول ، فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها » .	أبو أيوب الأنصاري	٢٠	٢١٢
٩- « إذا ذهب أحدكم إلى الغائط ، فليذهب معه بثلاثة أحجار ، فليستطب بها ، فإنها تجزى عنه » .	عائشة	٤٤	٣٧٦
١٠- « إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في إنائه ، وإذا أتى الخلاء فلا يمس ذكره بيمينه ، ولا يتمسح بيمينه » .	أبو قتادة	٤٧	٣٨٦

- ١١- « أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أتى سباطة قوم فبال قائماً » . حذيفة ٢٦ ٢٥٠
- ١٢- « إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أتى سباطة قوم فبال قائماً » . حذيفة ٢٧ ٢٥١
- ١٣- « إنما أنا لكم مثل الوالد أعلمكم، إذا ذهب أحدكم إلى الخلاء فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولا يستنج بيمينه ، وكان يأمر بثلاثة أحجار ونهى عن الروث والرمة » . أبو هريرة ٤٠ ٣٤٤
- ١٤- « إنا لا - أو لن - نستعين على العمل من أراحه ولكن اذهب أنت » . أبو موسى ٤ ٥٠
- ١٥- « إن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم توضأ ، فلما استنجى ذلك يده بالأرض » . أبو هريرة ٥٠ ٣٩١
- ١٦- « إن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مشى إلى سباطة قوم فبال قائماً » . حذيفة ٢٨ ٢٥٣
- ١٧- « إنهما يعذبان ، وما يعذبان في كبير ، أما هذا فكان لا يتنزه من بوله ، وأما هذا فإنه كان يمشى بالثيممة ... لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا » . ابن عباس ٣١ ٢٦٨
- ١٨- « أو ما علمت ما أصاب صاحب بني إسرائيل، كانوا إذا أصابهم شيء من البول قرضوه بالمقاريض ، فنهاهم صاحبهم فعذب في قبره » . عبد الرحمن ابن حسنة ٣٠ ٢٦٣
- ١٩- « خمس من الفطرة : الختان ، وحلق العانة ، ونتف الإبط ، وتقليم الأظفار ، وأخذ الشارب » . أبو هريرة ١١ ١٤٠

- ٢٠- « خمس من الفطرة : قص الشارب ،
ونشف الإبط ، وتقليم الأظفار ، والاستحداد ،
والختان » . أبو هريرة ١٠ ١٣٨
- ٢١- « دخلت على رسول الله صلى الله عليه
وعلى آله وسلم وهو يستنُّ ، وطرف السواك
على لسانه وهو يقول عاً عاً » . أبو موسى ٣ ٤٥
- ٢٢- « السواك مطهرة للفم ، مرضاة
للرب » . عائشة ٥ ٥٣
- ٢٣- سلم المهاجر على النبي صلى الله عليه
وعلى آله وسلم وهو يقول ، فلم يرد عليه
حتى توضأ ، فلما توضأ رد عليه » . المهاجر بن قنفذ ٣٨ ٣٣٥
- ٢٤- « الفطرة خمس : الاختتان ، والاستحداد ،
وقص الشارب ، وتقليم الأظفار ، ونشف
الإبط » . أبو هريرة ٩ ١٢٢
- ٢٥- « الفطرة : قص الأظفار ، وأخذ
الشارب ، وحلق العانة » . ابن عمر ١٢ ١٤١
- ٢٦- « قد أكثرت عليكم في السواك » . أنس بن مالك ٦ ٦٦
- ٢٧- « كان إذا أراد الحاجة أبعد » . عبد الرحمن بن أبي قراد ١٦ ١٧٤
- ٢٨- « كان إذا ذهب المذهب أبعد » . المغيرة بن شعبة ١٧ ١٧٧
- ٢٩- « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى
آله وسلم إذا دخل الخلاء أجمل أنا و غلام معي
إداوة من ماء فيستنجي بالماء » . أنس بن مالك ٤٥ ٣٧٩
- ٣٠- « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى
آله وسلم إذا دخل الخلاء قال : اللهم إني
أعوذ بك من الخبث والخبائث » . أنس بن مالك ١٩ ١٩٥

- ٣١- « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك » .
 ٣٧ ٢ حذيفة
- ٣٢- « كان للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قدح من عِيدَانِ يَبُولَ فيه ، ويضعه تحت السرير » .
 ٣٠٤ ٣٢ أُمَيمة بنت رقيقة
- ٣٣- « كان يبدأ النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا دخل بيته ، بالسواك » .
 ١١٩ ٨ عائشة
- ٣٤- « كنت أَمْشِي مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فانتَهَى إلى سِباطة قوم ، فبال قائماً ، فتنحيت عنه فدعاني ، وكنت عند عقبه حتى فرغ ، ثم توضأ ومسح على خُفَيْهِ » .
 ١٨٧ ١٨ حذيفة
- ٣٥- « لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط أو بول ولكن شرقوا أو غربوا » .
 ٢١٥ ٢١ أبو أيوب الأنصاري
- ٣٦- « لا يبولن أحدكم في جُحْر » .
 ٣١٤ ٣٤ عبد الله بن سَرْجَس
- ٣٧- « لا يبولن أحدكم في مستحمة ، فإن عامة الوسواس منه » .
 ٣٢١ ٣٦ عبد الله بن مغفل
- ٣٨- « لقد ارتقيت على ظهر بيتنا ، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجته » .
 ٢٣٠ ٢٣ عبد الله بن عمر
- ٣٩- « لولا أن أشق على أمتي ، لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » .
 ٦٨ ٧ أبو هريرة
- ٤٠- « مر رجل على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يبول فسلم عليه فلم يرد السلام » .
 ٣٢٥ ٣٧ ابن عمر

- ٤١- « مُرْنِ أَزْوَاجَكَ أَنْ يَسْتَطِيعُوا بِالْمَاءِ ،
فَإِنِّي أَسْتَحْيِيهِمْ مِنْهُ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُهُ » . عائشة ٤٦ ٣٨٢
- ٤٢- « مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بَالَ قَائِمًا فَلَا تَصْدُقُوهُ ،
مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا جَالِسًا » . عائشة ٢٩ ٢٥٤
- ٤٣- « مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ فَلَيْسَ مِنَّا » زيد بن أرقم ١٣ ١٤٣
- ٤٤- « نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بَغَائِطٍ أَوْ بُولٍ
أَوْ نَسْتَنْجِيَ بِأَيْمَانِنَا ، أَوْ نَكْتَفِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ
أَحْجَارٍ » . سلمان ٤١ ٣٤٨
- ٤٥- « نَهَى أَنْ يَتَنَفَسَ فِي الْإِنَاءِ ، وَأَنْ يَمْسَ
ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ ، وَأَنْ يَسْتَطِيبَ بِيَمِينِهِ » . أبو قتادة ٤٨ ٣٨٧
- ٤٦- « نَهَى أَنْ يَسْتَطِيبَ أَحَدُكُمْ بَعْضُكُمْ أَوْ
رَوْثٌ » . عبد الله بن مسعود ٣٩ ٣٤١
- ٤٧- « نَهَانَا أَنْ يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِيَمِينِهِ
وَيَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ . وَقَالَ : لَا يَسْتَنْجِيَ أَحَدُكُمْ
بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ » . سلمان ٤٩ ٣٨٩
- ٤٨- « نَهَى عَنِ الْبُولِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ » . جابر ٣٥ ٣١٨
- ٤٩- « وَقَدْ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي قَصِّ الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيمِ
الْأَظْفَارِ ، وَحُلْقِ الْعَانَةِ ، وَتَنْفِ الْإِبْطِ ، أَنْ لَا
تَتْرَكَ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً » . أنس بن مالك ١٤ ١٥٨
- ٥٠- « يَا جَرِيرُ ! هَاتِ طَهْرًا ، فَأَتَيْتَهُ بِالْمَاءِ
وَاسْتَنْجَى بِالْمَاءِ . وَقَالَ بِيَدِهِ ، فَذَلِكَ بِهَا
الْأَرْضُ » . جرير ٥١ ٣٩٣

فهرس غريب الحديث

الكلمة	الحديث/رقم الصفحة	المعنى
— إِدَاوَة	٣٧٩/٤٥	— إناء صغير من جلد يُتَّخَذُ للماء .
— انْخَشَتْ	٣١١/٣٣	— انْخَشَتْ أى انكسر وانثنى ، لاسترخاء أعضائه عند الموت .
— الدَّرَقَة	٢٦٤/٣٠	الحَجَفَةُ ، وهى ثُرْس من جلود ، ليس فيه خشب ولا عقب (اللسان) .
— ركس	٣٥٣/٤٢	— هو شبيه المعنى بالرجيع .
— الرَّمَّة	٣٤٤/٤٠	— العَظْمُ البالى ، نهِى عنها لأنها ربما كانت مَيْتَة وهى نجسة ، أو لأن العظم لا يقوم مقام الحجر لملاسته .
— رَوْتُ	٣٥٣،٣٤٢/٤٢،٣٩	— رجيع ذوات الخوافر .
— سُبَاطَة	١٨٨/٢٨،٢٦،١٨	الموضع الذى يُرْمَى فيه التراب والأوساخ .
— عَأْ عَأْ	٤٦/٣	— جريدة من النخل .
— عسيب	٢٦٩/٣١	العَيْدَان : قدح من خشب ، ينقر ليحفظ ما يُجعل فيه . ومنه الحديث : « كان للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قدح من عيدان يبول فيه » والعَيْدَانَة : النخلة الطويلة ، وجمعها عَيْدَانُ .
— قَلَصَتْ	٥١/٤	— انْزَوْتُ ، شَمَرَتْ ونقصت .

— الكرايس ٢١٣/٢٠

— المقاريض ٢٦٤/٣٠

— وديتين ٢٨٧/٣١

— يشوص ٣٨/٢

— جمع كِرْبَاس وهو القُطْن .

— القَرَض : القطع والمقاريض آلة
القطع .

مَشَى وَدَيْةً ، وهي صغار النَّحْلِ .

يَذْلُكُ أَسْنَانَهُ وَيَنْقِيهَا ، وقيل : هو أن

يَسْتَاكُ مِنْ سُفْلِ إِلَى عُلو ، وأصل

الشَّوْص : العَسَل .

فهرس الآثار

الآثار	القائل	الرقم	الصفحة
— هذه (— أى الرُّوثة) — ركس	عبد الله بن مسعود	٤٢	٣٥٣
— والله ما أدرى كيف أصنع بهذه			
الكرايس ؟	أبو أيوب	٢٠	٢١٣
— يقال إنها (أى الجُحر) مساكن الجن	قتادة	٣٤	٣١٤
— يقولون إن النبي صلى الله عليه وعلى آله			
وسلم أوصى إلى على ؟ ..	عائشة	٣٣	٢١١

فهرس شیوخ النسائی

رقم الحديث

الاسم

- ١- أحمد بن سليمان (هو أبو الحسين الرهاوى
الجزرى) . (٤٢)
- ٢- أحمد بن الصباح (هو النهشلى، أبو جعفر الرازى) . (٥١)
- ٣- أحمد بن عبدة (هو ابن موسى الضبى أبو عبد الله
البصرى) . (٣)
- ٤- أحمد بن عمرو بن السرح ، أبو طاهر المصرى . (٣٩)
- ٥- إسحاق بن إبراهيم بن راهويه . (٢)، (١٨)، (١٩)،
(٤١)، (٤٣)، (٤٥)
- ٦- إسماعيل بن مسعود (هو الجحدرى أبو مسعود
البصرى) . (٤٧)
- ٧- أيوب بن محمد الوزان ، أبو محمد الرقى (٣٢)
- ٨- الحارث بن مسكين (هو أبو عمرو المصرى) (٩)، (١٢)، (٢٠)
- ٩- حميد بن مسعدة (هو ابن المبارك الباهلى) . (٥)، (٦)
- ١٠- سليمان بن عبيد الله (هو ابن عمرو أبو أيوب
البصرى) . (٢٨)
- ١١- شعيب بن يوسف (هو أبو عمرو النسائى) . (٤٩)
- ١٢- عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن المسور الزهرى
البصرى . (٤٨)
- ١٣- عبيد الله بن سعيد (هو ابن يحيى بن بُرد الشكرى
أبو قدامة السرخسى) . (١٥)، (٣٤)

- ١٤- علي بن حُجْر (هو ابن إياس السعدى) .
(١٣)،(١٧)،(٢٩)
(٣٦)
- ١٥- علي بن حَشْرَم (هو ابن عبد الرحمن بن عطاء ،
أبو الحسن) .
(٨)
- ١٦- عمران بن موسى (هو ابن حيان ، أبو عمر
البصرى) .
(٦)
- ١٧- عمرو بن علي (هو ابن بحر بن كُنَيْز أبو حفص
البصرى) .
(٤)،(١٦)،(٣٣)،
(٤٩)
- ١٨- قتيبة بن سعيد (هو ابن جميل بن طريف ، أبو رجاء
البغلاني) .
(١)،(٢)،(٧)،
(١٤)،(٢٣)،(٣٥)
(٤٤)،(٤٦)
- ١٩- محمد بن بشار (هو ابن عثمان أبو بكر البصرى) .
(٢٧)،(٣٨)
- ٢٠- محمد بن سلمة (هو ابن عبد الله بن أبي فاطمة
المرادى أبو الحارث المصرى) .
(٢٠)
- ٢١- محمد بن عبد الأعلى (هو الصنعاني البصرى)
(٥)،(١٠)
- ٢٢- محمد بن عبد الله بن المبارك الخرمي أبو جعفر
البغدادى .
(٥٠)
- ٢٣- محمد بن عبد الله بن يزيد ، أبو يحيى بن أبي
عبد الرحمن المكي .
(١١)
- ٢٤- محمد بن منصور (هو ابن ثابت بن خالد الخزاعي
أبو عبد الله الجوار) .
(٢١)
- ٢٥- محمود بن غيلان ، أبو أحمد المروزي الحافظ نزيل
بغداد .
(٢٧)

- ٢٦- مؤمّل بن هشام ، هو اليشكري أبو هشام البصري . (٢٦)
- ٢٧- هناد بن السريّ (هو ابن مصعب أبو السريّ (٢٥)، (٣٠)،
 الكوفي) . (٣١)
- ٢٨- يحيى بن دُرست ، أبو زكريا البصري . (٢٤)
- ٢٩- يعقوب بن إبراهيم (هو ابن كثير بن زيد ، أبو
 يوسف الدُّورقي) . (٢٢)، (٤٠)

فهرس رجال السند

الاسم	الصفحة
١- أبان بن عبد الله البجلي .	(٣٩٣)
٢- إبراهيم بن جرير .	٣٩٤، ٣٩٣، (٣٩)
٣- إبراهيم بن يزيد النخعي .	٣٩٠، ٣٤٨، (٣١٢)
٤- ابن جريج ، عبد الملك بن عبد العزيز .	٣٠٨
٥- ابن عون ، عبد الله أبو عون المصرى .	٣١١
٦- ابن القاسم، هو عبد الرحمن أبو عبد الله المصرى	٢١٣
٧- ابن وهب ، هو عبد الله الإمام المصرى العلم .	٣٤٢، ١٤٢، (١٢٣)
٨- أبو إسحاق ، هو السبيعى .	٣٥٣
٩- أبو إسماعيل القناد ، إبراهيم بن عبد الملك .	٢٤٤
١٠- أبو بردة ، هو ابن أنى موسى الأشعري .	٥١، ٤٧، (٤٦)
١١- أبو جعفر الخطمى ، هو عمير بن يزيد بن	
عمير بن حبيب .	١٧٥
١٢- أبو الزبير المكي ، محمد بن مسلم بن تدرس .	٣١٨
١٣- أبو زرعة ، هو ابن عمرو بن جرير بن عبد الله	
البجلي .	٣٩٠
١٤- أبو الزناد ، هو عبد الله بن ذكوان .	٦٩
١٥- أبو سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف .	١٧٨، ١٨، (١٥)
١٦- أبو صالح ذكوان	٣٤٤
١٧- أبو عثمان بن سَنَّة الخزاعى .	٣٤٢
١٨- أبو عمران الجوني هو عبد الملك بن حبيب	
بصرى .	١٦٣، (١٥٩)

- ١٩- أبو عوانة ، الوضاح بن عبد الله اليشكري . ٣٨٢
- ٢٠- أبو معاوية الضرير ، محمد بن خازم . ٣٤٨،(٢٦٤)
- ٢١- أبو نعيم هو الملائى الكوفى الفضيل بن دكين . ٣٥٤،(٣٥٣)
- ٢٢- أبو وائل = شقيق بن سلمة ٢٥٢،١٨٨،٤٣،(٣٨)
- ٢٣- أزهر ، هو ابن سعد السَّمَّان ، أبو بكر الباهلى
٣١١ البصرى .
- ٢٤- إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة ٢١٣
- ٢٥- إسماعيل هو ابن إبراهيم بن مقسم المعروف بابن
عليه . ٢٥١،(١٩٦)
- ٢٦- إسماعيل هو ابن جعفر بن أبى كثير . ١٧٩،(١٧٨)
- ٢٧- الأسود بن يزيد النخعى (خال إبراهيم) . ٣١٢
- ٢٨- أشعث بن عبد الله الأعمى . ٣٢١
- ٢٩- الأعرج ، وهو عبد الرحمن بن هُرْمُز . ٦٩،(١٩)
- ٣٠- الأعمش ، سليمان بن مهران ١٨٩،١٨٨،(٢٥١)
- ٣١- أيوب هو ابن تيممة السخيتيانى أبو بكر البصرى ٣٨٨،(٣٨٧)
- ٣٢- بهز ، هو أسد العمى ، أبو الأسود البصرى . ٢٥٣
- ٣٣- جرير = ابن عبد الحميد الضبى ، أبو عبد الله
الرازى . ٣٧٤،٣٩،(٣٨)
- ٣٤- جعفر بن سليمان الضبعى ، أبو سليمان
البصرى . ١٥٩
- ٣٥- الحارث بن فضيل ، هو الخطمى أبو عبد الله
المدنى . ١٧٥
- ٣٦- حبيب بن يسار ، هو الكندى الكوفى . ١٤٥،(١٤٤)
- ٣٧- حجاج ، هو ابن محمد الأعور . ٣٠٤

- ٣٨- الحسن البصرى - الإمام الزاهد العلم . (٣٢١)، ٣٣٥
- ٣٩- حضين أبو ساسان ، هو ابن المنذر بن الحارث ٣٣٥
- ٤٠- حكيمة بنت أميمة . ٣٠٩
- ٤١- حماد بن زيد هو ابن درهم الأزدي أبو إسماعيل البصرى . ٤٦
- ٤٢- حميد بن هلال هو ابن هبيرة (٥١)، ٥٢
- ٤٣- حنظلة بن أبى سفيان ، هو ابن عبد الرحمن بن صفوان الجمحي المكي . ١٤٢
- ٤٤- خالد هو ابن الحارث بن عبيد بن سليمان ، أبو عثمان البصرى . ٣٨٦
- ٤٥- رافع بن إسحاق هو الأنصارى . ٢١٣
- ٤٦- الزهرى ، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب . (١٥)، ١٧، ١٣٩، ١٤١، ٢٤٢، ٢٢٠، ٢١٦
- ٤٧- زهير ، هو ابن معاوية بن خديج أبو خيثم الكوفى . (٣٥٣)، ٣٥٥
- ٤٨- زيد بن الحباب هو ابن الريان . ٣٢٤
- ٤٩- زيد بن وهب ، هو الجهنى أبو سليمان الكوفى . ٢٦٤
- ٥٠- سعيد بن المسيب ، هو ابن حزن . (٢١)، ١٢٣، ١٢٤
- ٥١- سعيد بن أبى عروبة . ١٤١، ١٣٩
- ٥٢- سفيان بن عيينة . ٣٣٥
- (١٥)، ١٦، ١٤١، ٢١٦، ٣٩٠، ٣٢٤
- ٥٣- سلمة بن دينار، أبو عبد العزيز بن أبى حازم ٣٧٦

- ٥٤- شريح بن هانيء . ٢٥٥،١٢٢،(١٢٠)
- ٥٥- شريك هو ابن عبد الله النخعي . ٣٩١،(٢٥٥)
- ٥٦- شعبة هو ابن الحجاج . ٣٧٩،٢٥٢،(٢٥١)
- ٥٧- شعيب بن الحبباب ، هو الأزدي ، أبو صالح
٦٧ البصري .
- ٥٨- شعيب بن حرب ، هو المدائني ، أبو صالح
٣٩٣ البغدادي .
- ٥٩- الضحاك بن عثمان ، هو ابن عبد الله بن
٣٢٤ خالد الأسدي .
- ٦٠- طاووس ، هو ابن كيسان ، أبو عبد الرحمن
٢٦٩ الحميري .
- ٦١- عبد الرحمن بن أبي عتيق . ٥٥،(٥٤)
- ٦٢- عبد الرحمن بن الأسود هو ابن يزيد النخعي . ٣٥٥،(٣٥٣)
- ٦٣- عبد الرحمن بن مهدي . ٣٩٠
- ٦٤- عبد الرحمن بن يزيد هو ابن قيس النخعي
٣٩٠،(٣٤٨) أبو بكر الكوفي .
- ٦٥- عبد العزيز بن أبي حازم ، أبو تمام المدني . ٣٧٦
- ٦٦- عبد العزيز بن صهيب ، هو البناي . ١٩٦
- ٦٧- عبد الله بن أبي عتيق . ٥٥،(٥٤)
- ٦٨- عبد الله بن أبي قتادة هو الأنصاري السلمی . ٣٨٦،٢٤٩،(٢٤٥)
- ٣٨٧
- ٦٩- عبد الله هو ابن عمر بن حفص ، أبو عثمان . ١٦٥
- ٧٠- عبد الوارث هو ابن سعيد البصري . ٦٧
- ٧١- عبد الوهاب ، هو ابن عبد المجيد بن الصلت
٣٨٧ الثقفی أبو محمد .

- ٧٢- عبيدة بن حميد ، هو ابن صهيب التيمي ،
 أبو عبد الرحمن الكوفي المعروف بالحدّاء . ١٤٤
- ٧٣- عروة ، هو ابن الزبير . ٣٧٦
- ٧٤- عطاء بن أبي ميمونة ، أبو معاذ ، مولى أنس . ٣٧٩
- ٧٥- عطاء بن يزيد هو الليثي ثم الجندعي أبو محمد (٢١٦)، ٢٢٠
- ٧٦- عمارة بن خزيمة بن ثابت الأنصاري
 أبو عبد الله . (١٧٥)، ١٧٦
- ٧٧- عيسى بن يونس ، هو ابن أبي إسحاق
 السبيعي . (١٢٠)، ١٨٨
- ٧٨- غندر ، هو محمد بن جعفر . (٢٢٠)، ٢٥٢
- ٧٩- غيلان بن جرير ، هو المعولّي البصري . (٤٦)، ٤٧
- ٨٠- قبيصة ، هو ابن عقبة بن محمد ، أبو عامر
 الكوفي . ٣٢٤
- ٨١- قتادة هو ابن دعامة السدوسي . (٣١٦)، ٣٨٢، ٣٣٥
- ٨٢- قرّة بن خالد السدوسي . (٥١)، ٥٢
- ٨٣- القعقاع هو ابن حكيم الكنانيّ المدني . ٣٤٥
- ٨٤- الليث بن سعد ، الإمام المصريّ العلم . ٣١٨
- ٨٥- مالك بن أنس . (١٨)، ٦٩، ٢١٣، ٢٣١
- ٨٦- مجاهد هو ابن جبر المكي أبو الحجاج
 الخزومي . ٢٦٩
- ٨٧- محمد بن عجلان المدني ، أبو عبد الله . ٣٤٤
- ٨٨- محمد بن عمرو ، هو ابن علقمة بن وقاص
 الليثي . (١٧٨)، ١٧٩
- ٨٩- محمد بن يحيى بن حبان . ٢٣١
- ٩٠- مسعر هو ابن كدام بن ظهير ، أبو سلمة
 الكوفي . (١٢٠)، ١٢١

- ٣٧٦ ٩١- مسلم بن قُرط .
- ٩٢- معاذ بن معاذ ، هو ابن نصر بن حسان
- ٣٣٥ أبو المثنى البصرى .
- ٩٣- معاذ بن هشام هو ابن أبى عبد الله الدستوائى
- ٣١٥ البصرى .
- ٩٤- معاذة بنت عبد الله العدوية ، أم الصهباء .
- ٣٨٢
- ٩٥- المعتمر هو ابن سليمان التيمى .
- ١٣٩
- ٩٦- معمر بن راشد هو الحداني ، أبو عروة
- ٣٢١،٢٢٠،(١٣٩)
- ٩٧- المقدم - ابن شريح - هو ابن هانى الكوفى .
- ٢٥٥،١٢١،(١٢٠)
- ٩٨- منصور هو ابن المعتمر .
- ٣٧٤،٢٥٢،٤٢،(٣٨)
- ٣٩٠
- ٩٩- نافع مولى ابن عمر .
- ٣٢٤،١٦٥،(١٤٢)
- ١٠٠- النضر هو ابن شمیل المازنى أبو الحسن
- ٣٧٩ البصرى .
- ١٠١- هشام ، هو ابن أبى عبد الله الدستوائى .
- ٣٨٦،٣١٦،(٢٥٠)
- ١٠٢- هلال بن يساف (أساف) الأشجعى الكوفى
- ٣٧٤
- ١٠٣- واسع بن حبان .
- ٢٣١
- ١٠٤- وكيع بن الجراح الرؤاسى .
- ٣٩٠،٢٦٩،(٢٤٩)
- ١٠٥- يحيى بن سعيد القطان .
- ١٧٥،١٦٥،٥٢،(٥١)
- ٣٤٤
- ١٠٦- يحيى بن سعيد هو الأنصارى .
- ٢٣١
- ١٠٧- يحيى بن أبى كثير ، أبو نصر اليماني .
- ٣٨٦،٢٤٩،(٢٤٥)
- ٣٨٧
- ١٠٨- يزيد بن زريع هو العيشى ، أبو معاوية
- ٥٤ البصرى .

- ١٠٩- يوسف بن صهيب ، هو الكندي الكوفي . ١٤٤
١١٠- يونس بن يزيد بن أبي النجاد . (١٢٣)، ١٢٤، ٣٤٢

فهرس الموضوعات والفوائد

الصفحة

٣	 مقدمة الناشر
٥	 مقدمة المؤلف
٦	 بيان سبب تأليف الكتاب
٧، ٦	 ثناء فضيلة الشيخ الألباني - حفظه الله - على هذا الكتاب
١١ - ٨	 منهج المؤلف في الكتاب
١٣	* كتاب الطهارة
	* تأويل قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾
١٥	
	* الحديث الأول : « إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْسِمْ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا .. »
١٥	
١٥	 الكلام على إسناده ، وبيان صحته .
١٥	 شيء من ترجمة « قتيبة بن سعيد »
١٦	 مقال الحاكم في هذا الحديث وحكمه عليه بالوضع والرد على ذلك
١٦	 شيء من ترجمة سفيان بن عيينة
١٧	 شيء من ترجمة « الزهري »
١٨	 شيء من ترجمة « أبي سلمة »
	 طرق كثيرة لهذا الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه ، تبلغ
٣٠ - ١٨	 عدتها خمس عشرة
٣٥ - ٣١	 قول الترمذي : « وفي الباب عن ابن عمر ، وجابر ، وعائشة »
٣٦	 وفي الباب أيضاً عن علي بن أبي طالب

- * باب السواك إذا قام من الليل وفيه حديث حذيفة « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك » وإسناده صحيح . ٣٨
- شئ من ترجمة « إسحاق بن إبراهيم بن راهويه » ٣٨
- شئ من ترجمة « جرير بن عبد الحميد الضبي » وتوثيق « ابن حبان » له ٣٨
- طعن « الكوثري » على « جرير » واتهامه بأنه مضطرب الحديث وسىء الحفظ ، وتلخيص ردّ الشيخ المعلمي اليماني عليه ٤٢-٣٩
- ترجمة « منصور بن المعتمر » و « أبي وائل شقيق بن سلمة » ٤٣
- * كيف يستاك ؟ وفيه حديث « أبي موسى » : دخلت على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يستنّ إسناده صحيح . ٤٦
- وشئ من ترجمة « أحمد بن عبدة الضبي » ، و « حماد بن زيد الأزدي » ؛ « وغيلان بن جرير » ٤٦
- ترجمة « أبي بردة » وهو ابن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ٤٧
- * هل يستاك الإمام بحضرة رعيته ؟ فيه حديث « إنا لا نستعين على العمل من أراده .. » وإسناده صحيح ٥١
- شئ من ترجمة « عمرو بن علي » ٥١
- ترجمة بقية رجال الإسناد ٥٢
- * باب الترغيب في السواك ٥٤
- فيه حديث « السواك مطهرة للفم ، مرضاة للرب » إسناده حسن وهو حديث صحيح . ٥٤
- شئ من ترجمة « حميد بن مسعدة » وبقية رجال الإسناد ٥٥، ٥٤
- الكلام على « ابن أبي عتيق » وبيان الاختلاف فيه ٥٨
- في الباب عن « أبي هريرة » و « ابن عمر » و « ابن عباس » و « أبي أمامة » ٦٦-٦٢

- * الإكثار في السَّوَاك . وفيه حديث أنس « قد أكثرت عليكم في السَّوَاك » وإسناده صحيح ٦٧
- شئ من ترجمة : « عمران بن موسى » و « عبد الوارث بن سعيد البصري » و « شعيب بن الحبحاب » ٦٧
- * الرخصة في السَّوَاك بالعشَى للصائم ، وفيه حديث «لولا أن أشق على أمتي، لأمرتهم بالسَّوَاك عند كل صلاة» وإسناده صحيح ٦٩
- شئ من ترجمة الإمام « مالك » و « أبي الزناد » و « الأعرج » ٦٩
- وهذا الحديث رواه جماعة عن أبي هريرة ، هم : الأعرج ، وأبو سلمة ، وحيد بن عبد الرحمن وسعيد المقبري ، وعطاء مولى أم صُبَيْة ٧٤-٧٠
- قال الترمذی : وفي الباب .. وأورد سبعة عشر حديثاً ، مخرجة من ص ٧٦ ١١٦-٧٥
- قول الترمذی « وفي الباب عن فلان » لا يقتضى حديث الباب بلفظه ، بل يريد أحاديث أخرى يصح أن تكتب في الباب ، وكلام نفيس للحافظ العراقي بهذا الشأن ٧٥
- * أحاديث أخرى في الباب لم يذكرها الترمذی رحمه الله ١١٩-١١٦
- * السَّوَاك في كل حين . فيه حديث بدء النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالسَّوَاك حين دخوله البيت ١٢٠
- إسناده صحيح . وشئ من ترجمة « علي بن خشرم » و « عيسى ابن يونس » ١٢٠
- شئ من ترجمة « مسعر بن كدام » و « المقدم بن شريح » و « شريح بن هاني » ١٢٢، ١٢١
- * ذكر الفطرة (أ) الاختتان ، وفيه حديث « الفطرة خمس : الاختتان و ... » ١٢٣
- وإسناده صحيح . وشئ من ترجمة « الحارث بن مسكين » و « ابن وهب » و « يونس » و « سعيد بن المسيب » ١٢٤-١٢٣

- طرق أخرى للحديث عن أبي هريرة ١٢٧-١٢٥
- وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة ، منهم عمار بن ياسر
- رضى الله عنه ، وسنده ضعيف ١٢٨-١٢٧
- ومنهم « أنس بن مالك » رضى الله عنه وسنده ضعيف ١٢٩-١٢٨
- ومنهم « عائشة » رضى الله عنها ، وفيه كلام طويل مهم ١٣٥-١٢٩
- ومنهم « ابن عباس » رضى الله عنهما ، موقوفاً ، وسنده وإه ١٣٦
- ومنهم « أبو الدرداء » رضى الله عنه ، وفي سنده كلام ١٣٨-١٣٧
- * (ب) « تقليم الأظفار » وفيه حديث « خمس من الفطرة : قص الشارب و .. » ١٣٩
- الإسناد صحيح ، وشيء من ترجمة « المعتمر بن سليمان »
- و « معمر ابن راشد » ١٤٠، ١٣٩
- * (ج) « نتف الإبط » ، فيه حديث : خمس من الفطرة :
- الختان ، وحلق العانة ، ونتف الإبط ١٤١
- إسناده صحيح ، وشيء من ترجمة « محمد بن عبد الله بن يزيد » ١٤١
- * (د) « حلق العانة » حديث « الفطرة : قص الأظفار ، وإخذ الشارب ... » ١٤٢
- الإسناد صحيح ، وترجمة « حنظلة بن أبي سفيان » و « نافع مولى ابن عمر » ١٤٢
- * تنبيه : فات الشيخ الألباني أن يعزو هذا الحديث للبخاري ١٤٣
- * (هـ) « قص الشارب » . حديث « من لم يأخذ من شاربه فليس منا » وإسناده صحيح . وترجمة « علي بن حجر » و « عبيدة ابن حميد » و « يوسف بن صهيب » و « حبيب بن يسار » ١٤٥، ١٤٤
- قال الترمذى « وفي الباب عن المغيرة بن شعبة » و سنده حسن صحيح ١٤٩، ١٤٨
- وفي الباب مما لم يذكره الترمذى ستة أحاديث ١٥٨: ١٥٠

- تصحيح الشيخ أحمد شاكر لحديث ابن عباس ، والرد على ذلك ،
وبيان أنه رحمه الله كان يعتمد على قاعدة ابن حبان في إثبات
العدالة ، وأن الراوى الذى لا يعرف بجرح فهو على العدالة حتى
يتبين فيه ما يخرجها عنها ، وهو « مذهب عجيب » كما قال الحافظ ١٥٢
- خمسة عشر موضعاً تبين أن « ابن حبان » كان لا يعتبر الجهالة
جرحاً ١٥٣، ١٥٤
- * الجهالة لا تُعد جرْحاً عند ابن حبان إذا كان الراوى عن ذلك
المجهول ثقة ، فإن كان الراوى عن المجهول ضعيفاً ، فابن حبان
يعترف بجهالته ! وبيان ذلك من نصِّ له . ١٥٥
- حديث عبد الله بن بسر رضى الله عنه ، وسنده ضعيف ١٥٦
- حديث عائشة رضى الله عنها ، وفى السند من تُكَلِّم فيه ١٥٦
- حديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما ، ورجاله ثقات ١٥٧
- حديث الحكم بن عمير الثمالى رضى الله عنه ، وسنده ضعيف جداً ١٥٧
- حديث أبى هريرة رضى الله عنه ، وفى سنده كلام ١٥٨
- * التوقيت فى ذلك (أى قص الشارب ، وتقليم الأظفار ، وحلق
العانة ، ونتف الإبط) ١٥٩
- إسناده جيد . وشيء من ترجمة « جعفر بن سليمان الضبعى »
وفى شأنه كلام طويل ١٥٩
- شئ من ترجمة « أبى عمران الجونى » ١٦٣
- اعتراض على كلام لابن عبد البر فى شأن « جعفر بن سليمان » ١٦٤
- * إحقاق الشوارب وإعفاء اللحي . فيه حديث « أحفوا الشوارب ،
وأعفوا اللحي » ١٦٥
- إسناده صحيح ، وشئ من ترجمة « عبيد الله بن سعيد »
و « عبيد الله بن عمر » ١٦٦، ١٦٥
- لهذا الحديث طرق ، عن ابن عمر ، منها عن « نافع » أربع طرق ١٦٨، ١٦٧
- وعن « ميمون بن مهران » و « عبد الرحمن بن علقمة » ١٦٩، ١٦٨

- وفي الباب عن جماعة من الصحابة ١٧٤، ١٦٩
- * الإبعاد عند إرادة الحاجة وفيه حديث « كان إذا أراد الحاجة أبعد » وإسناده صحيح ١٧٥
- شيء من ترجمة « أبي جعفر الخطمي » و « الحارث بن فضيل » ١٧٦
- و « عمارة بن خزيمة » و « عبد الرحمن بن أبي قراد » ١٧٦
- حديث « ائتنى بوضوء .. » وإسناده حسن ١٧٨
- شيء من ترجمة « إسماعيل بن جعفر » و « محمد بن عمرو » ١٧٨
- قال الترمذي : وفي الباب عن ... » وذكر سبعة من الصحابة ١٧٩
- ومما لم يذكره الترمذي أحاديث جماعة من الصحابة ١٨٢
- * الرخصة في ترك ذلك ، وفيه حديث « .. فبال قائماً .. » ١٨٨
- وإسناده صحيح ١٨٨
- شيء من ترجمة « الأعمش » ١٨٨
- * القول عند دخول الخلاء ، « اللهم إني أعوذ بك من الخبث ١٩٦
- وإسناده صحيح ١٩٦
- ترجمة « إسماعيل بن عليّة » والكلام حول جرحه وتعديله ١٩٧، ١٩٦
- إخبار الرجل بما في الرجل على جنس الإبانة ، ليس بغيبة ١٩٧
- شيء من ترجمة « عبد العزيز بن صهيب » ١٩٧
- طرق أخرى للحديث ، عن أنس ٢٠٠-٢٠٢
- قال الترمذي : وفي الباب عن علي وزيد بن أرقم وجابر وابن مسعود ٢١٢-٢٠٢
- * النهي عن استقبال القبلة عند الحاجة ، وفيه حديث : « إذا ذهب أحدكم إلى الغائط أو البول ... » وإسناده صحيح ٢١٣
- شيء من ترجمة « محمد بن سلمة » و « ابن القاسم » و « إسحاق بن عبد الله » و « رافع بن إسحاق » ٢١٤، ٢١٣

- * النهى عن استدبار القبلة عند الحاجة ، حديث « لا تستقبلوا القبلة ... » ٢١٦
- إسناده صحيح . وشيء من ترجمة محمد بن منصور ، وعطاء بن يزيد ٢١٧، ٢١٦
- طرق أخرى للحديث ٢١٩-٢١٨
- * الأمر باستقبال المشرق أو المغرب عند الحاجة فيه حديث « إذا أتى أحدكم الغائط ... » وإسناده صحيح ٢٢٠
- الكلام على « يعقوب بن إبراهيم » و « غندر » ٢٢٠
- قال الترمذى : « وفي الباب .. » وذكر خمسة من الصحابة ٢٢٧-٢٢١
- في الباب غير ما ذكر الترمذى ثلاثة أحاديث أخرى ٢٢٨
- * الرخصة في ذلك في البيوت ٢٣١
- إسناده صحيح . وشيء من ترجمة « يحيى بن سعيد » و « محمد ابن يحيى » و « واسع بن حبان » ٢٣١
- المذهب الراجح هو عدم استقبال القبلة أو استدبارها سواء في الصحراء أو في البنيان لقوة الأدلة المانعة ٢٣٥
- تحقيق بعض الأحاديث التى تميز استقبال القبلة مع الجواب عن معنى الثابت منها ٢٤٣: ٢٣٥
- * باب النهى عن مسّ الذكر باليمين عند الحاجة ٢٤٤
- فيه حديث « إذا بال أحدكم ، فلا يأخذ ذكره بيمينه » وإسناده صحيح بما بعده ٢٤٤
- الكلام عن يحيى بن درست ، وأبى إسماعيل القناد ، ويحيى بن أبى كثير ، وعبد الله بن أبى قتادة ٢٤٥، ٢٤٤
- قال الترمذى : وفي الباب عن عائشة ، وسلمان ، وأبى هريرة ، وسهل بن حنيف ٢٤٧، ٢٤٦
- وفي الباب أيضاً حديث عبد الله بن مسعود ٢٤٧

- * حديث « إذا دخل أحدكم الخلاء ، فلا يمس ذكره بيمينه »
 ٢٤٩ وإسناده صحيح
- الكلام عن « هناد بن السرى » و « وكيع بن الجراح » و
 ٢٥٠-٢٤٩ « هشام الدستوائى »
- * الرخصة فى البول فى الصحراء قائماً ٢٥١
- فيه حديث حذيفة أن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم أتى
 ٢٥١ سباطة قوم ، فبال قائماً ، وإسناده صحيح
- ترجمة « مؤمل بن هشام اليشكرى » ٢٥١
- * حديث كسابقه ، وإسناده صحيح ٢٥٢
- ترجمة « محمد بن بشار » ٢٥٢
- * ترجمة « سليمان بن عبيد الله » و « بهز بن أسد العمى » ٢٥٣
- * البول فى البيت جالساً . فيه حديث عائشة « من حدثكم أن
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بال قائماً ، فلا
 تصدقوه ، ما كان يبول إلا جالساً » وإسناده صحيح لغيره ٢٥٤
- ترجمة « شريك بن عبد الله النخعى » و « المقدم بن شريح »
 ٢٥٥ وأبيه
- قال الترمذى : وفى الباب عن عمر ، وبريدة ، وعبد الرحمن بن
 ٢٦٣-٢٥٨ حسنة
- * البول إلى السترة يستتر بها ، فيه حديث « أوما علمت ما أصاب
 ٢٦٤ صاحب بنى إسرائيل ... » وإسناده صحيح
- شىء من ترجمة « أبى معاوية الضرير » و « زيد بن وهب » ٢٦٤
- * التنزه من البول ، وفيه حديث « .. إنهما يعذبان ، وما يعذبان
 فى كبير .. » وإسناده صحيح ٢٦٩
- ترجمة « مجاهد بن حبر المكى » و « طاووس بن كيسان » ٢٦٩
- قول الترمذى : وفى الباب عن أبى هريرة ، وأبى موسى ، وأبى
 ٢٨١-٢٧٢ بكرة ، وعبد الرحمن بن حسنة ، وزيد بن ثابت

- وما لم يذكره الترمذى رحمه الله حديث جابر وأبى أمامة ، وأنس
وعلى بن سبابة ، وحديث يعلى بن مرة ، وعُباد بن الصامت ،
وعائشة ، وأبى برزة الأسلمى ، وبريدة بن الحصيب ، وشفى
بن ماتع الأصبهى ، وحديث أبى رافع ٢٨٢-٢٩٣
- * تنبيهات ٢٩٤
- الأول : ذهب بعض العلماء إلى أن وضع الجريدة على القبر من
خصائصه عليه الصلاة والسلام ٢٩٤
- الثانى : اختلف العلماء هل الرجلان المذكوران فى حديث ابن
عباس كانا مسلمين أو كافرين ؟ ٢٩٨
- الثالث : قوله « وما يعذبان فى كبير » ليس معناه أنهما يعذبان
فى أمر صغير ٣٠٣
- * باب البول فى الإناء ، وفيه حديث « كان للنبي صلى الله عليه
وعلى آله وسلم قدح من عِيدان ، يبول فيه ٣٠٤
- إسناده ضعيف ، وهو حسن بما بعده ٣٠٤
- شىء من ترجمة « أيوب الوزان » ، و « حجاج الأعور » ٣٠٤
- شىء من ترجمة « ابن جريج » و « حكيمة بنت أميمة » وهى
مجهولة العين ٣٠٨، ٣٠٩
- * البول فى الطست ، وفيه حديث عائشة « ... لقد دعا بالطست
ليبول فيها ، فانخنثت نفسه ، وما أشعر ... » وإسناده صحيح ٣١١
- فيه ترجمة « أزهر بن سعد السمان ، وأبى بكر الباهلى ،
و « ابن عون » ٣١١
- و « إبراهيم بن يزيد النخعى » و « الأسود بن يزيد النخعى »
خال « إبراهيم » ٣١٢
- * كراهية البول فى الجحر ، قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم :
لا يبولن أحدكم فى جحر ... إسناده ضعيف ٣١٥

- شيء من ترجمة معاذ بن هشام الدستوائى ٣١٥
- شيء من ترجمة قتادة بن دعامة السدوسى ٣١٦
- * النهى عن البول فى الماء الراكد وإسناده صحيح ٣١٨
- ترجمة الليث بن سعد ، وأبى الزبير المكي ٣١٨
- * كراهية البول فى المستحم .. فيه حديث لا يبولن أحدكم فى مستحمه ٣٢١
- إسناده ضعيف ، وهو حديث حسن ٣٢١
- شيء من ترجمة « أشعث بن عبد الله الأعمى » ، و « الحسن البصرى » ٣٢١
- * السلام على مَنْ يبول ، وفيه عدم الرد ، وإسناده صحيح ٣٢٤
- شيء من ترجمة « محمود بن غيلان » و « زيد بن الحُبَاب » و « قبيصة بن عقبة » ٣٢٥-٣٢٤
- بيان سماع « قبيصة » من « سفيان » ٣٢٥
- شيء من ترجمة الضحاك بن عثمان ٣٢٦
- للحديث طرق عن نافع ٣٢٧
- قول الترمذى : وفى الباب عن المهاجر بن قنفذ ، وعبد الله بن حنظلة ، وعلقمة بن الفغواء ، وجابر ، والبراء ٣٣٠
- ومما لم يذكره الترمذى - رحمه الله - ثلاثة أحاديث ، انظرها ٣٣٣
- * ردّ السلام بعد الوضوء ، وفيه حديث « ... فلما توضأ رد عليه » وهو حديث صحيح ٣٣٥
- شيء من ترجمة « معاذ بن معاذ » و « حُضَيْن أبى ساسان » ٣٣٦
- * التَّهْيُّ عن الاستطابة بالعظم ، وفيه حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى أن يستطيب أحدكم بعظم أو رَوْث » وإسناده ضعيف وهو حديث صحيح ٣٤٢
- شيء من ترجمة « أحمد بن عمرو بن السرح » و « أبى عثمان بن سنة الخزاعى » ٣٤٢

- * النهى عن الاستطابة بالرؤث ، وفيه « ... نهى عن الرؤث »
 ٣٤٤ وإسناده صحيح
- شىء من ترجمة محمد بن عجلان ، والققعاق بن حكيم الكنانى ٣٤٥،٣٤٤
 * النهى عن الاكتفاء فى الاستطابة بأقل من ثلاثة أحجار ...
 وإسناده صحيح ٣٤٨
 - شىء من ترجمة عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النخعى ٣٤٨
 - قول الترمذى : وفى الباب عن عائشة ، وخزيمة بن ثابت ،
 وجابر ، وخلاد بن السائب عن أبيه ٣٤٩
 * الرخصة فى الاستطابة بحجرين .. وإسناده صحيح ٣٥٣
 شىء من ترجمة « أحمد بن سليمان الرهاوى » و « أبى نعيم
 الملائى » ٣٥٤،٣٥٣
 شىء من ترجمة « زهير بن معاوية » و « عبد الرحمن بن الأسود »
 وهذا الحديث فيه كلام طويل ، ومهم جداً ٣٥٥
 * باب الرخصة فى الاستطابة بحجر واحد ، وحديث « إذا
 استجمرت ، فأوتر » ٣٧٤
 إسناده صحيح ، وفيه شىء من ترجمة هلال بن يساف ٣٧٤
 * الاجتزاء فى الاستطابة بالحجارة دون غيرها وفيه حديث إسناده
 ضعيف ، وهو صحيح ٣٧٦
 - شىء من ترجمة « عبد العزيز بن أبى حازم » وأبيه « سلمة بن
 دينار » و « مسلم بن قُـرْط » ٣٧٦
 * الاستنجاء بالماء ، وفيه حديث إسناده صحيح ٣٧٩
 شىء من ترجمة « النضر بن شميل » و « عطاء بن أبى ميمونة » ٣٧٩
 - حديث « مُرْنُ أزواجكن أن يستطيبوا بالماء ... » وهو حديث
 صحيح ٣٨٢
 - شىء من ترجمة « أبى عوانة » و « معاذة بنت عبد الله العدوية » ٣٨٢

- قول الترمذى : وفى الباب عن جرير بن عبد الله البجلي ،
 ٣٨٤ وأنس ، وأبى هريرة
- * النهى عن الاستنجاء باليمين ، وفيه حديث إسناده صحيح ٣٨٦
- شىء من ترجمة « إسماعيل بن مسعود » و « خالد بن الحارث » ٣٨٦
- * حديث : « نهى أن يتنفس فى الإناء ... » وإسناده صحيح ٣٨٧
- شىء من ترجمة عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن المسور
 الزهرى و « عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفى » ٣٨٧
- ٣٨٨ شىء من ترجمة أيوب ، ابن تيممة السخيتانى
- * حديث فى النهى عن الاستنجاء باليمين ، وعدم استقبال
 القبلة ، .. » إسناده صحيح ٣٩٠
- شىء من ترجمة شعيب بن يوسف ٣٩٠
- * باب ذلك اليد بالأرض بعد الاستنجاء ، فيه حديث وإسناده
 ضعيف ٣٩١
- شىء من ترجمة محمد بن عبد الله بن المبارك الخرمى ، وأبى زرعة
 البجلي ٣٩١
- حديث ذلك الأرض باليد ، وإسناده ضعيف ؛ لانقطاعه ٣٩٣
- شىء من ترجمة أحمد بن الصباح النهشلى ، وشعيب بن حرب ٣٩٣
- شىء من ترجمة أبان بن عبد الله البجلي ، وإبراهيم بن جرير البجلي ٣٩٤
- ٣٩٩ الفهارس

تم بحمد الله المنان
الجزء الأول من بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي
أبى عبد الرحمن

تنبيه للقارئ الكريم :

كان فى النية إعداد فهرس فنية شاملة لهذا الكتاب غير أنه قد حالت
ظروف دون إكمالها على الوجه المطلوب ، فآثرنا إرجاءها لأجل قريب
بإذن الله تعالى ، مكتفين بما أوردناه ها هنا .

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات



جمع تصويرى • تجهيزات • طباعة
٧٢ شارع مصر والسودان
حدائق القبة - القاهرة
٨٢٠٣٩٢ : ☎